T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANELİĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1095

١٢٦٤

RAĞIP P.
Ka. N.
1254

١٢٥٧

٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان ● وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الاحسان ● اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال ● واورد برأفته فوق الآمال في طرق الانعام والافضال ● والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة ● واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة ● وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين ● واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين ● وبعد فان احق الفضائل بالتقديم ● واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف ● والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف ● لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن ● فانه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق ● تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة ● تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله ● تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله ● قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل ● موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل ● به يظهر لباب آثار تراكيبه وضني ● ومنه عذب عجائب اساليبه ووضني ● لا يدرك الواصف المطري خصائصه ● وان يكن سابقا في كل ما وصفه ● ثم انه قد آل الامر في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير تدقيق وتسديد يخوضون في تحرير مقاصده

حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تطلع دقائق التعقل في ضمائرهم جل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الاعراض عن منهج الرشاد نبهها التنبه للرموز الدقيقة الشأن او التفطن للنكت الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال ودعاني الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الرحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحماها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتناص الاوابد من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح للفاضل العلامة عمدة العلماء قدوة الانام افضل المتأخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته غرة مما في الفراس لهذا الفن وتوقع عن حاويا لنكت سائره وعوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتأخرين ما لا اعرف غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا يخاطب عليه غرائب السحر ودلائل الاعجاز ففي كل لفظ منه روض من الحسن وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يثبطني عن ذلك ان ذلك زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفقت شمس الفضل على الافول ولبست الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بمجمله وتفاصيله واكثرهم قد تحرروا عن الاقتصاد الحاسم من المطولات والاختصار اتيح لي شرح يكشف

إذ لم يتفق له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار ٭ ترى بعضهم
قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال ٭ من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال
وبعضهم قد تصدوا للسلوك طرائق المين من غير دليل ٭ فأضلوا كثيرا وضلوا
عن سواء السبيل ٭ اختلست من أثناء التحصيل فرصا ٭ مع ما أتجرع
من الزمان غصصا ٭ وطفقت أقتحم موارد السهر غائصا في لجج الأفكار ٭
والتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار ٭ وبذلت الجهد في مراجعة
الفضلاء المشار إليهم بالبنان ٭ وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان
لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ٭ فلقد تناهيت في تصفحهما
غاية الوسع والطاقة ٭ ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعابه
عن بيانه الأبية ٭ ويسهل طريق الوصول إلى ذخائر كنوزه المخفية ٭ وأودعته
فرائد نفيسة وتحت بها الكتب القدماء ٭ وفوائد شريفة سمحت بها أذهان
الأذكياء ٭ وغرائب نكت اهتديت إليها بنور التوفيق ٭ ولطائف فقر اتخذتها
من عين التحقيق ٭ وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف
وتجنبت في رد ما أورد عليه عن مذهب البغي والاعتساف ٭ وأشرت
إلى حل كثير من غوامض المفتاح والإيضاح ٭ ونبهت على بعض ما وقع لهما
من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح ٭ وأوردت الحق في مواضع
ذلت فيها الأقدام الأحرى في هذه الصناعة ٭ وأغمضت عما وقع
لبعض متعاطي هذا الكتاب من عين البضاعة ٭ ورفضت التأني
بجماعة خطر واتحقيق الأجياد(?) ٭ وما فرضت على نفسي لتهم وتطويل
وحين فرغت من تسويد الصحائف بتلك اللطائف ٭ رماني الدهر بالرزايا
حتى فؤادي في غشاء من نبال ٭ فصرت إذا أصابتني سهام تكسرت
النصال على النصال ٭ وذلك من تواتر الأخبار بتفاقم الفتن
في العشائر والأخوان ٭ عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان ٭
لا سيما ديار حل الشباب تميمتي ٭ وأول أرض مس جلدي ترابها
فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف العدوان ٭ وأباد من كان فيها
من السكان ٭ ولم يبق من أوطانها إلا دمنة لم تكلم من أم أوفى ٭ ولم يبق
من حزبها الأقوام بيلح مجيئي(?) ٭ كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر
بمكة سامر ٭ وتفرقت الدولة في أودية الحيران ٭ ونسجت عليها عناكب النسيان
وضرب بيني وبينها حجابا مستورا ٭ وجعلها كأن لم يكن شيئا مذكورا ٭ ولـ

وإلى الله المشتكى من دهر إذا أساء أصر على إساءته ٭ وإن أحسن ندم
عن ساعته ٭ تشمر للجافي فرط الملال ٭ وضيق البال إلى أن لفظني
الأرض ٭ وتجري بي من دمع الخفض ٭ حتى أنخت بخوارزم حماها
الله عن الحوادث ٭ ففتح الله عيني منها على جنة النعيم ٭ بلدة طيبة ومقام
كريم ٭ لقد جمعت فيها المحاسن كلها ٭ وأحسنها الدنيا والدين والأمن
فشاهدت أنه تسطعت أنوار العلم والمعالي ٭ وخمدت نيران الجهل والتوا
وظل ظل الإله ممدودا ٭ ولواء الشرع بالعز معقودا ٭ وبابها عود الأسواق
الرواية ٭ وأضحى روض الفضل اخضر نباته ٭ وتم شمل الحدائق بمنتهبات
ووصل حبلهم عقب البتات ٭ واستظل الأنام بظلال العدل والإحسان
وارتعوا في رياض الأمن والأمان ٭ كل ذلك بما من دولة سلطان الإسلام
ظل الله على الأنام ٭ مالك رقاب الأمم ٭ خليفة الله في العالم ٭ حامي
بلاد أهل الإيمان ٭ ماحي آثار الكفر والطغيان ٭ ناصر الشريعة الغراء ٭ سالك
الطريق المستقيم ٭ باسط مهاد العدل والإنصاف ٭ هادم أساس الجور
والاعتساف ٭ والحي لواء الولاية في الآفاق ٭ ماحي سر الخلافة بالاستحقاق
المجتهد في نصب سرادقات الأمن والأمان ٭ الممتثل بنص إن الله يأمر
بالعدل والإحسان ٭ الخالص طويته في إعلاء كلمة الله ٭ الصادق نيته
في إحياء سنة رسول الله ٭ خليفة ملك الآفاق سطوته ٭ والحق كان
علاه اتسكنا(?) ٭ مخيم حول نراه العالمين(?) ٭ ترى الحجيج بيت الله معتكفا
يحيى بنسيم رضي منه الزمان ٭ وكم كالح بالبطل من سخطه هلكا
أطار صاعقة من نصله فيها إلى السماك لواء الشرع فتسمكا
وصادف الرعد منها كل مختنف تكاثف في ظلمات الغي منهمكا ٭ فالعين
صارت بيرانعمى متبسما ٭ والملك أقبل بالإقبال متمسكا ٭ لا فاصبح بدنه
الورى ملكا ٭ وربما مخواعينا عدا ملكا ٭ وهو الغازي المجاهد
في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين ٭ غياث الإسلام والمسلمين
أبو الحسين محمد كرت لا زالت أعلام دولته محفوفة بالنصر
والتأييد ٭ وخيام عظمته مكنوفة بالعز والتأبيد ٭ وأقطار
الأرض مشرقة بأنوار معدلته ٭ وأغصان الخيرات مورقة بسحاب
رأفته ٭ وهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الإسلام ٭ وشد
بنيان الهداية بعد ما أشرف على الانهدام ٭ وأمطر على العالمين سحاب الإفضا

والانعام ● وخصّني بنعم العالمين لمزيد الاشبال والاكرام ● اقامت
في الرقاب له اياده مثل الاطواق والكاس لحمام ● فقرأت الحمد لله الذي
اذهب عنا الحزن ● ووسمت بنسيان الاحبة والوطن ● وصرت
بعيم لطفه مغبوطا محظوظا ● وبعين عنايته ملحوظا محفوظا ● فقيد
ذلك مضلكه ● وهزّني عطفه ● ثم هداني الله سبحانه وتعالى الطريق
واقامني على سجال التوفيق ● حتى رجعت الى ما جمعت ● وشمّرت
الذيل لتصحيحه وتهذيبه ● واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه
وتهذيبه ● واضفت اليه ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر ● وسنح
بعون الله على المنظر القاصر ● فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر
الفوائد ● وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد ● فجعلته تحفة لحضرة
العليه ● وخدمة لسدته السنية ● لا زالت ملجأ لطوائف الانام ●
وملاذا لهم من حوادث الايام ● وحصنا حصينا للاسلام ● بالنبي
وآله عليه وعليهم السلام ● والمرجو من خادني وخلص اخواني ●
ان ينفعوني بصالح الدعاء ● ويشكروا لي ما عانيت في هذا التأليف
من الكد والعناء ● والى الله اتضرع ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق
طالبون ● وعن طريق العناد ناكبون ● وغرضهم تحصيل الحق المبين
لا تصوير الباطل بصورة اليقين ● وهذا لعمري موصوف عزيز المرام
قليل الوجود في هذه الايام ● فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد ● وفشا
الجدال والحسد بين العباد ● ولكن فاتني من الناس الثناء الجميل العاجل
فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل ● وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب ● قال المصنف رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اداء لحق شيء مما يجب
من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها ● الحمد هو الثناء
باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل ● والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا

ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان ● فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه
يعم النعمة وغيرها ● ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة
وحدها ● فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد ● والشكر بالعكس
ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما
في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة ● وصدق الشكر فقط
على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان ● والله اسم للذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد ● ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم
اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة
على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين ● وقدم الحمد لاقتضاء المقام
مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه ● على ان صاحب الكشاف قد صرح
بان فيه دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق ● وههنا يظهر ان ما ذهب اليه
من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير
من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست بمخلوقة لله فلا يكون
جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال
واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما
يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه ● وفيه نظر
لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك ● ومع
ذلك لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد الاستغراق ● فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه
المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن
الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن
لا يكون ثمة استغراق ● وما في على ما انعم مصدرية او موصولة
اما لفظا فلا حتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف
اعني علم لكونه مالم نعلم مفعوله ● ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم
بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعني
فقد تعسف ● واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف
المنعم اكثر من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة
ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ● ولتذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ● ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصولها يحتاج اليه في بناء النوع
بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه الى التمدن

وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس
والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره
والاشارة لا تفي بالمعدوما والمعقولات الصرفة والكتابة مشقة فانعم الله تعالى
عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا
الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد
يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من زاحمه فيقع الهرج ويختل امر الاجتماع
والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لابد لهما من قوانين
كلية هي علم الشرائع ولابد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا من الخطأ
وهو الشارع ثم الشارع لابد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو
انما يتعين بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات
واعلى معجزات نبينا عليه السلام القرآن الفارق بين الحق والباطل وعلم
من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعم البيان
كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لما
ما لم نعلم فتم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق
بالصواب دعاء للشارع المتقن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة
اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسره الكشاف وفصل الخطاب
ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان
هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل
التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول فصل الخطاب البين
من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل
اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ
ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بنى وعلى آله
أصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر من الكتاب
سمعا عربا بدل اهل واهيل آل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصلهما مهما يكن
من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو
الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط
غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان
وابقاء له بقدر الامكان فيجيء هذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل

فلما كان لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا
او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم
منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هي المعاني
والبيان وتوابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا
اذ لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل اجل
طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعلها من هذه الطائفة مع انه هنا ايضا
منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة
وتوابعها لا بغيره من العلوم تعرف دقائق العربية واسرارها فيكون
من ادق العلوم سرا ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها
فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز
لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة
عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به
ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم
لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم
بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكر
في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق السليم ليس الا وفي نفس
وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك
ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكره هنا لا يدل على انه يمكن
وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولكن بالذوق المكتسب منه لا بغيره
من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرفونه
بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول
خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع
عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه
بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلو لم يحمل كنه بلاغة
القرآن الا على الشاذ لما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز
في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة

واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جريا في هذا
على اصطلاح المعربة والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسماً للكلام المنزل
على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها
الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانها توالیها في النطق من غير اعتبار
معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس
الاعجاز يجري في الالفاظ وانما للكاتب اللطائف العلمية مدخل فيه لانها لا تتعلق
بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ لان فيه استعارة لطيفة واشارة
الى تشبيه كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه
الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي
تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب
المشهورة نفعاً تمييز لكونه احسنها ترتيباً اي لكون القسم الثالث
احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته
فلكل مسئلة مرتبة بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت
ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتاب الشيخ عبد القاهر فانها
كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريراً وهو
تهذيب الكلام وكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف
يفسره قوله جمعاً لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العامل
بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم
جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه وان ظرفه جائز اذا كان المعمول ظرفاً
او شبهه قال المحقق فلما بلغ معه السعي وكاتا خذكم بهما رأفة قال
هذا كثيرة الكلام مع التعسف تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه
حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأناً ليس لغيره
لتنزله منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف
ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ
عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد لا لفائدة
بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد
وهو كون الكلام مغلقاً يتوعر على الفهم تحصيل معناه قابلاً للاختصار
حال او خبر بعد خبر لكان اي كان قابلاً للاختصار لما فيه من التطويل والحشو

[illegible]

قوله لطائفة من كلامه قال صاحب الكشف في اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التي يمكن ان يكون حافة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشيء

وذكره اول سورة البقرة ان الطائفة اسم الجماعة يطوف بالشيء ويحيط به واقلها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس

[illegible]

مفتقرا حيث احد اى كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد و الى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اى كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اى فى القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه ككوننا كل حكم العقيد الى المكرعب تاكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وانه لراكب وغير ذلك مما يطابق الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب تاكيده فيلزم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه الا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهى الجزئيات التى تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد هى الجزئيات التى يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة ولم آل جهدا من الالو وهو التقصير جهدا بالفتح والضم الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وفعلا الاول فى قولهم لا الوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحيث ههنا المفعول الاول وكلمة غير مقصود اى لم امنع اجتهادا فى تحقيقه اى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا وهو فى الاصل مد اليد الى الشئ ليؤخذ من ترتيبه اى ترتيب السكاكى والقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ فى اختصار لفظه اى المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه ترك المبالغة فى الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل الامر على طالبيه ولو لم يؤل الفعل المنفى بالمثبت على ما ذكره نحاة العصر المبالغة فى الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبنى على اصل ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا شيئا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا للرجوع وههنا نحو السبيل الى الشك فيه وكعيسى يكتب فرطه فى وصف القسم الثالث بانه فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصحيحا اولا وتعريفا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا بالتأكيد وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اى لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اى اطلعت فى بعض كتب القوم عليها اى على الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم افز فى كلام احد من القوم بالتصريح بها اى بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية

وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كما يعرف من اعتراضاته
على المفتاح وغيره وتكثيرا عطف على تنقيحا في جعل ملتقطات كتب الادبية فوائد و
ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح ليطابق اسمه معناه
وانا اسأل الله لا يعرف لتقديم المسند اليه حسن اذ لا مقتضى
للتخصيص ولا للتقوي كانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فعل
حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح والقسم انه
انه اى الله ولي ذلك اى النفع وهو حسبي اى محسبي وكافي لا
غيره فعلى هذا كان الانسان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم
الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى
نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية
واما على حسبي اى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح
باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار ● وهذا
اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة و
وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا
الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى المراد
فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي
فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام وهو الفن
الثالث وعليه منع ظ بعضهم بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة
وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه الاول فمقدمة والا فخاتمة والحق
ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما يجيء ان شاء الله تعالى ولما انجر
كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها
معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا الاشارة
اليها فلم يحسن تعريفها عهدا فنكرها وقال **مقدمة**
اى هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ويحتاج
ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج
اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم

من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته
وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض
بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي
عن الكلفة احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة
وقد ذكر صاحب المفتاح في آخر علم المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب
من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه ثم ما منها هنا في هذه
المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة
في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب
فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اى صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام
يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال
كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران اى الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام
بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته
وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت
بها الاخيران فقط اى فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة
عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم ● وقد علم ان الالفاظ
الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر
الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص
بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة
والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما
لها تسهيلا وامر سهل لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام
راجعة الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام
حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان ● ولما
كانت البلاغة عندهم يقال لما به يحصل لها كون الكلام على وفق
مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة الكلام بمعنى آخر

بادر اولا الى تقسيمها باعتبار ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه
ويليق به لتعذر جمع الحقايق المختلفة فى تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك
بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة
على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة
نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين
الشامل للشمس والذهب وغير ذلك وصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة
على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس لكن اخذه من اطلاقاتهم وحينئذ
لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد فى كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به
لانه لا مدخل للراى فى تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكى ثم لما كانت معرفة البلاغة
موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة فى المفرد
خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى اى المستنبط
من استقراء اللغة حتى لو وجد فى الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحا
فالتنافر وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق
بها فمنه ما يوجب التناهى فى الثقل نحو الهعخع بالخاء المعجمة فى قول اعرابى سئل
عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات
فى قول امرئ القيس غدائره اى ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع
فى البيت السابق مستشزرات اى مرتفعات ان روى بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل
او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع لازم ومتعد
الى العلى تضل العقاص فى مثنى ومرسل تضل اى تغيب
والعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول
والمرسل خلاف المثنى يعنى ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره
ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب فى الاخيرين والغرض
بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل فى مستشزر
هو توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة
الشديدة والزاء التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل
وفيه سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا
متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال

[illegible]

ولا لة على اختصاص الحكم ... الا الاستغراق ... التعريف ... [illegible]

في عهدة ... قاعدة ... [illegible]

... الاستغراق ... لا اختصاص الافراد ... [illegible]

[illegible]

قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر
كالطفرة ولا بسبب قرب وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لانا نجد
عين سنا فرس القرب المخارج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد وهو في البيئة
ما هو بخلافه كملع علوف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة
ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لانا نجده حسنا غلب وبلغ وحلم وملح بل
هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء
كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض
لتحقيقه وبيان سببه لتعسر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد
سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب للثقل المخل
بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام الفصيح المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلو تخرج سورة
فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة
الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات
ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف
لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع و
لو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فاعتبار الاعم الاغلب
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط في فصاحة
الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه
لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح
فالقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود
الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا **والغرابة**
كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج
في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا
في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه
مالكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا
ذكره الجوهري في الصحاح وقال جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض
طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون
في اذنه فافلت من ايديهم فقال مالكم تتكأكؤون علي كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا

فقال بعضهم وعوه فاه شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى تخريج
وجه بعيد نحو مسرّج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا في
البريق واللمعان وهذا غريب من قولهم سرج وجهه بالكسر
الاستواء والدقة او السراج في البريق واللمعان في الدقة والاستواء والسريجي اسم قين ينسب اليه السيوف
اي حسن وسرّج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانا لم يجعل اسم مفعول
لاحتمال انهم لم يعتبروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا منقولا مستخذا
من السراج على انه لا يبعد ان يقال انه سرج الله وجهه من باب الزوائد
واما صاحب مجمل اللغة فقال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه
ثم استشهد هذا المصراع لا يقال الغرابة بحايلهم من كتبهم كون الكلمة غير
الاستعمال وهو منافية للمعتادة وهي تختلف قوم دون قوم والوحشية
هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة المعتادة العذبة فالغريب
يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد
زائد للفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلو ثم ان الغرابة
بهذا المعنى يخل بالفصاحة لانا نقول هنا ايضا اصطلاح مذكور
في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار
استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب
حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله
عن العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر
واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث
والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون
مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر
ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك
وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير الوحشية فيمنع كونه
مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالعذبة
معنى آخر وزعمت ان منافيه التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها
فلو مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط
من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها
كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل علم التصريف

قوله والوحشي قسمان الخ هذا ابتداء كلام على ان الوحشية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه لزم اشتماله
الغريب الحسن على ذلك لوجوب اشتمال المقسم في الاقسام فيلزم تنافي القسمين وان لا يعاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال على خلاف
اراد انه غير مأنوس او قوله انه يحرمه تاوف بعضهم والمقصود باسم الناصح ان الكلام كذا الكلام خراسه في قوله وما كان منها الغرابة انما يعتبر مع قد نقل ابن هشام على جنب ان عدمها في او اخر المنتهى
فلابد على ذكرنا في واعلم ان مورد النفي في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح بل هو غير ظاهر الفصيح ولا ما انه به مستعمل ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لانه كلا
من هذين القسمين يخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما وهو ان الوحشي قسمان وقسم ليتبين لهم انه مورد القسمة
المعنى الذي ذكره الشارح وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال مطلقا سواء بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الى غير الخلص فاذا تقرر ما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره
ومحكم بانه يخل بالفصاحة مطلقا بدليل انه بخلاف غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لانهم المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة ما ذكر
جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقل الشارح
من التوهم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس لك من ذلك والوحشي قسمان المعتمد بين حسن قسم

قوله مثل شرنبث الشرنبث الغليظ الكفين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه الالف والنون
وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يوم شديد قال ابو عبيدة المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها حسن
قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق احسن في النظم فالكلمة الجليل ان النظم حفت الزحافات وكثرت حسن حلبي

وانا نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء واشباه ذلك
من الشواذ الثابتة فى اللغة فثبت من المخالفة فى بنى لانها لما ثبتت عن الواضع
فهى فى حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا فى هذه الصور بل المخالفة
ان لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام فى نحو قوله
الحمد لله العلى الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوه
مما ذكر ومن الكراهة فى السمع بان يمجه السمع عن سماعه كما يمجه من سماع
الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ
النفس بسماعه ومنها ما تستكره نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح
سيف الدولة ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى ر
اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين
على رضى الله عنه واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة
ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش
واطلخم وقد ذكرنا وجوها اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر
والا فلا تخل بالفصاحة الثانى ما ذكره هذا القائل فى بيان هذا الشرط ان اللفظ
من قبيل الاصوات فاستلذاذ اللفظ لحسن الصوت بل كيفية له كما عرفت فى نحو
وضعف هذين الوجهين ظ والثالث ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم
فكم من لفظ فصيح تستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت
وكم من لفظ غير فصيح تستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب
وليس يبعد ان يقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن
او غيره وكذلك جفخت وملع دون فخرت وعلم والرابع ان مثل ذلك واقع
فى القرآن كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وكيف جعلنا ايضا لانه
قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع النسبة فيصير اللفظ فصيحا
فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجىء فى الخاتمة و
ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف التأليف
وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه احترز به عما ذكر
مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج
ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام
المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه

انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف
اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع
عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه
غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه
الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد
بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم ° جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ° ادى اليه الكيل صاعا بصاع ° وزد بان الضمير
المصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله اعدلوا هو
اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان من كبر ° وحسن فعل
كما يجزى سنمار ° وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه ° زهيرا
على ما جر من كل جانب ° ففي ذلك لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات
ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب
اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلأ
ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي اي الموصوف به جنبه معي والحال اي لا يشاركني
احد فيه لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا في
الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركني
احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء مما عابه الصاحب قال
المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من تنافر القرب ولعله انه
اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا ضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل
وحصل التنافر المخل بالفصاحة وقد يراد ان مثل امدحه غير فصيح فانه
واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح
مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت
على ابي تمام حيث قال ليس هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء
وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وقال
فانه في تكرير امدحه تقدم كلما اولى وبين الثاني فرق آخر وهو ان التنافر
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم
ان التنافر جمع كلمة اخرى غير متناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد
بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان بل انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة

قوله ما قاله الصاحب هو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ شرحه بالنقل منه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الآداب في عهد الصبا في كتابه قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كتابته والعباد يكاتبونه ويرد من بين الحالين بون بعيد بينها وقد اجيب عن تعقيبه بانه اذا جاز استعمال اذا في حرفين ان للفرق المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الجواب اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه فقلما حتى الزائر منه عنايته ما ينصور فيه شائبة اللوم والمنة فيلتبس كذا صرح لوجه فيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى حسن جلبي قوله لا يبين خفاء والاولى تنافر ابين خفي بين الحرفين والمنع فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى يتنافر كلما كيف وقد صرح هناك بان ما عده الزوزني السليم لثقل متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعده او غير ذلك وصرح بان الصحيح ان التنافر مع انه فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر مطلقا بل ان قرب المخرج ليس موجبا ومستلزما للتنافر الملحق بالفصاحة بيد ان كلامه استدلاله على هذا الدعوى بوجود القرب مع عدم التنافر في الحسن وفي الم اعهد وغيرهما فانه انما يفيد عدم كونه مستلزما له لا العدم وهذا فيه ما فيهم حسن جلبي

[illegible]

قوله وان يمانعه لا وجود له الا ما هو غير فصيح فانه وارد في التنزيل فان قلت يجوز ان يطرء هناك ما يمنع السببية كما سبق فيقال قلت هذا اعتراف بان الملكة المستلزمة لعدم الفصاحة هي تتبع بين لحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لا مجرد الجمع بينهما وهو كذا استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من علم وجود امر غير فصيح ان يجعل عدم التنافر من نفس امره مع انه ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل ان الاولى ما يكون في نفس الامر والحاكم بذلك الذوق حسن جلبي قوله قال كل التنافر او ادعى انه شاهد يعده وانما انه حكم في التنافر على ما سبق فكيف يقال انه كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة يحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان الاول منه غير متنافر وكذا يقال المراد بالتنافر هاهنا هو النهاية لا اللغة الاصطلاحي والتعبير عنها للدلالة على الكمال لان النقل اذا شارك فيه الفاعل دل على كماله حسن جلبي قوله وفي الثاني هو في منها ان كل جعل التنافر في حروف كلا زائدة وبهذا لم يرد في تنافر حروف ثم المراد من الحروف مجموعها لحاقيها والهابيع في عددها من الحروف مع كونه اسما تغليب حسن جلبي قوله لكن يرد قبل هذا تنظير لتنافر الالفاظ وتباينها بتنافر الحالين وتباينها الاولى تقبل ولا تحفظ بعده حسن جلبي قوله لانه يخل بالبلاغة اليس الا راه يخل بالبلاغة كيف وقد جعلت تلك الامر في مقام يقتضيه الكلام مخلا بها فتعلمه بل انه ذكرت في مقام لا يقتضيها والباب اولا يقبله بالنسبة للا تانى حسن جلبي

[illegible]

بفتح الثاني وكسره ان يتقدمه والتجريح والتعلم وغيره التنقيه فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد تكسر الميم قال الكريب سميت بدماشق بن عزو بن كنعان فانه هو الذي بناها وقيل بناه غلام ابراهيم الخليل وكان حبشيا وهب له غرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم والشابيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والمعن والمعنزة المنطقية والسرو وعنوانه ان يعرف الجوهر من العرض فكانه شيء حفظ الله عنه والفراديس جمع فردوس وهو الجنة وقيل الفردوس في الاصل البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد بها اعلى درجات الجنان والجنات جمع جنة وهي البستان ومنه الجنات والترب بستره النخيل جنة وقيل المراد بالاصول الدلائل على انه الاصل يبنى عليه وبالقواعد السابق والترادف فذا عادوا جامع والعوائد جمع عائدة وهي المنفعة محتوياته قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتقديته تبعا لتضمين معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يطوي يقال طواه يطويه فانطوى وتوريته كتعدية الاحتواء ثم المنصوب بعد قوله مختصرا اما او صاف متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والمخائل جمع مخيلة وهي ما يقع في الخيال ويثبت به الامارات والسر الاخفة وكل ما لطف ودق تأخذه فهو سحر والبيت لو طار له اول كتابة صدر الدين يحكي صنيعة سلافة الاطراف ما لطف والدرر جمع ... قد سبق بيانها والسنى جمع سنية وهو المطر والعقد بالكسر القلادة والدر جمع درة وهي اللؤلؤة وقد يجمع على درر ودرات وكان يعرف في معطوف على يجالج والبرق المنيع وذلك اشارة الى انه اشرع والتعطيل التفريغ والشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف والمراد بها العلماء والمدارس والكتب والمصادر جمع مصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع وقيل المراد بالمصادر والموارد العلوم والمنقول ومراسم الشيء محل آثاره عفت اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار الدار حسن جلبي

والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول أن لا يكون
الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك
مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا جاريا على القوانين فان قلت سبب التعقيد
يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب فيجوز ان يكون
التعقيد حاصلا ببعضها لكنه باعتبار المجموع يكون اشد واقوى فذكر ضعف
التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي توضحه بعضهم كقول الفرزدق
في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي
وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس
حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك والمال
يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح فالضمير في
امه للمملك وفي ابوه للممدوح ففصل بين ابو امه وهو مبتدأ وابوه وهو خبره بحي وهو اجنبي وكذا فصل بين المبتدأ
والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي
يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وقدم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي
ولهذا نصبه والا فالمختار البدل وهذا التقديم شائع الاستعمال
لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وما غير عامله
في اللغة التميمية وفيه العكس ويطلب العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين
يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتأمل قوله ليس مثله في الناس حي يقاربه
اي ليس حي يقاربه مما ياوله في الناس في الفصاحة مثله اسمها وفي الناس خبرها
وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه وأما الانتقال
اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة
الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة
مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو العباس بن الاحنف
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب [illegible] عيناي اي تصب الدموع
وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والتعبير
بتقسم الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق
من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر وضحكني
اي ساءني وسرني كقوله ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر
بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح

قوله لايراد اللوازم البعيدة لا يجوز ان يحمل اللام الداخل على الجمع في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا العهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف الوسائط بالكثرة بالنظر الى المراد وان يحمل باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد فانه يجوز ان يكون ذلك الانقسام على السوية بل يبنى على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يفهم منه ان كل واحد منهم باع ما له من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة وهذا فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم تعدد اللازم والواسطة في كل مادة واما تجويز ذلك لانه يحتمل افراد الاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اعم من البيان المذكور وحد التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلا انه يحصل في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها اولى ولذا فيها قصد باللفظ ما ليس هو لازم معناه فيه الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض لندرته مثله تبرع قوله ذلك لايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب المص فان الانتقال في المجاز والكناية عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والترتيب باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول دون الثانية فالانسب لمذهبه ان يقال لايراد الملزومات البعيدة فتأمل

قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا في اختيار العبارة الدالة على الاستقبال ومنها على السين دلالة على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه حقيق بان يسترق طلبه ولذلك منه المنكة اضافة البعد الى الدار والقرب الى ذات المخاطب حسن جلبي قوله وهي الرواية الصحيحة بثبوته بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكر الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع حسن جلبي قوله من الكآبة والحزن الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كنب الرجل يكتئب كآبة مثل رأفة وكآبة حسن جلبي قوله ابكاني الدهر وبابه ثبات معنى البيت ابكاني الدهر بما يسخطني ويا كرم ... جاء برضي والتبليغ قوله بما يرضي من نفس الكلام لا باب المتكلم بان يجعل قبلها من الرواية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه من شامخ عال الى خفض حسن جلبي

فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحباب لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء. ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن فيها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي • الا ان عينا لم تجد يوم واسط • عليك بجاري دمعها لجمود • فان قيل قد يستعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما للاعادة قلنا هذا انما يكون لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان النفس لا تنتقل الى هذا بسهولة • والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق نفس اللفظ • واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء. كما ستعرف في بحث البلاغة للكلام • ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود • واني الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق • فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور • هذا ان نصبت وتسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعت كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الان ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ومع لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولو نبه المطلوب ليبقى الدهر انه مطلوبه فياتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم • ولا يخفى على احد ما فيه من التكلف والتعسف مع منافاته عدم التعقيد في المعاني • وقد نقح كلام المهرة من السلف • والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه كانه مطلوبه والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاسات الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من عيني لا تسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية • هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله سنكتب ما قالوا

قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد ومن تتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب • وتسعدني في غمرة بعد غمرة • الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو هنا حسن جري الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء • لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بشواهد وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها • وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك • حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي • فقيل اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة • والسجع هدير الحمامة • ونحوه وتمامه • فانت بمرأى من سعاد ومسمع • اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح • وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة • كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم • يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم • قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله • يا علي بن حمزة بن عمارة • انت والله ثلجة في خيارة • ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله • فظلت تدير الكاس ايدي جآذر • عتاق دنانير الوجوه ملاح • ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله • بعتيبة بن الحارث بن شهاب • وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان تتابع الاضافات اعم من ان يكون من نسبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير متسقة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد

لا يقال إن من الشروط في التنافر تتابع الإضافات المرتبة وكثرة التكرار
بالنسبة إلى أمر واحد كما في البيت ولحسنه سالم عنهما لأنا نقول
هما أيضًا إن أوجبا ثقلًا وبشاعة فذاك وإلا فلا وجه لإخلالهما
بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل مثل دأب قوم نوح وقوله
ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فألهمها
فجورها وتقواها. والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة
الكيف وقد رسم القدماء الكيف بأنها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة
لذاتها والهيئة والعرض متقاربا المفهوم إلا أن العرض يقال باعتبار عروضه
والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد
الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الأعراض
النسبية وقولهم لذاتها ليدخل فيها الكيفيات المقتضية للقسمة والنسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والأحسن ما ذكره المتأخرون وهو
أنه عرض لا يتوقف تصوره على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة
في محله اقتضاء أوليًا ثم الكيفية إذا اختصت بذوات الأنفس تسمى
كيفية نفسانية وحينئذ إن كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة وإلا تسمى
حالًا فالملكة كيفية راسخة في النفس وفيه إشعار بأن الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المعنى بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك
لا يسمى فصيحًا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
دون يعبر إشعار بأنه يسمى فصيحًا حالتي النطق وعدمه أي سواء كان
من ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الأزمنة أو لا ينطق به
قط ولكنه له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق
بمقصوده في الجملة هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد
والمركب وذلك لأن اللام في المقصود للاستغراق أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
وإرادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم أن يقتدر
على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لأن من المقاصد
ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد كما إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناسًا مختلفة
ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط إلى غير ذلك
فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح
أو بلفظ بليغ سهو فإن قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه

على الإدراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم
أن هذه أسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لأنه المتبادر
إلى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية. والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال المراد بالحال الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص أي الداعي إلى أن يعتبر
مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلًا
كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى
مطابقته له أن الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدًا وإن اقتضى
الإطلاق كان عاريًا عن التأكيد وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حذف
وإن اقتضى ذكره ذكر إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني
مع فصاحته أي الكلام فإن البلاغة إنما يتحقق عند تحقق الأمرين
وهو أي مقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة لأن الحال والمقام
متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فإن الأمر الداعي مقام باعتبار توهم
كونه محلًا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانًا له
وأيضًا المقام يعتبر إضافته إلى المقتضي فيقال مقام التأكيد والإطلاق والحذف
والإثبات والحال إلى المقتضي فيقال حال الإنكار وحال خلو الذهن وغير ذلك
فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة أن الاعتبار اللائق
بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك وأخذ هذا عين اختلاف مقتضيات الحال
ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات
الأحوال وبيان ذلك أن مقتضى الحال ما سيجيء اعتبار مناسب للحال
والمقام وهو إما أن يكون مختصًا بأجزاء الجملة فصاعدًا أو لا يختص بشيء منها
أما الأول فكونه راجعًا إما إلى نفس الإسناد ككونه عاريًا عن التأكيد
أو مؤكدًا استحسانًا أو وجوبًا تأكيدًا واحدًا أو أكثر وإما إلى المسند إليه ككونه
محذوفًا أو ثابتًا معرفًا أو منكرًا مخصوصًا أو غير مخصوص مصحوبًا بشيء
من التوابع أو غير مصحوب مقدمًا أو مؤخرًا مقصورًا على المسند إليه أو غير
ذلك وإما إلى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردًا فعلًا أو غيره أو جملة
اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية مقيدًا بمفعول أو غيره أو غير مقيد
على ما سيفصل وأما الثاني فكوصل الجملتين أو فصلهما وأما الثالث
فكالمساواة والإيجاز والإطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا شرح
إجمالي يفصله علم المعاني إذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير يباين مقام

اي مقام التنكير الذي يناسبه تنكير المسند اليه والمسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد واداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقلنا تبعا للمفتاح ان تفاوت مقام الايجاز والاطناب نوعان وجعل حد ينتهي اليه الكلام مقام فانه يحتمل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين صعودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيئتها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه ان يكون فطنا فيقابل الغبي هو الفطن. ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صحبت معها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر وكذا لكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا لكل من ادوات الاستفهام والمسند اليه كن يصلح له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند المثبت مقام ومع المنفي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبار مناسب. وارتفاع شأن الكلام في

في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة. فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وتسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان احداهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال نحو جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى تنفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل

وفي الوصل موضع الواو من الثاني نحو الوصل غير ذلك وتتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاضمار والاظهار
والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له
ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير لاجل
الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض
ورب تنكير تحلو له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه
اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة ولهذا اشار المصنف بقوله والبلاغة
صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار
افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بالافادة
وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
فان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار
افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال او غير مطابق
ضرورة ان هذا المعنى انما يحصل عند تحقق المعاني والاغراض التي
يصاغ لها الكلام • وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان
وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه على ما ذكره في الكشاف
في قوله قليلا ما تذكرون اي كثيرا من الاحيان يسمى ذلك الوصف
المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع
التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر
في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه
باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي
والبدوي • ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فيكون راجعة
الى اللفظ دون المعنى • فوجه التوفيق بين الكلامين ان المراد بالفصاحة
بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب
وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام المص فكأنه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح

حق التصفح ليطلع على ما هو مذهب الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة
فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع
في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت
الاعجاز وعليه تطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع
ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح
وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ
يحكم على كل من الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل
هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية
على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان • والشيخ يطلق
على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا
بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ
المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض
التي يريدها المتكلم انما هو يغفيها عجيب يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني
يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ
الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق
وسوى فيها بين الخاصة والعامة • وليس انا احمل كلامه على هذا بل هو
يصرح به حيث قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني
سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب
المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ
بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به
على المعنى الثاني • والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات
للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات
فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة
التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل
وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان
من انسان يكون بخصوصية يوجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد
بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق

بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا بعد ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الغلط عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي يجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به وهو يكون هو الاصل والعمدة فمما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وله اى البليغ في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فالاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكم من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظ هذه العبارة ان الطرف الاعلى المنتهى اليه هو حد الاعجاز وما يقرب منه من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا يبعد حمله من الطرف الاعلى المنتهى اليه بمعونة البلاغة اذ لا

اذ المناسب ان يوجد ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكن ان يتجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فيشعر لانهم من اللطائف انا نجد في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز يعني مرتبة اى مرتبة البلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في ... كما لو وضعنا فيها اختصر فاكثر اى يجعل الكثير مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وكمثل المصنف بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز يعني ان الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما في شرحه والتحدي انه ببعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى الطرف الذي للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اى الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وهذا تمهيد لما يحتاج اليه علم البديع وفيه اشارة الى تحسين هذه الوجوه للكلام عرض خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة وفي البلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ...

وتمهيد لبيان انحصار البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب
في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل
البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان
دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم أمران أحدهما
أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما فصيح لأن الفصاحة مأخوذة
في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس أي ليس كل فصيح بليغا
وهو ظاهر والثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها أي ما يجب
أن يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب
انطباق الحكم للواقع ولا انطباقه أي بهما يتحققان ويحصلان
إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا لربما أدى المعنى
المراد بكلام مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر في تعريف البلاغة
وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال
غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا لما سبق من أن البلاغة عبارة عن المطابقة
مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة
من غيرها لتوقفه عليها فإن قلت قد تقرر مرجع البلاغة بالعلم الذي
لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لأنه إن أريد
بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به الشيخ يشكل المعنى لأن الغرض حينئذ
من كون الكلام الفصيح من غيره وفساده ظ واضح وكذا إن حمل كلامه
على خلاف ما صرح به وأريد بلاغة المتكلم لأنه غاية ما علم مما تقدم هو
أن بلاغة المتكلم تفيد هذين الأمرين أو تتوقف عليهما ولم يعلم أنهما
غرض منها وغاية لها فالرجوع إلى الحق خير فالحاصل أن البلاغة
يرجع إلى هذين الأمرين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف
بهذين الوصفين وهو أمر يحصل ويكتسب من علوم متعددة
بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة إلى تلك العلوم جميعا إلا أن الأول
المعاني والبيان وإنما تحقيقه والثاني أي تمييز الفصيح من غيره
يعني معرفة أن هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فمن أنه مركب
أجزائه تمييز السالم من الغرابة من غيره أي معرفة أن هذا سالم
من الغرابة دون ذاك ليحترز من الغرابة وتمييز السالم
من المخالفة من غيره وهكذا جميع أسباب الإخلال بالفصاحة

ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة إذ به يعرف
أن في تكأكأتم وافرنقعوا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لأن من تتبع
الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها
مما يفتقر إلى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة إذ بضدها
تتبين الأشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره تبين
في علم الصرف إذ به يعرف أن الأجلل مخالف القياس دون الأجل و
وقس على هذا البواقي فاتضح أي تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين أي
يوضح في علم متن اللغة كالغرابة أعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره
وإنما قال متن اللغة لأن اللغة قد تطلق على جميع أقسام أو في علم التصريف
كمخالفة القياس أو في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي
أو يدرك بالحس كالتنافر إذ به يدرك أن مستشزرا متنافر دون مرتفع
وكذا في تنافر الكلمات وهو أي ما يبين في هذه العلوم أو يدرك
بالحس ما عدا التعقيد المعنوي إذ لا يدرك بتلك العلوم ولا بالحس
تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام
تعيين ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس وتعيين ما
عما يجب أن يحترز عنه ليعلم أنه لم يبق لنا شيء يرجع إليه البلاغة
إلا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره
ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة إلى علم يحترز به عن الخطأ
وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم أمر البلاغة فوضعوا لذلك
علم المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاصهما
ولهذا أشار بقوله وما يحترز به عن الأول أعني الخطأ
في التأدية علم المعاني فالمراد بالأول أول الأمرين الباقيين
الذين احتيج إلى الاحتراز عنهما فإن الأول المقابل للثاني الذي
هو تمييز الفصيح عن غيره فإنما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ
وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر أن علم البلاغة
منحصر في علم المعاني والبيان وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما
من العلوم أيضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فإنه من مزالق
الأقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا
علم البديع وإليه أشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع

ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده
في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان
وبعضهم يسمي الأول علم المعاني والأخيرين يعني البيان والبديع
علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة فقال
الفن الأول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لأن البيان علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد
رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهو بزيادة اعتبار ليست في علم المعاني
والمفرد متقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم لا بد من
الحد تعريفه وضبط أبوابه إجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة و
ولا بد لكل علم فيه مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما
واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه أن يعرفها
بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال
وهو علم أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ويقال لها العلم
أيضا بيان ذلك أن واضع هذا الفن مثلا وضع عدة أمور مستنبطة
من تراكيب البلغاء يحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن
من استحضارها والالتفات إليها وتفصيلها متى أريد وهي العلم
ولهذا قال الوجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي إدراك
ألا ترى أنك إذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد أن جميع مسائله
حاضرة في ذهنه بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية هي مبدأ لتفاصيل
مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز أن تريد بالعلم
نفس الأصول والقواعد لأنه كثيرا ما يطلق عليها العلم والمعرفة
يقال للإدراك الجزئي أو البسيط والعلم للكلي أو المركب ولذا
يقال عرفت الله دون علمته وأيضا المعرفة للإدراك المسبوق
بالعدم أو الإدراكين لشيء واحدا ما تخلل بينهما عدم بأن أدرك
أولا ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانيا والعلم للإدراك المجرد
من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف
والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال
يعرف به أحوال اللفظ العربي دون يعلم فكأنه قال
هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد

من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أنه أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه
بتلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل لأن وجود ما لا نهاية له محال
وعلى هذا يندفع ما قيل إن أريد معرفة الجميع فهو محال لأنها غير متناهية
أو البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول أو المعين فلا دلالة عليه
وكذا ما قيل إن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لأحد والبعض
فيكون حاصلا لكل من عرف مسألة منه والمراد بأحوال اللفظ الأمور
العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف
الأحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الأحوال
التي ليست بهذه الصفة كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه
ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس
والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على أن المراد
أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
إذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه
الأحوال بأن يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا ومعناه
لزومها وفسادها وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لأن كون اللفظ
حقيقة أو مجازا أو كناية مثلا وإن كانت أحوال اللفظ قد يقتضيها الحال
لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق بها مقتضى الحال
إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية
أو نحو ذلك فإن قلت إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يتضح
عند كلام المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد والذكر والحذف
إلى غير ذلك فكيف يصح قوله الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول
بأن مقتضى الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على أنها
هي التي بها يتحقق مقتضى الحال وإلا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام
مؤكد وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف وعلى هذا القياس
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم
أن يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي
على الجزئي مثلا يصدق على أن زيدا قائم كلام مؤكد وعلى يعلم

انه كلام ذكر فيا المسند اليه وعلى قولنا الصادق والله انه كلام حقيقة

فظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة الكلام لما هو مقتضى الحال
في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي
باعتبار انه كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ
بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ
العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء
من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال
واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفة
وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة
على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية
المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه
واجيب عن الاول بان المراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم
على اللازم تنبيها على ان المعرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان غير
العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات الادباء
مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء
الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى
المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا
بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة
كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف
ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها
التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يخفى ان بتوفية خواص التراكيب
حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق
والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فبهذا كان الحاكم

مسلما او منكرا و والله انه لقائم فينا اذا كان مخاطبو زيد ما ضربت فينا اذ كان
شاكا او منكرا المخاطب حاكما للشيء بالصواب وخطأ الا ان خاصية ان زيدا
قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيد ما ضربت ان يكون لحصر
وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو
له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فخفي توفية خواص التراكيب
حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف
البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا
وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون
ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه
وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتها على وجهها وهذا في غاية
الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المحقق وغيره كيف خفي عليهم
هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم
تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه وهذا مستغلق التامل مما يضيق عنه
على الاحاطة به نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به
كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر اي المقصود من علم المعاني
في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق
علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس
ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن الفن
احوال الاسناد الخبري • احوال المسند اليه • احوال المسند •
احوال متعلقات الفعل • القصر • الانشاء • الفصل والوصل •
الايجاز والاطناب والمساواة • وانما انحصر فيها لان الكلام
اما خبر او انشاء لانه ان كان يحتمل على نسبة تامة بين الطرفين
قائمة بنفس المتكلم وتعبيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاعها
وانتزاعها حكما فهنا المقام لانه لا يحتمل النسبة الانشائية فلا يصح
التقسيم بل النسبة ههنا تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح
السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون
بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق

اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين اولا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا • فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك • فانشاء وبيّنه هنا وضوحا اولا التنبيه • والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه • كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر ويكون لمسنده ايضا متعلقات • وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة • والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة • احترز به من التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى للحال فالزائد الذي لا فائدة فيه لا يكون بليغا • او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقريرها بالترديد بين النفي والاثبات فقد ركب شططا والحق ان الاقرب ان يقال اللفظ اما مفرد او جملة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق هذه الثلاثة وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ابوابا ثلاثة ويهتم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا تمييزا بين والا فهو من احوال الجملة ولما لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل الفضلة ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له والعمدة شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك المسند اليه فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة او المسند جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب وسمي البحث

وسمي البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب • وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به • بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور • واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ • ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع • وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع • بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية الفرق ظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية • وقيل قائله النظام ومن تابعه الخبر صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالمخبر به المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لأنه الحكم بخلاف الطرف الراجح وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فقد يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم إلا أن يقال إذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا أو كاذبا لأنه لا حكم معه ولا تصديق بل مجرد تصور كما صرح به أرباب المعقول لأنا نقول نفي الحكم والتصديق للشاك بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والإثبات لكنه إذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل إذا تيقن أن زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون فإنه سجل عليهم بأنهم كاذبون في قولهم إنك لرسول الله مع أنه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بأن المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع إلى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو أن شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة إن واللام والجملة الاسمية ولا شك أنه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل إنه راجع إلى قولهم نشهد وأنه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور أنه ليس بخبر بل إنشاء أو المعنى أنهم لكاذبون في تسميتها أي في تسمية هذا الإخبار الخالي عن المواطاة شهادة لأن المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لأن غاية هذا يكون غلطا في إطلاق اللفظ لا كذبا لأنه تسمية شيء بشيء ليس من باب الإخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم إنك لرسول الله وسنده بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما أشار إليه بقوله [illegible]

أو المشهود به أي المعنى أنهم لكاذبون في المشهود به أعني في قولهم إنك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الأمر لوجود المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر مما ذكرنا فساد ما قيل إن الجواب منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم إنك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم أن هاهنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو أن يكون التكذيب راجعا إلى حلف المنافقين وزعمهم أنهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن أرقم أنه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الأعز منها الأذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأرسل رسول الله عليه السلام إلى عبد الله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقهم فأصابني هم لم يصبني قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما أردت إلى أن كذبك رسول الله ومقتك فأنزل الله تعالى إذا جاءك المنافقون فبعث إلي النبي عليه السلام فقرأ فقال إن الله قد صدقك يا زيد الجاحظ أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة وزعم أن صدق الخبر إما مطابق للواقع أو لا وكل منهما إما مع اعتقاد أنه مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير مطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق وكذب الخبر عدمها أي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق ويلزم في الأول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهو الأربعة الباقية أعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة أو بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة أو بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بالتفسيرين

فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع
ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ
بدليل قوله افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي عليه الصلوة والسلام بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار
حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار
في حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى
اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق
لانهم لم يعتقدوا اي الصدق فمن اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه
الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه
لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على عدم صدق
بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبر حال الجنة
غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب
ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان
صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم
اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا
على ما قررناه والفرق ظ ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة
ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه
ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما
للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعين
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه
بلا دليل قلت الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون
ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه
خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت
كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان المعتمد
والمشهور [illegible] في حيز الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي
من قبيل كلام ليس بخبر [illegible] ضرورة انه لا يعرف فيها واسطة

وفيه بحث فاعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب
من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة
في المركب الاخباري وغيره الا باقترانه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا
كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا
يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب ان طابق فيكون صادقا
او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس
كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف
قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر
الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان
الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك
ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف
لما هو المعتمد في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد
اصطلاح فلا مشاحة [illegible]

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى
من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في الشرح
للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم
وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو
الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وتقع
غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء
انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس
والتمني او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك
ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند

مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين لأن علم المعاني إنما يبحث عن أحوال
الموصوف بكونه مسندا إليه ومسندا وهذا الوصف إنما يتحقق
بعد تحقق الإسناد لأنه ما لم ينسب أحد اللفظين إلى الآخر
لم يصر أحدهما مسندا إليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة
إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك أن قصد المخبر
أي من يكون بصدد الإخبار والإعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فإنه
كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لأغراض سوى إفادة الحكم أو لازمه كقوله تعالى
حكاية عن امرأة عمران رب إني وضعتها أنثى إظهارا للتحسر
على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن إلى ربها لأنها كانت ترجو
وتقدر أن تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا رب
إني وهن العظم مني إظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي
القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر الآية إذ كان لما بينهما من التفاوت
العظيم ليأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثل هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وأمثال هذا
أكثر من أن تحصى وكذلك ما شاهدنا على ما ذكرت قول الإمام المرزوقي
في قوله قومي هم قتلوا أميم أخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس بإخبار
لكنه إذا كان بصدد الإخبار فلا شك أن قصده بخبره إفادة
المخاطب إما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف أنه قائم أو كونه
أي المخبر عالما به أي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه
والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها لا الإيقاع والانتزاع لظهور أن ليس قصد المخبر
إفادة أنه قد أوقع النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها وأيضا لو أريد
هنا الإيقاع لكان للحكم معنى لامتناع أن يقال إنه لم يوقع النسبة
فإن قلت قد اتفق القوم على أن مدلول الخبر إنما هو الحكم بالمخبر
بوجود المخبر في الإثبات وبعدمه في النفي وأنه لا يدل على ثبوت المخبر
أو انتفائه وإلا لما وقع الشك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت
ما أثبت ونفي ما نفي إذ لا معنى للدلالة إلا إفادة العلم بذلك المعنى
ولما صح ضرب زيد لا وقد وجد منه الضرب لأنه يلزم أخذ اللفظ
عن معناه الذي وضع له وصح لا يتحقق الكذب أصلا ولزم التناقض
في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين قلت خطأت العلم بثبوت

لا يستلزم ثبوته فكأنهم أرادوا أنه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا
بحيث لا يحتمل عدم الثبوت وإلا فإنكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى أو انتفائه
معلوم البطلان قطعا إذ لا معنى للدلالة إلا فهم المعنى منه ولا شك أنك
إذا سمعت خرج زيد فهمت منه أنه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا
يصح إذا قيل لك من أين تعلم هذا أن تقول سمعته من فلان ولو كان
مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محتملا
دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق
المتناقضين ثم إن الحق ما ذكره بعض المحققين وهو أن جميع الأخبار من حيث اللفظ
لا يدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله
لا يريدون أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد أنه يحتمله من حيث هو
أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الأول أي الحكم الذي
يقصد بالخبر إفادته فائدة الخبر والثاني أي كون المخبر عالما به لازمها
أي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح أن الفائدة الأولى بدون الثانية تمتنع وهي
بدون الأولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة أي اللازم الأعم
بحسب الواقع أو الاعتقاد فإن اللازم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع
تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به
ومعنى اللزوم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به من غير عكس كما في حفظت
التوراة وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح أن فائدة الخبر
هي استفادة السامع من المخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه أن المخبر
عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند
لكنه يوافق ما أورده المصنف في تقرير هذا الكلام حيث قال أي يمتنع أن يحصل
العلم الثاني وهو علم المخاطب بأن المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه
عند حصول العلم الأول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه إذ لو لم يحصل
فعدم حصوله عنده إما لأنه قد حصل قبل أو لم يحصل فعدم حصوله عنده
إما لأنه قد حصل قبل أو لم يحصل بعد فالأول باطل لأن العلم بكون المخبر
عالما بالحكم لا يتصور بدون كون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة ولا يلزم
أن يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لأن علة حصوله سماع الخبر من المخبر
إذ التقدير أن حصولهما إنما هو من نفس الخبر فنبه على الأول بقوله لامتناع حصول
الثاني قبل حصول الأول وعلى الثاني بقوله مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني

ولا يمتنع أن لا يحصل العلم الأول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز أن يكون
الأول حاصلاً قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل
كالعلم بكونه حافظاً للتوراة مثلاً وسمي هذا الحكم فائدة الخبر بناء
على أن من شأنه أن يستفاد من الخبر فإن قيل كثيراً ما نسمع خبراً ولا يخطر
ببالنا أن صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ألا وأيضاً إذا سمعنا
خبراً وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالماً به يحصل في ذهننا صورة
هذا الحكم سواء علمناه قبل أو لا فيكون الأول حاصلاً غاية أنه لا يكون
علماً جديداً فالجواب عن الأول أن العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة
في ذهن المخبر ضروري لوجود علته أعني سماع الخبر والذهول إنما هو
عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن أن يقال
إنا لا نسلم أن فائدة الخبر هو كون المخبر عالماً بالحكم أعني حصول صورة الحكم
في ذهنه وهذا محقق ضرورة سواء علم السامع أن المخبر عالم بالحكم
أو لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني أن النفس إذا التفت
إلى ما هو مخزون عنده في خزانته لا يقال إنه علمه ولو سلم فإنا نفرض
فيما إذا كان يستحضر الخبر بخاصة إياه فإنه يحصل العلم الثاني دون
الأول وبهذا يتم مقصودنا فإن قيل لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم
أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون خبره مظنوناً أو مشكوكاً أو موهوماً
أو كذباً محضاً قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق
بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى
للإخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما أي بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل فيلقى إليه الخبر وإن كان عالماً بالفائدتين لعدم جريه
على موجب العلم فإن من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء
كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لأن موجب العلم
العمل وكالسائل العارف بما بين يديك ما هو هو كتاب لأن موجب العلم
ترك السؤال وعن عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائره
كثيرة بحسب موجبات العلم قال صاحب المفتاح وإن شئت فتأمل
كلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف
أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث

لم يعملوا بعلمهم يعني أن مثبت أن العالم بالشيء أعم من فائدة الخبر
وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا أن الآية من أمثلة
تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على أن قوله لو كانوا
يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه أي ليس لهم علم
فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى إليهم لأن هذا كلام يلوح عليه أثر
الإهمال أو على أن قوله ولقد علموا الآية خبر ألقي إليهم مع علمهم به
لأن هذا الخطاب لمحمد وأصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر
على أن شيئاً من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم أشار
إلى زيادة التعميم وأن وجود الشيء سواء كان هو العلم أو غيره ينزل
منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والإثبات أي في نفي شيء وإثباته
وما رميت إذ رميت وإذا كان قصد المخبر بخبره ما ذكر فينبغي أن يقتصر
من التركيب على قدر الحاجة حذراً عن اللغو وأشار إلى التفصيل بقوله
فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه أي لا يكون
عالماً بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا متردداً في أن النسبة هل هي واقعة أم
لا فعلم أن ما سبق إلى بعض الأوهام من أنه لا حاجة إلى قوله والتردد فيه
لأن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ضرورة أن التردد
في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء لأنا نرى أنك تقول
إن زيداً في الدار ليتردد في أنه هل هو فيها أم لا ولا حكم بشيء من النفي
والإثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط
استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي إن
واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد وأما الشرطية وحروف التنبيه
وحروف الصلة وإن كان المخاطب متردداً فيه أي في الحكم طالباً له حسن تقويته
أي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الإعجاز أكثر مواقع إن بحكم الاستقراء
هو الجواب لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت
تجيبه به وأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيها فلا لأنه يصح لك في الآية
لنا أن نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب أين زيد
حتى تقول إنه صالح وإنه في الدار وهذا مما لا قائل به وإن كان
المخاطب منكراً للحكم حاكماً بخلافه وجب توكيده أي الحكم بحسب الإنكار
قوة وضعفاً أعني في الإنكار يزيد في التوكيد كما قال الله حكاية عن رسل

إذ كذبوا في المرة الأولى إنا إليكم مرسلون مؤكدا بإن واسمية الجملة
وفي المرة الثانية ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وإن واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا
وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون وكان الرسل رسل عيسى عليه
السلام على وجه التوكيد أصحاب وجيء وسل من الله بناء
على أن الرسل رسول الله على نبينا وعليه السلام رسالة من الله تعالى
وكذا قال تعالى إذ أرسلنا إليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح
إلى الكناية التي هي أبلغ وقالوا ما أنتم إلا بشر زعما منهم أن البشر لا يكون
رسولا لله والا فالبشرية في اعتقادهم إنما تنافي الرسالة من الله
لا من رسول الله وقوله إذ كذبوا أي الرسل الثلاثة مبني على أن تكذيب
الاثنين منهم تكذيب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به وإلا فالمكذب
في المرة الأولى هما اثنان بدليل قوله تعالى إذ أرسلنا إليهم أي إلى أصحاب
القرية وهم أهل أنطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث أي قوينا هما برسول ثالث وهو بولس أو حبيب النجار
ويسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث إنكاريا
ويسمى إخراج الكلام عليها أي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد
في الأول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد
بحسب الإنكار في الثالث إخراجا على مقتضى الظاهر وهو أخص مطلقا
من مقتضى الحال لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كما في صورة الإخراج لا على مقتضى الظاهر فإن قيل إذا جعل
المنكر كغير المنكر مثلا في هذا الكلام وقلت إن زيدا لقائم كان
هذا على وفق مقتضى الظاهر لأنه يقتضي التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال
لأنه يقتضي ترك التأكيد لكن ترك هذا التقسيم لكونه غير بليغ في نحو
بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نم أنه ليس على وفق مقتضى الحال
لأن المقتضي للحال لترك التأكيد هو الحال بحسب الظاهر لا مطلق الحال
ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب الظاهر كونه على خلافه مطلقا
لأن انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على أنه لا معنى لجعل الإنكار
كلا إنكار مع تأكيد الكلام إذ لا يعرف اعتبار الإنكار وعدمه إلا بالتأكيد
وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف أو المصدر حينا كثيرا أو إخراجا كثيرا

يخرج الكلام على خلافه أي خلاف مقتضى الظاهر ووقوعه في الكلام
كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه أي إلى غير السائل ما يلوح له
أي لغير السائل بالخبر أي بجنس الخبر فيستشرف غير السائل له أي للخبر
يعني ينظر إليه يقال استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه
فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو
ولا تخاطبني في الذين ظلموا أي لا تدعني يا نوح في شأن قومك و
استدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق
من قوله واصنع الفلك بأعيننا فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب
في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب
وقيل إنهم مغرقون مؤكدا أي محكوم عليهم بالإغراق فالمراد بالكلام
المقدم يشير إشارة ما إلى جنس الخبر حتى أن النفس تتطلع والمقام
الشائع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا أنه يشير إلى حقيقة الخبر وخصوصه
ومثله وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء وصل عليهم إن صلواتك
سكن لهم ويا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم
وغير ذلك مما يأتي بعد الأوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا
وقال الشيخ عبد القاهر إن في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل
غير المنكر كالمنكر إذا لاح أي ظهر عليه أي على غير المنكر شيء من أمارات
الإنكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه
أي واضعا على العرض من عرض العود على الإناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر
أن في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات
وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله إن بني عمك فيهم رماح
مؤكدا ومثله ثم إنكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بإن واللام وإن كان
مما لا ينكر لأن تماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده من أمارات الإنكار
ويجعل المنكر كغير المنكر إذا كان معه أي مع المنكر ما إن تأمله أي شيء
من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن الإنكار ومعنى
كونه مع المنكر أن يكون معلوما له أو محسوسا عنده كما تقول لمنكر الإسلام الإسلام حق

موضع تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
لكنه لا يتأمله لمن تبع عن الانكار وقد ذكر في حل لفظ الكتاب
وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر
المعنى بصلته فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما
ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالجملة مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله
لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مثالا لما ينبه الحكم بالتأكيد
نحو بمقام في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تأكيد
لقوله زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر لا على ما ذكره المصنف من انه جعل
انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك التأكيد لما حصل الريب
بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالجملة مع كثرة المرتابين
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب
عن الاول انه ما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين
ذكروا له تأويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب
كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى انه احد لا يرتاب
بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي
ان يرتاب فيه في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء
فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده لانهم جعلوا انكارهم لما معهم من الدلائل
المزيلة لهذا الانكار لو تأملوا وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته
بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل هو
انه بمنزلة التأكيد المعنوي في وزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا
لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل الكلام المؤكد فلا يكون التأكيد
يرعى السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك
الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح
ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهو ذكر
الازم لينتقل منه الى الملزوم فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في

في مقام لا يناسبه يجب ان يكون كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق
منزلة المقام والحال الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات
الدقيقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور
ويستعمل هنا اليه مثلا قولك بمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد
كناية عن انك تجعل انكاره كلا انكار وتنزلته منزلة خالي الذهن بعويلا
على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل
الى هذا المعنى ويقرب ذلك مما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في الهداية
من سعادة جده اني الجانب ساطع البرهان انه من آثار المجانبة ساطع البرهان
جملة هنا نفس ثبوتا لمن سوالك فبكيف ذكر الاخبار والمقصود انه
رضي في المهدي في هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لتسمع السؤال
محققا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة ونكتة ثمة الا يلوح صدقه للمتأمل
في بادي الرأي ويتوجه الى السؤال عن بيانه كيف وبيان صفته في الكلام
مع السائل المشرف الى الكيفية بان المرتب الى الساطع برهانه وقد
على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاخبار
سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال
وكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد
استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري والا
ط وكذا تخريج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر على ما تقدم وههنا بحث
لا بد من التنبيه له وهو انه لا يختص فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا كذا او ردا
لا انكار ويجب في كل كلام مؤكد بان يكون المخاطب منكرا ومترددا انكار محققا او مقدرا
وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة
على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو يراه ويعلمه
من المخاطب انه كان من الامر ما يرى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزاك
ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب انه قومي كذبون ويجعلها
ان لضمير الشأن منها حسنا ليس بعضها بل لا يصح بعضها عن ان بتق
ويصبر الآية وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة
لان تصلح مبتدأ كقوله ان شيئا ونبوة وتجب المنازل الامرين
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف
شملي بسعدي لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان

وقد يجب حذف الخبر نحو ان مالاً وان ولداً وان زيداً وان عمراً
فلو اسقطت انه لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد
وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده
لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التأكيد
ويؤكد الحكم المسلّم لصدق الرغبة فيه والرواج. قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى. واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم. ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين
وآكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم ونشئه من قبلهم لا
لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد
ولانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التأكيد والمبالغة. واما مخاطبة
اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق
رغبة ووفور نشاط ورواج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق
ومئنة للتوكيد. ويؤكد الحكم لبناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالماً به
معتقداً له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا الكلام كاذب في ادعاء
ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكراً لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى [illegible]
والله يعلم انك لرسوله. فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه
لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به ولكون زيد. فتأمل و
واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام. ثم الاسناد
مطلقاً سواء كان خبرياً او انشائياً وانما ذكره بالاسم الظاهر دون
المضمر لئلا يعود الى الاسناد الخبري. منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز
عنده كما اذا لم يكن المسند فعلاً او معناه كقولنا الحيوان جسم
فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل
الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر
وصاحب المفتاح قال. وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازاً الى العقل على هذا انما تكون بلا واسطة وعلى قولهما الاسناد
انما ينسب الى العقل باعتبار الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي

انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجاز باعتبار انه متجاوز اياه
والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة اخرى
لشيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة. فان ضرب مثلاً لا يصير خبراً
عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلاً له وانما الذي
يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي
دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام
ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه. فان قيل لم لم يبحث
عن الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح
ومن تبعه. قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد
عن المؤكدات. وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال
المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز العقليين ايضاً من احوال المسند اليه والمسند
وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه. كالمصدر
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف
واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلاً او معناه كقولنا الحيوان جسم
الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما
بني له نحو ضرب زيد عمراً والمفعول به فيما بني له نحو ضُرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم. فان الصوم ليس للنهار
عند المتكلم. متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق
الاعتقاد دون الواقع كما يجيء خارجاً عنه ما لا يطابق الاعتقاد
سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضاً متعلق
بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم
من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة
على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له
وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقاً لله او لغيره وسواء كان
صادراً عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة
حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدراً فتدخل فيه ما يطابق
الواقع والاعتقاد. كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد

نحو قول الجاهل أنبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول
لي لا يعرف حاله وتخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها
فانه اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم
في الظ وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن
وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال
انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد
الى ما هو له عنده في الظ لانه الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف
ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل يحتمل امرين
احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم
يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون
اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظ لوجود
القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان له ملابسة يكون
مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يدرج في الحقيقة ولا في المجاز بل
قائله الى يحكم كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم منه ظ انه اسناد الى ما هو له عنده
بناء على ظاهر حاله وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة
العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامرين الاول انه جعلها صفة
للكلام وللمصنف الاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ... فيما وضع له في
نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه شرح انه لا يسمى حقيقة
وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها
على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروج ...
الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظ والاعتذار عنه
بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز
الخ مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر
فانه في هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون في الحقيقة
او في الظ بل دلالة الشرط الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر وكذا يقال
ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على ...

فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز على
نقض عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد
انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء
مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق
والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد نحي
على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لان المراد
وجوابه ان المعتبر في التعريف عبارة عن الملابس اي للفاعل والمفعول
هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى الملابس والاسناد الى الملابس
عنده من الحقيقة والمجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد
وما ضرب عمرو في النفي فانه اسناد القيام والضرب الى ما هو له
لا في الحقيقة ولا في الظ وان اريد به اسناد القيام والضرب المنفيين
الى ما هو له فقد خرج عن التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي
وما نام ليلي قال الشاعر ونمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال
ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو
معناه ظ وما نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظ وجوابه ان معناه
انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا
الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيت وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو
صام نهارك فانه اسناد الفعل الى غير ما هو له فيكون مجازا نفيت او لم تنف وكذا الحكم
في سائر الانشاءات نحو ليصم نهارك وليت نهارك صائم وما اشبه ذلك فليتامل
ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا
ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل
او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل
او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول
بتاول متعلق باسناده وحقيقته قولك تاولت الشيء اذا تطلبت
ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت

قلت وتنقلت من آل الأمر إلى كذا ويؤول أي ينتهي إليه والمآل المرجع
كما في قوله بلا مجاز وحاصله أن يجب في نسبة صاحبه في الإسناد
عن أن يكون إلى ما هو له وبهذا أشار إلى التفسير التعريفي بقوله له
أي للفعل ملابسات شتى أي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى
يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب
على ما يعرض للفعل معنى للحال ونحوها لأن الفعل لا يتعلق إليها فإسناده
إلى الفاعل وإلى المفعول به إذا كان مبنياً له أي للفاعل وللمفعول به يعني أنه
إلى الفاعل إذا كان مبنياً له وإلى المفعول به إذا كان مبنياً له حقيقة فقوله
في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الأمثلة وإسناده إلى غيرهما
أي غير الفاعل أو المفعول يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني
للمفعول للملابسة يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة
الفعل مجاز يعني يستعير الإسناد مما هو له لغيره لمشابهته إياه في الملابسة
كما يستعير الرجل اسم الأسد لمشابهته إياه في الجرأة ولا مجاز ولا استعارة
في شيء من طرفي الإسناد وإنما الغرض تشبيه هذا الحال بحال الاستعارة
الاصطلاحية كما قال في دلائل الإعجاز إن تشبيه الربيع بالقادر في تعلق
وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما
وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر
في إسناد الفعل إليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس بمتحرك ... الاسم وتنصب
للشبه فإن ... تنتسب قد ترتقوا في نفسهم ... وجهة ... أعطاها حكم
في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به
إذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه إذ السيل اسم مفعول من أفعمت
الإناء ملأته ... أسند إلى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والأولى
أن يمثل بجد جده لأن الشعر وإن كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول
لا بمعنى التأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره ...
وهو أن من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة
في وصفه ما يتبعونه تأكيداً وتنبيهاً على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل
وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان
وبنى الأمير المدينة في السبب الآمر وضرب التأديب في السبب
الغائي ... يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله وقد يخرج من تعريفه

الأمران أحدهما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وإنما هي إقبال
وإدبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكيم والأسلوب الحكيم فإن المبني للفاعل قد أسند إلى المفعول لكونه إلى الفاعل الذي
يلابسه في كون المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل إنشاء الكتاب ونحوه
في أن المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازاً يجب أن يكون مما يلابسه ذلك المسند
وكذا إن أسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله نحو الضلال
البعيد والعذاب الأليم فإن البعيد إنما هو الضال والأليم هو المعذب في نفسه
فعله مثل ضرب وجرح كذا في الكشاف وظاهر أن هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك
المسند ويمكن الجواب عن الأول بأنه ليس من قبيل المجاز بل هو الاستعارة حقيقة
وعن الثاني بأن الملابسة أعم من أن يكون بواسطة حرف أو بدونها وهذه
من قبيل الأول إذ الأصل هو حكيم في أسلوبه وكتابه ولعبد الله في ضلاله
وعذابه فيكون مما بني للفاعل وأسند إلى المفعول بواسطة فتأمل وقيل
والعبرة عند صاحب الكشاف تلبس ما أسند إليه الفعل بما هو له للشيء الذي قال
المجاز العقلي أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة
بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا إن حمل مثل هذا من قبيل الإسناد
إلى السبب فإن قيل كثيراً ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف
من نحو قولهم ... اشتقاق بينهما ويكر الليل والنهار ونحو قول الشاعر أشاب الصغير
أهل الدار وأعجبني إنبات الربيع وجري الأنهار ونحو قوله ... تغليباً ...
المرشي ومثل نومت الليلة وأجريت النهر وما أشبه ذلك من النسب
الإضافية والإيقاعية فالجواب أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة
الإسنادية أو غيرها فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز
فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه وإضافة المضاف إلى غير ما حقه
أن يضاف إليه لأنه مجاز بوضع الأصلي فالمذكور في الكتاب إنما هو تعريف المجاز
العقلي في الإسناد خاصة ولو طلع باعتبار أنه يحمل الإسناد المذكور
في التعريف الأعم مما يدل عليه الكلام بصريحه كما مر أو يكون مستلزماً له كما
في هذه الأمثلة فإنه جعل فيها البين ساقاً والليل والنهار ماكرين والليل
والأمر مطاعاً وكذا فيها جعل الفاعل المجازي تمييزاً كقوله ... أو نحو شربها
وأصل سيلاً لأن التمييز في الأصل فاعل فتدبر فإنه بحث نفيس واعلم
أن هذا المجاز قد يبنى عليه صريحاً وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم

انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخروطة بقرينة اضافة الشيب اليها
فافهم وقس ولا تغتر بالمجاز العقلي على ما فهم من ظاهر كلام السكاكي والمتن
وقولنا في التعريف بتأول يخرج ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رائيا الانبات من الربيع فان هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول
فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها
فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب
قلت سره التعريض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة
وهذا القيد يخرجهما قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه
الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة
للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون
ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه
بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه
الكعبة وانما قلت لضرب من التأول ليحترز عن الكذب واعترض المصنف
عليه بان الامن بطرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول وان لا
عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر اعني
ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة
الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج
الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المتن بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلو بطل
طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل وتقابل ما يتوهم منه فدفعنا ما عند النقل
ما حصل عنده وثبت وهذا اعتراض على كلام المصنف بانه نص الكواذب فلا يكون
التعبير مفروحا بدفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا اشتباه في انه يشتمل التعريف
على قيدين يخرج بكل منهما شيء بعينه خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون
حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هنا تكرارا فاخراج
نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قيد عند المتكلم وبضرب من التأول
لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والثاني بالقياس الى اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ولهذا يخرج نحو قول الجاهل بخلاف قوله ليدفع طرده
لكن لما قرر في العبارة بنحو ما في الشرح ذاب المحصلين فاذا قلت ما ذكرت
من تعريف كلام المتكلم مراده ما هو عند المتكلم وفي نفس الامر يخرج نحو قول الجاهل الدهري

والمشرك الذي لم يعرف حاله انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واصل المجاز
بالتأول والقصد الى ملابسة الاسناد الى السبب ثم اسناد الى ما هو له في نفس الامر
وبالجملة اذا اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه اشكال هنا ما ذكر
وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل
المذكور آنفا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم
اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني لما هو في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فيدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكون الى غير ما هو له
عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف سالما ويخرج عنه ما لا تأول
فيه ويدخل فيه قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال
بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل
بتأول حين يظهر انه من جملة كون الغير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت
الله البقل بتأول عند من لا يعرف حاله من الدهري واظهار انه يريد الاسناد
الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا بمثل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
وقد يبنى فساده على انه يجوز ان يراد غير ما هو له عند المتكلم اعم من ان يكون
في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نعلم الفرق بين ارادة مفهوم العام
وبين تحقيقه والجزم مع عدم تحققه الا في ضمن الخاص فيكم الاخر الا في ضمنه
وقد تبين ان الفساد انما كان بتخالف الدلالة الخاصة فحصه في نفس الامر
في ارادة العام بوجه فليتأمل فان هنا مقام يستصعبه اقوام وهذا
اي كون الاسناد في قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله
اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن
ان قائله لم يرد ظاهره التأول بل يحمل على الحقيقة لكون اسناده الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر كما استدل على ان قائله لم يعلم ولم يبد
على انه لم يرد ظاهره مثل استدلاله على ان اسناد ميز عنه الى جذب الليالي في قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع
ميز عنه قنزعا عن قنزع اي شعرا مجتمعا في نواحي الرأس جذب الليالي
اي مضيها واختلافها جذب الليالي ابطئي او اسرعي حال من الليالي
على تقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر ونحو ذلك اي مقولا فيها ابطئي

بلاد يتفاوت الحال عند عكسه ذلك ولا بالى بمجاز ان خبرانه بقوله يتعلق با
عقيبه أي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع أفناه أي أبا النجم أو شعر رأسه
قيل الله أي أمره وإرادته لكن شمس أطلعي حتى إذا واراك أفق فارجعي
فإنه يدل على أنه يعتقد أنه فعل الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني
فيكون الإسناد إلى جذب الليالي بتأويل بناء على أنه زمان أو سبب وأقسامه
أي المجاز العقلي أربعة لأن طرفيه وهما المسند والمسند إليه إما حقيقتان وضعيتان
نحو أنبت الربيع البقل أو مجازان وضعيان نحو أحيى الأرض شباب الزمان
فإن المراد بإحياء الأرض تهييج القوى النامية فيها وإحداث نضارتها بأنواع
النباتات والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية
وتفتقر إلى البدن والروح وكذا شباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو
في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة
أي قوية مشتعلة أو مختلفان نحو أنبت البقل شباب الزمان فيما المسند
حقيقة والمسند إليه مجاز وأحيى الأرض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين
أولا وبالذات وللإسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على أن الإسناد المجازي
لا يخرج الطرف عما هو عليه من حاله كحال سائر الألفاظ المستعملة فإنها
إما حقيقة أو مجاز وأن الأذكياء لا يستبعدون اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز
في كلام واحد وإن كانا مختلفين وانحصار الأقسام في الأربعة ظاهر
على مذهب المعتزلة إذ اشترط في المسند أن يكون فعلا أو معناه فيكون
وكل منهما مستعمل إما حقيقة أو مجاز فالمجاز في قولنا نهاره صائم
إنما هو إسناد صائم إلى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب أحياني برؤيته
المجاز إسناد أحيى إلى ضمير الحبيب لا إسناد الجملة الواقعة خبرا إلى المبتدأ وأما
على مذهب السكاكي ففيه إشكال وهو أي المجاز العقلي في القرآن كثير
وإذا تليت آياته أي آيات الله زادتهم إيمانا لم يقل منه وقد عدلنا إيهاما للوقف
وأن المعنى إذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن
كثيرا والمراد أن إسناد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز لأنها فعل الله وأنها
سبب لها يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم نسب الذبح الذي هو فعل جيشه
إليه لأنه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن
آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة إلى إبليس لأن سببه الأكل من الشجرة وسبب الأكل
وسوسته ومقاسمته إياهما إني لكما لمن الناصحين يوما نصب على أنه مفعول به لتتقون

أي كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل
إلى الزمان وهو لله حقيقة وهو كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه
لأن من شأن تقاسم الأحزان الشيب أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون
أوان الشيخوخة وأخرجت الأرض أثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت أي ما فيها
من الدفائن والخزائن نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو
غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الإثبات ومن ذكره في أحوال
الخبر بل يجري في الإنشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما
من الجنة فإن البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الإخراج فعل الله
وإبليس سبب ومثله ليت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك
وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه
ومنه ليجر النهر ولا تطع أمره على ما أشرنا إليه وكذا ليت النهر جار
وأصله ينكر تامرك ونحو ذلك ولا بد له أي للمجاز العقلي من قرينة صارفة
عن إرادة ظاهره لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر في قول أبي النجم من قوله أفناه قيل الله أو معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور أي بالمسند إليه المذكور مع المسند عقلا أي من جهة العقل
بأن يكون بحيث لا يدعيه أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به
لأن العقل إذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي إليك
أو عادة أي من جهة العادة نحو هزم الأمير الجند وقيام المسند بالمسند إليه
أعم من أن يكون بجهة صدوره عنه كضرب أو قيامه به كقرب وبعد وموت
وصدوره عطف على استحالة أي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد
المحق أنه ليس بقائم بالمذكور وإن كان الدهري المبطل يدعي قيامه به في مثل أشاب الصغير
وأنبت الربيع البقل فإن هذا الكلام إذا صدر من الموحد يحكم بأن إسناده مجاز
لأن الموحد لا يعتقد أنه الفاعل لكن هذا الشرط في مثل الشيب والإفناء
الكثير من ذوي العقول ولا احتياج إلى الدليل ومعرفة حقيقته يريد
أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل ومفعول به إذا أسند إليه يكون الإسناد
حقيقة فمعرفة المراد عبارة عن إسناده إلى فاعله فاعله هو الفاعل الذي
المحقق لكنه لا يلزم أن يكون له حقيقة لأن الإسناد للفاعل لفعله
أن المجاز الحكمي لا بد له من موضوع له إذا استعمل فيه يكون حقيقة كما
الحقيقة الجواز إذ لا يستعمل فيه قطعا فرقه فاعلا ونحو البيان أسنده

آما فالمجاز في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم ولما صيغته لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز او ابي نواس يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقايق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقوله اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه وكقوله محبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك فمعرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليه بعض الناس وهنا يرد على الشيخ عبد القاهر وتعريضه حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني هواك ان تزعم له فاعلا وقد نقل عنه الفعل فجعل للهوى والحق فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد وان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الاثبات اليه قرينة الاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للاثبات يعني القادر المختار

بقرينة نسبة الاثبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب في تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد تلقى نحو وليس كذلك فان لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من صاحب ماء دافق اي يعقل منه في قوله خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف اليه الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كون المراد بالنهار فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم وكقول ابي تمام فما ربحت تجارتهم اي فنام ليلي وتجلى همي كاه ادفع التشبيه لانه قوله نهاره صائم تماما يشير نفسه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كان كالمجاز في علم البديع لكن النكتة التي ليست من باب التحصيل ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللوازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه نعني باسم المنية اسم السبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد

ويصح ان يكون المراد بعيشة صاحبها باذعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم باذعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضاً يكون الامر بالبناء لهامان كما أن الانبات لله لكن باذعاء انه بان وجعله من جنس العملة والفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقاً على الله حقيقة حتى يتوقف على توقيف على السمع الى المراد به حقيقة كما هو الربيع لكن باذعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وههنا نظم بديع على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح في كتابه وبانه انك يحور ان تحو رأيت بلاد اسداً ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه ان لا نم ان ذكر الطرفين مطلقاً مناف في الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بتأويل انه حمل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من تشبيه الاستعارة مع اشتماله على الطرفين على ان المشبه به ههنا شخص صائم مطلقاً والضمير لا يدل على نفسه من غير اعتبار كونه صائماً او غير صائم ويلزم ما لم يقف عليه اراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولى بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مرضية لصاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقاً فيكون من اضافة العام الى الخاص وليس من اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ان يكسب من النحو خدمته المستبيعة وحمل الحكم النحيف من البلوغة بمكان على الوجه المستحسن وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز وليتبع حقيقة وحق عليه انه اذا كان المراد بالنظر ما كان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له حقيقة ولا مجازاً الا يرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعاً وعن الرابع بان التوقيف انما هو منحصر بالنحو والكلام مستحن نحو اطلاق الاسم على الله تعالى مما يتوقف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف عنه ان لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع لا نزاع في كلام الجميع من غير توقف والله اعلم بالصواب

الباب الثاني أحوال المسند إليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند ككونه مسنداً اليه لحكم مؤكداً او متروك التأكيد وكون مسنداً اليه كالمسند مقدماً او مؤخراً معرفاً او منكراً ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه وكلحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفاً به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوماً مقرراً في علم النحو ايضاً دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ضمنية الى الاول فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر واما في الحقيقة فهو الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثاً وقيل معناه انه عبث نظراً الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليلين الى ما هو الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل وعند الذكر يكون الاعتماد بالجملة على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحترازين والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيماً له ولعكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيراً له او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت زيداً بل غيره او تعينه او ادعاء التعين ...

كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة
على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام
لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين
مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة
اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم
لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم
بعد ان يذكروا رجلا فتى من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل
ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف
هو الفاعل ونحو بجا اسناد الفعل الى المنزل ولا يتعرض هنا الى القرينة الدالة على تعيين
المحذوف بل الى مجرد الغرض الباعث على الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء
بشأن قاتله واما الى ان يختل بشيء من شره وقد يكون حذف اللفظ اشعارا
بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم اي للملة التي او الحالة او الطريقة فحذف لفخامة لا توجد
في الذكر او بلغ من الشناعة الى حيث لا يتعدد المتكلم على اجرائه على اللسان
او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في المحنة
يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته وانه
للمتكلم واما لانه لا يتسع على استماعه لا يحابه السامع واضجاره
واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط
لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او
او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك هم المفلحون يذكر باسم الاشارة
تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة بالفلاح فجعلت
كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة
على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام
حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمه
وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وتحرزا له يكون في مقام
الزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد
بن عبد الله وغير ذلك من الاوصاف وقد يكون المسند اليه للتهويل او التعجب
او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار

هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون
الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد عالم وعمرو
ذاهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه
ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدها لا يقتضيان ذكره بل لا بد
ان ينضم اليهما امر آخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف
وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان المراد ان عموم النسبة وارادة تخصيص تنصيص لانتفاء قرينة
الحذف وتحقيقه انه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه
ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هنا الناس لم
يفهم منه ان المراد كل واحد فتغني بالقرينة سيما يدل على المراد وقيل مراده ان يكون
ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او يكون ذكره واجبا
فقد يكون مقتضى للحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا
تنافي بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من المقتضيات الاحوال
منه الناشئة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وقدم وضع ليستعمل في شيء
بعينه وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف
وفي المسند التنكير فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار
كما مر هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولما كان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد
المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود
وقولك زيد حافظ التوراة فافادة تام فائدة تقتضي تمام تخصيص وهو التعريف
لان احتمال التخصيص والنكرة وان امكن الا تخصيص بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غيره كقولك اعبد الها خالق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم
وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص
النكرة ثم التعريف يكون بوجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها
بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف
واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك
الى الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل

نحو ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم لا يريد بالمخاطب مخاطبا معينا قصدا
الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية
في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون
راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل
من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي
اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح
ويترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك
فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان كرم اليه او احسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم
وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى كانه اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب
لكن المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما هو على الكلام اي يحمل على هذا المعنى عدم ارادة
مخاطب معين لا ارادة العموم يشعر به كلام المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه
بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرفها
لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه
واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء
اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب
باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره
بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن
احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه معين فان قيل
هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم
ان ذكر القيود انما هو لتحقيق تمام العلة فلا باس بان يقع فيها ما يقع به الاحتراز عن جميع
كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد الذكري
فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالعلم
لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي من غير توقف بعد وضعه
لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك لم يحتج
هنا الى ذكر قوله باسم مختص به وتمثيل المثال والتي يحوه احترازا عن الضمائر
ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ المرجع بعينه انما هو العلم وما سواه
انما وضع ليستعمل في معين ... ذكره بعضهم من ان معناه الاول
وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد الا

الا مفهوماتها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة
معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك
فلا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه نحو قل هو الله احد فالله اصله
الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب
الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق
للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير
ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو
يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذا الكلام اما المعبود بالحق فيلزم استثناء
الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون
الله بمعنى المعبود بحق او الله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له
في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف
ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى
يصلح له العلم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي
لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسة اياها كما في ابو الخير وابو الشر
واخو الفضل واخو الحرب لملابسة هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال
من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب
الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية
ومما يدل على ان الكناية انما هي باعتبار الوضع الاول لا باعتبار ان ذكر هذا الشخص يدل على
انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غيره انك لو قلت هذا الرجل فعل
كذا مشيرا الى ابي لهب لم يكن فيه كناية ومما يجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص
المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الوضعي لينتقل
الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لتشبيهه
بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء
فان هذا الشامل من امثلة الاستعارة او ايهام استلذاذه اي وجدان العلم لذيذا او التبرك به
ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره
في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا لكون الاتيان

وقيل الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب
يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول بعد واللام سواء
في الرتبة والمضاف حسب المضاف اليه وسوس صنو الخناس وتعريفا للمضاف اليه وما ذكره
من الاعرفية وهو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام
الصالح للموصولية وهو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب
الى مشار اليه بحسب النص لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصله فلذا كانت الموصولات
معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع
فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا
وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص
بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف
فان وضعهما على انه يختص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح
ثم المص قد اشار الى تفصيل الباعث له الوجب والمرجح بقوله لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم
ما لا يعرف المتكلم او كليهما علم نحو الصلة عن النبي في ديار الشرق لا اعرفهم او لا اعرفه
لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير
اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي لذات
الخطا التي يا تجرجه بيه يحتال عليه لغلبة وياخذ منه وهي عبارة عن التحمل بوا قعة
اياها والكلام مسوق لنزاهة يوسف من طهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز
او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن منه فوق تمكنها منه في المراودة ونيل المراد فاباءه منها
وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل هو زيادة تقرير المسند
لانه لا يكون في بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيها من فرط الاختلاط والالفة وقيل
تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز ولا يتقرر
المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وتمام نقش
في زيادة الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه نحو بيت اسقط اعباد المسيح
صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من النبي
نحن عبيد الله والظهور ان الاية مثال زيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح
انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال وان يستهجن التصريح بالاسم او ان يقصد
زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة وارد

او ورد حكاية سريج فلو لم يكن مثال لها لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية
او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير التنزيل
قوله اي عرف الحماس ولكن هزت مع الغزاة بليهم وانسب سريع الخطا
حيث على سامو انه يبغضني وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة
كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على الخطاء نحو قول عبدة بن الطبيب
من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم
يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني و
جعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة
الى التنبيه على الخطاء ورده المص بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد
ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد
اصدق على انا اذا قلت عند جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا مخلصا
ان الذين تظنون هم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي
الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الطريقة تقول
عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي طرزه وطريقه يعني تاتي
بالموصول والصلة للاشارة الى بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق
من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة
على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين
يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان
الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال ومنه اذا ذكرت اسما من الاعلام
ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض
بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع
السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول
من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك
ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع
منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم
الخاسرين ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الخيبة والخسران
وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وربما جعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر

نحو ان الذين لا يعرف الفقه قد صنف فيه او يشار عنه نحو ان الذي بيع الكتاب
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة لجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها
ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق
زوال المحبة المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر فرق بينهما
لكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى انه في ان الذي سمك السماء البيت ان الذين
ترونهم البيت فيما يا من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا
كما مر واحسن التاني في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة
قد غفل في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والى الخطا
هو الظاهر في قولنا ان الذين امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بانه قد يتفرع
على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى الكناية وكنا اشار الى جعل
المسند اليه موصولا مومئا الى بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك
وان التي ضربت والذين ترونهم لعدم تحقيق السببية وهو لم يتعرض
لذلك ومن الناس من اختفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هو يحمي الاشكال
بانه معنى قولهم ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير قصد الى الايماء
فلو يلزم ان يجري في الابيات المذكورة ايماء وسوق الجمهور ينادي بفساد الراي
عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم
او نحو ذلك كقولنا جاء الذي كريكة او هاشم والذي سبي اولاده ونهب امواله
وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف
هذا الباب لا يكاد ينضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده
اسم اشارة متى صلح له المقام واتصل به غرض لان المقام قد يصح احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة الحسية فان اصل اسماء الاشارة ان
يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد
او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيره كالمشاهد وتنزيل الاشارة
العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فتارة تمييزه
بتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا
ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان
بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيم بالبادية لانه

لانه فقد الغرض الحضر والتعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس
كقوله اي الفرزدق اولئك اباءي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع
فانه اذا مثلهم ثبت عجزه عن الاتيان بمثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه
في القرب او البعد او التوسط نحو هذا او ذلك او ذاك وتأخير ذكر
التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني
لان انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كمباحث التعريف
والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث
ان هذا للقريب وذاك للمتوسط من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا
وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب
تصوره ايا ما كان ولم نذكره في هذا المقام توطئة وتمهيدا لما يتفرع عليه
من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب
نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه
القيمة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته
ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاشيته
ذلك قال لكذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده
عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه
نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي
عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب
اي هذا المذكور من قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره من قريب فكانه
حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله الطالب الغالب العظيم
فذلك قسم عظيم لا فعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه
اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي
عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه
ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء فتقول عقبته بالشيء اي جعلته على عقبه
على انه اي المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها
اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو قوله الذين يؤمنون بالغيب
ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون

عقب المسند إليه هو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة
وغير ذلك ثم عرف المسند إليه بأن أورده اسم الإشارة تنبيهاً على أن المشار إليهم
أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً
من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة أو لأنه لا يكون طريق إلى إحضاره
سوى الإشارة لجهل المتكلم والسامع بأحواله ونحو ذلك. و باللام
أي تعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معهود أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم
والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره
صريحاً أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي
أي كالأنثى التي وهبت لها فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله تعالى قالت
رب إني وضعتها أنثى لكنه ليس بمسند إليه والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى
نذرت لك ما في بطني محرراً فإن لفظ ما وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد
لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث وهو مسند إليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب
بالقرائن نحو خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد كقولك لمن دخل بيتاً أغلق الباب ونحوه
لام العهد للإشارة إلى الحاضر كما في وصف المنادي واسم الإشارة نحو يا أيها الرجل وهذا الرجل
أو للإشارة إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد كقولك
الرجل خير من المرأة وتسمى لام الجنس واللام المذكورة في التعريفات كقولنا الإنسان حيوان ناطق ولهذا
موضع سرد ونحو ذلك التعريف الماهية وقد يأتي المعرف باللام الحقيقة لواحد
من الأفراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف
بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهوداً في الذهن وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً إياها كما يطلق الكلي الطبيعي
على كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي
بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها كقولك ادخل السوق
حيث لا عهد في الخارج فإن قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه أنه موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة
فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
كالفرق بين علم الجنس المتحد في الذهن وبين اسم الجنس نحو لقيت أسامة ولقيت أسداً
فأسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فإطلاقه على الواحد إطلاق على الأصل وضعه
وأسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فإذا أطلق على الواحد فإنما أريد الحقيقة
ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمناً وكذا النكرة تفيد أن ذلك الكلام

بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل السوق بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فإن المراد به الحقيقة
والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلاً فيكون مخصوصاً بالقرينة فالمجرد وذو اللام إذ ذاك
بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ولبيان قوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد
القرينة وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً بها
ونحو ذلك كما قيل في صفة الأحكام اللفظية هي التي اضطرتهم إلى الحكم بكونه معرفة وكونه نكرة معنى
حتى تخلصوا مما تخلصوا وتعلم ما ذكرناه من تعريفه لو سماه العهد الذهني قوله وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة
أو لما هو إلى معلوم المعرف باللام لما شتوه للتقاط الاجتماع وتكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة
كثيراً فيوصف بالجمل كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
وقال الشريف بجعل أسنان علاوة على صفة الهاء وفيه إلا المستضعفين من الرجال
والنساء والولدان لا يستطيعون علاوة فإن لا يستطيعون صفة المستضعفين أو للرجال والنساء والولدان
لأن الوصف وإن كان فيه حرف التعريف فليس له تعيين بعينه كما في الكشاف وهو صحيح لأن اللام في المستضعفين
حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وإن كان اسماً موصولاً لجعلها اسماً بماله
هنا الفرق كما ذكر صاحب الكشاف أن الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني
فيجوز أن تقع النكرة لعلها غير المغضوب عليهم ولا الضالين فإن قلنا الفرق بين المعرف وعلم الجنس
أنا أطلقنا على واحد كما في ادخل السوق ورأيت أسداً يجعل الحقيقة هو المجاز تلك من جنس
إذ لم يستعمل إلا فيما وضع له لأنه في استعمال الكلي في الجزئي الموضوع له لا يكون المجاز الأصل
على ذم النبي وقصدنا أنا إذا أطلقنا المعرف والنكرة على الواحد
الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل إلا فيما وضع له
وسيجيء هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة الاستغراق
نحو إن الإنسان لفي خسر أشير باللام إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي
ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى
في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه أن اللفظ إذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج
فإما أن يكون لجميع الأفراد أو لبعضها إذ لا واسطة بينهما في الخارج فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها
وجب أن يكون للجميع وإلى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق أن اللام للجنس ويحمله على الاستغراق كما ذكر
في قوله تعالى إن الإنسان لفي خسر وقال في قوله تعالى إن الله يحب المحسنين إن اللام للجنس
يتناول كل محسن وكثيراً ما يطلقون على ما يقصد به التعميم والحقيقة كما أنه ذكر أن اللام
في الحمد لله للجنس دون الاستغراق ولهذا حصل أن اسم الجنس المعرف باللام إنما يطلق على الحقيقة
من غير نظر إلى ما صدق الحقيقة عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس
كأسامة وإنما على فرد منها واحداً أو اثنين أو جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص

وأما على حقيقة غير معينة وهو المعهود الذهني ومثله النكرة كرجل وأما على كل الأفراد وهو
الاستغراق ومثله كل مضافا إلى النكرة والإضافة في تمييز بعضها عن بعض الأول تعريف الحقيقة
فإنه إذا قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من أسماء الأجناس التي
تدل على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وإن قصد به الإشارة
إليها باعتبار حضورها في الذهن تميز عن تعريف المعهود هذا حاصل الإشكال
أورده السكاكي على هذا المقام وجوابه أنا لا نسلم عدم تميزه من تعريف العهد لأن
لأن النظر في المعهود الخارجي إلى أنها حصة معينة من الحقيقة وأما التعريف الذهني
والجنس باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى معتبر في اسم الجنس النكرة وعلم الجنس
الشيء ليس باعتبار نفسه وهو أي الاستغراق ضربان حقيقي وهو أن يراد كل فرد مما
يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة وعرفي وهو
أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولك جمع الأمير الصاغة أي صاغة
بلده أو مملكته لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فإن قلت الصاغة جمع صائغ
واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف متعين للاستغراق
على مذهبه قلت الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لأنهم يعرفونه أنه فعل
في صورة الاسم ولهذا يعمل ولو كان بمعنى الماضي وأما ما لم يقصد منه الحدوث من نحو المؤمن
والكافر والصائغ والحائك ونحوه كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام
صاحب الكشاف والشارح يفصح عن ذلك في غير موضع وأيضا فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان حرف التعريف أو غيره والموصول يأتي للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك
إلا زيدا أو اضرب القائمين إلا عمرا وهذا واستغراق المفرد حرف التعريف أو غيره
أشمل من استغراق المثنى والجمع لأنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد واستغراق المثنى
إنما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة
جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان
فيها رجل أو رجلان دون لا رجل فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان
وأما أورد البيان بلا التي لنفي الجنس لأنها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة
في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
إلا مع قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فإنه ح يتحقق عدم الاستغراق والنكرة
في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا كقول الشاعر علمت نفس ما أحضرت
وقيل هذا في نحو علمت نفس ما قدمت وفي التحقيق باصل في النفي وقيل غيره
وأما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل ومعنه لا يجوز لا رجل في الدار

فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل أو لا رجل في الدار بل رجلان وإلى هذا أشار بقوله
قال في قوله لا ريب فيه بالفتح يوجب الاستغراق وبالرفع يجوزه وكذا إذا قيل كم أو كثرا استغراق المفرد
أشمل النكرة المنفية فتكم ذكره في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الأفراد وكلها من المفرد
لأن أئمة الأصول والنحو دلوا على ذلك وصرح أئمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو
غيب السموات وعلم آدم الأسماء كلها وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما من الناس
يعده وما للظالمين من أنصار والعامة الأعمر على وكذا في جاءني القوم أو الرجال إلا زيدا أو الزيدين
مع امتناع قوله جاءني كل رجال أو الرجال إلا زيدا على الاستثناء المتصل لأن قيد المفرد يقتضي استغراق الآحاد
لا يقتضي الاستغراق الجمع حتى أن معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج
الواحد والاثنين ما لم يحكم بعد المفرد وكذلك لم يكن خروج الواحد والاثنين أيضا لأن الواحد أو الاثنين
آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر ومن الجموع والتبعيض لكل جمع من الجموع داخلة في الحكم على ما ذكرتم في
فإن زعمتم أنه كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال
باعتبار مجيء فرد أو فردين منه فهو مع أنه لم يقل به أحد ولا السلف فنقول بطل ما ذكره السكاكي في نحو ما كان
وهي النظم حتى من أن تركيب جمع النظم إلى الأفراد لطائف الوصف النظام وذلك لصحة حصول
المجموع بحصول البعض دون كل فرد حتى يصح إسناد الوصف إلى صفة الجمع نحو هذا النظام منعقد
البعض من النظام دون كل فرد لا يصح ذلك في المفرد وذلك لأنا لا نسلم صحة قولنا وصف النظام باعتبار
وصف البعض بل الوجه في إفراد النظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو أن الواحد هو الدال على الجنس
لأن هذا الجنس المتنوع والقوام والآيتان تركبت من الجنس فالوصف والرجح بالنظر إلى النفس
بالنسبة آخر وهو أنه لم يقل بعضه بعضا ولكن كلها بمعنى لو قيل وهن النظام كان المعنى أنه النفي
الوصف ليس هو بعض النظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والإحاطة
لأن القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله وهو الذي النفي عنه مناسب المقام فهذا الكلام صريح
في أن وصف النظام ينبغي الوصف لكل من النظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام
صاحب المفتاح صريح في الترجيح وصف النظام باعتبار وصف بعض النظام دون كل فرد مما
بين المحدثين واضح وتوهم بعضهم أنه لا منافاة بينهما بناء على أن مراد صاحب الكشاف من إن أم حج
الجملة قصد إلى أن بعض عظامه مالكم بسبب الوهن وكلي الوهن إنما هنا الحمل من البعض
والبعض في حاجة كالواحد والاثنين وهذا هو التوهم من الهم وقال الشارح وذكره
لأن فائدة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد خاص معتبرة في علم النحو والأصول ونحو ذلك
أيضا يجيئون به حيث قال الله تعالى والله يحب المحسنين أي يحب ليتناول كل محسن وقوله تعالى وما الله
يريد ظلما للعالمين أنه نكرة في سياق النفي على معنى ما يريد شيئا من الظلم لأحد من خلقه وقوله تعالى
وما للظالمين من أنصار أي لا ناصر لهم من خاص قط وقوله تعالى رب العالمين الجمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم

يعني لو أريد كل فرد لتوهم أن الإشارة إلى هذا العالم المحسوس المشاهد فيخرج ليعينا التنزل والأحاد ولا يخفى ركاكته

فسادا مما قيل أن مراده أن المفرد وإن كان أشمل لكنه يقتضي إلى آخر وهو التنبيه على أن العالم

أجناس مختلفة لأن المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الأجناس وقد ذكرنا أنه إذا عرف بالجمع

تعلق الحكم بكل ما يسمى بمفرده فكيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم فيعلم هذا الانتهاب

وأيضا الدلالة لنوه ليشمل كل جنس مما يسمى به على هذا اللفظ وكذا ما قيل أن العالمين ماهيات مختلفة

فيشار إليها بالجمع بخلاف العالم وذلك لأن هذه التفرقة لا يرتضيها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول

بأن الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الأفراد مستأنف أو منفيا مما نص الآتية ويظهر به استعمال

وصرح به الزمخشري في غير موضع نعم وجه لرفع جميع ذلك بكلام صدر عن السكاكي ثم فرق بين المفرد

والجمع في الفرق بوجه الجنس من وجه آخر وهو أن المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه

إلى الواحد منه كما في قوله واخاف أن يأكله الذئب والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس وأن يراد

بعضه إلى الثلاثة وتناوله تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية

والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف في نحو قولهم فلان يركب الخيل

وإنما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وإنما قتله واحد منهم

فإن قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما الكتاب أكثر من الكتب وبينه صاحب

الكشاف بأنه أريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس

كلها لم يخرج منه شيء وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع

قلت هذا الكلام مبني على أن المعنى عند البعض أن الجمع المعرف باللام بمعنى كل

جماعة جماعة أورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد به أنه مذهب بدليل

أنه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال أيضا ينهض بذلك وإنما أطنبت الكلام

في هذا المقام لأنه من مسارح الأنظار ومطارح الأفكار كم زلت فيه أقدام الأفاضل

وكلت دون الوصول إلى الحق أفهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم

يدل على الوحدة واستغراقه يدل على التعدد فالوحدة والتعدد متنافيان

فكيف يجتمعان أشار إلى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم لأن الحرف

الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف إنما يدخل عليه أي على الاسم المفرد حال كونه

مجردا أي عن الدلالة على معنى الوحدة كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد ولذا امتنع وصفه

بنعت الجمع نحو الرجل الطوال المحافظة على التشاكل اللفظي ولأنه أي المفرد الداخل

عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع

عند الجمهور وإن حكاه الأخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض وأما قولهم

ثوب أسمال ونطفة أمشاج فإن الثوب مؤلف من قطع كلها سمل أي خلق والنطفة مركبة من

أشياء كل منها مشيج أي مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الأجزاء الذي هو بينه وبالإضافة

أي تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف لأنها أخصر طريق إلى إحضاره في ذهن السامع

نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي أي مهويي وهذا أخصر من الذي أهواه ونحو ذلك

لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد

أي مبعد ذاهب في الأرض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص

والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على ... أو لتضمنها أي لتضمن الإضافة تعظيما لشأن المضاف

أو المضاف إليه أو غيرهما الأول نحو عبدي حضر وفي الثاني نحو عبد الخليفة ركب وفي الثالث نحو عبد السلطان

تعظيما لشأن المتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو أن كان مضافا إليه لكنه غير المسند إليه المضاف

المسند إليه وهو المراد بغيرهما أو لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر أو للمضاف إليه

نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد أو بيان أنه ... ويكون الإضافة أغنى

عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا أو لأنه يمنع عن التفصيل

مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد كالتصريح بينهم وإهانتهم نحو

البلد فعلوا كذا وكذا ... السامع أو التهكم نحو حضر أهل الرفق أو لتضمن الإضافة تعريضا على النبي

أو ذلك أو نحو حاء عن صديقنا وشيدنا بكذا ... من المنافاة والأبواب ... الاعتذار والتكتم

قائلا أنهت الدلالة على المنافاة أضيف إلى الناس استعطاف أهالي وكذا أو لا كتفي بها استهزاء أو تهكما

نحو أن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون أو اعتبار الطيبة مجازية وهو الإضافة بأدنى ملابسة من غير

اختصاص نحو كوكب الخرقاء أو لأن الطريق لإحضاره سوى الإضافة نحو غلام زيد إذا لم يكن ذاك

جنسية وتنبيها على أنه لم تنكر على غرابة الأدنى التخيير من تعينها نحو على جنس الخراج وذكر لأنه المانع

المزدوج المانع الجنسية والزوجية فإن الإضافة كما أنها هي من خواص الجنس دون المزدوج إلا أن النكرة

الجنس كالأول ... نحو ... وإذا ارتبط بخاص على الجنس ... وأما تنكيره فلإرادة

أي تنكير المسند إليه فللإفراد أي للقصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو للنوعية

أي للقصد إلى نوع منه نحو وعلى أبصارهم غشاوة أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء

التعامي عن آيات الله وفي المفتاح أنه للتعظيم أي غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الإدراك

لأن التنوين يدل على معانيها من الإدراك والتعظيم أدل عليه وأوفق ببلاغة التنزيل أو التعظيم أو التحقير يعني

أنه يبلغ في ارتفاع شأنه أو انحطاطه مبلغا لا يمكن أن يعرف كقول ابن أبي السمط له حاجب

أي مانع عظيم في كل أمر يشينه أي يعيبه وليس له عن طالب العرف أي المعروف حاجب أي مانع حقير يكشف

بالنظم أو التكثير كقولهم إن له لإبلا وإن له لغنما أو التقليل نحو ورضوان من الله أكبر والفرق بين التعظيم

والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكمية تحقيقا أو تقديرا كما

في العدد والمقدار والنسبة بهما وكذا التحقير والتقليل والمعنى الفرق أشار إليه بقوله وقد جاء للتعظيم

وإنما يوصف الأمس بالدابر إذا كان دابرا حقيقة إما للتنبيه بدبوره والنهي عنه أو بالتحسر عليه ونحو ذلك والفرق بينه وبين الوصف المبين
أن بيان الشيء من الوصف هو مناط القصد لمفهومه والداعي إلى ذكره كقوله تعالى لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد فإن لفظ
اثنين مما أفاده الوصف [illegible] لم يفرق بينهما نظرا إلى [illegible] موحدة شأن الوصف المؤكد
والفرق بأن إيراده لأجل ما هو مناط الفائدة ومتعلق القصد فإن الذي بالمنهي إنما هو الاثنين [illegible] فلو لم يوصف باثنين لربما وهم
أن المنهي إنما هو هذا الجنس وإنما ذكر الشيء [illegible] كان [illegible]
عاطلا بالنهي ويحرز الكلام [illegible] لا تتخذوا اثنين [illegible] الاثنين [illegible] بوحدة [illegible] إنما هو إله
الواحد تكميلا للأول [illegible] فإن قلت [illegible] وصف له بالواحد للبيان [illegible]
وصف للتخصيص [illegible] في الوحدة [illegible] التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد [illegible]
قلت سبق قوله لا تتخذوا إلهين اثنين يجعل تنوين إلها للوحدة وتبعد فيه بحث لأنا وصف الجنس بالواحد الذي [illegible] الوحدة
الفردية يجعل الجنس [illegible] ولولاه لكان [illegible] إله واحد [illegible] فلا يفيد توحيدا [illegible]
كلا ما سيذكر ولعلك لا يلتبس عليك الوصف للبيان بالتأكيد كما لا يلتبس الوصف للتأكيد بأن التأكيد [illegible] النوع ولذلك الوصف [illegible]
[illegible] النقصان [illegible] إذ [illegible] السكاكي ذكر الإيضاح وردّه في البيان [illegible] ولا [illegible] غير نظر وتوضيح
لذلك المصنف [illegible] في الإيضاح هناك ولم يرد إيراده في عطف البيان [illegible] صاحب المفتاح قوله وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه
الأمم أمثالكم من هذا القبيل [illegible] في الأرض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر [illegible] القصد [illegible] الجنسين [illegible]
[illegible] فيه زيادة من الاستغراق [illegible] الاستغراق الجميع [illegible]
صاحب الكشاف [illegible] بهذين الوصفين زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل وما من دابة في جميع الأرضين السبع ولا من طائر يطير في جو السماء
من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها [illegible] استغراق جميع أفراد الجنس
[illegible] المصنف [illegible] السكاكي [illegible] وما ذكره
السيد [illegible] التعميم لأن الجنس [illegible] التعميم والتخصيص [illegible] التعميم في أفراد
الجنس [illegible] الجنس [illegible] الحكم [illegible] أن القصد [illegible] الجنس [illegible] ما ذكره من أن
حمل الاسم [illegible] في توجيه الكشاف دون المفتاح [illegible] في حمل الاسم على الجنس
[illegible] من الاستغراق [illegible] الجنس [illegible] كل واحد [illegible]
[illegible] الجنسين [illegible] عن الوقف [illegible] الجنس [illegible] الوصف
[illegible] إلى القصد إلى العام [illegible] الجنسين
[illegible] الأمم أمثالكم [illegible] فنقول ولا اشتراط أن يكون الوصف
بالجملة نكرة حقيقة أو حكما كالمعرف بلام العهد الذهني [illegible] وأورد على أن التعريف والتنكير من خواص الاسم ودفع [illegible]
[illegible] بأن مرادهم أن مفرد [illegible] الجملة [illegible] نكرة [illegible]
ونحن نقول هذا تكلف ومع ذلك لا يتم [illegible] الإعراب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

نحو وإن يكذبوك فقد كذبت رسل أي ذو عدد كثير وآيات عظام فهذا ناظر إلى التكثير وإلى [illegible] ناظر إلى التعظيم
[illegible] التحقير والتقليل [illegible] التحقير والتقليل [illegible] والتكثير
والتقليل [illegible] التعريب [illegible]
[illegible] أن [illegible] بالتصريح بهذا الكتاب
[illegible] السكاكي [illegible] التحقير [illegible]
[illegible] التحقير [illegible] آية [illegible] وهو غطاء التعامي عن آيات الله
[illegible] أن كلمة [illegible] إفادة التحقير [illegible]
[illegible] التحقير [illegible] والتعظيم والتقليل
[illegible] إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن أي عذاب [illegible]
[illegible] عذاب عظيم [illegible]
[illegible] أعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره للإفراد أو النوعية نحو والله
خلق كل دابة من ماء أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة أبيه المختصة به أو كل نوع
من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب [illegible]
[illegible] المسند إليه [illegible] المفتاح [illegible] المقام [illegible]
[illegible] خلق كل دابة من ماء [illegible]
[illegible] المسند إليه [illegible] الله [illegible]
[illegible] المقام [illegible]
[illegible] وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله والتحقير [illegible]
أي [illegible] ضعيفا [illegible] الترتيب [illegible]
[illegible] التعظيم والتحقير والتكثير [illegible]
[illegible] التركيب [illegible] المسند إليه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

منقبض للفظ وليلم حين التنظيم ولا يلم قبل الرصف • واورد عليك ربع المحقق انه وجب حمل اللي على الغنة كلام ذكره المنع
وكلام الكشاف يشعر بانه في العقود دون الغنة حيث قال في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة
معلومة للمخاطب فيجب انهم علموا ذلك بان سمعوا قبله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة • ثم قال وانما جاءت
النار الموصوفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة
البقرة مشارا بها • واجاب بان المخاطبين في سورة التحريم هم المؤمنون فيحتمل انهم علموا ذلك بسماع من النبي صلعم والتشريح لا علموا
ذلك بسماع الاية حتى خوطبوا في سورة البقرة • ويرد عليه ان المؤمنين لو سمعوا ذلك من النبي صلعم لوجب ان يعرف اتباعهم كما عرف المشركون
في سورة البقرة • وايضا الاوجه لتوجيه العلم بالصلة في الاية باستفادة الى سماع اية سورة التحريم فان سماعهم انما يفيدهم لو علموا
قبل سماعهم مضمون الصلة [illegible] العلم بالصلة والغنة في الانبياء الى ذلك العلم وايضا سماع الكافرين اية سورة التحريم لا يفيدهم العلم
حتى يتحقق قبل الجملة صلة • واجاب السيد السند بان الادراك الظني كاف في جعلها صلة وهو خلاف المنقول المعقول من وجوب ان
الانكار عن [illegible] في استفادة العلم • ويمكن ان يجاب عن الشبهتين الاوليين بان الصلة والغنة وان تشاركا في وجوب
العلم بمضمون الجملة لكن الصلة اشارت بوجوب العلم بالحكم عليها بان يجعل ملحوظا بها فلا يراد صلة مستند الى سماع [illegible]
وقودها الناس والحجارة لان النار عرف بمضمون الجملة وقوله اتقوا النار مستند الى سماع من النبي عليه السلام ان بعض النار وقودها
الناس والحجارة ولا يكفي في معهودية النار معرفة ان بعض النار كذلك بل لا بد من معرفة النار بهذه الجملة • فلهذا نكرت في التحريم وعرفت
بها • ولا يبعد ايضا ان يقال لا يكفي في تعريف العهد معرفته لانه مطلقا بل معرفته يشتمل عليها في الايراد معرفة تقتضي معرفة شيء في الغرا
ايراده ثانيا معرفة ولا تقتضي معرفته من النبي صلعم ايراده في القران معرفة • واورد على قول الكشاف ان الاية في التحريم نزلت اولا بمكة انه
ينافي ما صرح به في اول التحريم بانها مدنية وما قد سبق منه ايضا ان العقد بيا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدني • ويمكن ان
يجاب عن الاول بانه يحتمل ان يكون هذه الاية نازلة في المكة وحدها والسورة نازلة في المدينة بتمامها وعن الثاني بان ما قد سبق منه
كان رواية عن علقمة فيحتمل ان لا يجوز اثباتها ويجوز منع الرواية بان ما صدر بيا ايها الناس مكي لا محالة وذلك لا ينافي النزول بمكة
ايضا • وتصديق السيد السند لاثبات ان جزاء الشرط يجب ان يكون جملة خبرية فيتم التوجيه الاول لوجوب كون الغنة كذلك فقال الخبر
المبتدأ وضع على ان يكون حالا من احوال المبتدأ سواء اسند اليه على وجه الاستفهام او النفي ولا شك ان الجمل الانشائية ليس بمعتبرة
احواله بما يحمل حال الاول • ونحن نقول جعل الجملة لا يقع جزاء ما لم يخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل انشائية غير ملحوظ
قصدا اذا قالوا بان الجملة جزاء اول بان في الاصل جملة خبرية يقع جزاء لاحتمالها كونها جملة خبرية وكذا الجملة الانشائية اذا كانت مستبهة
منصوبة وكانت الانشائية لا تقع جزاء ولا يرتبط بغيره لا فكيف في مرتبة من ذلك وجوابك حاكم صدق • واما الخبرية من كونها
كلاما تاما وجعلت في حكم المفرد فلا مانع من جعلها جزاء فالجملة الخبرية والانشائية سيان في امتناع كونهما خبرين من حيث
والحال جعلها خبرين يحتملها كالمفرد فلا مانع من وقوع قام ابوه خبر الزيد فيحتمل في قوع قائم الاب فلا مانع من جعل خبرية
جزاء لكونه في قوع مطلوب جزءه او دال على جزءه • فهو ذلك المعرف في خبر باب اكثر • بقي الكلام في ان زيد اضرب هل يرجع
الانشائية اعتبرت الي خبر على وجه الطلب والانشائية او خبرية تحتاج الى تأويل قولهم انه في تأويل زيد مقول في حقه اضربه الحق
انه انشائي لانه ورد في التعبد بيا زيد اضربه واضرب زيد • ثم اوجه في جعل زيد قام ابوه في قوة زيد قائم الاب ورده بعد تأويله
قام ابوه وجعل زيد اضربه في قوة زيد مطلوب منه الضرب دون زيد مطلوب الضرب او يصح به او لا يصح الخبر كما اشتهر • الطلب الخ

[illegible]

ويجب تنكير الجملة اذا كانت خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يستفيد المتكلم ان المخاطب عالم بانتساب الخبر بعينه

قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما يعرفه قبل ما افاده بعينه

فيجب كون الجملة متضمنة لحكم معلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والا نافيه لثبت كونه معرفة

او صلة الا انه يجوز بتنكير القول فانه قيل فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله وان منكم لمن ليبطئن انه

اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة من الجواب الذي هو الخبر وهي

جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولا ينافيه تاكيدها بجملة ليبطئ فوائده المقصود

القسمية عنه لان واقعه واقسم بالله ونحو ذلك وهذا ان التركيب مشترك في الخبرية

في قوله ايضا ما يشر به وجوب العلم اما مع الصلة دون الصفة حيث ذكر وعاء

فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصته معلومة للمخاطب

انهم علموا ذلك بانه سمعوه قبله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة

ثم قال ان الاية جاءت النار فيها نكرة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت في مكة

فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا وقلنا يمكن

ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والحكم في سورة التحريم للتنبيه وحمله

ذكره لتوجيه ما يحتاج اليه والتكرير لا يستعمل الا على طريق النظم في سورة البقرة وان كان يقصد

للتقرير التعريضي بالشك اي حقيق نعت وصلة لمحا جملة مستقل حقيقيا تابعا بعد الخبر

وبه عن مجاز فيه ما قاله المصنف مخالفة اليه من سبع لفظ المسند اليه وحصل عولنا وحرف

وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين الفصل المجرد المبرر والفصل المشبه

لما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال المبتكر دفع الوهم وتبعا كان الفصل المجرد والتعريض يطلق

فصل اعتبار التعميم والتاخير مع الفعل وذكر المحقق في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يثبت

الا انه وضع من عدا التعميم والتاخير يطلقه عليه وقد يخفى على المتكلم انه في معنى لا يكذب بيان

المسند اليه فانه يفيد تقرير الحكم على دعوه المحكم فانه قيل انه لم يرد التاكيد الحقيقي بل مجرد التاكيد بمعنى

الامر وان عرفت فائدته تفيد تقرير الحكم وتقويته فكذا الاسم فان المسند تقرير الحكم على الكربل الذي

الابتداء بالمعرفة ويم بانه ليس فيه عن عرفت انه وضع لتقرير الحكم وهذا اصل في تقرير الحكم على

على ان السكاكي لم يرد تعيين تقرير الحكم في فصل التعميم والتاخير مع الفعل يرد عليه بحث في تخيير المسند

وتعليل فائدة بانه يتعرض للتخصيص بل اولى بان التعرض الى التعميم يترتب للمسند بخلاف علة

لم تتم للتخصيص ولا ظهر فيه قول الكشاف اشارة الى الواردة في فصل اعتبار التعميم والتاخير مع الفعل

من انه يختار بعث وحاجته وحدها ولا يفرقه بدون تعيين التخصيص الحاصل من التعميم

والا فلا حاجة الى ما يحل بجاز وكل شئ فيه مما التاكيد التحقيقي لنفع توهم عدم

ما انه يحتمل فيه من التاكيد فصاحة ولهذا قيل اسكن عموم وقيل هذا كثير في بحث تعريف المسند

ولا حاجة الى الحمل على المعين وذكر الكشاف في مثال ضربه اثنان ما في بيانه انما قال

من اثار منه كلمة اثنين التركيب المسند يجوز تعريف الحكم عن الظرف وتفيد الحكم عليه بحسب ما سبق في حالته

وضعها الا مع علمه فادخل بين اركانها بعينه ما ذكرناه الوجه الصحيح اودفع توهم التجوز اي الكلام

بالمجاز نحو قطع اللص الامير او نفسه وعينه لقصد ان توهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز

بعض علمائنا بعد وقوع توهم السهو نحو جاء زيد زيد لقصد ان يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد

على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وصف او دفع توهم عدم الشمول

نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لقصد ان يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت

الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا

وانما قتله واحد منهم وقد يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون

بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأنه وهنا زيادة التنبيه

والتوبيخ على ابليس واداء الله المعنى على انه سجدوا كلهم في ان واحد وههنا بحث وهو

انه ذكر بعض الشراح ان هذه زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا يؤكد

اذا كان الشمول والاحاطة لمحض وليس القول يحتمل التجوز والاحاطة تاسيسا فلهذا قال الشيخ عبد القاهر

الفعل يحتمل ان ينسب الى الكل بتوجيه من اصله ولهذا لا فرق الشمول من البسط والايهام يكتنفا

بل لا دلالة له على ان يكون البسط المقتضي للشمول مستعملا على حقيقة ظاهر او مجازا فيها نصرا وانما نحو جاءني

الرجلان كلاهما فانه لدفع توهم عدم الشمول لان الاثنين لا تفرقة بين الذات لا يطلق على الواحد

اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الا وهي انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما وانما نسب اليهما

الا انه وقع سهوا وانما اذا توهم السامع ان الجائي رجل واحد لهما او نسبه صاحبهما ورسل الاخر نحو بيان

لدفع جاني الرجلين كلاهما لا انسهما وضيعها وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر بحضوره بانه

ونحو ذلك فلا يدفع ذلك بالتاكيد المذكور انه توهم الجائي التجوز انما دفع فيه وانما بيانه

اي تعقيب المسند اليه بعطف بيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون

الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا لغرض الايضاح كما في

قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس فان البيت الحرام عطف بيان

للمدح لا للايضاح كما يجيء في الصفة المادحة وقد يجيء الاسم المادح في الحقيقة لا لمدح ايضا

وقاية ونحو ذلك بالبيان خاصة بمعنى انه ليس يشتمل على المدح ايضا ونحو ذلك قيم اهل

محققا البهمة فيه توجيه ما تضمنه وهذا يرد على انه عطف بيان لا يدخل البيان الا يجوز اسمه محققا

بنوعه ما ذكره في قوله والوجه الثاني انه الطف عطف بيان وكذا الحال في امثاله

عليها المرخم في ماني الناصية بل زيد فالاحسن انه الزجر في عطف بيان لما جنبه

من ايضاح الصفة المبهمة وقد اشار بكون علامة في هذه الصفة فانه تكلف فيما ورد في العربية

نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فان هذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند
وتختلف من جهة ان الفاء تدل على [illegible] التابع بعد [illegible] المتبوع بلا مهلة وثم على التراخي
مع مهلة وحتى على [illegible] ما قبلها [illegible] شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها
والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الأخر
نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد
نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وخالد اضعفهم او اقواهم فمعنى
تفصيل المسند فيها انه يعتبر الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه
اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بأي حرف كان يشتمل
على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل [illegible]
ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد [illegible]
[illegible] فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء [illegible] الغرض الخاص والمقصود
من الكلام وهذا مما لا سبيل الى انكاره [illegible] في نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات
مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة كأنه مسلم ان الجائي زيد وعمرو لكن [illegible] وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند فقط حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا
للمجيء على هذه الجهة [illegible] معا او جاءك عمرو قبل زيد او [illegible] بينهما مهلة
فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاء في [illegible]
فالنائم اذا كان الرجل واحدا قلت [illegible] عطف المسند اليه لانه في معنى
الذي يأكل فيشرب فينام [illegible] فيما ذكر [illegible] يلزم ان يكون لتفصيل المسند
او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب ويجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو ولكنه [illegible] ولم يذكره
المصنف [illegible] الى الصواب لانه لا ينفي الحكم عن التابع [illegible]
ولكن الايجاب للتابع [illegible] عن المتبوع والمذكور [illegible] ما جاءني زيد
لكن عمرو [illegible] المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء [illegible]
[illegible]
[illegible] ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد [illegible] جميعا [illegible]
ان زيدا جاءك دون عمرو [illegible] وقع في المفتاح [illegible] انهما جاءاك [illegible]
قصر افراد فلم يتعين احدا او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى الآخر نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل

فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع جعله
في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء
زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا هذا اذا كان في
الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما في النفي فالجمهور على انه
يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن المتبوع [illegible] في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجيء لعمرو واحتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل بل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع
قطعا فمعنى المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم
في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع [illegible]
او الحكم متحقق له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق و[illegible]
زيد وعدم مجيئه على الاحتمال [illegible] متحقق وصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في النفي
على مذهب المبرد واما على [illegible] الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان بل في المثبت يبطل [illegible] النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى
تركه [illegible] الغلط قلت يعارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط
[illegible] بل فصيح [illegible] في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك
من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو
او الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او الاباحة نحو ليدخل
الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط [illegible]
الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج
[illegible] السكاكي من حروف العطف [illegible] والجمهور على ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها ووقوعها تفسير للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المنفصل
المرفوع من غير تأكيد وفصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل
اي تعقيبه المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن
به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا احسن قول من قال
لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند [illegible] الاعتبار [illegible] المسند [illegible]
ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه [illegible]
بحث لا يليق [illegible] كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله
قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التخصيص
اذ فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا
ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه

لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا
يقال فيه تأكيد لا عمرو فان قلت الذي يتبادر الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يختص بالمسند ولا يعم غيره
قلت نعم ولكن ذلك غالب استعماله في الاصطلاح على ان معنى القصر هو المذكور
بعد انما على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته
من بين الاشخاص مختصا بالذكر وكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند هذا معنى قصر المسند عليه
الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس
من زعم ان الفصل قد يكون لقصر المسند على المسند اليه ويكون لقصر المسند اليه على المسند
كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال
ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه
فان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها
الى صفة اخرى وهذا غلط منشأه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التتبع لكلام القوم
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت وتحقيقا تقول زيد هو البطل الحامي
لا تريد ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة وتحقق لك بل تريد ان تقول
لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل
حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك فانه هو
فانه لا حقيقة له وراء ذلك او طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته
ثم تبدهو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف تأمل هذا معنى التعريف
وما نبه له لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره
ثم المحققون ان الفصل قد يكون للتخصيص وقد يفيد قصر المسند على المسند اليه
هو يقبل التوبة ذكر صاحب الكشاف في قوله ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ان هو للتخصيص
وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق ذو القوة
والحسب هو المال والكرم التقوى ... اذ كان الشباب السكر
والشيب ضدها فالحنيو هي الجام ... الا الحمام وما تعرف

قال ونحو ذلك اقول هو ان يراد بالخبر المعرف ان المحكوم عليه مسلم الاتصاف به معروف على انه
قوله وهو الملك العبادي ظنا انه هذه الصفة وهذا المعنى من نوع التعريف الجنسي كانه لوحظ
اولا وهو عدم خبرا ثم عرف فصار تعريفه وحضوره في الذهن بحسب هذا الاعتبار لا بحسب شيء آخر قال
واما ثانيا فلان صاحب الكشاف اقول اجاب اولا بانه لم يقصد بقوله لا يعدون تلك الحقيقة قصر المسند اليه على المسند
كما توهمه ذلك الزاعم بل قصده معنى آخر يتعالى عن ان يصل اليه فهم ذلك الزاعم وثانيا بان هذا
معنى التعريف الذي في المفلحون وعنايته لا معنى الفصل والجواب الثاني ظاهر لا خفاء به يدل عليه عبارة الكشاف
تصريحا حيث قال بعد ما فسر فائدة الفصل كما نقله ومعنى التعريف في المفلحين الدلالة على ان المتقين
هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين
الاول فيه بحث وذلك ان كلام الشيخ اولا اعني قوله ولا قصر جنس البطل عليه يدل بصريحه على ان هذا
المعنى الدقيق ليس فيه قصر المسند على المسند اليه ولا اتساع فيه لذلك المتوهم وكلامه آخرا اعني قوله فانه
لا حقيقة له وراء ذلك يوهم ان هناك قصر المسند اليه على المسند كما توهمه ذلك وعبارة الكشاف
حيث قال لا يعدون تلك الحقيقة فما نقله من كلام الشيخ لا يدفع ذلك التوهم بل يؤكده وتحقيق المقام
ان المسند اذا عرف باللام تعريف جنس فان قصد ان المسند اليه هو كل افراد ذلك الجنس وان ذلك
الجنس لم يثبت الا له كان ذلك قصر المسند على المسند اليه اما حقيقة واما ادعاء وان قصد الى انه
عين ذلك الجنس ومتحد به وليس مغايرا له فهو معنى آخر مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس ومعنى
ظهوره الاتصاف به وهذا المعنى الذي فيه دقة بحيث يخفى الفرق بينه وبين ما عنده كما يقال المعرف
فيه دعوى قصر المسند على المسند اليه ولا بالعكس وفيه من المبالغة ما لا يخفى على من له دربة فقول
الشيخ فانه لا حقيقة له وراء ذلك معناه ان حقيقة ذلك هي متحدة به وقد صرح بهذا المعنى في قوله
ثم تبدهو بعينه وقول الكشاف فهم هم اشارة الى معنى الاتحاد وقوله لا يعدون تلك الحقيقة تأكيد له
ليس كلامهما اذن دالا على قصر المسند اليه على المسند فبطل ذلك التوهم فظهر ان هذا المعنى الدقيق
من نوع تعريف الجنس وان الحق ما اطبق عليه الناظرون في الكشاف من ان اللام على المعنى الثاني لتعريف
الجنس المسمى بتعريف الحقيقة كما انها على المعنى الاول لتعريف العهد فان قلت قول الشيخ وكيف ينبغي
ان يكون البطل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه يشعر بان المعنى دعوى الكمال فان الرجل اذا كان كاملا
في البطالة يحق ان يقال البطل الحامي له وفيه قلت يمنع ذلك الاشعار ما عقبه
به من دعوى الاتحاد وانه صرح في دلائل الاعجاز بنفي دعوى الكمال حيث قال قولك هو البطل الحامي
تشير به الى معنى علمته ولم يعلم انه كان كما في زيد المنطلق ولا تريد ان تقصره عليه بمعنى
ان البطل الحامي على انه لم يحصل لغيره على الكمال كما في زيد هو الشجاع تقول ان كون
الصفة ترى ان تقول لصاحبك واراد بقوله وكيف ينبغي غاية ما يتوهم من الاتحاد

وأما تقديمه أي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه
وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت
التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل
ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية
التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه
تارة على الفعل وتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا نحو قام
زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف نفي الضرب الاول
وكلامه ايضا يشعر باطلاق التقديم على الثاني فلكون ذكره أي ذكر المسند اليه أهم
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم
فقال إما لانه أي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه
قبل الحكم فقصدوا ان يكون في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول
عنه اي عن كون التقديم هو الاصل ثم يجب سببا للتقديم في الذكر اذ لم يكن ثمة ما يقتضي العدول
عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم
المسند اليه لان رتبة العامل قبل رتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي
تقديم المسند على ما يجيء تفصيله وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في
المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان خير الكلام تطويل المسند اليه ليتمكن ان نيل
الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله أي قول ابي العلاء المعري يصف
يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا ... ان الانسان
كيف يحيى بعد ما صار رفاتا كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين
ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام او ناقة صالح او ثعبان
موسى ولا العنقاء على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق وإما لتعجيل
المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك
وإما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ وإما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه
نحو رجل فاضل في الدار ... والحل يحصى عنده التحقير نحو رجل جاهل في الدار

وذلك بالاتحاد فان الرجل اذا اتحد بمعنى هذه الصفة وتجسم منها كان ذلك هو الغاية القصوى
في كونه بطلا محاميا وكذلك اذا اتحد بحقيقة الاسد كان ذلك غاية ما يستحق به اطلاق اسم الاسد عليه
وابلغ في اثبات شجاعته من جعله فردا من افراد الاسد كما في قولك زيد اسد بل حصر حقيقته
فيه ايضا فان قلت ذكر الشيخ ان قولك هو البطل المحامي وزيد الاسد وما اشبههما كلها على
الوهم والتقدير وان يصور المتكلم في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه ثم يجريه مجرى ما علم قال وليس
باغلب على هذا الضرب الموهوم من الذي فانه يجيء كثيرا على انك تقدر شيئا في وهمك ثم تعرفه
بالذي كقوله اخوك الذي ان تدعه لملمة يجبك وان تغضب الى السيف يغضب وما ذكرته من ان
في البطل المحامي وما الحق به والاسد لتعريف الجنس بناء على معنى الوهم والتقدير فان هذه الاخبار حصر
الاسد ليست امورا حقيقية متقررة قلت انما اعتبر معنى الوهم والتقدير بناء على ان دعوى الاتحاد
بين زيد وجنس الاسد انما يتهيأ لك اذا تصورت ذلك الجنس صورة وتخيلته مثالا او قدرته تقديرا
ولولا ذلك لم يحسن دعوى الاتحاد بل لم يتم الوهم عليها فضلا عن ان يجيء يتلقاها بالقبول
ولذلك كان هذا المعنى عند المتأمل دائرا بين الاعتراف والانكار واما قوله وليس شيء باغلب
على هذا الضرب الموهوم فاشارة الى ان الوهم قد يجري في غيرها ... ايضا ومنه البيت
فان الموصول فيه لمعهود متقدر مما صوره الوهم فاجراه مجرى ما علم فهو من فروع العهد وفيه
قصر المسند اليه على المسند قلبا اي اخوك هذا لا من اشتهر بين الناس ...
المشهورة بها وليس لك ان تدعي ذلك في البطل المحامي والاسد المنكر لفوات تلك المبالغة ...
لكلامي الشيخين فان قلت على ما ذكرت في تحقيق المعنى الثاني للتعريف لم يبق هناك قصر ...
الفصل قلت فائدته هنا الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر ...
هم ع مبتدأ لا فصل واما على المعنى الاول وهو معنى العهد فهو مع ذلك يفيد ايضا حصر المسند في المسند اليه
اي ذا الرجل عين المتقين فالناس الذين بلغك انهم مفلحون في الآخرة ...
على المعنى الاول ايضا وان ما ذكره من ان الفصل يفيد الحصر ...
في هذا المحل لو صح كان مستبعدا جدا وابعد منه ان يقال كلمة هم في الآية على الوجهين مبتدأ ما
خبره وليت ... بل في مواضع اخر قال التقديم ضربان ... الضرب الاول تقديم
والضرب الثاني تقديم لفظي على ما بين الاضافة المعنوية واللفظية قال لانه المحكوم عليه
يعني ان اريد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها ... تحقق المسند اليه والمسند في الذهن
ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب اعني تقديم المسند اليه
على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به ... لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن ...
الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الاولى ان يلاحظ قبل الحكم
واما انه يجب ذلك فنحو هذا ان اريد تحققه قبل الحكم تحققا في التعقل وان اريد تحققه قبله في الخارج ...
اذا كان ... الا ان ترتيب الالفاظ ... كما يجب ... ذلك ... الخارج ...
التحقق في الذهن

ويشمل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار
لصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه
حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد
صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار
والمص لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر يعني
لا التصديق والمقطع بالجملة الخبرية انما يحصل تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع
الخبر مطلقا اي ثبات وقوع الشرب مثلا فلا يتجه لان سياقه في احوال متعلقات
الفعل ثم لا تعرض فيه لاثبات وقوع الفعل لنكر المسند اليه اصلا بل يقال على الشرب
مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما
يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله لكان متجها
ويشمل افادة زيادة تخصيص كقوله هم يفرشون في قطن غيثهم سبروا فاني على انهم
جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف المراد هم خفوف كذا في الشرح
ان يحمل الكلام على حصر خفوف تقديم المسند اليه فقولك اليس هذا ينبه للشيخ
باعادة لفظ ليس شيخ واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط
بكون الخبر فعليا على ما سبق في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل
لا فعل فاجيب خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة النحو
بالحصر في نحو وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر فيها لم يحصل
غير ناشئ من التقديم واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر
الذي اشار اليه بقوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام
النسبة الى كل المسند اليه والمراد تخصيصه بعينه وقد سبق بذكر بيان كون التقديم
سببا لزيادة التخصيص نوع خفاء قال الشيخ عبد القاهر اورد في دلائل الاعجاز
كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي يقصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من
كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر
من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه
بعد حرف النفي بلا فصل نحو ما انا قلت هذا
اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره

قال الشارح انما يدل على الفعل الفاعل اقول وقد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والتقضي بحسب المقامات ووجه المناسبة
ان الزمان المستقبل مستمر يتجدد شيئا فشيئا وانسب ان يراد بالفعل الدال عليه معنى يتجدد على نحو تجدد الزمان لا انقطاع ... مستمر عن زمان
ومما دل على ان المضارع اريد ههنا الاستمرار ان السؤال بكيف غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد
يجاب بنحو هو صحيح او سقيم لا بنحو قائم او قاعد الا اذا كان لاحدهما نوع استمرار قال واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص
قوله الى اخره تخصيص لا ينبغي ان التخصيص المثبت قال لكن في بيان كون التقديم سببا له اقول وذلك لان التخصيص بالذكر حاصل
بدون تفاوت قدم المسند اليه او اخر غاية ما يقال في توجيهه ان الضمير لو كان مؤخرا لاحتمل خفوف ان يكون مسندا الى غيرهم
فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدم تخصيص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال وكان يحصل
تخصيص الاثبات قد يفيد بالتقدم وافادة به سببية له قال وصاحب المفتاح قائل بالحصر اقول هذا هو الحق
وذلك لان التقديم انما يقتضي الحصر بناء على ما ذكره من ان التقديم يدل على ان المخاطب قد اصاب في اصل الحكم واخطأ في تقديره
فصار ذلك التقديم قيدا هذا الكلام لتقدمه في الذكر قاصدا بذلك تقرير صوابه وتدارك خطائه وهذا المعنى مشترك بين الافعال والمشتقات
والجوامد ايضا الا ان ... كالجسم والحيوان والجوهر شديد الامور ثابتة غير متغيرة تكاد يقع الخطاء فيها في الامور الثابتة
فلم يلتفت اليها سيد شريف

وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول للغير وانت تريد نفي كونك القائل له لا نفي القول ولهذا لا يلزم منه ان يكون جميع
من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه
او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري
لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يقتضي ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم
ومنطوق الثاني اعني ولا غيري ينفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب
عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري
اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب
بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان
قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري
قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون
فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار
ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقرر فالمتصور المنفي هي
الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم
ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد
من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لانه نفي الرؤية الو
على كل احد لا نفي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي
لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناظرين على انه سهو من الكاتب
والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه
مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا الذي لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل
في الايجاب الا مع كل فمعناه ما انا رأيت احدا نفي على من توهم انك رأيت كل احد
لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول
بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد
عنه حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات
النساء وعلى هذا جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس

قال نحو ما انا قلت هذا اقول التقديم في هذا المثال
لما افاد نفي الفعل عن المذكور المسند اليه وثبوته لغيره
يكون مفيدا التخصيص بالخبر الفعلي لان التخصيص ... ونحوه
ان النزاع اذا وقع في فعل واريد تخصيصه ... التخصيص
يشتمل على اثبات ونفي فتارة يصرح بالاثبات وحده
ويفهم النفي ضمنا كقولك انا سعيت في حاجتك ... وتارة
يكون كقولك ما انا قلت هذا وتارة يصرح بهما ...
على اختلاف المقامات وعلى كل تقدير يفيد تخصيص الفعل
بما ثبت له لا بما نفي عنه والمصنف نسب التخصيص
ههنا الى النفي وقال ... ان نفي الفعل ...
المسند اليه وكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا
وانا قلت هذا وسيأتي الفرق بينهما

قوله فظاهر كلام الصحاح انه انما استعمال احد بمعنى الجمع بحسب وضع اللغة
فان حمل كلامه على الاشتراك المعنوي كما هو الظاهر فالفرق بينه وبين قوله وقيل
هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد بان احدا وصف على هذا القول ... اسم
على قول الصحاح وباختلاف التقدير اشتراك الذي وضع اللفظ بازائه فيهما
وان حمل على الاشتراك اللفظي فالفرق واضح

قوله لان ايقاع السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فاذا كان السلب الكلي
صادقا كان السلب الجزئي ايضا صادقا وهو رفع الايجاب الكلي فيتم
ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية

على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما نص عليه البعض ولفظ كلام الصحاح اثر عجيب وفي
اللغة لانه قال السمر هو الاسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم لمعنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز
ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي واحدا من الافراد او المثنيات
او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يجيز ان يعني ما انا رأيت جميع الناس فيلزم
المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا
وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما
سيجيء فلا وجه لتخصيصه بلفظ احد وايضا يجوز ان يجيز احد هنا بمعنى الهمزة
من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى
ما انا رأيت جميع الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع
فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رأيت احدا وعبدوا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه
بالكلام يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني بحيث لا يصدق على الكلام لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا
لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا ينافي السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي
فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكر المصنف لانا نقول
المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد
يستلزم الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص اللازم
بالشيء لا يوجب اختصاص الملزوم لجواز كونه اعم وقال الفاضل الشارح في شرح المفتاح
ان المنفي في قولنا ما انا رأيت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يعتبر
معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطأ في هذا المقام
انما يعتبر في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يجري ما نفي من الفعل الواقع على
المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا
فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل فقط والتعدي بحاله
واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تبين الفاعل هو السلب الكلي اعني عدم
رؤية احد من الناس فيجب ان يعتقد المخاطب ان انسانا لم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه حيث زعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير في
وجه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف
السلب والايجاب لم يكن الخطأ في الفاعل فقط هذه هي الكلمات التي في هذا المقام على النهج

وهي بتغايرها ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص في نحو انا فعلت كذا مثله في نحو انا ما فعلت كذا وليس هذا اول فارورة كسرت في الاسلام فنقول محصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا كان حكم المسند المثبت تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما بيناه عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان يكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يقال في النفي عاما وكان خاليا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلو بدرت ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويجوز هذا معنى صحيحا كانا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان المراد من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير لكنه لا يلزم منه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا ورأى احدا ولا يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يجوز عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يتنبه احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على النفي

قوله ولابد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص اقول التفصيل فيه ان نقول ان كان النزاع في الرؤية الواقعة على شخص معين كزيد مثلا يقال ما انا رأيت زيدا فيكون هناك من رأى زيدا فيكون هناك من رأى زيدا وهو ظاهر وان كان في رؤية واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رأيت احدا من الناس وذلك الاحد فانه وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية به فحقه ان يشار اليه بذلك الاعتبار في النفي يقال ههنا ما انا رأيت احدا لانه في قوة قولك ما انا رأيت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك في افادة الرؤية بالنسبة الى كل واحد من الافراد وان اختلفا في الظهور والنصوصية فيبقى عموم الرؤية بكل واحد منها ضرورة الا ان الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب منسوب الى واحد فلم يحتج في رد خطابه في الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد ولذا كان النزاع في رؤية واقعة على كل احد فهناك عبارتان احديهما ان يقال ما انا رأيت كل احد والثانية ان يقال ما انا رأيت احدا وهذه اخص من الاولى وفي افادتها المعنى المذكور نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ما قررناه

سيد سند قدس سره

وحرف النفي جميعاً بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيباً في اعتقاد
ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئاً على اعتقاد ان فاعله هو المذكور
وحده او مشاركة الغير فليتأمل • ولا ما انا ضربت الا زيداً لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب
ان يكون في الثبت كذلك لما تقدم • وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين
عبد القاهر والسكاكي • وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيداً بانه
نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيداً وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي
يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نم
ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك • وجوابه انه يلزم ان يكون هذا معنى
تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتاً
محققاً متفقاً بينهما وانما الخلاف والمناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون
المخاطب مصيباً في اعتقاده وقوع ضرب على من عدا زيداً مخطئاً في اعتقاد انك
فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيداً لانه لنفي ان تكون انت الفاعل
لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري
لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المتيقن الواقع على غير زيد دلت قرينة
ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروباً لك ولا لغيرك ايضاً • وهذا معنى
ما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المتيقن ثم الاستثناء
اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيما فهو مخدوف ما ضربت الا زيداً فان النفي
لا يتوجه الى ضرب معين وقد يحمل نفي الضرب محمولاً على افراد غير زيد والاثبات
لزيد فيتأتى التوفيق • لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيداً
والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره
فلزم ان لا يكون زيد مضروباً له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله • ولا يلزم ان لا يكون مضروباً
له اصلاً • لانا نقول المقصود بالاصالة نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو
ثابتاً لزيد ومنفياً عن غيره لا محالة • وبهذا ظهر فساد قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون
ضربت زيداً احد بانه لا يعترض عليه • مثلاً لان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلاً بل الى ان
فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد
فالاستثناء انما هو في الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما
اذا قلت لست الذي ضرب الا زيداً لمن اعتقد انك انت ضربت كل احد
الا زيداً وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان • والله اعلم

وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيداً
احد بان يعترض عليه الخ فيتهدم بهذا الكلام التوجيه الذي تصلف به المختلفين فيه
آنفاً ولذا قد كسر تلك القارورة اذ يقال حيث لا ينحصر نفي الرؤية في قولك ما انا رأيت
احداً عام لكل احد لان النفي متوجه الى الفاعل وكونه فاعلاً ولا تعلق له بالفعل والمفعول
فيكون الكلام دالاً على ان المتكلم ليس فاعلاً للرؤية المتعلقة باحد فيلزم ان يكون هناك
انسان قد رأى احداً كائناً قيل لست الذي رأى احداً من الناس ولا محذور فيه
سيد شريف قدس سره

ومنها انصاف الشارحين
في تعليله ما نقله سابقاً بقوله
تنخيف الفائم سهواً كسرت
وليس هذا اول قارورة كسرت
في الاسلام فانه يتهم
الجهل والغفلة
م

واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفاً لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في قولنا
ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف اذ لا يجب
احد تفرد كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه
ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم وغير مقروءة له فافهم هذا المقام والا عطف
على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد
التخصيص قطعاً سواء كان نكرة او معرفاً مظهراً او مضمراً وان لم يل حرف النفي بان لا يكون
في الكلام نفي اصلاً نحو انا قمت او يكون قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعاً
نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي
التقديم للتخصيص رداً على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به
اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت
في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركاً لك فيه فيكون
على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري
مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفرداً
او متوحداً وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت
قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر
منك بمشاركة الغير ولذا كان صريحاً ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع
الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع
دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصداً الى ان تحقق في ذهن السامع
انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد كما يأتي
في باب كرم الممدوح ... وكذا اذا كان الفعل منفياً فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصداً الى تخصيصه لعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف له لانه يعرف
عليه الفرق بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو
انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع انه يفيد
تأكيداً ولذا ذكر بلفظ كذا لانه اي لفظ انت او لان لا تكذب انت لتأكيد المحكوم
عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب لنفي الكذب عن المخاطب المستتر وانت تأكيد له
على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو المخاطب لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان
عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم بها مسند الى غير المخاطب وانما اسند الى الغير على سبيل
التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل

ولفظ ولا بل لا اعجاز مفصح عن انه يجوز في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل
جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص
انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا ولكن كلام الشيخ ما نص بالفرق
بين النكرة وبين البناء على المعرف بل ما ذكره موضح بيده لا بل الاعجاز ان البناء
على النكرة ايضا قد يجيء للتقوي لكن بشرط ان لا يقصد به الجنس والواحد كما في التخصيص
ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ومما فقد ان عبارة السكاكي
تدل على ذلك ايضا ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن قال انه في شرائط وتنابذ
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا في الاثبات
للتخصيص وقد يجيء للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل
او منفيا وعلى ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لمذهب الشيخ لانه قال في قوله تعالى الله
يبسط الرزق وقوله الله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف
ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما يجيء وان كان
معرفة فان كان مظهرا فلا يجيء للتخصيص البتة وان كان مضمرا فانه قد يكون
في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف
النفي وما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين صور الثلث واما قولنا نحو عرف
يحمل على الابتداء لكن قال على سبيل التعليم لا على التسليم وكيف ذلك في ارادة
التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف ولكن هذا الشان سيأتي لو الامر
قال السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز
تقديره كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا
نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى
وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي
وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان
فلو ينفيها لا تقوي الحكم سوى كان انتفاء الشرطين بانتفاء التقدير او بانتفاء
جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو
انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان
اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو
رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد التخصيص

وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي
من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح
حيث قال وليس اذا قلت انا سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب
ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته فقد وقع خطأ منه في فاعل يتعمد
ازالة الخطأ بل اذا قلت ان المثال الاخير ابتداء تنبيها للسامع صدور السعي في حاجته
منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان انه في الفاعل صحيح وانما لم يتعرض للتقوي
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه
محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او
السهو او النسيان ما لا يزيد النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت
ابتداء من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
لتفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان نحو
ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي انا في الابتداء انا سعيت في حاجتك
فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا
سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته
لافادة وجود السعي فاما ان يجوز باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك وكما انك
قد تكون اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل
بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان نسبه الى الغير لساهله
كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم
وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بني والشروع يغني عن الرد هذا اذا
ذكر من التخصيص اذا بني الفاعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التعميم
والبناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة
فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ ان قدمت
في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر
بانه لم يكن في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون للواحد
من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام
ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة ام اعتقد انه امرأة وتارة
الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر رجل ام رجلان

استثناه السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل بدلاً عن الفاعل
اللفظي ليكون فاعلاً معنوياً فقط كما التأكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر
بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أي على القول بالإبدال من الضمير
يعني قدّر أن أصله جاءني رجل على أن رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل
وإنما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص إذ لا سبب له أي للتخصيص سواه
أي تقدير كونه مؤخراً في الأصل على أنه فاعل معنى فقط ثم قدّم وإذا انتفى التخصيص
لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا
الاعتبار البعيد فلو ارتكب لا هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف ثم قال
وشرطه أي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير أن لا يمنع
من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر أن معناه رجل جاءني لا امرأة
أو لا رجلان دون قولهم شر أهر ذا ناب فإن فيه مانعاً من التخصيص
أما على التقدير الأول أعني تخصيص الجنس فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير
لأن المهر لا يكون إلا شراً لا يظهر للخير لكلب أبداً ولا يهرّه وأما على التقدير الثاني
أعني تخصيص الأفراد فلنبوّه أي هذا التعبير عن مظانّ استعماله أي موارد استعمال
قولهم شر أهر ذا ناب لأنه لا يستعمل عند القصد إلى أن المهر شر واحد لا اثنان
وهذا ظاهر وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر
فالوجه في الجمع بين قول الأئمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شأن الشر بتنكيره أي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما في تنكير المسند إليه ليكون المعنى
شر فظيع عظيم أهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم ما أهر ذا ناب إلا شر
فيكون تخصيصاً نوعياً والمانع إنما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيصح
التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجوز جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد
من التنكير لأن الأئمة قد صرحوا بالتخصيص حيث تأولوا بما أهر ذا ناب
إلا شر ولقائل أن يقول يترك جعل التنكير للتنويع ليحصل التوجيه لا يتعين
كونه في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى فقط كما هو مذهب ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق
والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يلزم ارتكاب ذلك الوجه البعيد لا يصح
في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا يدفع هذا الإيراد أنا قلنا إنما اشترط اعتبار التقديم والتأخير
في إفادة التقديم الحصر والحصر هاهنا ليس مستفاداً من التقديم بل من الوصف بأن التقييد
بالوصف فيه يدل على أن الحكم عام فقولنا رجل طويل جاءني لا قصير فتقييده كونه متأخراً أصله
على هذا أنه قال بالتخصيص للحصر فيحتمل قولنا ما ضرب أكبر ... وهو يقتضي ما ضرب أخاك إلا أكبر وقوله

وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكى واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل
اللفظى والمعنوى كالتاكيد والبدل سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما
اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فان لم يبقيا
على حالهما فلا امتناع فى تقديمهما فاما كان تجويز تقديم المعنوى دون اللفظى
تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما فى جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير
لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما امتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ وانتقل
ضميره فلا وتجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل تحكم ولا استدلال بالوقوع
لان هذا اعتبار يحصل منا كما نعتبر فى جرد قطيفة فلنعتبر فى زيد قام فان قلت
تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه
حال كونه تابعا لصحة نحو كالتاكيد فى قوله بيت بها قبل المحاق بليلة فكان
محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والعطف فى قوله عليك ورحمة
الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان يبكى الى الاموات ما الفتى لا دنيا بعدهم
من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكانى وساكنه قبر بسجستان او قبر على قهد فان
قوله وساكنه عطف على قبر نحو انا وانت وهو فى قولنا انا عرفت وانت قمت
عند قصد التخصيص ليس مبتدأ عند السكاكى بل هو تاكيد اصطلاحى يتقدم والجملة فعلية
وكذا هو فاعل بدل اصطلاحى فكيف امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا عند النحاة
ولذا جعل الطيبى قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا قلنا نقول
على امتناع ما جاز الاخفش احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا
محض مكابرة ومع تسليم امتناع تقديم الفاعل وهو المتناسب بالمبتدأ قائم هنا
بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فقد عرفت من البيت ما يستشهد به
يحتمل ان يجعل كله تاكيدا للضمير المستتر فى كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر
ومكان قوله ذلك الشهر بدلا منه او تفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة
وتاويله على جوازه فى السعة ولو سلم فغنيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب
تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم
واو ولا على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما
تقديم التاكيد والبدل فى السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم
انتفاء التخصيص فى صورة انكار اعتراض بعض على لولا تقدير التقديم لحصوله اى التخصيص
بغيره اى بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى فى شرح [illegible] من التهويل وغيره كالتعظيم والتكثير والتقليل

ما يستفاد من التنكير فهو ولذا لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه
ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عنده لتنكير لفوات شرط المبتدأ لانقال
التنكير انما يدل على النوعية بالنهوض وغيره والحصر انما يستفاد من تقديم التقديم
فلا تدبيه بجمال لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمتنع تقديره التاخير
فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه عجبا منه يجعل الحصر مستفادا من الوصف
و الا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه يعتبر التقديم والتاخير في صورة التنكير
اذا لم يقصد به التخصيص للنوع الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير
كما في قولنا بجرجان يعني لا امرأة او لا رجلا ثم لا نم امتناع ان يراد المهر منكر
لا حيز اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر نقدم شر لان
المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب
من قبيل هو قام زيد قايم في التقوي لتضمنه اي قايم للضمير شبه تام تكرير
الاسناد وتنبيه الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قايم
لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه
الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه متضمن
للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كالاجنبي
الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه
مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه
اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما التقوي
في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله شبهه علة
الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر
عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه
مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكن
الى صورة الكلام كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل واعرب
قايم مع الضمير بما ملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا قايما
ورجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير مشابها للخالي عنه روعيت
الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان
لم يجعل جملة ولا عومل بها معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب
في قايم من زيد قايم بناء على شبهه بالخالي عن الضمير لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب
فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل فيه اذ الفعل لا يتفاوت عند اسناده الى الظاهر

قلنا نجعل تابعا للمسند الى الضمير ونحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في الشرح وتبعه
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اجري تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند
الى الظاهر بانه مفرد مثله وقال المصنف ابتني عارف عرف في الافراد اذا اسند
الى الظاهر مع كان الظاهر ينحو نحوه جمعا ولعله تنبه على ان لا حاصل لهذا الكلام وقال بنى
على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك يجود
بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب
وغيري باكثر هذا الناس يخدع اي الامير مثل وانا لا انخدع فالاول كناية عن نفي البخل
او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا نفي البخل عمن يسد مسده
على اخص اوصافه او عن نعته واربابه من كان على الصفة التي هو عليها كان من يتمسك التابع
وموجب الوصف ان لا يبخل كذا وكذلك لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى
والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب
لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له
من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير قصد الى انسان سوى المتكلم
يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع
عن المتكلم فيما اذا استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان
مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب
بكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى
والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك
انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول المخصوص
ناشيا من غير ارادة التعريض اي مباينا من ارادة التعريض كما تقول
ارضا بالم ينفقان التعريض ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله
مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية وما يلزم فيه من فلينتبه له لكونه ارتقيه
كاللازم لكون التقديم اعون للمعنى المراد بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بهما
نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي
اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله بدون تقديمه كاللازم عبارة الشيخ
في دلائل الاعجاز ومما ان يقتضي الفعل وسبب العرف ان يجريا الى التاخير احسن للمبالغة
بالكناية لكن التقديم يترك كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت
اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا
المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم تقدمهما الا ترى انك لو قلت يبخل مثلك او يخرج غيري كلم ترا
كلاما نابيا عن جهته وغيرا عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأباه ان يرضاه

قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه
اي التقدم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل
نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما
لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقدم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك
اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح
التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يجعل التقديم مفيدا لعموم
النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل
لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم
مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع
ولئن سلم فلم يعارض بما ذكرناه لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان
هذا القائل تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا يثبت المعنى بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اخبر فيها بان كيفا فرادا المحكوم عليه معدولة المحمول
لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده
ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب وانما جعلناها موجبة
معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في المادة ولهذا
صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند
انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول
في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما
متلازمان في الصدق لانه قد حكم المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان
اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما
صدق نفي القيام عن البعض صدق بنفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما
صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع
فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان معنى صدق السالبة
الجزئية المحصلة الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من الافراد او
بان يكون منتفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزم نفي الحكم عن جملة الافراد

قوله ثم لا نم انتفاع الوارد المرتشي لا حيا اذا قيل شعر اهر ذا ناب يتبادر منه كونه شرا بالقياس اليه فلو قيل لا خير
يتبادر منه ايضا كونه خيرا بالقياس اليه فظاهره لا يكون بمنزلته لان الهرير صوت الكلب عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه
قال في الصحاح وهو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فلا يتشبث فيه عاقل فضلا عن ان يجزم بتعيينه وحينئذ
يستقيم الحصر وهو المعنى باستئنافه وفي البلاغة نعم لو اريد كونه اشرا وخيرا في الجملة لجاز ذلك لاختلافهما بحسب الاضافة
سيد قدس سره

قوله لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل ونحوه انما يستفاد من شهيا ستقيم فلا يبقى مجال لهذا كلام يشعر
بانه قائله توهم ان التخصيص فيقول المعترض لا نم انتفاع التخصيص بمعنى الحصر وليس كذلك بل ارتبه ما يصحح وقوع النكرة مبتدأ فالاولى
ان يجاب بانا لا نعترف لما حصل النوعية بالتهويل او نحوه فقد حصل التخصيص المذكور وصح وقوعه مبتدأ بدون اعتبار التقديم وبملاحظة
ولو فرض ان المراد الحصر فهو ايضا حاصل بدونه كما قرره سيد سند

قوله احدهما المقاربة والتقوي لو ثبت احدهما ثبتت التقوية لكان اظهر لان المقاربة كالقرب في الاشتمال على الامرين سيد

قوله وما يحتمل ما فيه من التعسف لعل هذا القائل انما تعسف في توجيه هذا اللفظ رعاية بجانب المعنى اذ لا يخفى ان تفهم الضمير وحده لا يعمل عامله
القرب شئ الخبر وانا ادي هذا المعنى لكنه نبه باختيار الغيب على ان تفهم الضمير هو الاصل في العلة وتشبيهه بالحال تتمة له كما ان شوت
الفعل هو الاصل في المعلوم وعدم كماله تتمة له فاسند الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع سيد سند قدس سره

قوله وقال المصنف ره معناه اتبع عارف عرف المجرد وبعض النسخ الايضاح معناه اتبع عارف عارفا اي اتبع عارف
المسند الى الظاهر عارفا المسند الى الضمير كما ذكره سيد سند قدس سره

[illegible]

ودون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان
لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه
ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وهو يجب
ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى
الاول وامّا في صورة التاخير فنحو قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها
والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان
بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم
عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة
الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي صريحا
نفي الحكم عن كل فرد ولمّا كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها
في قوة الكلية احتاج الى بيانه واشار اليه بقوله لوروده موضوعها اي موضوع المهملة
نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما
قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات
وامّا التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فنفيد وقوعها في سياق
النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان نفي الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان
هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية بحسب ... لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد
فاذا دخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس بل يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون
كل تاسيسا الحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب
ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وعند كل ان لفظة كل لا يخلو عن احد
هذين المعنيين فنفي احدهما يثبت الاخر ضرورة وهو فيه نظر لانا لا نسلم انه
ان يجعل كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد
لانه الا انه يجب ان يجعل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد والمفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير
ان يجعل الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى الانسان يكون كل تاسيسا
لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي
عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده الاسناد الى كل

[illegible]

ومما يرى تقديمه على المسند كالوزم لفظ مثل وغير اعلم ان لفظ مثلك قد يطلق على معنيين اشتهر مماثلة المخاطب
فيقال مثلك لا يبخل ولا يبخل مثلك بمعنى فلان لا يبخل فليس في الكلام ح كناية في الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس فيه ايضا
تعريض لذلك الانسان لان الكلام يتوجه نحوه بطريق الاستقامة دون الامالة الى غرض من جانب وان قصد وصف المخاطب بالبخل كان ذلك تعريضا
لما اضيف اليه مثل لا بانسان غير المخاطب مماثل له اريد بلفظ المثل وقد يطلق ويراد به مماثله مطلقا وهو الكثير الشائع وحينئذ اما ان يجعل
نسبة المحكوم به اليه كناية عن نسبته الى ما اضيف هو اليه اولا فعلى الاول وهو الكثير الشائع كان مستعملا على سبيل الكناية في الحكم وكان تقديمه
على المسند كاللازم وقد كشف في الشرح عن هذا النوع غطاؤه وليس في الكلام ح تعريض اصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وعلى الثاني
وهو ان يراد بلفظ مثل المماثل مطلقا من غير كناية في النسبة لم يكن فيه تعريض اصلا وبانسان غير معين اريد بلفظ كما مر ولا بالمخاطب ايضا
الا على قياس ما ذكر في المعنيين وفيه بعد وشرع على ما ذكر من الاستعمالات على الوجوه الثلثة لفظ غير واذا تحققت ما قررناه ظهر لك
انه اذا اريد بلفظ مثلك او غيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل لم يكن هناك تعريض بغير المخاطب سواء كان ذلك الانسان
معينا او مطلقا وان حمل التعريض على غير المصطلح اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء كان موجودا في صورة التعيين كما يفهم من سياق كلام الايضاح دون
الاطلاق كما يدل عليه قوله في قولنا مثلك لا يوجد اذا اريد به معنيين قطعا وامّا قوله غير صفتي فيحتمل التبين كما لا يخفى فظهر ايضا
ان قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب مؤكد للاستعمال على سبيل الكناية لا تقييد ثان كما فهمه بعضهم وزعم انه لا بد من امرين
احدهما الاستعمال بطريق الكناية والثاني ان يكون هناك ارادة التعريض فلو كانا مستعملين بطريق الايضاح او الكناية وقصد بهما
التعريض على انسانين معينين لم يكن تقديمهما كاللازم كما اذا كان هناك من يدعي انه مماثل للمخاطب مع كونه بخيلا فقيل مثلك
لا يبخل وعرض له بانه ليس بماثل له وفيه بحث لان الظ عند ذلك المعنى ان لا يكون الاستعمال بطريق الكناية لان كون
المخاطب غير بخيل لا مدخل له في نفي المماثلة عن ذلك الانسان بل يكفي في ذلك نفي البخل عمن يكون مماثلا له وعلى الحق
اوصافه كانه قيل فلان بخيل ومثلك لا يبخل فهو ليس بمثلك اللهم الا ان يقصد العينان معا عني نفي
البخل عن المخاطب بطريق الكناية ونفي المماثلة بطريق التعريض وايضا لا معنى للتعريض
بنفي الغيرية ولا اثباتها بخلاف المثلية [illegible]

وقد يقدم المسند اليه الظاهر ان الضمير المستتر في يقدم راجع الى المسند اليه مطلقا وان كلمة قد للتقليل وان جعل راجعا الى ما ذكره
جزئية سياق الكلام كانت للتحقيق وانما قال في الاول المستلزمة العبارة الواضحة ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية
صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك مغاير لنفي الحكم عن جملة الافراد لكنه يستلزمه لا انه يحتمله [illegible]

لا شيء من افراده [illegible] كل لشمول النفي ولما كان للقائل ان يمنع هذا النفي بان ما ذكرت من [illegible]
هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان
حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا النفي اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون
معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت
كل على الثاني اعني افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان النفي
عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا
المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد حتى يكون قولنا
لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل
ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا
المعنيين حاصل قبل كل وعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المسند
انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة
قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان
عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول ان اشترط في التاكيد اتحاد
الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا
سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا
كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان
لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهذا ظ وح يبطل ما ذكرتم بل الصواب
ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الاخر بان يجعل نقيضا للعموم والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل
فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة
المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل
لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال انما سماها مهملة
باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور
في كتب القوم ان المهملة هي التي يجري موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية الحكم
الذي يبين فيها ان الايجاب والسلب لكل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي

هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وهذا صادق على نحو قولنا
لم يقم انسان اذا قصد بتنوين التنكير دون الوحدة واما انه لا سور فيها فممنوع [illegible]
انه بين فيها ان السلب عن كل فرد فلو لم يكن شيء يدل عليه ضرورة [illegible]
بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا
الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك
نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يجعل صيغة النفي وبنية الموضوع نكرة
منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور جزئية على ما قال
في الاشارات انه كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب
تخصيصا [illegible] في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة يكون
لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته
سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما
يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو ما كل
متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي
اما ان يجعل عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يجعل بتقدير فعل عطفا على اخرت
والمعنى او جعلت معمولة [illegible] من الدخول في حيز النفي [illegible]
عن اداة النفي [illegible] معمولة للفعل المنفي فلا يصح عطفه عليه [illegible] واما
الاول فظ واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو [illegible]
كل القوم [illegible] من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا
فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المثال المقدم على الفعل المنفي وان جعلته
اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف [illegible]
فيه تغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلمة كل حيز النفي بان تقدم النفي عليه
لفظا او تقديرا [illegible] اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه يقدر تقديم النفي على
المرتبة التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويجعل المراد بقوله
اخرت عن اداة النفي [illegible] ليصح به المثال المذكور
والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل
المنفي [illegible] او تاكيدا نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم [illegible]
لان [illegible] اصل فيه او منصوبا كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها
او متقدما نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ [illegible] مثال التاكيد [illegible]
على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه [illegible]
على ما [illegible] في النحو وكذا اذا [illegible]

قوله او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة لم يدخل بينهما حرف
العناد لانهما متقاربان فان الاول لادخال الخوف ابتداء والثاني
لاستزادة الخوف الحاصل — سيد سند

قوله حيث لم يقل ان العاصي اشتكى على ان العاصي يكون بدلا هذا مبني على مذهب الاخفش
حيث جوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل نحو بي المسكين مررت
وعليك الكريم المعول واستدل على ذلك بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة
لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم والمتأولون على ان الذين خسروا وصف مقطوع
عن موصوفه لزوما مرفوع المحل ومنصوب قالوا ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع
يصح اجراؤه نعتا على ما قطع عنه بل ذكر هنا معنى الوصفية كما في قوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا واستدلوا على امتناع ذلك الابدال بان البدل ينبغي ان يفيد
ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل لما كان مدلوله مدلول
الاول فلو ابدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل
انقص من المبدل منه في التعريف فيكون انقص منه في الافادة لان مدلولهما
واحد وفي الاول زيادة التعريف بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط
فان مدلول الثاني فيها غير مدلول الاول واجاب الاخفش عن ذلك بمنع
اتحاد المدلولين في بدل الكل اذ لو اتحد مدلولاهما لكان الثاني تاكيدا للاول لا بدلا عنه
والاتحاد بالذات لا ينافي كون البدل يفيد فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين
فان الثاني فيهما يدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول واما نقصان
تعريف الثاني عن تعريف الاول فلا يضر كما في ابدال النكرة الموصوفة عن المعرفة
نحو مررت بزيد رجل عاقل اذ رب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان اشتملت
المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة فلذلك جوز ان يكون العاصي
صفة لضمير المتكلم قلت اجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى
لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور على انه بدل وجوز الكشاف وصف ضمير
المخاطب ورد عليه بعضهم بان الضمير لا يوصف كما هو المشهور واما ضمير المتكلم
فلم يسمع له [illegible] في الجواز بضمير المخاطب على قوله وان لم نجد
فيه نقلا صريحا منه — سيد سند قدس سره

ليتمكن فيكون وضع المضمر موضع المظهر لما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير يعني
في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر
السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيكون الله المنتظر عليه بين الشوق الى معرفة
ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعد في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد الشوق
التعب ومعاناة الطالب في النيل به وكمالته لا يحصل مما يحصل بسهولة ولهذا اشترط
ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به نحو قيل انه هو الذي باب بطريق وهذا اعني وضع الابهام
ثم المفسر يدل على التفخيم والتعظيم هو الحق الذي التزام تقديم ضمير الشان وهي
تقتضي التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه تقدما تشبيها كقول الاخطل
نحو نعم هذا وشبه للحق خالد نعم خالد وهو قليل لا يخرج ما ذكره ان الثاني
فالمراد بهم انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع
المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فعليك وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم ما ذكره ليتمكن
وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره وكقوله تعالى انا انزلناه
اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعلق الاذهان بحضوره في الذكر وقائما
ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في الطلع [illegible] عليها [illegible] وقد يعكس
اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي
كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه اي وصف بعاقل الاول بعني كامل العقل متناهيا فيه كما يقال هو رجل
رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعجزته وجعلته عاجزا متحيرا لا يهتدي عليه وجهت
مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة
وصير العالم النحرير اي المتقن في العلم زنديقا كافرا نافيا للصانع
فانه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع
الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه
فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له
تلك الصفة العجيبة والحكم البديع هو قد يتالاقاه الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا يعني اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه وتميز الحكم بديعا
انه عنده مكان يعني فيه لا يحرز ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي
او التهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لم يكن ثم مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده كالمحسوس

مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة ذهب بعضهم
الى ان الالتفات من حيث انه يشتمل على نكتة مختلفة التركيب من علم المعاني
ومن حيث انه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع والسكاكي
اورده في المعاني والبديع سيد سند قدس سره

قوله خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة
هذه الدلالة موجودة في غير هذا المثال ايضا نحو • طحا بك قلب • في الحسان
طروب • فانه حكم بان فيه التفاتا وليس ذلك الا بان مقتضى الظاهر ان يقال
طحا بي فعدل عنه وكذا قوله • تذكرت والذكرى • تهيجك زينبا • فانه
اثبت فيه التفاتا مع ان الرواية بناء الخطاب لمخاطب غير ذلك فيعلم من ذلك
ان التفات عنده ليس بمشروط بان يكون مسبوقا بالتعبير
بطريقة اخرى الا ان التصريح بان في قوله ليلك التفاتا ادل
على هذا المعنى واما تصريحه بالالتفات في قوله • بانت سعاد •
فامسى القلب • معمودا • واخلفتك ابنة الحر المواعيد • حيث قال
فالتفت كما ترى حيث لم يقل واخلفتني ففيه ان قوله فامسى القلب
في تقدير امسى قلبي فلم يدل على المقصود جدا مع ان اشتهار
الشاعر بعلو الدرجة في البلاغة وشهرة الابيات
التي هذه المثال صدرها في باب الالتفات حيث تمثل بها صاحب
الكشاف واخواتها على نكت متنوعة كما اشير اليها في المفتاح
وان كان بعضها لا يخلو عن تعسف مما يرجح تخصيصه بالذكر
سيد سند قدس سره

قوله • ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت اه لا طائل تحته تحت هذا التفسير لانهم جعلوا كون احدهما باعثا معرفة
كون المسند جملة حيث قالوا اما كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا فلو بدأ به يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل
به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة وما ذكره في تفسيره يقتضي انا نعرف اولا كونه جملة حتى يعرف
كونه سببيا سيد سند قدس سره
قوله • وقال صاحب المفتاح هو ان يكون • كون المسند سببيا كما يدل عليه حيث اعني اما كونه وسياق كلامه
ايضا حيث قال واذا كان المسند سببيا وانما عرف كل قسم من السببي على حدة ولم يكتف بالاول
لعدم تناوله نحو انطلق ابوه لان البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس فلا يصدق على نحو انطلق
انه مبني على ابوه ولو ترك البناء بالاسناد او الحكم وقيل هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم
بثبوته لشيء او انتفائه عنه مطلوب التعليق بغيره ليشمل القسمين معا لكنه يدخل
فيه نحو منطلق ابوه ولو قيد المسند بكونه فعلا لم يخرج عنه ايضا ابوه منطلق فلذلك
فصل واشترط في الثاني كون المسند مفردا ليخرج نحو منطلق ابوه
سيد سند قدس سره

قوله ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا وايضا الاحتياج في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرجه نحو انطلق ابوه في نحو زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس الا فعلا تحقيقة وليس الحكم من نفس التركيب تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر سيد سند قدس سره

قوله ويمكن ان يقال المقول الخ هذا توجيه بعيد لا يقبله طبع سليم على ان المعنى الثاني معنى ركيك بل لا يبعد ان يعد امثال ذلك من التأويلات المخرجة المفسدة للكلام التي هي منه بمنزلة كثرة الملح في الطعام سيد سند

قوله وقد يكون المسند السببي الخ وذلك لان المتبادر من العبارة على ذلك التأويل ان المسند السببي يغاير المسند الذي مفهومه كذا وما ذاك الا الجملة من حيث هي سيد سند قدس سره

قوله وهو الزمان الذي قبل زمانك الخ ربما يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للشيء ظرف لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وكذلك بعد ظرف دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل على المستقبل فيلزم احد المحذورين وان جعلت يترتب بمعنى الحال كان كل من الحال والمستقبل مأخوذ في تعريف الآخر وهكذا يدق في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وسيأتي الزمان المستقبل والحق ان امثال تلك داهية لان هذه التعريفات تنبيهات يفهم اهل اللغة منها ومن تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شيء مما ذكروا واما التدقيق فيها فيستفاد من علوم أخر لا حظ فيها لجانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية على الالفاظ سيد سند قدس سره

قوله وهذا الضمير عائد الى متعلق معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل يشعر بان اللام في الرجل للعهد الذهني كما اختاره بعضهم وزعم ان اللام ههنا كاللام في قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك وذكرها للجنس ينافي الابهام المقصود في هذا الباب بجواز تفسيره بزيد مثلا وبجواز تثنيته وجمعه واجيب بان المراد هو الجنس ادعاء لا حقيقة فالابهام موجود كما في المعهود وصح تفسيره بالمخصوص ايضا واما نحو نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه ثني او لا او جمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة مبالغة تناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم الرجل عائد الى الجنس ايضا سيد سند قدس سره

او ادعاء كمال الظهور او ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر
لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قوله اي ابن الدمينة تعاللت
اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى كي احزن من شجي يشجى على علم يعلم واما شجا
يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت
بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر المشار اليه
باسم الاشارة وان كان المظهر موضع المضمر غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين
اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اي من صمد اليه
اذا قصده لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظيره في هو الله احد في وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه
وبالحق نزل اي ما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعي المامور مثال يصلح لهما اي للمثال الاخير لان الاثنان والاتيان فيه
مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا
مكان انا امرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره
اي من غير المسند اليه فاذا عزمت بالمشاورة وقضيتم الامر فتوكل على الله حيث
لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي المامور الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة
بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله
الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب فقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل
وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي اشتمله على ان يحتمل سدالا
لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا
تمكين من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا
الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث
لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة وليعلم ان الذي وجب
الايمان به واتباعه هو هذا الشخص الموصوف بتلك الصفة كائنا من كان
انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكي هذا
اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل
غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فمن العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون
المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم ظاهر
لا بمضمر غائب والقدر المذكور بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر

[illegible]

فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل
الى الاخرين * وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل
ان يكون متعلقا بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع
على معنى سواء كان النقل في المسند اليه او في غيره * ونبين بكان كل منها مذكورا في الكلام
ثم عدل عنه الى الاخر او لم يعبر به لكن كان مقتضى الظ ايراده فعدل الى الاخر وهذا
انسب بمقام العموم تعميم تفسير السكاكي * ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ
من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه * وقول صاحب الكشاف
انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على ان كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة
كقوله امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد * بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى
بكسرهما خص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه
ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظ ايراده فعدل عنه الى الاخر
فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظ
ليلي بالتكلم * والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق
اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظ ويكون مقتضى
ظ سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق * وبهذا فسر كلام المصنف في الايضاح
وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه
المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه * فلو لم يعتبر هذا القيد
لدخل في هذا التفسير ما ليس من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال
وانتم رجال وانت الذي فعلت كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما
عبر فيه عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم والمخاطب وتارة بالاسم الظاهر او ضمير الغائب
ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي * وفي التنزيل أانت فعلت هذا
بالهتنا يا ابرهيم لارجمنك اللهم ربنا غنيه * ومنها نحو يا رب الطريقا الملتفت اليه نحو اياك
نستعين واهدنا وانعمت * فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار
على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر
ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة * فانك الذي لا نظير لهم في هذا الفن
ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم * وجداننا كل شيء بعدكم عدم * فانه
لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة * ونحو ذلك

قوله ايغال ان افادة التعميم في افراد الفعل اه اعلم ان قيد الاطلاق ليس مذكورا في كلام السكاكي بل عبارته
هكذا او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم وذلك يدل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول ولا بد له من قطع النظر
من اعتبار عموم افراد الفعل وخصوصها وح فلا اعتراض على كلامه نعم ان المصنف ذكر قيد الاطلاق وقرره بما قاله
الشارح ح وحمل كلام السكاكي على ذلك فاتجه عليه السؤال اتجاها ظاهرا ثم الاعتذار المذكور في الشرح
ركيك جدا فان المعتبر عند ارباب البلاغة كما تقرر هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة ولا يكون
مع ذلك لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولهذا قال السكاكي في تمثيل الخاصة مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب
ان زيدا منطلق اذا سمعته من العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار او من تركيب
زيد منطلق من انه يلزم ان يكون مجرد القصد الى الاخبار ومن نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب
وجه الاختصار وصرح به في قصة مع المتوفى بان التكلم اذا لم يكن بليغا لا في بابه يفهم من كلامه لانه غير مؤول له فاذا لم يكن التعميم في افراد الفعل
معتبرا في الغرض والحال لم يكن مما يعتد به عندهم والاظهر في الاعتذار ان يقال ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذكر انما
كون الغرض من نفي الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونة المقام وقد اتضح
بما قررنا صحة ما ادعاه من ان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم سيد سند

قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور لا يقال ما ذكره القوم من الفائدة العامة للالتفات يدل على اعتبار هذا القيد اى كون المخاطب واحدا فى الحالتين عند عند الجمهور ايضا وان لم يصرحوا به فلا فرق بين تفسيره وتفسيرهم بالخصوص لانا نقول تلك الفائدة انما هى بالقياس الى السامع فلا بد ان يكون واحدا ليفيده الالتفات تطرية لنشاطه ولا يلزم من ذلك ان يكون المخاطب واحدا لجواز تعدده مع وحدة السامع سيد سند قدس سره

قوله متى كان الخيام بذى طلوح وطلوح اسم مكان والطلح اسم شجر عظام لها شوك وتندرج تحتها انواع والبشام شجر طيب الرائحة يستاك به سيد شريف قدس سره

قوله ووجهه ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن بطرية هذه الفائدة فى النقل المحقق كما هو مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فانه اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء الى الكلام سيد سند قدس سره

فهذا غنية لطف بالرعاية السامع بالتفنن ... تنقله غير مترقبه ... المخاطب لنفس بطرية ... لنشاطه وايقاظا للاصغاء اليه يتبع فى ذلك تكرار الفائدة ... العامة فى الالتفات انما هى بالقياس الى المخاطب دون السامع ... فاذا قصد به الانواع المختلفة كما ذكره ... ومن ليم بسعد الى ... السامع فيها سبق

وضعه ليم بعد فى اليسر فى ذلك السامع مربها سبق

نحو تطاول ليلك فى قوله الحمد لله الى قوله مالك يوم الدين

وهذه سورة الفاتحة من قوله الحمد لله الى قوله مالك يوم الدين ... ومنها الالتفات من الغيبة الى الخطاب

اياك نعبد الى وهذا الالتفات ... وهو حقيقى لا تقديرى ... وهو ما يترتب به

وهذا السهو بعد العلم ثلثة اشياء وهو ما يترتبه المخاطب وغيره وهو مطلوب المخاطب والذى هو الغيبة تامل تنزيلا ترتيب والذى هو الغيبة والذى هو غيره هو الكون الغرض هو مطلوب المخاطب

قوله • وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز الخ اذ قد كانت للحبيب تقديره انت الحبيب لي لكنه لم تذكر ذكر المقتدا اعتمادا على قرينة الحال فهو من قبيل قصر الجنس المخصوص باعتبار تقييده بظرف كما في قولك زيد المنطلق في حاجتك ويلزم منه قصر جميع محبا ته عليه فهو من قصر ما هو بمنزلة النوع ومندرج فيما ذكر سابقا الا ان القيد ههنا مقدر وهذا القدر لا يقتضي جعله نكتة منفردة وكذا لا يقتضيه كون الظرف مشتملا على امر شخصي اعني ضمير المتكلم لان التقييد بالظرف يوجد على مراتب مختلفة في افادة التخصيص وشيء منها لا يقتضي خروج المقيد عن كونه جنسا مخصوصا وبمنزلة النوع شـــريف سند قدس سره

قوله وانما خص حكم القصر بالثاني ربما يتوهم من عبارته ان القصر لا يتصور جريانه في المعرف بلام العهد وما في حكمه من الاعلام والمضافات اذ لا عموم فيها حتى يعقل قصرها على غيرها كما في المعرف بلام الجنس وذلك غير صحيح لان المعهود في قولك زيد المنطلق يمكن ان يقصر على زيد بقصر قلب اذا اعتقد المخاطب كونه غير زيد او قصر تعيين اذا تردد فيهما فيقال زيد المنطلق لا عمرو وكذلك اخوك في قولك زيد اخوك وعمرو في قولك هذا عمرو نعم لا يتصور في هذه الامثلة قصر الافراد لامتناع ان يعتقد كون عمرو مشتركا بين هذا وغيره وكون الاخ والمنطلق المعهودين مشتركين بين زيد وعمرو ولعله اراد ان التعريف العهدي بلام وما في حكمه لا يفيد القصر كما يفيده التعريف الجنسي فلا يكون تعريف العهد طريقا من الطرق الدالة على القصر فاذا قصد في المعهود قصره على غيره فلا بد ان يدل عليه بدليل بخلاف تعريف الجنس فانه يدل على القصر اذا حمل على الاستغراق كما مر فلا حاجة معه الى طريق آخر يرشدك الى ما ذكرنا قول المصنف والثاني قد يفيد قصر الجنس فتدبر وكذا قوله وعدمه توجيه صحته انه يراد به عدم الملكة اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلو لم يعقل في المعهود قصر ولا عدمه بذلك المعنى وهو مع ذلك هذا التكلف في تصحيحه مستدرك في البيان قطعا

شـــريف سند قدس سره

وحقق الكلام بعد تمام المنادي بطريق الخطاب لكل من نشاركهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشيء قال المرزوقي في انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقال سمته حتى يجري في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان المقصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج نحو ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يترقبه السامع وهو غلط لان قوله تعالى واركنا حوله لنريه من اياتنا فيه قراءة بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا على الكلام احق بل هو متعين متعلقا لنريه ومتممات له وهذا اخص اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مخصوص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عائر اي غمضة تمضى منها وبات له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فالتفات في البيت الاول عند الجمهور فقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وتقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلث ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والاخر في جاءني احدها باعتبار الانتقال عن الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال عن الغيبة في بات او يجوز الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال عن الخطاب الى التكلم فيصح ان في كل بيت التفاتا على مذهب الجمهور فالجواب عن الاول ان الانتقال الى الغيبة لا يجوز ان يكون ثانيا حاصلا واقعا على اسلوب الكلام وقبله الانتقال عن الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات فقد حصل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يجوز الانتقال الى التكلم في جاءني الا عن الغيبة وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم فالالتفات من التكلم الى الخطاب

قوله وبمثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح اختصاص زيد بالمخاطب في مثل انت زيد وان كان واقعا في الواقع لكنه في هذا المقام غير مقصود بالكلام ولا مدلول عليه به فكيف يتوهم ان يسمى قصرا في الاصطلاح ... لسند قدس سره

وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون• مكان إليه أرجع• فإن قلت ترجعون
ليس خطابا للنفس حتى يعتبر عنه واحدا• قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي
لا أعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون• فإن قلت فيجب أن يكون قوله ترجعون
واردا على مقتضى الظا والالتفات يجب أن يكون خلاف مقتضى الظا• قلت لا لأن قوله
ترجعون على مقتضى الظا لأن الظا تقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري الكلام
على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله نبأ جاءني• وقد قطع المصنف
بأنه وارد على مقتضى الظا وزعم أن الالتفات عند السكاكي لا يختص بخلاف مقتضى الظا
وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي• وفيه نظر لأن مثل ترجعون
وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظا
لما انحصر الالتفات في خلافه عند غير السكاكي أيضا فلم يتحقق الاختلاف
بينه وبين غيره• ثم الحق أنه مختص بخلاف مقتضى الظا وأن مثل ترجعون
وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه• وإلى الغيبة إنا أعطيناك الكوثر
فصل لربك• مكان لنا• وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم
كالجماعة• ولم يجئ في ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وإنما هو استعمال
المولدين• ومن الخطاب إلى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك
أي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب
في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب أي حين ولى
الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب أي زمان قرب المشيب وإقباله على الهرم
يكلفني ليلى• فيه التفات من الخطاب في طحا بك إلى التكلم حيث لم يقل يكلفك• وفاعل
يكلفني ضمير القلب وليلى مفعول ثان أي يكلفني ذلك القلب ليلى والمعنى يطالبني بوصلها
وتروى بالتاء الفوقانية على أنها مسند إلى ليلى والمفعول محذوف أي شدائد فراقها
أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب• وفي طحا بك نفسه
التفات عند السكاكي لا عند الجمهور• وقد شط أي بعد وليها أي قربها وعادت
عواد بيننا وخطوب• قال المرزوقي عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة
كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يكون من عاد يعود أي عادت
عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل• وإلى الغيبة حتى إذا
كنتم في الفلك وجرين بهم• مكان بكم• ومن الغيبة إلى التكلم الله الذي أرسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه• مكان فساقه• وإلى الخطاب مالك يوم الدين إياك
نعبد• مكان إياه نعبد• وذكر صدر الأفاضل في ضرام السقط أن من شرط الالتفات أن

أن يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى إياك نعبد فإن ما قبل الكلام
وإن لم يخاطب به الله من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب• لأن في ذلك يجري أن العبد
مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير تمنى بالله ليس له شريك• ومن عند خليفته النجاح
أغثني يا فداك أبي وأمي بسيب منك إنك ذو ارتياح• فإنه ليس من الالتفات في شيء
لأن المخاطب في البيت الأول امرأة والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة• وهذا أخص
من تفسير الجمهور• فقول أبي العلاء المعري هل يزجرنكم رسالة مرسل• أم ليس ينفع في أولاك ألوك
فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم إلى الغيبة في أولاك يعني أولئك• وهو قال
إنه إضراب عن خطاب بني كنانة إلى الإخبار عنهم وإن لم يكن من قبيل الالتفات
فليس مثله لأن المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله أولاك أنت• وقد يطلق الالتفات
على معنيين آخرين أحدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق
المثل أو الدعاء أو نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا• وقوله
ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم• وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهور•
وقول جرير متى كان الخيام بذي طلوح• سقيت الغيث أيتها الخيام• أتنسى يوم تصقل
عارضيها بعود بشامة سقي البشام• والثاني أن تذكر شيئا فتتوهم أن السامع اختلجه
شيء فتلتفت إلى كلام تزيل اختلاجه ثم ترجع إلى مقصودك كقول ابن ميادة
فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة• ولا وصله يصفو لنا فنكارمه• كأنه لما قال فلا صرمه
يبدو قيل له وما تصنع به فأجاب بقوله وفي اليأس راحة• ووجهه أي وجه حسن
الالتفات على الإطلاق أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرية أي تجديدا
وإحداثا لنشاط السامع وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه أي إلى ذلك
الكلام• وقد تختص مواقعه بلطائف أي تختص كل التفات سوى هذا الوجه العام
بلطيفة ووجه تختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فإن العبد
إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للإقبال عليه
أي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك
إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها أي خاتمة تلك الصفات يعني قوله مالك يوم الدين المفيدة أنه
أي الحقيق بالحمد مالك الأمر كله في يوم الجزاء لأنه أضيف مالك يوم الدين إلى
المفعول مجازا دلالة على التعميم• فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الإقبال عليه
أي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة
والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة

قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية لفظا انه صح الرحمن مع النعم الدنيوية والرحيم مع النعم الاخروية ووجهان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء ... [illegible]

[illegible]

قوله ... [illegible]

[illegible]

قال العلي ... ان العبد اذا ... [illegible]

ينصب له وجه ثلاثة ... شرح حديث اربعين

[illegible]

فهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان استعانته في جميع المهمات منه لا من غيره

وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة

ويكون هذا بيانا للمعونة ليتوم الكلام ويترتب العبادة له لذاته لا لوسيلة الى طلب الحقيق

والاستعانة في المهمات فالتبليغ المختص بموقع هذا الالتفات هو انه نبه على ان العبد

اذا اخذ في القراءة يجب ان يجري قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور

وههنا الذي ذكر المعنى جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق

بالحمد واجري عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء

العبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته

نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لا لاجل ذلك التميز الذي لا يحقق العبادة

الا به لان الخطاب يدخل في التمييز ما عرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليق

بالمنظر المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان الزيادة ذكر لوازم الشيء وخواصه

توجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجهت النفس الى الذات

الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك

وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واصله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم

الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه

المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي

وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب

ان يجعل معلوم المتحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه

بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي

ان يكون عن حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه وكما

انجر كلامه الى خروج مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من

مباحث المسند اليه فقال ومن خروج مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب

بحمل كلامه على خلاف مراده الثاني بغير للتعدية وفي تحمل للسببية والمعنى و

من خلاف مقتضى الظاهر تلقي المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه

هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير

هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال

كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم

والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد

وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم الذي غلب سواده حتى

قوله تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد الصحيح ان الضمير في قوله على انه راجع الى خلاف مراده وجعله راجعا الى الغير ما يترقب كما توهمه سهو ظاهر كما لا يخفى على ذي فطنة وقد صرح بذلك في المغني حيث قال فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير ... [illegible]

قوله تنبيها على انه اي ذلك الغير اولى بحاله سياق كلامه فيما سلف على ما سبق يقتضي ان اراد بقوله ذلك الغير غير ما يتطلب فانه ههنا بمنزلة غير ما يترقب هناك ويؤيده الاشارة بلفظ البعيد والصواب ان الضمير في قوله على انه راجع الى الغير المذكور اخيرا فانه ههنا بمنزلة خلاف المراد هناك وقد صرح بذلك في المغني حيث قال على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب وذلك ان تجعل قوله وذكر الغير اشارة الى الاخير على ما مر من ان المنقضي في حكم البعيد وان تقول حمله على الاول صحيح بحسب المعنى ايضا فان بيان الغرض اولى بحالهم وانفع لهم من بيان السبب واعلم ان صاحب الكشاف لم يجعل هذه الاية من تلقي السائل بغير ما يتطلب بل صرح بان السؤال فيها كان عن الحكمة والمصلحة حيث قال فان قلت ما وجه اتصال قوله تعالى وليس البر بان تاتوا البيوت من ظهورها بما قبله قلت كانه قيل لهم عند سؤالهم عن الاهلة وعن الحكمة في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعل الله تعالى عز وجل لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء قال ويحتمل ان يكون استطرادا لما ذكر ان الاهلة مواقيت للحج ذكر ما كانوا يفعلونه في الحج كان ناس من الانصار اذا احرموا لم يدخل احد منهم حائطا ولا دارا ولا فسطاطا من باب واحد ويحتمل ان يكون تمثيلا لتعكيسهم في سؤالهم وان مثلهم فيه كمثل من يترك باب البيت ويدخله من ظهره ثم قال والمعنى وادخلوا البيوت من ابوابها باشروا الامور من وجوهها التي يجب ان يباشر عليها ولا تعكسوا والمراد وجوب توطين النفس وربط القلب على ان جميع افعال الله تعالى حكمة وصواب من غير اختلاج شبهة ولا اعتراض شك في ذلك حتى لا يسال عنه لما في السؤال من الاتهام بمقارفة الشك

ستكتب ذلك

[illegible]

حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب الذي غلب بياضه حتى ذهب
ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الادهم
هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسط
اليد فجدير بان يصفد او بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يقيد
ان يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على غير مراده اي السائل
عطف على المخاطب ان يلقى السائل بغير ما يتطلب تنزيلا لسؤاله منزلة غيره
اي ذلك الغير السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او بحال السائل
او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا
عن السبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو
دقيقا مثل الخيط ثم تزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود
كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو
ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وفي ذلك التنبيه
على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك
ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل
سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق
فذكره هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير
عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من
في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق هكذا في النسخ والصواب ففزع وهذا
في الكلام لا سيما في كلام الله اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ
اسم الفاعل كقوله وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى
ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب
وتصحيح ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول
يجوز بمعنى الاستقبال كما يجوز بمعنى الماضي والحال فيجوز ان يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع
يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتها
عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون جاريا على مقتضى الظاهر

قوله بمعنى يصعق بناء على ما وقع في بعض نسخ المتن ويوم ينفخ في الصور فصعق
لكن نظم التنزيل ههنا ففزع وفي موضع آخر ونفخ في الصور فصعق سيد شريف

قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة الى قوله والكلام بعد محل نظر قد بدل
عبارة الجواب بعبارة اخرى هي خير منها واندفع النظر عنها وهي قوله
قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول الخ سيد الشريف

قلت لا خوف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما وقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يخرج مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قولهم ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع الناس لتتفطن على الفرق ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يحمل الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اى لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه هنا ما يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان الكثير هو ان يتنقل بالمظروف عند الدخول فيه ويحرك بالنسبة الى الظرف نحو ادخلت الدار وههنا الامر بالعكس قلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار وانما قال فانما الى ... لظبي كان ام ام حمار ان ... السود دون النكر ... اللبابة ... على حد الوصف ... لا ابالي انشانهم فيجيا لان ام غير عجيب وقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار اسم كان نكرة وخبره معرفة ... الخ في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحتمل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة ما نحن فيه عند النحويين وجه الخبر ... فيكون ... فالمذكور بعد الهمزة هو ظبي لا سيما الاسم النكرة فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحمار ظبي مثله وكان اسمه خبر وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو اجد في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم الكريم لا يحتج فيه حسن قولنا ازيد قائم على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قائم فلا تقلب من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان ابوك ثم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا والمعنى التسوية بين ان يكون ظبيا وان يكون حمارا فانهم وقبله اى القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال امن المخاطب عن الالتباس وياتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اى غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه اى لون سمائه وهذا في قوله كان لونها فالمرجع الاخير بان ...

قوله اى قول ضابئ بن الحارث البرجمي يقال ضبأت في الارض ضباءً وضبوءًا اذا اختبأت فيها قال الاصمعي ضبأ لصق بالارض ومنه سمي الرجل ضابئا والبراجم قوم من بني تميم قال ابو عبيدة خمسة من اولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم البراجم وهي في الاصل المفاصل الوسطى من الاصابع واحدها برجمة سيد شريف قدس سره

قوله وقيار اسم فرسه وقيل اسم جمله وقيل اسم غلام له قوله كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق فيه عطف الخبرية على الانشائية وتصحيحه بانه عطف قصة على قصة تكلف مستغنى عنه فكانه سهو من قلم الناسخ والصواب ان زيدا قائم سيد قدس سره

قوله وههنا ابحاث يحتملها المقام كانها اشارة الى بيان ما يترجح به الوجه الاول على الثاني او الثاني على الاول والى بيان ان قوله لغريب هل يجوز ان يكون خبرا عن قيار ويكون المحذوف خبر ان كما جاز ذلك في مثل ان زيدا وعمرو منطلق والى بيان انه اذا جعل لغريب خبرا لاني وقدر لقيار خبر وان جعل من عطف المفرد على المفرد فلا يجب ان يقدر مؤخرا عن قوله لغريب لئلا يلزم تقديم المعطوف المقدر على المعطوف عليه المقدر الملفوظ واذا جعل من عطف الجملة على الجملة فان قدر الخبر مقدما لزم تقدم المعطوف بتمامه على بعض اجزاء المعطوف عليه فان قدر مؤخرا لزم تقدم بعضه على بعض اجزاء المعطوف عليه والجوز فيجيج الصورتية التاخير كما اشير اليه والى بيان ان صاحب الكشاف لما قطع في الاية بالوجه الثاني وان الواو في والصابئون يحتمل ان يكون اعتراضية لا عاطفة الى غير ذلك مما يظهر بالتامل الصادق في الاية الكريمة سيد قدس سره

لا يال انسان منهم اعجيام

للعجة في الناس والجلا انما يكن من قبل الام

فاذا كان الاب عفيفا والام ليست كذلك كان الولد هجينا

سيد ... سره

قوله وأنا في السفر أو مغنوا مهملاً وإن جعلت إذا اسماً غير ظرف مجرور جعلت بدلاً من السفر أي في السفر في زمان [illegible]هم وإن جعلته ظرفاً [illegible] من قوله في السفر والمعنى واحد

سيد شريف قدس سره

قوله [illegible] خرجت فإذا زيد موجود لكن قرينة الخروج من الارشاد
بدل [illegible] على إرادة الوجود بالباب قوله إذا
المفاجأة لا يجاوز النفس [illegible] المطلق
منه سيد

قوله كقولنا كان زيد قائماً وعمرو قاعداً قال الشريف [illegible] عطف مفرد أو جملة [illegible] العطف قاعداً على قائماً [illegible]
في بحث الحالة التقييدية لترك المسند من شرح المفتاح فعطف [illegible] قائماً وعطف [illegible]
اضربكما في قولك كان زيد قائماً وعمرو قاعداً دقيقة فإنه يحتاج [illegible] إليه [illegible] اسمه [illegible]
اشتباهاً يحتاج دقة الرؤية [illegible] عطف عمرو على زيد [illegible] وكونه [illegible]
بيعهم كونه مسند إليه [illegible] عطف [illegible] على قائماً وكونه خبراً [illegible]
وفي عطف قاعداً مع كونه [illegible] الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولعل [illegible]
بل إنما [illegible] عطف [illegible] يرتبط أحدهما بالآخر [illegible] شرح التشاح [illegible] المسألة [illegible]
العامل دون [illegible] الإيجاب [illegible] وتعتذر بعد حرف العطف كله كان عامله [illegible] النصب
وذكرها المثال المذكور عطف الجملة على الجملة وإن لم يقيد بكونها من عطف المفرد [illegible] المسألة
لم يكون الأمر باب عطف المفرد إلا على إحديهما [illegible] لكنه لا يمكن [illegible] بعض
إذ ليس فيه جملتان [illegible] يحمل على التنظير أو التمثيل لطلق عطف المفرد ولم يكن المفردات
مفردات على البعض [illegible] من جملتين

حسن چلبی

قوله وقولك زيد منطلق وعمرو
وجوز الشارح في شرحه للمفتاح
بين تقدير المسند إليه [illegible]
للجملة والذي يكون من عطف المفرد
ولا يخفى أن الثاني لا يتأتى في
على مذهب سيبويه لأن العامل
في المبتدأ وفي الخبر هو الابتداء
منه [illegible] يلزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين في غير صورة
الجواز حسن چلبی

قوله لأنا نقول [illegible] الخ وهذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه الخ فإن قلت هذا تطويل للمسافة بلا طائل إذ يكفي أن يقال إنما استعمل إن في هذا الشرط المقطوع بوقوعه تنبيهاً على أنه لا ينبغي أن يكون صدوره عن العاقل متعلوماً به توبيخاً لهم ولا حاجة إلى جعله محالاً ادعاء ثم جعل ذلك المحال بمنزلة ما لا قطع بلا وقوعه قلت في تطويل المسافة فائدة جليلة هي المبالغة التامة في التوبيخ الذي يقتضيه المقام

سيد شريف قدس سره

من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون أرضها وفي القلب من اللطائف
بالبحر ترتيبه كاستعارة بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشتبه بلون
الارض في الغبرة؛ والكلام لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر
من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام بمقتضى الحال وهو على قسمين
احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المعنى كقوله او بلغ النجاشي بصب باقته
بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن ان الفدن
السياع او الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع؛ وجوابا لان انت لم تنه
امرت الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن يستطاعا؛ وتقابل بقول انه يتضمن
من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع
كالسياع بالنسبة الى الفدن وثانيهما ان يتضمن ما يوهم عكس المعنى ...
ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام؛ والمعنى قارح البصيرة
جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجزع وفي ذلك ان جعلت
حالة السن والقروح فيه تشبيه فالكتب وصف الراي والبصيرة بالقروح
ووصف الاقدام والانتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب؛ فلم يحصل
التلك اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المعنى؛ واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع
البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم اقدم اقدام النبي الغبي وجعلته ارم الف
الصفة بل بعدت عنها جذع الاقدام قارح البصيرة؛ وانساه لم اجزع لانه اقبل من ثابت
يدل على انه جرح وتحقيقه الدم ولان نحو كلامه الدال على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام
ليس علة للحمام وحثا على نزلة الكر في الحرب؛ ورد بعض التحرير فانه من المخاطب كذا في الايضاح
وتحيه بحث لان قوله وقد اصبت اذ جرحت يصلح قرينة على ان الحيثية لم اجرح وانما جعله بمعنى
لم اذعن قرينة غلبة مع ما فيه من تنافر النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح فلا بأس في ذلك ثم ان جعل
جذع البصيرة حالا انه لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة
على انه لا جعله بمعنى لم اذن فالانسب ان يجعل جذع البصيرة منزلة ثانيا للحال الاولى احسن ثانيا للمعنى
والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي؛ وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير
في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له تنبه
في الانتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام؛ وقارح الاقدام عبارة عن
تطاول ممارسته للحرب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت
من الاعداء ولم ابال لما اراد وليتني وانا على بصيرتي الاولى؛ ولم يبدو لي في الانتحام شيء
ولا غلف في اختيار التطرف والتحرز بل قد صار الاقدام في الحرب فارحا الطول ممارستي؛ ويكون مبارزتي

قوله لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب الخ اي لا يقال في جواب الاشكال المذكور ان عدم الارتياب
من الجميع على تقدير التغليب مقطوع به في الحال لكنه مشكوك في الاستقبال وهذا المعتبر في استعمال الحظ ان فلا اشكال
وهذا الجواب مع اندفاعه بما ذكره يرد عليه ان التغليب يصير لغوا لان المتصف بالارتياب وعدمه في الحال
متشاركان في احتمال العود للارتياب وعدمه في الاستقبال اذ لو يجب الاستصحاب والا فالحال في الاستقبال
كما هو عليه في الماضي والحال
سيد سند قدس سره

قوله وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر
هذا التعليل لا يجري في غير كان من الافعال الناقصة كصار مثلا لان الانتقال الذي هو مدلوله لا يفهم من خبره
حتى يتمحض دلالة على الزمان نعم لو اقتصر في التعليل على تجرد كان من الاحداث المخصوصة لزم ان يشاركها في ذلك
اخواتها سيد سند قدس سره

قوله ولا مخلص عن هذا الاشكال الخ وذلك لان اللازم من توجيه التغليب على تقدير ان يكون الشرط
مقطوعا بعدمه لا كونه محلا لا يستلزم القطع بعدمه حتى يجاب بان من تنزيل المحال منزلة ما لا قطع بعدمه
فيعني ان تقرير التغليب على وجه يصير به الشرط مشكوكا كما قرره في المثال المذكور ادنى قول وان قدتم
سيد سند قدس سره

قوله • وحمله على حذف المبتدأ موافق له • وذلك لكون الصبر فعلاً للمتكلم منسوباً إليه كما في حال الشيخ
قوله • فإنك لو قلت أم عندك يخرج أم عن الاتصال إلى الانقطاع • أما على الأول فلاتفاق الجملتين
الواقعتين بعد أم والهمزة إذا اختلفتا بكون إحداهما اسمية والأخرى فعلية نحو أقام زيد أم عمرو قائم عد
أو بتقديم خبر إحدى الاسميتين دون خبر الأخرى سواء كانتا مشتركتين في جزء نحو أزيد عندك أم عند
عمرو وأم لا كقولك أقائم زيد أم عمرو قاعد فإن أم هناك منفصلة بلا خلاف • وأما على الثاني
فلكونها منقطعة لأن الجملتين الواقعتين بعدهما إذا كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل
نحو أقام زيد أم قام عمرو أو اسميتين مشتركتين في المسند نحو أزيد قائم أم هو قاعد أو في المسند إليه
نحو أزيد عندك أم عمرو عندك ولم يكن هناك اختلاف بين الاسميتين في تقديم الخبر في إحديهما
دون الأخرى كما في هذين المثالين فالأولى أن أم في هذه الصور الثلاث منقطعة كما ذكره بقوله لأنه
تقدير الخ وأما قوله تعالى سواء عليهم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فإنما اختلف الجملتين
فيه مع كونها متصلة للأمن من الالتباس بالمنقطعة

الباب الثالث أحوال المسند

أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه من أن ما قاله المسند إليه حذفه • وفي المسند تركه رعاية للطيفة
وهو أن المسند إليه الأقوم ركن في الكلام وأعظمه والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند فحيث
لم يذكر لفظاً كان ذلك بالغرض الاحتياج ثم أسند إليه لغرض حذف المسند فإنه ليس بهذه المثابة في
الاحتياج فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض • كقوله • أي قول ضابئ بن الحارث البرجمي
ومن يك أمسى بالمدينة رحله • فإني وقيار بها لغريب • في الأساس المكاف رحله أي منزله
ومأواه • وقيار اسم جمله ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة • والتوجع من كربة
حذف المسند من الثاني • أي المحذوف لغريب • وقيار أيضاً غريب لقصد الاختصار والاحتراز
عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون غريب خبراً عنهما
لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر نحو إن زيداً وعمرو منطلقان وفي نسخ
قيار وجهان أحدهما العطف على محل اسم إن لأن الخبر منهم تنبيهاً فيجوز العطف بمعنى الخبر
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في إن زيداً وعمرو ذاهبان لأن كل منهما خبر آخر
والثاني أن يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها
ولا تشريك هنا في عامل كما تقول ليت زيداً قائم وعمرو منطلق • وأكثر في تقديم قيار
على ضابئ قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كأنه أثر في غير ذوي العقول أيضاً
بيان ذلك أنه لو قيل إني غريب • وقيار لجاز أن يتوهم أن له مزية على قيار في التأثر عن الغربة
لأن ثبوت الحكم أولاً أقوى فتقديمه لبيان الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيهاً على أن قياراً
مع أنه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب
قصداً إلى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى إن الذين آمنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون الآية • وقال الصابئون مبتدأ وخبره محذوف
والمحذوف جملة معطوفة على جملة إن الذين آمنوا الخ لا محل لها من الإعراب • وفائدة تقديم الصابئون
التنبيه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالاً وأشدهم غياً يتاب عليهم إن صح منهم
الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم • وههنا أبحاث لا يحتملها المقام • وقوله

قوله • جملتان مشتركتان في احد الجزئين • اذ لم يشترك الجملتان في شيء من الجزئين نحو أقام
زيد ام قعد عمرو وازيد قائم ام عمرو قاعد وأقائم زيد ام قاعد عمرو واضرب زيد عمرا
ام قتل خالد لان الاشتراك في المفعول الذي هو فضلة فالمتأخرون جزموا بكونها منفصلة و
جوز الشيخ ابن الحاجب والاندلسي كونها متصلة والمعنى اي هذين الامرين كان
كما اذا سمعت صوتا وترددت فقلت اضرب زيد عبده ام صاح فلان من جنونه
قال سيبويه اذا قلت ازيد عندك ام لا كانت ام منقطعة بناء على انه تغير ظنك بكونه عنده
الى انه ليس عنده فاضربت عن الاول وسألت عن الثاني ولو جعلت متصلة لم يكن لقولك ام لا فائدة
واعلم انه يحذف احد جزئي الجملة بعد ام المنقطعة يجوز في الخبر نحو انها لابل ام شاء ولا يجوز في الاستفهام
لانه يلتبس بالمتصلة الا اذا كان الاستفهام بغير الهمزة فان استعمال المتصلة مع هل في نحو قولك
هل زيد قائم او عمرو شاذ قليل واعلم ايضا ان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي
الهمزة قبلها مثل ما وليها ليكون ام مع الهمزة بمثابة اي والمفردان بعدهما بمثابة ما اضيف اليه اي
نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك ويجوز نحو ازيد عندك ام في الدار والبيت
زيد ام عمرو او اعندك زيد ام عمرو جوازا حسنا لكن المعادلة احسن وانما استقصينا
في نقل هذه المباحث ههنا دفعا للدغدغة المتعلم الناشئة مما نقله الشارح

سيد سند قدس سره

قوله • المتعرّكان يقصد بنوع خصوص من ابن الخ • بان يجعل هذا التنكير للتعظيم او التكثير او غير ذلك من الامور التي
تفيد التخصيص بحسب المقام لا يكون القطع بحصول الجنس موجبا للقطع بحصول ذلك المخصوص فردا كان او نوعا
واما ان حمل على مطلق النوعية او مطلق الفردية كما هو المتبادر من ظاهر التنكير كان القطع بحصول الجنس موجبا للقطع بحصوله
ضرورة ان الجنس لا يتحقق الا في ضمن فرد ما من نوع من انواعه فكان ان جنس الحسنة في قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة كالواجب
وقوعه لكثرته واشاعته لتحققه في كل نوع من انواعها كذلك نوع منها مطلقا في قوله تعالى وان تصبهم حسنة كالواجب
وقوعه لما ذكر بعينه فلا يظهر وجه اختصاص احدى الآيتين باذا والاخرى بان كما لا فرق بين ان يقول ان دخلت من نهاية الحلم
اي اي نوع كان فتصدق هكذا وان يقول ان تعلمت العلم اي جنسه واردت حقيقته وكذلك ترددت من نها
به اولا ولا يختص شيء منهما بحالة

سيد سند قدس سره

قوله • وان اراد المعهود على مذهبه الخ • اجيب عن ذلك بان اراد تعريف الجنس على مذهب الجمهور وتعريف العهد على مذهبه
لانه قال المراد الحسنة المطلقة ثم ادعى فيها ان التعريف الجنس بالمعنى الذي فسره وان تعريف الجنس بالمعنى الذي اختاره
ولما كان مختاره راجعا الى العهد عبر عنه به وهذا اشكال وكونه اقتضى لحق البلاغة كما قرره وكلامه يدل على ذلك حيث قال
لكن حصول الحسنة المطلقة مقطوع به كثرة وقوعها واتساعها ولذلك عرفت ذهابا الى كونها معهودة او تعريف جنس
وقد صرح بان المعرف هو الحسنة المطلقة وقد عرفت ذهابا الى كونها معهودة حاضرة في اذهانهم وما ذكر الا لفرط الاحتياج اليها
وكثرة ورودها فيما بينهم وهو تعريف الجنس على ما اختاره او معرفة تعريف جنس لدعوى تذهب الى كونها معهودة وهو
تعريف الجنس على مذهب الغير وحاصله ان الحسنة المطلقة عرفت اما بجعلها معهودة او بدونها فتذكره

سيد سند

قوله • وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة • اي بما ذكرنا من ان المقصود ان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة
وقوعها واتساعها يبطل قوله اذ حينئذ لا دلالة للتعريف على نوع منها هو الخصب والرخاء وبما ذكرنا يبطل قوله ان ارادة العهد ههنا
على مذهب الجمهور يبطل قوله لا ثبات عليه ظاهر اذ لا يمكن حمله على عهد الحسنة المطلقة على طريقة السكاكي ولو امكن لبطل
ايضا لا ثبات تعريف الجنس على مذهبه فكيف يكون اقتضى لحق البلاغة منه

سيد سند قدس سره

وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا تصريح بان الحذف من الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوى رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت وخبر والدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال الرضي ومثله قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو لم يقدر الخبر المحذوف من الثاني منصوبا كان منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا لكن من عطف المفرد ولكن كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود وان اريد نوع خاص مثل قائم او قاعد او نحوه فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب ونحو ذلك وفي الثاني فانما اذا هي السبية التي يراد لزوم ما بعدها لما قبلها ان رجاء زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو ما في معنى المفاجاة ولا يجوز ان يكون العامل الخبر المحذوف لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ ان فيما كان زيد والزمن تقديره لما بينهما من الظرفية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله ان قولها الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا ارسد بعدا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا اي في السفر الرفاق نمضي تعلو وفي المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا لجواز ما سبق لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والتعريض بمثل للاختصار مع بعد من الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه انه يجوز ان يبنى على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان الكرز طرفا ولم يتعين انه بد من ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف

قوله ويمكن الجواب عنه بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن الحسنة المعينة من الجنسية وهي الخصب والرخاء فعلى هذا يكون العهد خارجيا تقديريا بقرينة ذكر ما يقابله في قوله كلا ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين واما قوله ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها من غير تعيين بعض قيوده فيرد عليه ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها لهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وتجوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك واما المعترض فقد جزم بان الحسنة عرفت تعريف الجنس بما مر فكلامه من حمل الحسنة على مطلق الخصب والرخاء على ما هو قول الشارح في تفسير الاية نقلا عن الكشاف كالخصب والرخاء ينبغي ان يحمل على التمثيل ببعض جزئيات الحسنة المطلقة كانه قال كالخصب والرخاء ونظائرهما ليوافق ما ذكره في المتن

سيد سند قدس سره

قوله فالنظر الى لفظ المسند المبني عن معنى التعلق الخ هذا مناف لما تقدم منه في قوله لما ان يمسك عذاب من الرحمن حيث زعم ان لا دلالة للمسند المشتق على التعليل بدليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم

سيد سند قدس سره

قوله فالضمير للانسان يعني به نعت الانسان فلا يرجع الضمير الى الانسان الاول ... فلان الضمير كيف يرجع الى كشفنا ... بحيث يقال ان ذلك الضمير ... على انسان امر منه وناى بجانبه واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فانها تقتضي ان الانسان في حالتين متغايرين ثم اثبت له في كل من الحالتين حكما مغايرا للحكم الآخر فالحالة الاولى هي حالة النعمة والسعة وقد اشار اليها بقوله واذا انعمنا وحكم هذه الحالة الاعراض عن ذكر الله تعالى والتولي عنه واليه الاشارة بقوله اعرض وناى بجانبه وهو كناية عن الاستكبار على ما هو عادة المتكبر والحالة الثانية حالة الضر والعسر والفقر والبلاء واليه الاشارة بقوله واذا مسه الضر فتضرع في كل ما يسوؤه بالضر وحكم هذه الحالة الاشتغال بالدعاء والتخشع والاخذ في الابتهال والتضرع واليه الاشارة بقوله فذو دعاء عريض فيعبر عن كثرة الدعاء ودوامه بانه عريض اذ العرض من صفات الاجسام ولا يخفى ان المحكوم عليه في التحقيق هو الانسان المطلق وان الحالة الثانية بمقتضى هذا التقسيم مباينة للحالة الاولى كحالة الحكم الثاني قسيم للحكم الاول وحاصل المعنى ان الحكم الاول مقتضى طبيعة البشرية في الحالة الاولى والحكم الثاني مقتضى الجبلة الانسانية في الحالة الثانية فكيف يصح ان يعتبر في الحالة الثانية الحالة الاولى فكيف يصح ان يرجع الضمير الى الانسان في الحالة الثانية بملاحظة الحالة الاولى ... الا بتر النظم وفك التركيب عن مقتضاه الاصلي واخراج الكلام عن النظام واخلال بالبلاغة الالهية واما ثانيا فلان خصوص المقصود لا يتوقف على ذلك لان سوق الكلام يطلع الانسان ايضا مطلوع به القطع هناك لظهور وافر على ما لا يخفى فالوجه عندي ان يرجع الضمير الى الانسان المذكور اولا وهو مطلق الانسان الشامل للمطيع والعاصي هكذا يجب ان يعلم هذا المقام

سنه ودس

[illegible]

وابدل من ضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به
فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث
الى الحق من الاتيان بذلك الظاهر لتفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج اليه وانما صير اليه لان لو
انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا ابقاء على
التقدير لو تملك انتم تملكون لان حذف المؤكد سهل من حذف الجملة وانه لم يبق بعد حذف المؤكد
والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه
علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح
المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني
كان قولنا انا سعيت وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون يكون مثله
في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عنده للاختصاص
جملة فعلية وان الضمير مبتدأ بل تاكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو
حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل
او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام
على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى
فيه الى الخلق ويترجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام
للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر
المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر
وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على حذف خبره [illegible] اجمل
قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف
اصلا والقرينة ههنا هي انه اذا اصاب الانسان مكروه يكثر ما يقول الصبر جميل فصار
هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وقد يترجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ
فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل
الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كان النكرة موصوفة وبان المفهوم من
قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى هذا بل المعنى انه اجمل من الجزع ومن
الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود
الهة ثلاثة او ثلاثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه
ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة
ومرتبة فيقال هم ثلاثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يحذف المسند بناء على انه
يخرج الى ما ليس بمراد كتركك ان تقول عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو ام عمرو عندك لكنت

[illegible]

قوله لان هذا الكلام عند تقرير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق منه اشعار بان السؤال في نظم الآية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذا وقع ذكر القدر بان يسأل فيجيبوا ولما كان في الآية فرض تحققهما ذكرا فيها على طريقتهما اذا تحققا وانت تعلم ان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة في الآية وهذا هو المراد بقوله لسؤال محقق لكونها سؤالا وهو المفروض المقدر فيها فلا فرق بين نظمها وبين ما سئلوا فاجابوا في كون السؤال الذي هو القرينة محققا وانما الفرق بان اتصاف السؤال والجواب بالسؤالية والجوابية مفروض في الآية ومحقق هناك سيد سند قدس سره

قوله لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد وفي عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث قال ينظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجري على ظاهره بان يجعل انا مبتدأ وعرفت خبره لا يفيد الا تقوي الحكم وبالاعتبار الثاني وهو ان يعتبر انا مؤخرا ثم يقدم يفيد التخصيص فان ترك الحصر الافادة في التخصيص يشير الى انه باعتبار الثاني يفيد التقوي ايضا سيد سند سره

قوله • والجواب اذ حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة • تلك الزيادة يشتمل على تكرير الاسناد و
تقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية صدرها جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرح به
فيما اذا ضعفت فالحمل على الجملتين اولى واما قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية فصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة
على ترك المطابقة المهمة • والحق في الجواب ان يقال ان السؤال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك
من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد فحذف ذلك لان الاستفهام بالفعل والكلام
متغير فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المتعددة هناك وتضمنت معنى الاستفهام
ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفي الحقيقة
هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السؤال والمطابقة حاصلة حقيقة ولم يترك ذلك التنبيه الا اذا
منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر • قل الله ينجيكم فان اصل الاختصاص هنا اوجب
تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم • قل يحييها الذي انشاها
اول مرة • وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم • فقد ورد على الاصل اذ لا مانع
فيهما • هكذا حقق المقال • ودع عنك ما قيل او يقال • سند قدس سره

قوله • بسلامته عن الحذف والاضمار • قد يقال اذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان
معنى الكلام منصبا اليه بحيث لا يستحق على احدهما فيما هذا كان الحذف والاضمار تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ
كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيناف فمن هذا الوجه كان من محسنات الكلام ومرجحاته على خلافه واما
الفعل في المثل فليس المحذوف فيه بتلك المثابة من الظهور وانصباب معنى الكلام اليه • فلذلك رجح
عليه قوله تعالى ولكم في القصاص حيوة بسلامته من الحذف • سند قدس سره

قوله • وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث • سماه اولا تحقيقا وعده ثانيا من النفايس
وكل ذلك تبجح منه بما قد ذهب اليه وما طال ما خاض اذ كشف عنه غطاؤه • وبيانه ان الخبر اذا قيد حكمه بزمان
او بقيد آخر كان صدقه بتحقق حكمه في ذلك الزمان او مع ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه او معه واذا لم يقيد فصدقه
بتحققه في الجملة وكذبه بمقابله فاذا قلت • اضرب زيدا واردت الاستقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت من
الاوقات المستقبلة كان صادقا والا كان كاذبا وكذلك اذا قلت اضربه يوم الجمعة او قائما فلابد في صدقه
من تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد معه فان لم تضربه او ضربت في غير الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وكذلك
اذا كان القيد ممتنعا كقولك اضربه في زمان لا يكون ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة انتفاء القيد
سواء كان ممتنعا او غير ممتنع يوجب انتفاء المقيد من حيث هو مقيد فيكذب الخبر الذي يدل عليه وكيف لا وقولك
اضربه يوم الجمعة او قائما مشتمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة او مقارنا بحال القيام
فلو فرض انتفاء القيام مثلا لم يكن الضرب المقارن له موجودا فينتفي مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد منك ضرب
في غير حال القيام او لم يوجد فاذا عرفت هذا فنقول • اذا قلت ان ضربتني زيد ضربته فلو كان معناه اضربه
في وقت ضربه اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك القيد فاذا فرض انتفاء القيد عنه وقت ضربه
اياه لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الخبر الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد
وذلك باطل قطعا اذ لو لم يضربك ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة فظهر ان الحكم
الاخباري متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر بالنسبة بين اجزاء الجزاء اي ما ذهب اليه الميزانيون لا يخالف كلام اهل العربية
كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعرف وقد صرح النحويون بان كلم المجازات يدل
على سببية الاول ومسببية الثاني وفيه اشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء نعم كلام الشيخ
يوافق ما اختاره الشارح ولهذا اغتر قبيله الى اهل العربية باسرهم لكنه كلام ظاهري تمادى عما اليه بان ايله من جعل
الشروط قيودا للمسند ضبطا للكلام وتقليلا للانتشار وربما اوهم صحة ذلك ما قد يقال ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك
اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك وكذلك عرف الحكم الخبري في صدر كتابه بما يختص بالجملة ويرد عليه
ان الوجه تنزيله بتلك المنزلة التنبيه على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد وعلى ان الغرض الاصلي معرفة كون الجزاء معلقا
بالمعرفة كون الشرط معلقا عليه وما توهمه فاسد لانه منع التعليق والشرطية مرادي قولك على تقدير مجيئك او وقت
مجيئك والا لم يكن صحيحا لما قررناه واذا وقع الجزاء انشاء كقولك ان جاءك زيد فاكرمه كان معناه اي ان جاءك فانت مطلوب
بكرامه او مستحق من ان تؤمر باكرامه على قياس ما تاوله فيما اذا وقع خبر المبتدأ ويظهر ذلك كله لمن تامل
او القى السمع وهو شهيد • سند قدس سره

لخرج عن الاتصال الى الانقطاع وفي ذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد
الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتشترط ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام
عمرو ونحو ازيد قائم ام عمرو فاما نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او ام عندك عمرو فام منقطعة
لا متصلة لانك تشترط الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال بتجزئة ما قبلها
وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا
يحتمل التقدير على المفرد احترازا عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت
واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز فيه عدم التناسب
بين جزئي الفعلين او يجوز منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا
عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف ههنا المذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل وكان القرينة
فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فمم لان المعنى
ولان اريد ان السؤال عمن جعل الفعل مصدرا منه فتقدير مبتدأ كما قلنا الله خلقها يوجب هذا المعنى
وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل واحد من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها
لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن مجيد قبل الاولى انه نسبه وبجعله جملة فعلية
ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب
ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله ليبك يزيد مبنيا للمفعول
ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة
متعلق بضارع واللام للتعليل لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من ذل لاجل
خصومة لانه كان ظهيرا وملجأ للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بشيء من جهة المعنى
ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة
وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وبناء طوائح
الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال مطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وتعليل له
او بسئل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد
يعني الماضي ... عنه لبعد احتضار الصورة لتلك الامر الحالي وفضله ان نحو يبكيه يزيد
ضارع وجعل من يجعل الفعل مبنيا للمفعول ورفع المسند اليه ثم ذكر الفاعل ومبنيا للفاعل جوابا للسؤال المقدر

قوله كان النادر موقعا الا ان لان النادر غير مقطوع بنفي الغالب الخ هذا بحث وهو انه لم يرد بالجزم والقطع
في هذا الموضع معناه الحقيقي بل اريد ما يعم الاعتقاد الراجح القائم مقام الجزم في المحاورات وكذلك
كان مظنون الوقوع موقعا لاذا دون ان فالضابط ان الراجح الوقوع موقع لاذا والمساوي الطرفين موقع لان
واما الذي يرجح لا وقوعه فليس موقعا لشيء منهما الا بتاويل ولا شك ان الحكم النادر الوقوع راجح لا وقوعه
فلا يكون موقعا لان الا اذا اكتفي فيها بمجرد عدم الجزم والرجحان في جانب الوقوع وتقدم بطلانه او يقال
اريد ان النادر اقرب الى كونه موقعا لان منه الى كونه موقعا لاذا سيد ...

قال عرف ووجه ان الحال ... من خارج
وفيه تعريض بالسكاكي حيث قال ... البلاغة ... ولعمري ان ... الدقيق ومن
تعريف العهد او الجنس فبالعهد تقضي كتب البلاغة ... الشارح المحقق ... تمهيدا ... فهو ... للهداية
ينافي الاطلاق فضلا من ان يكون ... ولقد قال فيه الشارح المحقق ... الوجيه كلومه ... هو
الانظار ومباحث الافكار ولقد ... لعبد ... والارادة ... الغير ... واحد ... نفسه
لا نرضى بان نورد كلما هم المستحيلة ... المطلقة ... بين الجنس ... المذكور في ... من الشرح
وتمسك بالدراية على كثرة الرواية فنقول المراد الحسنة ... الحسنة فيجمع لفظ الحسنة ... المعنى ورجح
الذي ذكره المصنف ... والثاني يراد بالحسنة ما يطلق عليه الحسنة ... جمل يكثر ... الفرد اي الفردية انما
العهد بناء على ان الجنس الذي هو حصة من هذا المفهوم يتحقق بكثرة ... البلاغة ... تعين
ويرد بهذا الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك ان ... عليه ... الموقع ... احوال العصام الدين
في التعيين على كل فرد ... يحصل بالتعيين

لم يرد به

قوله ● لأن القرينة إنما تدل على نفس المسند أي لا على قصد التعجب لأن كون المسند في نفسه مما يتعجب منه يتعجب به التعجب
لا يدل على قصده إذ ربما يراد مجرد إثباته للمسند إليه — سيد سند قدس سره

قوله ● فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير ● لم يحمله على خروجه عن ضابطة الإفراد إذ المقصود إدخاله فيها بل خروجه عن النفي
الذي أضيف إليه العدم أعني إفادة التقوي فيدخل في عدم إفادة التقوي بل في تلك الضابطة ولو قال فيدخل أي في عدم إفادة التقوي
لكان أظهر في المعنى وأنسب لسياق كلامه لكنه إنما تعرض لخروجه عن الإفادة دفعًا لما يتوهم من أنه بواسطة إفادته تقوي الحكم بالتكرير
يندرج في إفادة التقوي فيخرج عن عدمها بل عن الضابطة أيضًا — سيد سند قدس سره

قوله ● وإنما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح حيث قال وأما الحالة المقتضية لإفراد المسند فهي إذا كان فعليًا
ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم وأما قوله ليشمل صورة التخصيص فمعنى على ما تقتضيه سوق الكلام تعليل لقوله وإنما
لم يقل فيكون المعنى إنما قال مع عدم التقوي ولم يقل مع عدم قصد التقوي ليشمل ما ذكره من صورة التخصيص ويدل
على ذلك قوله فيما بعد فعدم إفادة التقوي أعم من عدم قصد التقوي وهذا سهو من طغيان القلم فإن إفادة
التقوي أعم من قصد التقوي فيكون عدم إفادة التقوي أخص من عدم قصد التقوي فيخرج به صورة التخصيص فلو يرد
نقضًا على ما ذكره المصنف في إفراد المسند كما يرد على السكاكي وربما يتوهم أن فاعل قوله ليشمل راجع إلى العدم قصد التقوي
أي لم يقل به لكونه شاملًا به ويبعده ما مر وأن قوله ليشمل ثابت عن هذا المعنى عند من له طبع سليم
وقد يتوهم أيضًا أنه قد يبدل في بعض النسخ لفظ أعم بأخص وعلى هذا ينبغي أن يبدل ليشمل بقولنا ليخرج
فيستقيم الكلام ● سيد سند قدس سره

قوله ● لكنه يفيده ضرورة تكرر الإسناد ● وفي عبارة المفتاح إشارة إلى ذكره حيث قال فنظم الكلام بالاعتبار
الأول وهو أنه يجري على ظاهره بأن يحمل ما يتأمله ويعرف خبره لا يفيد إلا تقوي الحكم وبالاعتبار الثاني وهو أن يقصد بأنا
يؤخر ثم يقدم يفيد التخصيص فإن ترك الحصر إلا إفادة في التخصيص ليشير إلى أنه باعتبار الثاني يفيد التقوي أيضًا [illegible]

قوله ● وقد عرفت ما فيه ● أي [illegible] إشارة إلى فساد هذا الجواب وهو أنه والحق أن يقال المقصود مطلقًا يتناول
القصد بالذات والقصد بالتبع فيخرج صورة التخصيص من قوله ولم يكن المراد من نفس التركيب تقوي الحكم لأن التقوي
فيها مقصود تبعًا فإن قلت ربما لم يقصد فيها التقوي أصلًا لا قصدًا ولا تبعًا قلت نحن لا نعتد بالتقوي قطعًا
ولا يوصف التركيب بها بكونه مقيدًا له لأن دلالة الكلام في إفادة معانيها مستمرة في عرفهم ولذلك لا يتنبه التراكيب [illegible] البلغاء [illegible]

قوله ● بما يكون مفهومه محكومًا به بالثبوت هذا أعم من قوله بالثبوت بدلًا شتمل بكونه العامل [illegible] سيد سند قدس سره

[illegible]

على خلافه وصح ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد بمعنى لا يبكي يزيد [illegible] الإسناد إذ قد
الفعل إجمالًا ثم تفصيله وفي ذلك لأنه لما قيل ليبك يزيد يعلم أن هناك باكيًا أسند إليه هذا البكاء
لكنه مجمل فلما قيل ضارع فقد أسند إلى مفصل ولا شك أن الإسناد مرتين آكد وأقوى وأن
الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس فيكون لطيفه من قبيل الأول إسنادًا إجمالًا في السؤال التقدير عن
من يبكيه لأنه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم إسناده إليه على الإجمال فها هنا يبعد أن يقال قد أسند
ثلث مرات اثنين إجمالًا وواحد تفصيلًا ● هو مرفوع نحو زيد غير فضلة ● بل جزء جملة أسند إليه
وفيها [illegible] نحو أنا نصب على المفعولية فإنه فضلة ● ويجوز معرفة الفاعل لحصول نوعه غير منتفية
لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره أن ذكر الفاعل بخبر الفاعل [illegible] بحيث لا يحتسب ذهن
الذي يجد فيما إذا بني للفاعل فإنه مطمع في ذكر الفاعل ● ولما جاز أن ينتقل من ليبك يزيد
نصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على حذفه [illegible] في الحذف والإضمار [illegible]
الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لأن نصب يزيد وجعله فضلة يوهم أن الاهتمام
دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم أن الاهتمام به فوق الاهتمام
بالفاعل [illegible] في اطلاعها [illegible] في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول [illegible] إليه فيكون
حصوله أوقع وأعز ● وأما ذكره أي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند إليه من أن الأصل الذكر
ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ● ومن التعريض لغباوة السامع نحو محمد نبينا
في جواب من قال من نبيكم [illegible] بل فعله كبيرهم هذا في جواب أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم
وغيره ذلك ● أو أن يتعين كونه أي المسند اسمًا أو فعلًا فيفيد الثبوت والتجدد كما سنذكره
أو أن يدل على قصد التعجب من المسند إليه كقولك زيد يقاوم الأسد عند قيام القرينة كمن سبقه
ويلطخ ثوبه ويخرجه لك فحصول التعجب من ذكر الكلام لأن القرينة إنما تدل على نفس المسند
وأما تعجب المتكلم فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر ● وأما إفراده أي جعل المسند غير جملة
فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم ● إذ لو كان سببيًا نحو زيد قام أبوه أو مفيدًا للتقوي
نحو زيد قام فهو جملة قطعًا وأما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام
في اعتبار التقوي كما مر [illegible] مع عدم إفادة تقوي معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تقوي الحكم
[illegible] فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت وحروف التأكيد نحو
إن زيدًا قائم ونحو ذلك [illegible] تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وإنما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو أنا سعيت
في حاجتك ورجل جاءني وما أنا قلت هذا فإنه لم يقصد به التقوي مع أنه يفيده ضرورة تكرر الإسناد فتم

[illegible]

قوله لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر المبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري الخ اجيب عن ذكره بان الاسناد الجملة من حيث هي الى زيد بل الانطلاق مثلا بنفسه مسند الى الاب ومع تقييده يسند الى زيد فان المجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند اليه وبذلك يأوّل قولهم زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب واما قولهم ان الخبر هو الجملة بتأسيها فمن الاتساعات التي لا يلتبس معانيها ونحوه نقول قوله المسند الفعلي ما يكون مفهومه المحكوم اراد به ما يكون مفهومه في نفسه من غير انتسابه الى شيء محكوما بثبوته للمسند اليه او انتفائه عنه والذي يدل على ارادته ذلك انه جعل المسند الفعلي مقابلا للمسند السببي ونسره بما يكون مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت مطلوب التعلق بغيره وسنساق تفصيله فلو برد المسند السببي على تفسير الفعلي كما بين في الشرح والمجموع الجملة لان المعنى مسند يكون كذا والمجموع ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده به نظرا الى زيد كما مر نعم يرد على السكاكي انه يلزم على هذا ان يكون منطلق في زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلي لخروجه عن ضابطه ان لا المسند فيه انه مفرد وقد اخرجه عن المسند السببي فيكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لادراجه في الفعلي فقال المسند الفعلي ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتسابه الى غيره انتسابا اجماليا محكوما بالشرح للمسند اليه او انتفائه او الاحكام عنه ولا يخفى انه تعسف بعيد فهمه من عبارة المفتاح في تفسير الفعلي سيد سند قدس سره

قوله وعلى هذا كان القياس ان يجعل الخ وان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا موجبا لكون المسند فعلا بل جهة بل يستثنى منه نحو زيد منطلق ابوه سيد سند قدس سره

قوله ويجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل الخ هذا انما يدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب من الزمان وغيره متجدد وحادث بتجدد جزئه الذي هو الزمان وهو ليس بمقيد وانما المقيد تجدد المسند الذي هو الحدث وما ذكره لا يدل عليه فان تجدد الزمان لا يستلزم تجدد ما يقارنه بل المقارن للزمان الماضي مثلا جاز ان يكون متجددا حادثا فيه كضرب زيد وان يكون مستمرا كعلم الله تعالى والصواب ان دخول الزمان الذي هو مناط التغير في مفهوم الفعل يدل على اعتبار التجدد في الحدث وذلك لان المناسبة بينهما اكثر واعتبار الاقتران على هذا الوجه اولى والجانب فالدليل على اعتبار الحدث في المعاني التي يدل عليها الافعال على اقترانها بازمنة مخصوصة هو انا هل اللغة يقصدون بها ذلك فيعترض وبعا به وما ذكره من الايضاح بيان مناسبة وابداء باعث لا دليل مستقل على المط ولذا ذكر قال السكاكي الفعل موضوع لافادة التجدد ودخول الزمان في مفهومه يؤذن بذلك فتأمل واما استعمال الافعال في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازا واما هذه الحيثية هذا اذا اريد بالتجدد الحدوث كما اشار اليه واما اذا اريد به التجدد والتقضي شيئا فشيئا فالصحيح انه ليس داخلا في مفهوم الفعل وضعا بل يفهم من خصوصيات الحدث او اقتضاء المقام وقد يقصد في المضارع الدوام التجددي وقد سبق تحقيقه سيد سند قدس سره

قوله بل لافادة الثبوت والدوام الخ الاسم كما انه لا يدل على ثبوت العلم للذي حكم به عليه وليس فيه تعرض بحدوثه اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي اولا وان الدوام فانما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ فان قلت قد ذكر الشيخ ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت صرح في المفتاح بان نحو زيد عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان اصل الاسم صفة او غير صفة الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض في نحو زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير وجعل المبالغة الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل وقد نرتهم بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن ولان الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت او الدوام معه باقتضاء المقام وقد يكلف في الجمع بين الكلامين بان من قال يدل على الحدوث اراد به الثبوت مطلقا ومن قال انه يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ارادة مقابلة وهو الحق منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم والذي ان المراد بالتجدد هنا كما هو مطلق الحدوث فان النظام يعتبر في مفهومه وضعا التجدد والتقضي شيئا فشيئا كما مر واما قول الشيخ ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله وينجيه فينبغي ان يحمل على ان المضارع قد يقصد به هذا المعنى كما اسلف ان ان حمل ذلك على ان مفهوم الافعال وضعا يستعد جدا نظرا الى الماضي والافعال التي يقع انا ويستمر زمانا فان اللازم ان يدعي ان الاستعمال الصيغة الفعل في تلك الاحوال مجاز كان على غير طائلة سيد سند قدس سره

قوله ● اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم الخ ● يعني ان خبر كان شبيه بالمفعول ويندرج في جزء الاول اذ التقييد
للفعل وشبهه بل الامر بالعكس لان الفعل الذي هو مسند صورة قيد للخبر الذي هو مسند حقيقة [illegible]
قوله ● وايضا وضع النحاة الخ ● ذكروا ان الاسم والخبر في باب كان مبتدأ وخبر بحسب الحقيقة والمعنى ولفظ كان واخواتها
ونظائرهما بمنزلة ظرف وقع قيدا له لكن الخبر الذي هو المسند في الحقيقة فيكون الافعال قيودا للاخبار وغايتها انه
لاخبار متضمنة بمعاني تلك الافعال ولا شك ان الصفات مقيدة لموصوفاتها فيكون الافعال مقيدة للاخبار ولعل غرضه
من ايراد الوجه الثاني مع خفائه واستغنائه عنه لظهور الاول ان يثبت معنى ما قيل من ان هذه الافعال تدخل الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها ويتبين بيانه على تفسير ما عرفت هي به حيث قيل الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة وزاد على التعريف قيدا شيئا لديه فقال على صفة غير مصدره ذكر الفعل احترازا عن الافعال التامة فانها وضعت لتقرير
الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى
موضوع له لا انه جزؤه والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل
على صفة فيكون الصفة خارجة من مدلولها فالتعريف ينطبق عليها دون التامة وقوله اي تلك الصفة متضمنة بمعاني تلك الافعال
مع قوله وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها يقتضي ان يكون لفظ الحكم مشتركا وجعل اضافته الى معناها بيانية
لا يدفعه وغاية ما يتوجه ان يقال معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا اليه وهذا معنى
متفرع على الانتقال فهو حكمه فقد اعطى صار خبره حكم معناه كذلك معنى كان في قولك كان الله عليما استمرار انتسابه على العلم
فيكون الخبر صفة مستمرا عليها فقد اتصف الخبر بحكم المعنى وقوله لانه لا يتم في جميع الافعال فيه ان الحكم الاشتغال الا ان بحالة التي انتقل اليها
يوافق ما ذكرنا ولا ما ذكره من قوله انه يتصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي وقوله انه متصف بالغنى
المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي ● [illegible] ●

الشارح [illegible]

فقدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان غرضه انا سبب
عند قصد التخصيص جملة فعلية وأمّا تأكيد فتقدم لا مبتداء والمسند مفرد لا جملة كما
في سعيت انا وقد عرفت ما فيه وقد وقع في قوله غير سببي موقع النفي في عبارة الشارح
عدّا اليه المعول ان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه فزعم المعول انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه وتقابل ان زيدا
لا تم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا نستثني ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق
وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد في الجملة التي وقعت خبر المبتداء لا نسلم انه حكم
بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر المبتداء قد اسندت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو انه ثبوت له
او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم لثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد يعني انه ثبت له
هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلا اراد هنا
الثبوت بالفعل حقيقة لا نتفض كثير من المسندات الفعلية الاعتبارية اذ كان الجموع
فعليا فتبطل ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي تنبيهي افراده ومما ذكره الشارح
في شرح المفتاح هنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي كما في زيد ابوه منطلق ثم
على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بحذف ابوه بان جعل الفاعل فاعله التكملة فالكلام
في زيد منطلق ابوه هو المفرد نحو زيد ابوه منطلق وهذا تخليط لان اللازم مما ذكره ان
منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد الشارح ان المسند
في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا كان [illegible] زيد [illegible] الفعلي مثالا وهذا التفصيل
كانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد يكون مفهوم انطلق
ابوه تحكم محض ثم الكلام في تقسيم النحو في المفتاح ان نحو جاء كريم وصف فعلي وان نحو كريم
اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه
لم يقل به في تحليله عبارة المعول فتأمل ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها
الكرم التي بستين وفي الدار خالد وقال في التنبيه استقريبا وجعل على قول الاعتبار
واعترض المعول عليه بان الظرف اذا كان مقدما كان المسند فيه اما جملة وتحصل التقوي
لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف عند الشيخ ومن ثمّ التفاضل في الرفع
لكلا ترتب بان [illegible] على ان الظرف متضمن اسم الفاعل بالفعل والثاني يبني على مذهب
الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير
بقوله اذا قدر [illegible] ليكون مستند محلا خالد فرقا [illegible] لم يصح التركيب وجميع ذلك [illegible]

ولم يتعرض المصنف لامثلة المسند الفعلي ايضا لما تقرر مفردا كان او جملة ولم يتعرض
لافراد المسند ههنا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما سيذكر بما يناسبه واغرب
في التمثيل ههنا ضابطا ولما ذكره المصنف ايضا وتنبيه على ما ذكرنا انه ربما فرع الامثلة
فقال وتفسير تقوي الحكم يكون في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند
لكان المناسب تأخيره عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي
وذكر المتقوي فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرها لا يحسن تناسبا وهذا غلط للنظر
الثاني بحسب التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يتعرض
لاشكاله وتيسر ضبطه وكان الاحسن ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه
ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه
في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعلقها بما قبله
وقد دخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره
وزيد يكتسي فرسه غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العامل
او بعدها واليا بما من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي
وقعت خبر مبتدأ قال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند محكوما عليه بانه ثابت
للشيء الذي بني عليه ذلك المسند جعل خبرا عنه او منتفيا عنه مطلق التعلق بين
ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما
او يحتمل المسند فعلا يستدعي اسنادا الى ما بعده بالاثبات او بالنفي ويطلب تعليق ذلك
المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي يكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله سببيا
فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم المنطلق محكوم عليه بثبوته للمبتدأ اعني
ابوه متعلق بزيد بالاثبات له وزيد غير بانه منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدأ
واوقع منطلق مسندا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه اي منطلق
ابوه لان نحو اسم الفاعل والمفعول يجري مجرى ... لما عرفت من تفسيره والثاني نحو
عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم حكم على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات نحو الاخ متصلا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله ان يكون
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وتوهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذ كان في قوله واما
الحالة المقتضية لكونه جملة فهو اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا وان جز
انه سهو لان الكلام انما هو فيما اذا كان المسند سببيا اذ لا وجه للعدول الى الفعلي ونحوه

وترك لفظة اذا في موضع التباس مع رعايته في الاقرب المنصل الباس فيه اعني قوله اذا كان
سببيا فالمراد من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه
هو ضرب وانه قد يجيء مفردا كما في هذين المثالين وقد يجيء جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق
فكلامه مع اتفاقه ذكرنا في الكلام سببي يجب ان يجيء مسند ذلك الكلام جملة وقد عرفت
ما مر من ان المسند السببي لا يجيء الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ولم يكن ما ذكره في قوله
هو ان يجيء ... فالمحذور فاهر الزمان ... الى المسند السببي اولى قوله اذا كان
المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يجيء اذا كان مفهوم المسند كذا او وقعت لفظ المسند
نفس كونه كذا وقع بين المسند السببي هو الخبر مجموع كلامه وهو نفس جملة كما ذكرنا وان
واما كونه اي المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان
قبل زمان تكلمك والمستقبل هو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال هو
اجزاء من اواخر الماضي واوائل الاستقبال متعاقبة من غير مهلة وتراخ ولهذا يقال زيد يصلي والحال
ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال على اخصر وجه لان الاسم يدل عليه بقرينة نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج
الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة الثلاثة جزء مفهومه ومع تقييده يدل عليه مع افادة
التجدد ... من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل متجدد الجزء وحدوثه يقتضي
تجدد الكل وحدوثه ... لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله
اوكلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم اي عريف القوم هو القيم بامرهم
الذي يشهر بذلك ويعرف من يتوسم اي يصدر منه التوسم ... ذلك التوسم
شيئا فشيئا ويحدث منه النظر لحظة لحظة يعني ان يحصل على كل قبيلة جاءت في وقت
عكاظ طلبني لكاني ثارهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور
وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم
وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا
لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم
من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر ... من الاخبار ... الاثبات المطلق فينبغي
ان يجري بالاسم ... ولكن الغرض ... الاسم الاثبات ... التجدد ... والقصد بالفعل وقال
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير
واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ويعني زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزء فجزءا

فتصير أوله ونرجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا تقتضي استواء الجملتين
من غير افتراق وما ألا لم يجعلنا اسما وفعلا • وأما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه • ونحوه من الحال والتمييز
والاستثناء فلتربية الفائدة • ونعني بها ان ازديادها بالتقييد يوجب ازديادا بالخصوص
وازديادا بالخصوص يوجب ازديادا بالبعد الموجب لترقي الفائدة كما مر في المسند اليه وكان
ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به لتربية الفائدة
اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر لكن الخبر ليس من القيود لان الحكم مستفاد منه فقال
والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد
الاصل له للدلالة على زمان النسبة وهو مقيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق
في الزمان الماضي • وأيضا وضع كان لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة
فكذا المثل وهذا يوهم الخبر على انها يعني ان هذه الافعال متضمنة بمعاني ثلاثة افعال فمعنى كان زيد قائما
انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار غنيا انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم لانها لاعطاء الخبر
حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لا انه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر
في تحقيق كون هذه الافعال مقيدة بهذه الافعال • وأما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها
اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة
او عدم ارادة ان يطلع الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او غير ذلك
من الاغراض تتعلق بالاخفاء او ... للمخاطب ان المتكلم ... فيترك ...
وما اشبه ذلك • وأما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك
فلاعتبارات وحالات لا تعرف تلك الاعتبارات الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط
واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام
تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك
اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء
فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فتركه صاحب المفتاح من ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة للصدق والكذب بنفسها باعتبار الخبر ...
المسند الخبر وأما نفس الشرط فقد اخرجته الاداة عن الخبرية ... الى الانشاء
كالاستفهام ولهذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عطفه ... وأما ما ذكره الشارح
العلامة من ان مراده انها جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها ... مجردة
عن التقييد بالشرط لا مع التقييد على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها ... ولهذا

ولهذه الدقيقة فيه بقوله في نفسها فتعسف منه • وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية
ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس
طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا
للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا
اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك • والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب
اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له وهو
القضية اي الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فالجزاء باق على ما كان عليه
من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار في الخارج وكذبها
بعدمها • وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية
الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل
من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب • ومن قال انها تشارك الحملية في انها
قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب ويخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان كل
خبرية وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ان قولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة
ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه
نظم بين المذهبين • وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث • ولكن لا بد
من النظر ههنا في ان واذا • ولو • لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو • فان وان
للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله
الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل • واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده • فان قلت
كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره
جميع النحويين وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص
قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال
وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما
فليتأمل • وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني
اكرمك حيث لا يعلم القائل أتكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم
باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم نكتة
فعلم انه يريد بها انما هي وقوع الشرط لا الشرط ... فلم يشترط الخلو عنه ...

وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك
او لان الاصل عدم الجزم بالوقوع وقلما يكون الجزم به كان بحكم النادر الوقوع موقعا لانا
لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال
مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع
وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى الاستقبال مثل قوله تعالى
فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا
ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا اي يتشاءموا بموسى ومن
معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد
الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق
ولكن تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه
في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا
فيما قصد به النوع كقوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله ومما يجب
هو ان عدم التنكير وعدم القطع الجنس لما هو في نوع معين او فرد معين وكان في نوع
من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير هذا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين قولنا اذا جاءتهم الحسنة وقولنا ان جاءتهم
حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمعرف قطعي بخلاف تعريف الحسنة تعريف الجنس
ورد على صاحب المفتاح حيث جعل تعريف الحسنة للعهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة
وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهبه بحثنا فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا
ولا تقديرا يعني اللام اشارة اليها وعلم منه ان يحمل النصب الحصة معينة من الجنس
والمقصود ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها ومن هنا يظهر فساد
ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على تفضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي … فرعها كثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة
غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر في الذهن حتى كأنها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة ورودها عليهم
فيكون اقضى لحق البلاغة كما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فههنا يعيبه تعريف الجنس
على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق
البلاغة انما يعني لكونه ادل على … الحسنة وهي الخصب والرخاء
قد صارت لكثرة ورودها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر بخلاف تعريف العهد فانه
على ان هؤلاء الذين … باختصاص هذه العظائم من الحسنات والابتلاء
الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة وما يلزم ذلك في تعريف الجنس في

اذ ليس دعوى استغراق القليل كدعوى استغراق الكثير لانا لا نسلم ان الاولى دون الثانية
في ان ترك التكرير على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعتد … الاولى دون الثانية واما النظر فيه
اذا قصد به العهد … موجودة فنقول لفظ انما جاء لجنس فانه
لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول … اذا دعوا استغراقهم واختصاصهم
بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا … ويلزم من ترك التكرير على الجنس تركه
على المعهود وهو جزؤه فيكون اشد وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما
من حيث هي فممتنع … اذا عليها بحيث … لا ارجعها ولما جعلت الحسنة هي الافراد
الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المدعى ومن ثم يظهر فساد ما قيل انه اقضى
لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود
لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بحمل المراد الجنسية للحسنة المعهودة بناء على القول بجعل المراد
بالحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة
من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء
من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة
بالنسبة اليها ارجحية في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع
بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت جاء
استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى واذا مس الانسان ضر دعانا ومن نيا
في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاولى فللنظر الى لفظ
المس الذي هو عبارة عن … القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه
كل ضر لتبعده عن الحق وارتكاب الضلال فلا تتبعه بلفظ اذا والماضي على ان … قليله
يسير من الضر لمثله ينبغي ان يجري في حكم المقطوع به واما الثانية فلان العهد في …
المعرض المتكبر الدال عليه قوله … اذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فقط
بلفظ اذا والماضي علي انه ابتدأ … مثل هذا الانسان المتكبر ان يجب … به وقد يستعمل
ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد
عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا
على سيده … اذا استطلت ليلك فتقول ان يطلع الصبح … به الليل فعل كذا
تجاهلا بزمانه … او لعدم الجزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فماذا تفعل … او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل
لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه … مع علمه بانه
ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير

ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي
لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة
ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر ان نهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه
من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم
قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر
مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحال
لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا
فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحال لا ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من انه
يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يناسب
ان الا انه استعمل كثيرا في المحال لانا نقول ان المحال في هذا المقام منزل منزلة ما لا قطع
بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هنا يصح استعمال ان فيه كما ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد
لا يوجد له مثل فجيء بكلمة التشكيك على سبيل الفرض والتقدير لان مقصوده انه ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم
في الصحة والسداد فقد اهتدوا ومنه قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد
انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او لتغليب
غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى البعض غير قطعي بالنسبة
الى الآخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون على من يقطع بقيامهم
القيام ومنه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بالنسبة الى المرتابين يحتمل ان يكون
ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهي الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون
لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع
كانهم لا ارتياب لهم ولا اشكال المذكور ههنا ان عدم المشروط بين معلوم فلا يصح
استعمال ان لمجرد التعليق بالشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم
لانا نقول ان مرجع المعنى الى حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ
ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضي وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد
ابقاء معنى الماضي يجعل الشرط لفظ كان نحو ان كنت قلته فقد علمته وذكر نحوه قدس سره

قوله عدت الانثى من الذكور وفي ذلك زيادة مبالغة في وصف مريم عليها السلام بالطاعة والانقياد
كانها من الرجال الكاملين في افعالهم واقوالهم دون النساء الناقصات
العقول والاديان ستيد سند قدس سره

تغليب

وفي ذلك لنوع دلالة كان على المضي لتحققه له لان الحدث المطلق المدرج سلوك مستفاد من الخبر لا من مستفاد منهم الا الزمان الماضي ● ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وانما يستزلهم الشيطان فمن تمسك بعد الذكر ان المعنى ان زيد ● وان كان الشيطان جعله قبل النهي فهي مجالسة المخبر لانه بما يكره القول فمن تمسك بما ان كان قبيحا فلما اراد حمل الشرط ماضيا فذكر كان لتتميم المضي ● فان قيل ان كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فمن الجهتي كان لا تغلب بارتيابهم وما بسم ارتيابهم قلنا هذا نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا يخص منه الاشكال لا بان يقال غلب غير المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا الذين لا تقطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب ووجه وتحرر ذلك اليهم او التغليب غير المقطوع به بانضمامه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمة ● قوله التغليب يجري في فنون كثيرة ● منه تغليب الذكر على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة في المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكر خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقانتات من القانتين ويحتمل ان لا يكون من التغليب في شيء بل تعد الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ● ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون ● بناء الخطاب والقياس بناء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكن جانب المخاطب لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ● ومنه ابوان ● للاب والام ● كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا ● وينبغي ان يغلب الاخف ان لم يكن احدهما مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ● ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل ما من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشتركة بينهما على طريقة اجرائه على المذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم ثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولهذا تأولوا الزيدين بالمسمى بزيد فهو يطلق قرآن على الطهر والحيض على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه فان ابن الحاجب وغيره ... في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ... فلكونه مجازا وجعل التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا لان القانتين موضوع للذكور ... على الذكور والاناث ... وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية ● ومنه تغليب الجني ... على فرد من غير جنس المخبر ... بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس فعد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ● ومنه

قوله عدت الانثى من الذكور وفي ذلك زيادة مبالغة في وصف مريم عليها السلام بالطاعة والانقياد كان الناس ... انزل

قوله ● او لتعودن في ملتنا الخ فيه تغليبان احدهما ما ذكره وهو التغليب في نسبة العود اذ غلب فيها على شعيب اتباعه والثاني تغليب المخاطب الذي هو شعيب على نبينا وعليه الصلاة والسلام في الخطاب عليهم ... قوله ● ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد تفعلان الخ ● فان قلت بل انتم قوم تجهلون من هذا القبيل اعني تغليب المخاطب على الغائب فلماذا افرد عنه قلت بل هو نوع من التغليب على حدة وذكره الغيبة والخطاب هاهنا قد اجتمعا في شيء واحد فان القوم لما حمل على انتم اجتمع فيه جهتان جهة الغيبة من حيث لفظه ومفهومه وضعا وجهة الخطاب من حيث اتحاده بالمبتدأ ذاتا فغلب جانب الذات والمعنى على جانب المفهوم واللفظ فهناك تغليب الخطاب على الغيبة وههنا تغليب المخاطب على الغائب فافترقا سيد سند قدس سره

قوله ● وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم الخ ● الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول غير المميز من العجم فان نظر الى الواو مختصا بالعقلاء كان في تغليبين تغليب العقلاء على غيرهم فقد اجتمع في غير العقلاء جهتان تغليب لاحديهما من جهة اختصاص الواو باولي العقل والاخرى من حيث الخطاب وهذا جار في كل موضع غلب فيه المخاطب على ما لا يصلح ان يكون مخاطبا كانه يجعل اولا صالحا للخطاب بتغليب العقلاء على غيرهم ثم يخاطب ثانيا تغليبا للمخاطب على غيره وقد اشير الى ذلك في قوله تعالى يذرؤكم فيه واعلم ان خصوصية لفظة الواو ولفظة كم لا مدخل لها في اجتماع التغليب في غير العقلاء في كل واحدة من الآيتين بل ذلك لاختصاص الخطاب بالعقلاء سيد سند قدس سره

قوله ● لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف الخ ● كما في قولك يا زيد وانت يا عمرو ورجلوه فاضرب وقولك يا زيد يا عمرو سيد سند قدس سره

قوله ● وتثنية او جمع كما في قولك انتما وانتم ويا زيد ويا زيد ... فان قلت قولهم ... تجوزوا ان يخاطب به متعدد من غير تغليب قلت لكان ذلك في قوله وما ذكر ... المخاطب فلا يمتنع الا مجرى تعويلا على حقيقة الخطاب ولا تعدد الخطاب في كلام واحد بغير داع مما ذكر من العطف وغيره سيد سند

قوله لعلكم ● متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا الخ ● وذلك لان لعل حرف لا يجوز ان يكون الترجي من المتكلم لاستحالته عليه ولا من المخاطب لان العبادة منهم ليست لرجاء التقوى بل لرجاء الثواب واذا تعلق بخلقكم فقد قيل لعل مستعار للارادة تشبيها لها بالترجي بجامع الطمع اعني ارتقاب المحبوب كان لفظة لعل حقيقة في هذا المعنى بخصوصه لغلبة استعمالها فيه دون الاشفاق الذي هو ارتقاب المكروه او مستعملة فيها مجازا مرسلا لان الترجي بذلك المعنى يستلزم الارادة كانه قيل خلقكم ومن قبلكم مريدا منكم ومنهم التقوى وقيل هناك استعارة تمثيلية شبه حال خالقهم بالقياس اليهم في انه خلقهم واقدرهم على التقوى ونصب لهم الدلائل عليها والزواجر عن تركها فصار بذلك وجودها راجح من عدمها بحال المترجي بالقياس الى المترجى عنه القادر على المترجي وتركه على رجحان وجوده منه وقيل هي مستعملة في الغاية مجازا دون الترجي فلو يلزم الاشكال وهذا الوجه لا يجري في لعل اذا جعلت متعلقة بقوله اعبدوا كما يشهد به الفطرة السليمة سيد سند قدس سره

ولكونهما تعليل لقوله كان كل، قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللاً فيتمكن في النفس فضل استقرار
لا بحيث لا يمكن تعليله بعد ان (ولكونهما) اي ان واذا (لتعليق امر) وهو حصول مضمون الجزاء (بغيره)
يعني حصول مضمون الشرط (في الاستقبال) متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتباً على حصول
الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا
في المستقبل الا يرى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار
في زمان المستقبل (كان كل من جملتي كل) من اذا وان (اي الشرط والجزاء فعلية استقبالية)
اما الشرط فظ لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله
معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل
ويجب التنبيه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبياً نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحصول
في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر مضمون الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال ويجوز طلباً
فافهم (ولا يخالف ذلك لفظاً الا لنكتة) تطبيقاً للفظ بالمعنى وتفادياً عن مخالفة مقتضى الظاهر
من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظاً اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان يعتقد
باكرامك اياي الآن فاعتقد باكرامي اياك امس وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فيعتبر
واخبر فيكذبك رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين
فيدل ذلك وقس على هذا فتنبه للتأمل ومثال ... المخبر ... لانه ... كالشرط
... عليه هنا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياساً اذا كان الشرط لفظ كان نحو ان كنتم في ريب مما
نزلنا وان كنتم في شك كما مر ... باب التأكيد ... والوصل والعطف ... له
... بالتعجيل ... اعطي ... وفي غيره ... المبدأ ... بكسائي
... لسان الكاتب ... فقد ... لنظهر
المعنى على المضي دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين
حتى اذا جعله ناراً ... والآية ... كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا ... الاسناد ... ونحو ... ابراز غير الحاصل في
جميع ما يعلق ... ابراز الحاصل في معرض ... كالواقع ...
من انه بتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط
نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد هذا يصلح مثالاً للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة
يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه
اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلاً فيعبر عنه بلفظ
وطلبه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصناً

ومنه تغليب الاكثر على الاقل بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كما في قوله تعالى حكاية
لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم
التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم
من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد فعلنا
ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم فقال الله تعالى
وما ربك بغافل عما تعملون بتاء الخطاب والمعنى انت يا محمد وجميع من سواك
من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب
في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك
منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب
اولاً وللذين من قبلكم المذكورين بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا
حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بان يتناول
اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص
بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب مع العقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجاً
ومن الانعام ازواجاً يذرؤكم فيه اي خلقكم ايها الناس من انفسكم ذكوراً واناثاً وخلق الانعام ايضاً من انفسها
ذكوراً واناثاً يكثركم ويكثرهم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التكثير من التوالد
والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام
بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم
المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها اي الانعام
... ولقائل ان يقول ان حصل الخطاب شاملاً للانعام ... لا حاجة اليه لان الغرض
اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فلذلك اختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير
حيث يمكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش
وتدبير التوالد والانعام خلق لكم منها ... ومنها ... وجعل لها ازواجاً تنتج
... وجعل لكم من الانعام ازواجاً وهذا انسب
بنظم الكلام مما قرره وهو جعل الانعام من انفسها ازواجاً ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا
وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع
بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم
ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليباً ولكونهما

جني بلفظ الماضي دلالة على ان فيه الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن تقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه من حيث هو اذا استدل بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه حينئذ مما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا تم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون الجملة الجزائية بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله ويكون وجوبا منتقلا عن سناها الفعل ثم قال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى انه لو قلنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم والثاني انه لا خفاء في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او ان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان الاكراه هو معناه تحريم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يتصور على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية يدل على اباحة الاكراه بحسب اللفظ لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء به بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بحسب الاية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين على قبوله لكونه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن رتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج ...

قوله ثم قد ذو وهو جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا الخ هذا التقدير صرح به في الكشاف دون المفتاح فقد نزل كلام الشارح وهو جعل لكم من الانعام ازواجا وان كان فيه تصريح برجوع المنفعة في خلق الانعام ازواجا الى الناس وان كان يتبادر علم ذلك من سياق الكلام لكنه لا يقتضي كون الخطاب في يذرؤكم خاصا بهم بل سياق الكلام ودلالة النظم على اقتضاء العموم في الخطاب فذكر انه لما ذكر في الناس صفة هي منشأ التكثير والابتداء وذكرها في الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة منبع التكثير ومعدنه فالذي يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم بيان كونها منشأ ومعدنا للتكثير والبقاء فينا وفي الجنس معا والاظهر المناسب مع تقديم ذلك البيان على ذكر الانعام من ثمة خلقهم ازواجا ولا تعلق له بخلق الانعام ازواجا فالاولى ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا يقدح في اختيار عمومه جعل خلق الانعام ازواجا منفعة راجعة الى الناس كانه قيل خلقكم ازواجا وخلق لكم من الانعام ازواجا يكثركم واياها في هذا التدبير واما تقرير الكشاف فخاصله ان في خلق الانعام ازواجا تكثيرها بالتناسل والبقاء كما في خلق الناس تكثيرهم ذلك واما على ان خلق الانعام على هذه الصفة انما فيه لها اغناهم منفعة خالصة للناس فقد يعلم من سياق الكلام وصرح به في مواضع اخر سيد سند قدس سره

قوله تغليب ما وقع بوجه تخصيص جعل هذا نوعا من التغليب على حدة والاولى ادراجه في تغليب الاكثر على الاقل من جنس ما ذكر قد يكون في نسبة وصف مختص بالاكثر الى الجميع كما في لتعودن في ملتنا وقد يكون في اطلاق لفظ مختص بالاكثر على الجميع كما في قوله بما قدمت ايديكم فان الكثر افراد جنس العمل يزاول بالايدي فما قدمت ايديكم مختص بالاكثر وقد اطلق على الجميع وكذا ان يجعل راجعا الى تغليب الاكثر من جنس على اقله في النسبة فان ذلك كما يكون في النسبة الاسنادية كما في لتعودن يكون في النسبة التعليقية فان تعلق الايدي واقع على اكثر افراد جنس العمل وقد جعل واقعا على الجميع تغليبا فيعبر عنه بما قدمت ايديكم سيد سند قدس سره

قوله يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل اي ينصب مكانه على وكذا اكرم زيدا ويدل على طلب في الحال الكرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا اول بان يجعل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهرها على ثبوت مضمونها واما الاكرام فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو محط كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه حط فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تاويل الطلبية بالخبرية واما ان يعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال كانه قيل اذا جاء زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطلبية بالخبرية وان لا يكون الطلب متعلقا بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبية جزاء بلا تاويل الى خلاف ظاهرها كما يوهمه قوله لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل على ان دلالته على الحدوث في المستقبل ليست بالقياس الى الطلب بل الى المطلوب مع انه يدل على طلب حدوثه في المستقبل ثم القائل بتاويل الجزاء الطلبية بالخبرية انما ارتكبه ليتهيأ له ملاحظة كونه مسببا عن الشرط على ما يقتضيه كلم المجازاة فان الطلب المستفاد من اكرمه وان صح ان يكون مسببا عن شيء باعث للطالب عليه لكنه من حيث هو مستفاد لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء بل لا بد في ذلك من اعتبار حصوله ووجوده في نفسه او للطالب او اعتبار تعلقه بالمطلوب او استحقاقه بما يقتضي تاويله بالخبرية كما ذكر مما يشهد به الوجدان الصحيح اذا رجعت اليه ويتفرع على التاويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طلبية وان كان الطلب في نفسه لا يحتملهما وقد ترى فيما سلف من الكلام ما يمكن في هذا المقام سيد سند قدس سره

الى الا ونما ام التسليم فهو من لطائف الاساليب وقد كثر في كلامهم وفي التنزيل والمحاورات
فان قلت في قوله ان يثقفوكم ان يخيبكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة
ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء من القتل والضرب والشتم ووقع ودوا لو تكفرون في
اي شيء ان تعطفوا عليهم ليكونوا سلم ومرتفع العداوة والقتال قد ذكر فيه وقوع جزاء
هذا الشرط ثلث من متعاطفة وتوسط في الثالثة الى لفظ الماضي فان نكتة في ذلك قلت
في ذلك وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان المعطوف عليه الدال على انهم ودوا قبل كل شيء
كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين جميعا من قتل الانفس
عندهم ان يرتدوا المؤمنين كفار الكلهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم مبذلون الارواح
دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان ازعمهم ودادتهم ان يرتدوا كفارا لعنادهم و اظهارهم
لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها لخفي كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم
لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليها الا ودادتهم كفر المؤمنين ثابتة البتة وان احب اليهم من كونهم
لكونهم اضرالا شيئا بالمؤمنين وانسبها بالكثير لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقابلة والمشاجرة
بحصول الملغة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز ان تنافرهما الى المصادفة فيتبدلها بينهم
يتمكن من الترابة والمعارفة وبما تناوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة
كفرهم بالحكم الشرطي ايضا فهو ولذا كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد المحكي فان قلت اذا عطف
شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل شيء من المذكورين بعقد الاخر
ويتبع وقوعه جزاءه بحال ان شيئا عطفه وابكت والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه
نحو اذا رجع الامير استاذنت وخرجت فهنا في المعنى على كلا ميز اذا رجع استاذنته واذا
استاذنت خرجت كما في دلائل الاعجاز فاي في الاية ان كان من الضرب الثاني لكن يرجع الجمل الثلث
لان انما احدها لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في نتيجة ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها
حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا قال الاول بن لبن ومقدر اعطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
فان تعاطف الشرطية ومجيئها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
وان عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر
عطفا الشرطية على قالوا قلت الظاهر من الغرض الاولي وطلاوة الهابر وودادة الكفر مستغنيا فهم ويسكت
انهم موقوفة على الظفر بهم وكذلك الاظهار كونهم اعداء حالة فالمستد حاصلة ظفروا اولم يظفروا لانها نزلت
في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عم لقتالهم فتبين ظهر التركيب
بهم ويطلعهم كفارا سلم فدم على ودادة الزوال الكفر ثما اذا ظفروا بهم ومعهم شيء ينبغي ان يخفى
وبسطا الايدي والسنة الى الكفر لا اللسنة هذا ما يتعين ان يصل الكتاب الى المشركين ونظرا
من حاطب الكفر والنفاق في الذكر في العقبة ان الكتاب لم يصل اليهم ولم اخبر اصحاب النبي عم عن الطريق

قوله وتاويل الجزاء الطلبي بالخبر وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط هذا حكم بانتفاء الش
لانتفاء سبب خاص فان كون الشيء مفروض الصدق والتحقق يقتضي كونه خبريا ولا يلزم من انتفائه ان لا يج
تاويله بالخبر لجواز ان يجوز هناك مقتضى آخر كما ننبهك عليه فهذا الحكم وهم فان قيل اذا جاز وقو
جزاء بتاويله خبريا فليجز وقوعه شرطا بذلك التاويل قلت هذا غير لازم فان الجملة الا
يقع جزاء يجعل معناها على الاستعمال ولا يقع شرطا وذلك لنوع مناسبة لمعنى الشرطية مع من
اقتضت مباشرة اداتها للفعل وكذا المعنى الشرطية نوع منافرة بما ينافي مفهومه الش
عن فرض الصدق فاقتضت ان لا يباشره اداتها وان ذهلت عما اجري صدور و ه
في بعض نسخ السقط صدور ناهذا وفي حاشيتها اي هذه الابل قد انهيت بحثيثها نفوس
الرجال وان ان ذهلت عما يجري فيه وفي بعضها اجري على صيغة التكلم سيد سند

قوله او انتفاق وكذا لانحوا اظهار الرغبة قيل التفاوق من السامع واظهار الرغبة من المتكلم ف
فعلى هذا ان وقع قوله ان ظفرت بالخطاب كان اظهر في انتفاق من الحكاية على عكس اظهار الرغ
ينبغي ان يعتد بهما رعاية لتمثيل كل منهما كما هو ظاهر منه سيد سند قدس سره

ولو للشرط ان التعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط وصار في المانعية مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما نقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه
فيلزم انتفاء الاكرام وانما عبارة المفتاح وهي ان لها التعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع
كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك نفيها
اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا امتناع الجزاء والمعلق عليه
نفس الشرط ثم وضح فساد كل منهما وتعقبه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف
اي لها التعليق امتناع ما امتنع وتعليقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واقول انه
لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها التعليق ما امتنع من حيث انه
ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف يصحح الكلام على هذا وعجز
عنه المهرة من فضلاء وقد مر لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي مع ما ذكرنا التعليق الشرطي
بالنسبة مع القطع بالانتفاء الى ما اصلا في الجملة من امتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط
سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فمعنى
في نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان
هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب
والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب
لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة
انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله
بطل وعلى تحقق ان الاولى ... الشرط عندهم ... سببا ... كان الشرط طالبة فالعالم مغنيه
او شرطا ... كان الى مال المحبة ... لكان ... كانت الشمس طالعة ... الشرط ملزوما
والجزاء لازما وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم العين
فيستنتج عدم الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني
اي ليستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قال في التبيان ان ... الثاني يجب رفع المقدم
ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقد لنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان
وقد لنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان ... ما ذكره جماعة من النحاة ... بالقبول وتحقيقه
ليس ... لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء
السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل بمعنى انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو
انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهو عندهم بمنزلة الدلالة
على ان انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الايت

قوله فمافي الآية اذ كان من الضرب الثاني تعدد الملزوم بحسب تعدد ما وقع ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا
لم يصح ما في المفتاح قد يعتبر في الضرب الثاني تعدد اللزوم بحسب تعدد ما وقع في حيز الجزاء فالمعطوف عليه
لازم للشرط المذكور والمعطوف لازم للمعطوف عليه بتقديره شرطا ولذلك جعله في المغني على كلا مذهب
وقدره بقوله اذا رجع استاذ نتنه واذا استاذنته خرجت فما في الآية اما كان من الضرب الثاني كان
تقديره ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء وان يكونوا لكم اعداء يبسطوا اليكم ايديهم وان يبسطوا اليكم ايديهم
وودوا لو تكفرون فلا يكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا بل يكون كل واحدة منها لازمة لما تقدمها وايضا
على ما في المفتاح ان مجموع الجمل لازم واحد فليس هناك لزومات متعددة ليكون بعضها اوضح من بعض واقل
احتمالا للشبهة من بعض بل يرد عليه ان تقييد ودادة الكفر بالشرط المتقدم خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا
ايديهم او لم يبسطوا على قياس ما اورده عليه اذا جعل ما في الآية من الضرب الاول ويظهر لك مما قررناه ان الاشكال
وهو خلو تقييد الودادة بالشرط المذكور والتقدير وارد على ما في الكشاف ايضا نعم لو قيل اللازم في الآية
انما مجموع الجمل الثلث وكل واحدة منها وعلى تقدير يبطل ما في المفتاح بما تقدم نختار لتصحيح ما في الكشاف القسم
الاول بحجة قرينة لان المجموع المعلق بالشرط غير حاصل وان كان بعض اجزائه حاصلا فلا حاجة الى التاويل باظهار
الودادة والعداوة ثم النظر في الآية بحسب المتعارف ان يجعل كل واحدة من الجمل جزاء للشرط المتقدم ويرتكب
ذلك التاويل لتصحيح كل منها تمت سنة ... تحرير ... 1 ...

قوله وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف واظن انه لا حاجة اليه لحصول ذلك التوجيه
وهذا اللفظ بحسب المعنى واحد هو ما صرح به في قوله فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطع لكن هذا
المعنى انما يصح اذا اريد به التعليق الشرطي فلا صحة له اذ مؤداه ان امتنع الشرط في الماضي امتنع الجزاء فيه فلا يكون
الامتناع منطوقا به ولا يخفى ان حمل التعليق في هذا المقام على الشرطية انسب وان مفهوم لو هو التعليق
بين جملتيها من حيث التحقق والوجود فرضا والتقدير وان هذا المفهوم يلزمه القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط
فالاولى ان يقال اراد السكاكي انها لتعليق الجزاء الممتنع بامتناع الشرط اي بالشرط الممتنع فتسامح في العبارة اولا
في الشرط وثانيا في الجزاء اعتمادا على ظهور المعنى ولم يرد ان تعليق الجزاء بالشرط انما هو بحسب الامتناع كما ظنه
بل بحسب التحقق وانما تعرض لوصف الامتناع ليدل على ان التحقق المعتبر في التعليق تقديري لا تحقيقي
فالامتناع في تعبيره بمنزلة الفرض المذكور في تفسير غيره الا انه ذكر الامتناع صريحا تنبيها على ذلك المعنى اللازم
فيكون التعليق في عبارته محمولا على معناه المتبادر ولو متعرضة بمفهومها الحقيقي مع الاشارة الى ما يلزمه
سيد سند قدس سره

قوله بخلاف اصطلاح كما ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يصح من غير ان يراعى هناك
مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات قال بعضهم
بين معمولات المبتداء وبين اضافته ووصفه فرق معنوي لان الفعل يسند اولا ثم يقيد بمعموله ثانيا
والاسم يضاف او يوصف اولا ثم يسند ثانيا فهناك تقييد مسند وههنا اسناد مقيد
فاريد التنبيه على الفرق بتعدد الاسم وانما خص احد الاسمين باحد المعنيين فباعتبار
ان الفعل بحسب اصل الوضع يدل على معنى مطلق والتقييد يناسبه واما الاسم
فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول بحسب اصل الوضع والتخصيص
يناسبه وهذا القدر في الرجحان كاف واما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل
لانها انما تعمل لاشتمالها على معنى الفعل سيد سند قدس سره

الآية الاولى فعلم لولا الامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر ومعناه
ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا
قطعا قول ابي العلاء المعري ولولا دات النعا كانت كغيرهم رجايا ولكن ما لجن دوائم
الآية استثنا نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في النطق وكذا قول الحماسي ولولا
ذو جاف قبلها الطارت ولكنه لم يطرا لعدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطرق وحافي
قبلها فليتأمل وأما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة
على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم
نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة
على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول لضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات
لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل
الامر بالعكس ولهذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم
كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء
تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما نشأ من عدم
من كلام القوم وقد غلط فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما
ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
والا يلزم ثبوت عصيانه على تقدير الخوف وهو فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان
قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك
اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزامه
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين
نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله
ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا دل لو على وجود الجزاء هنا الشرط معا
لزم منه لزوم وجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وتستعمل ايضا بهذا المعنى لو لا ايضا
نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده
اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو لم الا ولولا الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يحمل قصة المسئلة
على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيكون
هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الارتباط بعدم الاكرام بناء
على ثبوت الارتباط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء

قوله ٥ وبهذا يشعر لفظ الايضاح ٥ قد صرح في الايضاح اولا بعلمية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف
المسند بالاضافة او غيرها فقال واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف
بامر آخر معلوم له كذلك ثم قال الحكاية اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه لكنه لا يعرف انه اخوه واردت
ان تعرفه انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا وان عرف
ان له اخا في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد اما اذا لم يعرف ان له اخا اصلا فلا يقال له ذلك لامتناع الحكم
بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان حكمه بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة
لم يجب كونه معلوما للسامع مناف لذلك الاطلاق واما ثانيا فلان فرقه بين المضاف اذا وقع مسندا وبينه اذا وقع مسندا اليه
غير واضح وحكمه بانه يمتنع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا لا يجديه نفعا لان المضاف اذا وقع مسندا اليه
ولم يرد به معهود لخصوصه لم يكن مما لا يعرفه المخاطب اصلا بل مما يعرفه المخاطب بوجه ما فلو يمتنع الحكم عليه بالتعيين و
قد تصدى الشارح للجمع بين كلاميه بان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني ناظر الى ما طرأ عليها
في الاستعمال وانت بما نقلناه عن نجم الائمة وحاصله ان غلام زيد ان كان بحسب اصل وضع الاضافة لغلام معهود
باعتبار تلك النسبة المخصوصة حتى لو كان له غلمان فلا بد ان يشار به الى غلام له مزيد خصوصية بزيد بكونه اعظم غلمانه او
اشهرهم بكونه غلاما له او لكونه معهودا بين المتكلم والمخاطب وبالجملة يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون غيره
ولكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وان شئت زيادة الاطلاع على حال ٥ فاستمع لما هذا
المقال ــــــــ وهو ان الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى الحضور وما عرف
بها فهو بناء على ما تحققته من معنى التعريف لكنه يقصد بالمعرف باللام تارة فرد مخصوص او افراد مخصوصة وتارة الجنس اما من حيث هو
هو واما من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد او بعضها كما مر كذلك يقصد بالمضاف الى المعرفة تارة فرد مخصوص او افراد
مخصوصة كقولك غلام زيد لو علمانه اشارة الى واحد معين او جماعة معينة فيكون المضاف ح معهودا خارجيا ويقصد به تارة
الجنس اما من حيث هو كقولك ماء الهندباء انفع من ماء الورد واما من حيث وجودها في ضمن جميع افرادها من كان الضارب
او جمعا كقولك ضرب زيد قائما او عبيدك احرار او في ضمن بعضها كقولك غلام زيد اذا لم تشر به الى واحد بعينه ويكون
المضاف ح معهودا ذهنيا فالاقسام الاربعة اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني جارية
في المضاف الى المعرفة على نحو جريانها في المعرف باللام والموصول فظهر ان نحو غلام زيد قد يقصد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه
فيكون في المعنى كالنكرة في المعرف وان كان معنى التعريف الجنسي اي الاشارة الى حضور الجنس في ذهن السامع باقيا على حاله
كما في المعرف باللام الجنسية اعني المعهود الذهني كانه قيل في ذهنك افراد هذا الجنس المعهود فلان اقاة بها انا يكون المسند في قولك زيد اخوك
معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لان المسند في الحقيقة ح مفهوم جنس المضاف وهو معلوم لمقامه
اللغة وان لم يعرف انه هل له ذات موصوفة به كانه قيل زيد متصف بهذا المفهوم المعلوم الكائن في ذهنك بخلاف ما اذا عرف ان له اخا
فان المسند ح هو تلك الذات الموصوفة بالاخوة والمراد اتحادها بزيد واما قولك اخوك زيد فلا يراد به الجنس في ضمن فرد لا بعينه اذ لا معنى
للحكم عليه بانه زيد كما نص عليه المراد بقوله لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا نعم قد يقصد به الجنس والاستغراق
مبالغة كما في قولك المنطلق زيد ٥
سيأتي المسند اذا كان متروكا

قوله وانا ارباب المعقول فقد جعلوا الحق قوله واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة
اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا يفهم من ظاهرها
ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الآية الكريمة واردة على
مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا والحق انه ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة
في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون للاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد
فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد
ويسمي علماء البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول
كالمعنى الثالث الذي سيذكره في نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
قدس سره

لم يكن من جملة عدم الحضور من المجلس

وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والاكتفاء تعقيبه بالشرط بكل الجزاء واذا قلنا لو جئتني لاكرمتك كان ربطا
بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان الشرط في قولنا لو جئتني لاكرمتك صرف الكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء
وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او علة له يجب ان يجعل شرطا للشيء عند الحكم وقيد لذلك الحكم
وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون النفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو
لو جئتني لاثبت عليك ان يكون اثبات النفي جزاء اثبت بجزاء النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف
الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وتنافيا وهذا وهم
لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في لو جئتني لاثبت عليك ثناء مرتبطا بالمجيء
فليعتبر ذلك في النفي ايضا حتى يكون المعنى في لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبطا بعدم الخوف
ومع ذلك يجوز ان يكون انتفاء الجزاء بانتفاء القيد فلا يلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر الارتباط بل كان جزاء
على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا وقوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو
اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وتعذر محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانه انما لا
ينتج لان الشكل الاول يجب ان يكون كبراه كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانت المقدمتان صادقتين ولو سلم
فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا
غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى منه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصح باستثناء نقيض المقدم
وكيف يصح ان لا يقع في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج وان تابعي
بخبر غدا لكن هل يركب القياس لحصول النتيجة بل المعنى ان قوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ فقال ولو اسمعهم لتولوا على آخر
على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع
الوجود وكذا ذكره والقول بجعل التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل
لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق
منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر
ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما الخير ان كان ذلك اذا
بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا عنه الا انه الخير في ذلك لكان ترك قبول الحق
فان عدم قبول الحق بناء على عدم العزم والقدرة ليس بخير فيه وانما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا كما اقترحوا
اذ كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء يعني لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا
لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت

قوله ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا • هذا انما يتأتى على مذهب الكسائي حيث زعم ان الاسم الواقع
بعد لولا فاعل لفعل محذوف كما في قوله • لو ذات سوار لطمتني واستقربه بعضهم قائلا ان الظ
منها انها لو التي يفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا فيبقى بعد دخولها عليها على اقتضاء
الفعل ومعناها مع لا باق ايضا على ما كان كما يبقى مع سائر حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر
لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اعني انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر فانتفاء الانتفاء
ثبوت ومن ثمة كان لولا مفيدة بثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تأتني لشتمتك
فعلى هذا يكون قولك لولا اكرامك لاثنيت بمعنى لو لم يوجد اكرامك لاثنيت فيفهم ان الثناء لازم لعدم الاكرام
الذي لزومه لنقيضه اولى فيلزم استمراره على تقديري الاكرام وعدمه واما على مذهب البصريين القائلين
بان لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا ولو كانت اياها لوجب اذا حذف فعلها وجوبا
ان يلحق بحرف لا كما اذا حذف الفعل بعد لو وجوبا وبان المرفوع بعدها مبتدأ وخبره موجودا وحاصل
فالمتبادر من المثال المذكور ان وجود الاكرام مانع من وجود الثناء فكيف يفهم استمراره على تقديري
الاكرام وعدمه واما قولك لو لم يكرمني لاثنيت فيدل على ان وجود الثناء لازم لعدم الاكرام فيكون
لازما للاكرام ايضا ومستمرا حال الاكرام وعدمه • شيد سند قدس سره

لا اذا كان الخبر اشبه موجود ... وحاصله ان التبادر من ... [illegible] ... حج م

[illegible]

والمضي في جملتها ليوافق الغرض في الثبوت بأن التعليق والحصول الفرضي ولا استقبال في اللغة
ذو يبدل في جملتها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل
استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيمة
ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وقفت في دجلة الايام لم تنق من الخزي الا وجهي القاطع
يصف ناسفة على مقارنة بغداد ودمشق ركابه الى دجلة والمضي ان وضعت لكنه جاز بل
قصد الاخر وضعي كابيهما الايام في دجلة كانه امر قد يحصل منه الناس والتعلى منه الرجاء
في حكم المقطوع بانتفاء فدخول لو على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عملكم
على ما يستصوبونه وانه كلما عرض لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله
الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا
الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف وتجدد النكاية فيهم
بهم كذلك كانت نكايات الله تعالى فيهم وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا
فقيل ان الفعل بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة فلو لم يرد المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء
استمراره على اطاعتكم فيما يخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان انتفاء عنتكم باستمراره على امتناعه عن اطاعتكم
وان اراد به امتناع الطاعة بحيث لا استمراره حتى الامتناع عن الطاعة فهو ضد ما يقتضيه الكلام لان الفعل
بنفسه لا استمرار فيحمل لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الاظهر انه والله اعلم
وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو
استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد فاذا دخلت عليها
حرف النفي تفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والثبوت ولهذا قال الا ترى قولك وما انا بمؤمنين
رد لقولهم انا امنا مع انه ابلغ وجه وآكده ولذا قرئنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لا اختصاص النفي لا نفي
الاختصاص ولهذا انتفاؤها في كلامهم فدخوله لو على المضارع في نحو ولو ترى اذ المجرمون
او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي ارتهنا حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا
هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدارها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجوابه
محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون في غمرات الموت ولو ترى اذ المجرمون
ناكسو رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف
في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة
الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تحصل في القيمة لكنها جعلت بمنزلة
الماضي المحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وحينئذ كان المناسب ان يقال ولو رأيت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لان كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي

[illegible]

[illegible] ابيات فارسي باشد

قوله واذا كان لو للشرط في الماضي اي ادامه القطع بانتفاء الشرط كما مر فيلزم عدم الثبوت من القطع
بالانتفاء واليه اشار بقوله اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي لان القطع بالانتفاء
لازم للحصول الفرضي كما سلف
سيد سند قدس سره

قوله ولو بالصين اي ولو كان في وقت طلبكم بالصين سيد سند قدس سره
قوله يصف ناسفة على مقارنة بغداد كانه لم ينظر في القصيدة وابياتها ولم يراجع ايضا
الى نسخ السقط فان المكتوب فيها على صدرها وقال ببغداد من الطويل ومطلعها طربن لضوء
البارق المتعالي ببغداد وهنا ما الهني ومالي ثم قال تمنت قويقا والصراة حيالها تراب لها
من اينق وجمالي وقويق نهر على باب حلب والصراة نهر ببغداد ومن جملة ابياتها يا برق
ليس الكرخ داري وانما رماني اليه الدهر منذ ليالي فهل فيك من ماء المعرة قطرة تغيث بها ظمآن
وليس ببال ومعنى البيت ان الابل لو وضعت هامها في دجلة لتشرب لجزت الماء وسلت
عما عنت من المياه وحنت قلوبها الى الحنين وعلى هذا فلا حاجة الى جعل كلمة لو للاستقبال
سيد سند قدس سره

قوله والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان اي معناه الموضوع له هناك
فيكون من اطلاق اسم الشيء على غايته لوله قد السببية والمسببية لان غرض المستهزئ من استهزائه
ادخال الهوان والحقارة في المستهزأ به
سيد سند قدس سره

قوله الظاهر الاول اما بحسب اللفظ فظ واما بحسب المعنى فلان عنتهم اي وقوعهم في المشقة
والهلاك انما يلزم من استمراره على اطاعتهم فيما يستصوبونه كانه متبوع فيما بينهم يستعملونه
فيما يعن لهم وفي ذلك من اختلال امر الايالة وانتكاس تدبيرها يتعلق بالرياسة ما لا يخفى
على احد واما موافقته اياهم في بعض ما يرونه نفيها استجلاب قلوبهم واستمالتهم
بلا مضرة
سيد سند قدس سره

[illegible]

فيما استقبل في التحقيق ماض بحسب المعنى بل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنكما ابتهما ولو ترى
لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ولا ترى الخطاب للنبي عم ولو للتمني
لان لو للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا فانه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في
الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح وقوعه في الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود
من تنزيل المضارع منزلة الماضي في اصطلاح الجمهور واما الكوفيون فعلى انه يشبه بكان
اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما حمل ما كافة على حرف جر والفعل المتعلق
رب محذوفا شيء يوده الذين كفروا اتحقق وثبت ولا يخفى ما فيه من التعسف وترك النظم
ورب ههنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا
ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا
دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق وقوله لو كانوا مسلمين حكاية
لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان
ايضا سديدا حسنا ومن النحويين من زعم ان لو للتمني بمنزلة ليت منه ...
... او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني قد يعبر عن الكائن ...
على الكائن ... بلفظ المضارع ... وكما في ... الغالبين ...
... بلفظ المضارع ... الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض
على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الذي من شانه ان
يشاهد ... بلفظ المضارع ... لباهية ... ان ... بشاهده ...
او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يجيء ... المضارع للدلالة على ان الفعل من القطاعة بحيث يجوز
ان يعبر عنه بلفظ الماضي ... على الوقوع في الجملة كما يقول للمتعاطي ... لو ...
ان ... للسامع عن ... الجملة الثانية جملة اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير ... الجملة الاولى ... فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند
فلارادة عدم الحصر والعهد ... كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ... فيما اذا حصل
حكاية ... واذا قلت ... رجل ... او للتفخيم
نحو هدى للمتقين ... او للتحقير ... قال صاحب المفتاح ... المسند
نكرة ... فانه يجب تنكير المسند ... المسند اليه نكرة والمسند معرفة ...
فلذا ... كلام العرب ... عني قوله ... سيبويه ...
... على ... ان ... المبتدأ نكرة ... اسم الاستفهام نكرة

والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكتابي ما ذا اصنعت على ان من المعرفة ... مذهب
وقد نص عليه في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم
على ان يجوز المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما
لاستلزام الحكم عليه سبق العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة ومن ثم
مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل
على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم
بوجه من الوجوه وكلاهما فاسد اما الاول فلانه لا يوجب كونه معلوما بالا يستلزم كونه اسما
معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم
بوجه ما واما قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة فغلط لما سيجيء في تعريف المسند واما ما
ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني
فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان
قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما
واما تخصيصه بالاضافة نحو غلام رجل عندنا او الوصف نحو رجل من تميم عالم فلكون الفائدة اتم
لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجيء ... فتخصصه
وهذا وهم لان المراد بالشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فقط ان النكرة في الايجاب
كذلك فيجب ان لا يجعل الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد
... بالدالة على التعيين في الفعل ايضا شيوع لان ضرب في جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب
وغيره وكذا ضارب ... يحتمل ان يكون في جهة الشرق وغيرها ففي الحال والتمييز والمفعول تخصيص
الا ... ولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة او الوصف
فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما
على امر معلوم له اي السامع باحد طرق التعريف ... اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند تعريف
المسند اليه ... اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله
اي حكما على امر معلوم باخر مثله ... المحكوم عليه ... السامع باحد طرق التعريف
... الطرفان ... هو المنطلق ... المنطلق ... قوله باخر اشارة
الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري
شعري ... بحذف المضاف باعتبار حالين ... شعري ... المشهور بالصفات الكاملة

وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظا المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم ذاهبا اليه في نحو قولنا زيد الشجاع فمن سمعه بقاوم الاسد عن هو فاحد الخبرين يسمعه والآخر لزيد وهو مفيد من غير تأويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي والافادة السامع لازم حكم علما من يعلم باحد طرفي التركيب بامر غير شامله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بانتساب احدهما الى الآخر الحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تنبيه لما يجيء في بحث القصر ومما يرد على تعريف العهد قول ابي نواس فان يكن قد بر الامين جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني ارض حين نتبين ان الشاعر المجادي والجادي بيان على معنى ان هنا وكذا هنا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب انتسابها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرتبة على كل جان وكم يراد من نصر الجاني فقد جناية حتى يعني له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب ان يعلم المسند اليه والمسند معا وان كان بالاضافة فلا يجب ان يعلم المسند اليه ويشير به للفظ الانتصاح لكن قوله باعتبار علم الآخر شامله باعتبار ذلك ومبنى على انه يجب ان يعلم الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها وهو مبني على ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا للازم من علم ان فيه لا لام بين فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى الاصل الوضعي ومكن لا يحتاج الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلو تنبه ان كان معلوما ان لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسها اي عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الآخر حتى يجوز ان يكون وصفين لشيئين متعددين في الخارج فاتهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به

قوله لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فان زيدا مثلا ذات متأصلة ينتزع منها معان كلية يحمل هي عليه ولا يحمل هو على شيء منها يظهر ذلك بالرجوع الى الفطرة السليمة واما سلب زيد عما عداه فهو صحيح لكنه ليس بحمل حقيقة وما وقع في بعض كتب الميزان من ان الجزئي الحقيقي مقول على واحد ونحو كثير من كلامهم ظاهري سيد سند قدس سره
قوله قد توهم كثير من النحاة ولا خفاء في ان الدليل الاول غلط نشأ من اشتراك لفظ الجزئي بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدأ كما ذكره واما الدليل الثاني فلم يرد به ان خبر المبتدأ يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ على معنى انه يجب ان يكون نسبته اليه موقعة موجبة لينتجه ان هذا الوجوب يختص بالكلام الخبري والقضية الموجبة بل اراد انه يجب ان يعتبر نسبته الى المبتدأ بالثبوت سواء كانت مرفوعة او موضوعة او مشكوكا فيها فيدخل في ذلك الظرف في نحو قولك ان زيد عندك اذ تقديره ان زيدا حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا ينبغي ان ينازع فيه لان المبتدأ انما ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه ما الخبر هو حكم من احكامه فلهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدأ مع ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر في الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيدا ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية طلبيا كان او غيره وان كان حاصلا منها لكنه قائم بالطالب والمتمني واذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ولا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه مستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وانشاء من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني فظهر مما قررناه ان تقدير القول في الانشاءات الواقعة اخبارا للمبتداء في مثل قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه ليس تعسفا على قواعد العربية بل هو مما يقتضيه تلك القواعد نعم من لا يلتفت اليها ولا يفرق بين اضرب زيدا وزيدا اضربه بحسب المعنى فانه يعد تعسفا محضا قال بعض النحاة وانما وجب في الجملة التي وقعت صلة او صفة كونها خبرية لان كلا من الصلة والصفة لتعرف المخاطب الموصول والموصوف من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فوجب ان يكونا جملتين متضمنتين لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية فان الانشائية كبعت واخواته والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ مما قاله وما اختصاصه له جاز كونه جملة انشائية كما مر في بابه واشار به الى ما نقله الشارح وقد عرفت ما فيه ويرد على ما ذكره من ان انتفاء مانع مخصوص في خبر المبتدأ لا يستلزم انه لا يكون هناك مانع آخر ثم قال وقد يقع الجملة الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف وهو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظننت نحو وجدت الناس اخبر تقله فقد اوجب التأويل في الحال لكونه بيانا للهيئة ذي الحال وفي المفعول الثاني من باب علمت ليصح تعلق العلم به فتأمل سيد سند قدس سره

قوله واما ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم الخ هذا المعنى الذي ذكره الشيخ انه يفيد التقوي مشترك بين اخبار المبتدأ فانها اخرت عنه سواء كانت جملا او مفردات فلو تعلق له حقا بضاعة كون الخبر جملة والتعويل هنا على ما في المفتاح سيد سند قدس سره

وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه ويجعل خبرا
واذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد
ولا يصح زيد اخوك ومن هنا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح حيث جعل الغاب مبتدأ
ان الغرض بيان نعته لان السامع يعرف ان له غابا وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم
انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف انه زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت
زيد المنطلق واذا اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين وتقول المنطلق
قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك
هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محمول
على ما ذكرنا سابقا من طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس
على الخبر تحقيقا او قصرا تحقيقا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة
او قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس
نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة
عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل
المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة
قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام اذا حملت لم يكن هناك للعهد الخارجية
على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فاحفظ لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع
عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير
متحدا وجنس الشجاع متحد في الخارج ضرورة ان الحمل يتحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع
حمل المتغايرين في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا على من
يصدق عليه زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم
مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد بخلاصه قلت المحمول
مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد اتحاد جميع الافراد لغير المتناهية
معه والمعرف فان المحكوم به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد منه مع تحقق
وفيه نظر لان الحاصل ان المعرف بلام الجنس حيث جعل مبتدأ ...
...

فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الجملة انه يفيد قصر المسند على المسند اليه الا انه تكرر فيه
على ما مر وان جعل حرفا فهو متعين بحسب المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والرجل الذي تقصده الجنس
في هذا الباب بمنزلة التركيب الجنسي في الجنس لنفسه فيجري معلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يجري حتما
مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر حقيقيا او مبالغة هو
الجبار الكريم وهو الشجاع راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب
المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا
لا هبة الابل مطلقا بل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة مطلقا سوى كانت هبة ايام غيرها وليس هذا مثل قولنا
زيد المنطلق باعتبار المعنى لان النفسير هنا الجنس مخصوص من الهبة وهو بمنزلة النوع لا الى هبة
مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب
ليس معناه انك الكامل في المحبة حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع وانا
انا صاحب المحبة على التحقيق ان الحاصل في الحب انما هو غير محبة كما في قولنا انت المظلوم الذي
لم يصب احد ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدلا بل معناه ان المحبة منى بجملتها
مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق ان الذي كان منه الانطلاق هو زيد
الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد المحبة وصف
من محبتك ولا تقصر هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك
ان الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية حتى في انت الحبيب وذكر وقد نبه
بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في رثية اخيها صخر اذا قبح البكا
على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميل فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء اخر
على انه لم يحسن جعله صلا بالنسبة الى قبح البكا على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح
البكا على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له ذوق بأساليب الكلام لكن
ان الغرض اثبات لبكائه الحسن ويخرجه من جنس بكا غيره من القتلى كما قيل العجم الا بكاؤك
والجزع مذموم الا عليك فبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يجعل للقصر بالنسبة او ان يجعل القصر
على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكا غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر وبمعنى التعريف هنا انه
انقضا المبتدا بالخبر ظاهر لا يحكم بشيء فيه ومثله قوله حسنا وان سنام المجد من ال هاشم
بنو بنت مخزوم ووالدك العبد المراد اثبات له العبودية ثم تجعله ظاهرا امرا معروفا
كذا في دلائل الاعجاز فان قيل البكاء لا يكون للجنس بل للتعريف القول بجعله باعتبار تعريف الجنس يفيد القصر
قلنا قد سبق ان الفرق الى انه ليس لتعريف ههنا الا للجنس وباقي البكاء يجمعه وزيدعه وكذا المعنى الذي اشار اليه
في بحث ضمير الفصل واما حكم القصر باعتبار تعريف الجنس ان القصر ونحوه انما يجري فيما يستويه العرب
في الجملة ... فهو زيد المنطلق بينه متساوي المبتدا والخبر قد يتبع احدهما بالاخر كما ذكرنا انه يجب حسن
وما اشبه ذلك ... في هذا الاختصار ... له التعرفة ...

ومن قبيل الكلام ... لان ... للذم او تاخر لما انه على ... والصفة متعينة للخبرية لذلك
او تاخر لما انها على ... لانه ليس للمبتدا سببا لكونه متعلقا به او لان يكون مسندا اليه وشاله
المعنى ولهذا للخبر ... لكونه متعلقا به ثانيا بل كونه مسندا ومشابه المعنى والتاخير ... اليه
في النسخة بما قلنا قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد بجعل زيد مبتدا والمنطلق خبرا ولو قيل
هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على
وسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وكيف يتوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا
الاسم لا حاجة اليه عندهم لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين
وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما الجهل
عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند
المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يحمل البتة فلو بين تاويله
بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه ان المسند جملة فقد تقدم كثير من المحا
ان الجملة الواقعة خبرا للمبتدا لا تقع انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه
ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ
ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والنعت لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم
اعم من الاخبار والانشاء الا ترى ان الفاء في نحو ابن زيد ومن ابي لك هذا ونحو النسا
وما اشبه ذلك صريح انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله بل انتم لا مرحبا بكم
وقوله اما زيد فاضربه وزيد كانه الا سند نحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يجوز ان يكون
التاول في جميع ذلك تعسف فلتصور او لكونه سببيا كما مر من ان كونه نحو سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يجري على ما هو لسبب الموصوف الا انه لا يجيء الا جملة
وقولهم هذا سبب من ذلك او متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء
وسبب التنوع على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جا
بعد ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له
فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المبتدا بان لا يكون شاملا عن الضمير كان زيد صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا
فيخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا
قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام
فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة و

وبالجملة ليس الاهتمام بالشيء بعينه مثل الاهتمام به بما لتبنيه عليه والتقدمة فانه قد يكون بحسب
تأكيد العموم في المنفي والاحكام فيبعض فيه عن تغيره ويهتم به وما اشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يتعرض بجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا شغيا لكن
ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاني وما اشبه ذلك مما قصد به
التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو داخل في المنفي صورة تحريرا واستنادا وتكانه قال
المنفي مما كان على سبيل التخصيص او ان فلتطا المنفي ينفي التخصيص من جهة ان المنفي وقع في عبارة
المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر فحوى من عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد
الا المنفي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث
انما ان التخصيص الا تأكيدا على تأكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره البليغ في شرحه من انه يجيء
انه يفيد التخصيص فقط دون المنفي وانه لانه في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم
الرضا لا حاجة الى التأكيد وايا ان ثم الحجة بمرتج بان المسند لا يكون جملة الا للمنفي او
لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة
واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الظرف الاصل في التعلق هو الفعل مع ان اسم الفاعل انما يعمل بالشبه
فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي
في الدار اخوك فعند التردد دحمله عليه اولى وقيل انه مقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانفصال هو المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابتا
فيها او مستقرا ثابت او مستقر ثم عبارة التحرير في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والقرينة
قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد نقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فيجب
المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان مبنى قوله ان الظرف
مقدر بالجملة انه يجب في التقدير جملة لا مفردا وقد ما سبق لعبارة المصنف من ان فيها
فسادا اخر لانها اذا حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير
الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول
اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه
واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير
الفصل لان معنى قولنا قائم هو زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها
غول بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس
بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة واجيب بان المراد ان عدم
الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الدنيا الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور

قال وجوابه ان المراد ان عدم القول مقصود على الاتصاف به اقول قد تقرر فيما سبق
فرق بين قولنا ما انا قلت هذا وقولنا انا ما قلت هذا فعلى قياس ذلك الفرق ينبغي ان يقال
ههنا تقديم الظرف وتأخيره مع حرف النفي يقتضي ان يكون النزاع في مقول ثابت وقع خطأ
او شك في محله فاذا نفي محلية خمور الاخرة له يثبت محلية ما يقابله اعني خمور الدنيا ويدل
على ذلك عبارة الكشاف حيث قال ولو اولى الظرف حرف النفي لقصد الى ما يبعد عن المراد
وهو ان كتابا اخر فيه الريب لا فيه وما جوزه الشارح ههنا ان يكون حرف النفي المتقدم
على المسند جزءا من المسند اليه المتأخر فما المانع فيما انا قلت هذا من ان يكون الحرف
المتقدم على المسند اليه جزءا من المسند المتأخر عنه فيكون في معنى انا ما قلت هذا
ويبطل ما اعتنى به من اظهار الفرق بينهما ولعله انما ارتكب ما ذكر من التأويل بجعل
حرف جزءا من المسند اليه او المسند قصدا الى ان يكون المصرح به من جزئي التخصيص
هو الاثبات كما في اكثر الصور ولا حاجة اليه كما في نحو ما انا قلت هذا وقد مر تحقيقه
قال فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون اقول اما الخبط
فمن حيث ان الاختصاص ههنا في الحقيقة كما عرفت على معنى ان دينكم لا يتجاوز
اليكم وهو من يقابلكم وان ديني لا يتجاوز الى الغير وهو من يقابلني بناء على ان القصر
غير حقيقي ومن حيث انه قد حمل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني بل غلط لان دينكم
مختص بكم وديني ليس مختصا بكم وذلك لانه يفهم منه اشتراك ديني بينه
وبينهم وهكذا الكلام في قوله والمختص بي ديني لا دينكم ومن حيث ان
ان التخصيص في المثال المذكور اعني قائم زيد من قصر المسند اليه على المسند
بخلاف المثال الذي هو عليه واما الخروج عن القانون فمن حيث انه لم يجعل تقديم
المسند مفيدا لحصر المسند اليه فيه

شيد سنده قدس سره

في خمور الدنيا والحصول منها وان اعتبر النفي في جانب المسند فالمعنى ان النفي مقصور
على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا
فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
معناه دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بي وديني مقصور على الاتصاف بي
لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كونه ديني مقصورا
على الاتصاف بي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم وما فيها غول وههنا
مظهر فيه ما ذكره الشيخ في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم
لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص
بي لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان عمرا لا يجري فانما الغلط
الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل
لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بدلالة
الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب
وسائر الكلام لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر مقابلة القرآن
هو كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها
او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت
اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى
والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم
لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر وله راحة لو ان معشار جودها
على البر كان البر اندى من البحر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت
لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ
بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه نوع نكرة لتقدم الحكم عليه
نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز
ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف
ما لا يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده
واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يجب الحكم على غير مخصوص ضرورة
ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا الحكم على غيرها ليس بمخصوص

٧٩

فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان من ان جواز تنكير المبتدأ يبتني على حصول الفائدة
اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح
وكوكب انقض الساعة او التعال عن سعة نبرة وجهك الايام وزينه بلقائك
الاعوام او التشوق الى ذكر المسند اليه كقوله ان قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله
ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى
صار مضيئا وفاعله هي الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله بهجتها
ارجحها اي صار الدنيا منورة ببهجة هاهنا الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند
الى ضمير الثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى تعم شعره وهو
شمس الضحى وابو اسحق وهو كنية المعتصم بالله والقمر وثما يقتضي تقديم المسند
تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم لمن عليه من الحرص بما يستحقه
واجلها المص واما الاول فلشهرة امره وبان الكلام في الخبر بعد الاثبات واما الثاني
فلان الاهمية ليست معتبرة بذاتها بل هو عبارة عن المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع
المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند
كون المقدم من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وترك المص لانه كلام يعتري عن خبط
واشكال ومشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال اذا اريد بالمقدم من الجملة افادة التجدد
دون الثبوت يجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وفي قولي
في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند
الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة
الثانية وللاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان ضمير المبتدأ
اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى
والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقديم تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال
ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه
صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له
ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فهذا يدل على
ان الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تاخر عن المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير فهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما
ذكره هاهنا كيف يصح الاحتراز عنها بقيد في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل
منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن

قال وهنا مما لا يقع لان المخاطب العاقل لا يعتقد اتصاف
امر بجميع الصفات او قال لم يكن هنا تخصيص وقالوا يلزم صدق
الحد المذكور المص اذا اريد به المعنى الاخير على امر موجود
خارج عن المحدود وكذا الكلام في البواقي فان تخصيص صفة بامر دون
سائر الامور يقتضي انه يعتقد المخاطب اشتراكا بين جميع الامور و
وهنا مما لا يقع في الصفات المعتبرة عرفا ولا يكون تخصيص صفة
بامر دون سائر الامور واقعا فلا يلزم صدق الحد على امر موجود
خارج عن المحدود وقس على ذلك ما عداه وحاصل هذا القول
انا نختار ان المص اراد بقوله دون اخرى دون آخر
ما هو اعم من الواحد والاثنين والجمع ولا نم انه يدخل في تفسيره
ح القصر الحقيقي س

قال لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور قلنا التخصيص بالمعنى
الذي ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما توجد صح وتحقق
لان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت المتكلم
تلك الصفة لذلك الامر ويتجاوز سائرها بان ينفيها عنه وهذا
المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفة اذا كان
حقيقيا وهو موجود قطعا اذا كان ادعائيا وكذلك
تخصيص صفة بامر دون سائر الامور معناه انه يثبت تلك الصفة
لذلك الامر ويتجاوز سائر الامور بان ينفي تلك الصفة عنه
وهذا المعنى موجود في قصر الصفة على الموصوف اذا كان حقيقيا
تحقيقا او ادعائيا وكلاهما موجودان فانكار
وقوع التخصيص بذلك المعنى المذكور انكار للقصر الحقيقي
فيكون باطلا قطعا فالاولى ان يورد هذا السؤال ابتداء شبهة
على القصر الحقيقي ثم يجاب عنه بما ذكره س

قال ويمكن ان يجاب انما قال لانه خلاف الظاهر لان الظاهر
ان المتبادر الى الفهم انه تعريف يبتني عليه ذلك التقسيم كما
هو الذي ينظر في هذه المقامات سيد سند قدس سره

٨٠

فيمكن ان يجاب عن الاول بان في زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر
اولها اسناد عرف الى زيد بطريق التقصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير
منه وثانيها اسناده الى الضمير في زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة
ان عود الضمير الى زيد يستلزم صرف الاسناد اليه مرة ثانية واما وجه تقدم الاول
على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف
على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يجري بعد الفعل والمبتدأ قبله فكما تحقق الفعل اسند
الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير بتحقق الطرفان فتنسب به الكلم واما وجه تقدم
الثاني على الثالث فلظ تكلوه [?] فان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده
الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق التقصد من غير اعتبار توسط الضمير يتقدم على
الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وبتوسط الضمير فلو تناقض فالحق ان احد الامرين لازم
اما استلزام كلامه التناقض واما انتقاض القول بان الاسانيد الثلثة لان قوله صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا الكلام عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فتقديما فقط انه جعل تارة
اولا ومرة ثانيا فيما سبق واما قوله هنا ثانيا وان كان عنى كان رجع الاسناد من الاخير في تلك
ويحمل الثلثة بانه لما كان اولى الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق التقصد
والمسند اليه بهذا الاسناد متقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
في نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه
لكن بقي هنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى
لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فتوجيه
لهذا الكلام يعني في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه
الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض
مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت
دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قبل الجواب
فحاول ان الاسناد على قسمين قسم تقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة
الاولى بدون واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ
فتكلم صرفه المبتدأ لانه محمول على القسم الثاني ومثله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول
على الضرب الثاني من القسم الاول اي الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل فيه انما تعرض هذا لا يصحح التصحيح [?]

قوله ولا طيف خيالا بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف الخيال ما يجيء في النوم وانت تعلم ان المعترض لم يرع السكاكي فيه ولا بحضرة الطالب [illegible] قوله فالنزاع في كلامه وهم التقريب ... [illegible]

[illegible]

ولا يخفى ان فيه النوع تحقق ثلثة اسانيد الاول انه اراد بالاسناد الذي ينتفيه المسند
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا مع ما بينه ما ذكره الشارح والثاني اراد اسناد الجملة التي
هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا تبعين بل بان جهة تقديمه على الاسناد
بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم لما كان متضمنا الضمير صرفه الى ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشا الاشكال وقد اصله وبالجملة الى بزيادة لفظ النسبة
والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجائب انه لم ينتبه في شيء من كلام
الشارح ولم يتنبه لانه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق من السكاكي من هذا المقال ولم يرع
ولا طيف خيالا ثم بالغ في التشنيع على الشارح تمويها لما كان عند الناظرة مشغبا فاجر عليه
وانا اقول كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند
جملة فعلية يجوز بانطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان عمرو يعلم
يفيد التجدد وان عمرو عالم يفيد الثبوت وهم بانما يجوز ذلك اذا لم يكن الخبر جملة اسمية
والتجدد يجب ... حاصلا ... فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بانما يجوز ذلك اذا
لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه
الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوي في الدرجة الاولى الاخرى كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة
الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما نعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقديم صرفه الى المبتدا
لا ينفعه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نعلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي اسناد الخبر
لظهور ان مقتضاه انما هو كون الخبر اخبر عنه وما يقال لا يخفى بمقام ان الفعل مسند الى المبتدا فمعناه
انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل في ضمير المنصوب به فصل الرابع
انه اراد بالاسناد النسبة المخصوصة فلا يخفى على ما عرفت الا اسناد واحد وهي
نسبة الفرقان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يحصل اصل الرتبة اعني المنتقل
مسند اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير لما لم يبال بشيء يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصلا
كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين الخبر والمبتدا او بين
الفاعل وعامله فلا بد هيهنا من زيادة اعتبار كما الخامس انه اراد بالاسناد بواسطة الضمير
اسناد الخبر هي الجملة فلا وجه لحمله التراكيب التي على تعقيد وجعل اسناد مجرد الفعل الى
المبتدا فصد مع ما فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه لانحصار على الثلثة
اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد على انه لم يجز البه صريحه فان قلت
فقد ظهر بما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح
ايضا فيه اعتراض بذلك وكلام الفاضل غير واف بتمام الحق فما الطريق في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تنسيق ...
انما وقت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاولى فوجهه ان الثاني في [illegible]

قوله ولا يخفى ان فيه تحقق ... [illegible]

قوله فظاهر ان الاسناد الى الضمير ... [illegible]

قوله وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك حيث قال لانها انما يدل على وكيد اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا

سيد سند قدس سره

قوله والتقدم عليه وعلى اسناد الجملة من اعتبار الاول منه ان شئت زيادة توضيح لما قرره الشارح فاستمع لما يتلى عليك فنقول خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضميره فاسناد الفعل الى الضمير لا يتوقف الا على تحققهما فاذا تحقق الضمير ارتبط الفعل به ثم هذا المجموع المرتبط احد جزئيه بالاخر يصلح لان يكون خبر المبتداء فيصرفه المتكلم الى المبتدا ويجعله خبرا عنه ثم ان لوحظ ان هذا الضمير عائد الى المبتدا وعبارة عنه فيكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتدا حقيقة حصل اسناد آخر مغاير للاسناد الاول بالاعتبار فالاسناد الثاني متأخر عن الاول لتوقفه على الارتباط الذي بين الفعل والضمير ليحصل مجموع صالح لكونه خبرا للمبتداء بناء على ان الصالح للخبرية في هذه الصورة هو الجملة لا الفعل وحده والاعتبار الثالث متأخر عن الثاني اذ بعد تحقق الفعل والضمير المرتبط احدهما بالاخر يتحقق الاسناد الثاني بلا توقف على شيء واما الثالث فمع توقفه على ذلك يتوقف على اعتبار كون الضمير عائدا الى المبتدا وعبارة عنه فيكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتدا في الحقيقة ولا شك ان هذا صفة للضمير المرتبط به الفعل ومتأخر عنه

سيد سند قدس سره

باب القصر

قال التلخيص: وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود، كانه
اراد به العطف وآخواته الثلث اما وحدها واما ضمير الفصل وتعريف المسند
ايضاً فانا نحو قولنا اختص القيام بزيد وزيد مقصور على القيام فلا يسمى قصراً
اصطلاحاً وسيشير الى ذلك عن قريب. سيد سند قدس سره

قال: وهو غير حقيقي بل اضافي قد يطلق المبني مباناً فيقال مثلاً الصفة اما
اما حقيقية واما اضافية وقد يطلق عليها بما يقابل المجازي فيقال هذا معنى حقيقي
وذلك معنى مجازي والمراد التخصيص الكلي بالكلية على معنى انه لا يجاوزه الى غيره
اصلاً انما يسمى قصراً وتخصيصاً حقيقياً لانه حقيقة التخصيص المنافية
للاشتراك ولذلك تبادر من هذا اللفظ عند الاطلاق التخصيص وتنافي معناه
واما تخصيص الشيء بآخر على معنى انه لا يجاوز الى بعض ما عداه فهو معنى مجازي
للتخصيص غير مناف للاشتراك ولذلك يحتاج لفهمه من لفظ التخصيص
الى القرينة ويسمى تخصيصاً غير حقيقي والشارح اخذ الحقيقي مقابلاً
للاضافي ولذلك قال وهو غير حقيقي بل اضافي فرد عليه ان التخصيص مطلقاً
من قبيل الاضافات فاحتاج الى التكلف وصرّح ان المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة
الى البعض ما عدا الحق وبالحقيقي ما يكون بالاضافة الى الجميع ما عداه وكانه انما سماه
اضافياً نظراً الى ان المختص بالشيء بالقياس الى البعض ما عداه يسمى خاصة
اضافية لاحتياجه في التعبير عنه بالخاصة الى اعتبار الاضافة والنسبة
في العبارة فيكون قصره عليه ايضاً اضافياً الا ان الاضافي بهذا المعنى يقابل
الحقيقي اي في العبارة لا الحقيقي. سيد سند قدس سره

قال: نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف. وجه الانحصار فيهما ان القصر انما يتصور بين شيئين
بينهما نسبة فاما ان يكون قصر المنسوب اليه على المنسوب وهو
المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قصر المنسوب
على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف

قال: والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير الصفة بهذا
المعنى يستعملها المتكلمون في مقابلة الذات وبالمعنيين
الاخيرين يستعملها النحويون كالنعت في التوابع
والآخر في باب منع الصرف مقابلاً للعلمية. سيد سند

قال: تابع يدل على ذات احترز به عما مثل حسنه في قولك اعجبني زيد حسنه
فانه تابع يدل على معنى في ذات غير الشمول ولا يدل على ذات واحترز بقيد الشمول
عما كلهم في قولك جاءني القوم كلهم. سيد سند قدس سره

قال: لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم
لقائل ان يقول النعت بالتفسير المذكور هنا لا يصدق
على العلم في اعجبني هذا العلم لانه لا يدل على ذات ومعنى
فيها واما التفسير المشهور فيندرج فيه العلم ونظائره
بتأويل معروف. سيد سند قدس سره

فهذا ان يكون يجب الحقيقية وتفسيرها ما ... الاصطلاحي
القصر الحقيقي. قاسم المشتري

لكنه اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال
ان القصر في الاصطلاح قد يقال على تخصيص شيء بشيء
بغير الطرق المعهودة فلا يصح قوله بطريق معهود
فاجاب بقوله انما نحو قولك ... حسام

ولقائل ان يقول لم لم يذكر لام الاختصاص ... مع انه ذكر من تعريف المسند ... انه لم يكن ... فتدبر. حسام

قوله: يعرف بالناقص وذلك لان الكلام في احوال متعلقات الفعل
من ذكرها وحذفها وتقديمها لا في احوال الفعل وايضاً كل واحد من الفاعل والمفعول
قيد للفعل دون العكس وايضاً قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول
دون الفعل. سيد سند قدس سره. قوله: ومن هذا يعلم اي ومما ذكره من ان
تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه كما صرح به في الايضاح يعلم ان مراده
بالمفعول هو المفعول به وانما خص البحث بحذف المفعول به لقربه من الفاعل
في كونه

وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل اولا من حيث انه فاعل في الا
في الدرجة الاولى وثانيا اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر وكاسناد الى الضمير العائد الى الشيء اسند الى ذلك
الشيء من جهة المعنى اولا ثانيا والثاني للفظ كالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يتعين الا باسناد
الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو حلت على زيد فقام انه قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره
وكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقديم الى الاعلى تأخير
الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الى الجملة الى المبتدأ لانه الذي يسند عليه المبتدأ لكن بسببه وهو الذي يتحول
المبتدأ اليه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه وان الثاني وتبيين
عن الخبر لا يتم الا بعد اعتبار الثاني فانه انما يتم بعد اعتبار تعين الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ
ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير وعن متضمن وصف له متأخر عن ثانيه فهذا الاعتبار فالحكم انه
كان متضمنا للضمير صفة ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا بعد حرف المبتدأ الخبر له فانه لو كان الخبر متضمنا
للضمير مسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله مرة ذلك
الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني تأخير اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وقبل اسناد الجملة
هو الاعتبار الاول منه وقد لم يستلزم كلام الشارح تنافرا ولا تقتضي الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد
كما زعم وانما التأخير فهو لازم بين كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل
المسند فعلا ثم يفعل ويقدم ذلك الفعل اليه على ما يسند اليه في الدرجة الاولى ليفيد الى فاعله
سواء وجد هنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد فان زيدا مسند وقام ابوه حين
مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد فتخرج هذه العبارة بيان التجدد والحدوث ولا بد لهما من تقديم
الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى ثم احترز بقوله في الدرجة الاولى من نحو زيد عرف فيقتضي
عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم
الفعل على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف فان عرفت ولما عرفت ان ما ذكره الشارح
من انه لا يفيد التجدد كما سيجيء كثير مما ذكره هنا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه
غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك مما سبق والتعلق اذا اثبت اعتبار فالله فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما
من المتعلقات والحقائق بهما والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه مختص
بالمسند لان كل فعل مسند فيما ذكر فانه يجري على المسند فعلا ثم يصح ان يخرج جملة فعلية وانما قلنا
من انه اشارة الى ترجيحه بالاجراء في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المفاعيل بيانه
ان لا يرفينا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا ينبغي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين
فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوت في واحد مما يغايرهما ٥

قال وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها وانما النسبة
بين معنى المعنوية فالنعت هو ما بانت لا المعنى الاول هو معنى الامر القائم
بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات باعتبار ذلك الامر اليه كالعالم
سيد سند قدس سره ٥

قال والاولى ان يرجع وذلك لان الاطلاق المعنوي عليه اكثر وايضا
اعتبار المعنى الثاني يحوج الى زيادة تكلف في شمول جميع الامثلة سيد سند

قال وقد يقصد الثاني رجوع الضمير المجرور الى التقسيم الثاني
من الحقيقي كما اختاره اقرب وانسب بحسب اللفظ والسياق ورجوعه
الى الحقيقي مطلقا اصح واشمل بحسب المعنى والغاية لينا ولهم قسمي الحقيقي
معا وقصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا مبالغة وادعاء موجود
وقطعا بخلاف قصرها عليها قصرا حقيقيا كما مر سيد سند

قال والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق
وذلك لان قصر الموصوف على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا ادعائيا اعتبر فيه
سلب سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على احد انحاء
المعتبرة في الافراد والقلب والتعيين وذلك السلب يقتضي عدم الاعتداد
بسائر الصفات واذا كان غير حقيقي اعتبر فيه سلب ما عدا تلك الصفة عنه
ويعتبر فيها اعتقاد المخاطب على احد تلك الانحاء وليس فيه عدم الاعتداد
بسائر الصفات ويشتركان معا في جواز اتصاف الموصوف بصفات
مغايرة للصفة التي قصر الموصوف عليها ولهذا الاشتراك دق الفرق بينهما سيد سند

قال فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين اراد انه اعتقد
اشتراك صفتين فيه وقوله اشتراكه بين صفتين لم يجيء الى تأويل سيد سند

قال فتخرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اي يخرج
عنه القصر الذي حصل لذا اعتقاد وقصر حاصل لذا اعتقدنا انه ما موجود
او موصوف سيد سند قدس سره ٥

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين
لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد بحث ومزيد دقة فوضع هذا الباب
واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المتعلقات بعضها على بعض ثم مهد
لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل
من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما والاولى هو يعرف بان الاول افادة تلبسه
اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول
من جهة وقوعه عليه وترجيحا يتبين ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد بحذفه وان كان
سائر الافاعيل بجميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره
مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع عنه او على من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد
او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع
فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول
واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته ثم
اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل
بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه
وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة
دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل
باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتغير غرض المتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير
كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت
له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل
منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم وخصوص فيه

ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول
مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من يوجد له
حقيقة العلم ومن لا يوجد ولم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله
ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد
المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي
منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم
اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم ان اريد ... المعرف
ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية اذا كان المقام خطابيا
يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ان المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل
دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء
ويوجد حقيقته فيصير هذا الفعل بمعرفة بلام الحقيقة فيجب ان يجري في المقام الخطابي
على استغراق الاعطاء وشموله لافراده ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم
في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق انه لا يعتبر
عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نم التنافي
اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض ان يكون عدمه معتبرا من الخصوص فلما الكلام للتعميم
هو اعتبار عدم العموم والفرق واضح ثم التحقيق في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة
الى ان ما ذكر في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص بالمبالغة بتنزيل وجود غير
حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو انه يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها
وهذا المعنى يحتمل ما فيها مرتبة لانه لا يكون للحصر ما لا يشهد به نقل ولا عقل ثم ذكر
على التعميم افادة انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يخرج عنه ... لا يوجد عطاء اما انه لا يوجد غيره الا
فمما لا يسعه هذه العبارة ولفظ ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان
هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص

كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه
أن يرى مبصر ويسمع واع أي أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نسبا يتطرقون بها على الغاصب
المنصب قبله أي فلا يجد اعاديه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة
سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي يصدر منه الرؤية والسماع
من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول
مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة
على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء
ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد
اللازم على ما هو طريقة الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما
في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يحضر ذو بصر وذو سمع
حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا أي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما
قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بل قصد اثباته او نفيه
باعتبار خصوص افراد الفعل دون بعضها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل الوهم يحجر
لفوات الغرض كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين بمعنى اعطاء ما من غير تعيين المفعول
وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول فالفرق بين تعميم
افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وان فرض تلازمهما في الوجود فتوهم تلازمهما في الاعتبار
والقصد ثم الحذف أي حذف المفعول من اللفظ بعد قيام القرينة أعني وجود القرينة
اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب
يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم
اجمعين أي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا
علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع
في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة
ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول لتقرره في نفس السامع وانس السامع به واما قوله
أي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا

فليس منه أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم
وذهب اليه صاحب ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف
مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء
الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول
افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل
منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق
مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا
كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كما في دلائل الاعجاز ومما نشأ من عدم
التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس مما
حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر ويقال يحتمل ان يجعل في تصنيف وعلى بحث
لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا
على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا ليكون تفكرا مفعول لو شئت ابكي وما لبكيت لانا نقول
ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان البكاء التفكري
ليس مما يتأسف والكيفية المتفرع عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم البكاء
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فتحرر
ترتيب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام
أي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا أي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم
واقدارهم واما عطف على قوله للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بتوهم
كقول البحتري وكم ذدت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل
وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد
وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا
من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام أي حدتها وصولتها حززن أي قطعن
اللحم الى العظم فحذف المفعول أعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده أي ما بعد اللحم وهو قوله
الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم
ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره
أي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه أي لفظ المفعول اظهارا لكمال
العناية بوقوعه أي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية
عنه كقول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا أي قد طلبنا لك مثلا

فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المعنى في قوله لم يجد الاتيان بنظيره او لم يحد وفيه تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب في حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام وامثال التعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة فيفيد التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اي جميع عباده كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بالبعض كما قال ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن الشائع المتعارف بينهم ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الكل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعلها صاحب المفتاح تارة في سلك تنزيل المتعدي منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلتئم الكلام وههنا بحث وهو ان حصول الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن مع فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر في العموم فيما ذكر من نحو ما فيه دلالة القرينة على ان المقدر عام او الحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه ومعنى قوله لمجرد الاختصار ليس بعد قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس به بل هذا جار في سائر الاقسام بل لا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرفت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول حذف كان اصغيت اليه جاريا على اللفظ من حيث اللفظ فالحذف يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بحق واما اذا حذف فيكون الاعتماد على الشرط او لا يوهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم شيئا في فيصح ان الحذف للتعميم الذي لايوهم خلو المقام الاختصار ولو

ان لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يؤلم كل احد من غير المتكلم والمخاطب ايضا وان ابا ه فيلبك تقييد التعميم بالقدر لايوهم خلاف المعنى بالا دلالة للفظ ولكتاب عليه وثانيا ان الحذف ثم انما يجب لدفع الايهام لا التعميم مستفادا من عموم التقدير ولم يستقم تنزيل الغرض بالدفع باختصاره بالحذف اعني دفع الايهام والتعميم ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في قوله والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود لم تخرج الى ما ذكرنا ما وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله فلا دعو الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى مفعولين اي سموا الله او سموا الرحمن اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يجري في الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا يستعمل في التعدد ولا تعدد ههنا وجماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وابونا شيخ كبير فسقى لهما ففي جميع هذه الافعال مفعولات محذوفة فقد ذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان الحذف فيه للقصد الى نفس الفعل بتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما انه سقي والذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخ وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما الرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك وكذا حذف لان فواصل الآي على الالف واما استهجان ذكره في نحو اي الاستهجان واحدة من الاعراض المذكورة وكذا ذكر صاحب الكشاف فههنا انه اختصار لفظي لفظ المظهر المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما الاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني اي العورة واما النكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه اما حقيقة او ادعاء كما قال الله

لينذر بها سامعه بدل السفيه الذي كونوا الحذف لتنبيه ولأن الغرض هو ذكر المنذر به
وتقديم مفعوله ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال
ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ
في تعيينه انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما
وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا على الحاذيكم يجعل الاحوال بترك
بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك
زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف
ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول
فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي
ذلك فيه ثم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
كما ذكرنا في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بحسب ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب
في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حيث اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور
قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو
زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله
نحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر
بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد
ويلزم ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة
وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم انه من باب زيدا ضربته وهو
اوكد في افادة التخصيص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الناصب المحذوف والتنبيه
اياي فارهبون وتحقيق المباحثة بان في العطف عليه الاختصاص ومن المتحقق لم يشترط
فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى
ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فيحتمل تنبيه فاياي فاعبدوا فاعبدون والثاني فاعبدون
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة في ارض فاخلصوها لي في غيرها

وهو نحو منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كما في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط
شائع بناء على انه ينبغي لانحصار الجزاء اعني فاعبدون فكانه هو هو واما الثالث فالفاء الاولى
كانت في الشرط المحذوف اتيت تنبيها على سببية ما قبله ان كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا
الا لي والثانية جزاء الشرط والثالثة مكررة للعاطفة كما في المفتاح وقد يقع في بعض النسخ
واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما
فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم
اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهنا جزم بوقوع
قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف
الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ابقاء لاثر الجزاء
بان يلصقها لازم ما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع
لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم
في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزءا
الزم حذفه ينبغي ان يشغل حيزه شيء اخر وحصل ايضا الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها
اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف
ونحو ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يشترك اعمال ما بعد الفاء فيما قبله
وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة يتعين لتحصيلها لا لانتفاء
المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا
هديناه ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات
اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما
فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس هذا حصرا وتخصيصا لانه لم يكن
عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك ان مثل قولك زيدا عرفت في افادة التخصيص
قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو
يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم
غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم
لزوما جزئيا اكثريا كما يقال ترك الذكر الاصل لازم للمفعول غالبا ان جعله التفتازاني وقوله غالبا
اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الحق عليكم لها تخطب وقال الى ربها ناظرة وقال

فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع التى لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لرعاية حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير بناء على ان احدهما المفعول به بلا واسطة كما في زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان التخصيص ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان التعريف وقول ائمة التفسير ليس بحجة عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله موخرا اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك فان الفعل فيه مقدم فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وباسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي اقرأ باسم ربك ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي ويمنع غير معتبر تعلقه بالمعطي كذا في المفتاح وضعف بانه على تقدير ان يتعلق باسم ربك باقرأ الثاني يلزم دخول الباء للدلالة على التكرير بعد العلم كقولك احضرت الطعام واحضرت بالطعام والاجيب ان تعلق اقرأ الاول والثاني كلاهما متروك المفعول منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمتعلق محذوف في كليهما اي اقرأ القراءة واتل القرءان او الكتاب او نحوه مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به ولا يجوز على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويجعل متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه ولكن هو احق بالتقديم وكأنه كالجزء من الفعل حتى ان يتصل بها ولا يتصل

والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف جر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يكون الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل او عطف البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فقد جعل الاهمية هنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح هنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمن زعم الاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجل اذا كان زيد ممن لا يتوقع منه انه يقتل احدا فالغرض الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول على الثاني ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فبسبب تنبيهه على الثالث لانه لو اخر متوهم انه في او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فيه رعاية الفاصلة وهذا اقسام الكلام فيما تقدم من التقديم كتقديم المبتدأ المركب على الخبر وتقديم ذي الحال المرفوع على الحال وتقديم الشيء على التابع وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وسائرها ان يجعل الغاية بتقدمه المتكلم في نفسه تعجب عيبك كتقديم المركب على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله اهم وكرر وجه الحبيب لكونه في نفسه نصب عينيك وانما الاهم يرجع الى يجب كونه نصب عينيك كما اذا قصدت ان تخاطبه لتنبيه اليه بنظر لذلك كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينظر السامع الى ما حدث بمكان القرية هل فيها بنيت حرام كلها كذلك فهنا العارض حيث المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير اخلالا بالمعنى قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وكالاخلال بالفاصلة في قوله تعالى اشابة هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم ومما اعترض عليه المصنف بجعل احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء من قبيل الانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله شركا

إلا باعتبار تعلقه بشركائه إذ لا يمكن أن يجعل ما تعلقنا بالله وكذا تعلقه بشركائه إنما يكون باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم الله وتأخيره • وقد علم ههنا أن كلا من متعلقي الفعل لم يكن في الاعتبار مع آخر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالبناء والجواب أنه لا يكاد يتم ما يدل على أن الكفر يتعلق بجعل الله من غير اعتبار تعلقه بشركائه لكن المنكر بها كان العناية بالله أتم وإيراده في الذكر أهم لكونه في نفسه نعم عين المتوقع وكأنا نقول إنه لا يرد على هذا ما ذكره • وثانيها أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال بالمقارنة الثانية من القسم الثاني وليس منه • وجوابه المنع فإن الاحتراز للذكر ما هو حاصل لوجب التقديم أن يجعل بعض البين وثالثها أن يتعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره وإن كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على أن الدنيا وصف والكذب بتقديره لكنه غير مستقيم من جهة المعنى إذ لا معنى لقولنا أترفنا الكفرة وفي نعامهم في الحياة الدنيا من قوم نوع اللهم إلا على وجه بعيد مثل الزوائد وتمحي جعل قوم نوع الكانت فيه بحيث لم شبهة بها • وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنه حق • واعترض بعضهم بأنه جعل تقديم وجه الحبيب على تمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك • وجوابه أنه أراد بهذا القسم التقديم مطلقا بدليل أنه أورد فيه تقديم العامل على المعمول والمثال على الخبر ثم قدم في المبحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة • وقد يجاب بأنه نبه على أن تقديم بعض المعمولات على بعض قد يجب بتقديمه الأ ببعض تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وإنما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل •

الباب الخامس في القصر

وهو في اللغة الحبس تقول قصرت اللقحة على فرسي إذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة ونفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا وهو الحقيقي أو بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل إضافي لأن تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق بل بالإضافة إلى معين آخر كقولك ما زيد إلا قائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه

قال وادى الباقي [illegible]

أقول [illegible] يحتمل [illegible]

[illegible] الخبر [illegible] الصدق والكذب [illegible]

فالمركب [illegible] كلام [illegible]

[illegible] الانشاء [illegible]

قال وما [illegible] الصدق والكذب [illegible]

[illegible] التنبيه [illegible]

قال لا [illegible] الطالب [illegible]

والاول [illegible] الطلب [illegible] والفرق دقيق [illegible]

الطالب [illegible] التنبيه [illegible]

[illegible] الطالب [illegible]

٨٧

لا يبنى انه لا يجاوز الى صفة اخرى اصلا او انه لا يتجاوز الى الحقيقة والاصل في هذا المعنى لا يتاتى التخصيص مطلقا
من قبيل الاول او قال لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لغلبة جدواه توهم
العلامة انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال الحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع
بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التقسيم
شامل الحقيقي وغيره فان الاول يعم ما اذا لم يتجاوز الى وصف آخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر او اعم
او اكثر اذ لا نهاية له اذ لو اريد الاول لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا شعراء
فليتامل فهذا منشا توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم
للحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن صعوبة الكذب وكثرة التزاع في امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل
ما زيد الا عمر وليس عمر الا زيد ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا انا ما تاملت حق التامل
فسرت التقسيم بعبارة اخرى قال فيه اعلم ان القصر على الوصف المسلم ثبوته وهو صفة الثبوت قلت ما
توجبه النزع حكم الفصل لثبوته للمدعي ما زيد الا كاتب في الدنيا شاعر وقد قيل كذا شعر
كقولك زيد شاعر او كاتب لتبين الشيء لمن يجهل قلت الا زيد شاعر فالقصر وكل منهما اما حقيقي او غير حقيقي
او ثان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول
لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة
يجوز ان يحصل لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك
الموصوف فكيف يصح ان يحصل لغيره لكن يجوز ان يحصل لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية
التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها من الشمول وبينهما عموم
من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على
العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة
المعنوية التي فسرناها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في حالة رجل
عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم كريم وبالعكس في قولنا جائني هذا الرجل ويجوز ان يحمل الكلام على
هذا المعنى والاول انسب وان اعم من ذلك ما هو الا زيد وجاء زيد الا اخوك وما للباب الا ساج وغير ذلك
ما وقع الخبر جامدا فان قصر الموصوف على الصفة اذا قيل انه متعين على الحقيقة لا يكاد يوجد قلنا قال
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها من الصفات
من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من شيء الا وله صفات يتعذر احاطة
المتكلم بها ليمكن ان يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر
مما لا يتصور لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع
النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية

قال وههنا بحث وهو ان جعل الحذف في للتعميم والاختصار
اقول افادة التعميم في المفعول مع حذفه متصور على وجهين احدهما
ان يكون ههنا قرينة تدل على ان تعيين مفعول مدلول عام شامل ان يذكر
في الكلام لفظ كل احد لم يقال قد كان منك ما يولم اي كل احد
من غير ان العموم مستفاد من ذلك المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف
لمجرد الاختصار والثاني ان يقصد العموم في المفعول ويجعل الحذف الى التقدير
عاما وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام
من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في مقام الخطابي
الى تقديره عاما بناء على ان تقديره خاصا دون آخر ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر فللحذف اعني عدم ذكر المفعول في هذا الوجه مدخل
في تقديره عاما دون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بان حذف
المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار
ولما لم يتبين عند الشارح احد الوجهين عن الآخر اشكل عليه
الامر والله الموفق على التوفيق
تمت الرسالة بعون الله

ولا بعدها وهو يحج اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية ومن ذلك ان قصر الصفة على الموصوف من الحقيقة

كثيرا مثل ما في الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار مقصور على زيد بحيث يعلم ان اقسام الثلثة

من قصر الافراد والقلب والتعيين تجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به ان الثاني البا

لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار من عدا زيد في حكم

المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لنكات التي في القصر الحقيقي من جهات

احدها الحقيقي تحقيقا وثانيها الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا

بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل

ولا يلتبس ان قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها

التخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني ان قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة

بامر دون امر اخر او مكانه والمقصود والتفريع نوع بيان التعيين بقوله دون اخر بتجانس صفة

اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز الاخرى

ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم

استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل

في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان فيه دون اخر مع دون اخر ان ارادة

دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فتخرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف

امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا شاعرا

ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان ارادة

اعم من الواحد والاثنين على الجمع منه دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون

سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على ما يكون اخر ومكان اخر فان قلت

تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات ينبغي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر ينبغي

ان يفيد المخاطب شيئا ما فيه الحكم قطعا او احتمالا وهذا ما لا يتوهم وكذا الكلام في الباقي قلت

هذا الا فيما يختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا

مع انه ليس رد على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا

المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس من صدد التعريف بل المراد

من هذا الكلام ان يتفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري

في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة

واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فلكل منهما ان يعلم

من هذا الكلام وبين استعمال اللفظ ادنية ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر

الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر

قال الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو لكن **اقول** لانه اذا قصد هنا المعنى كان

الواو ان يورد في الكلام ما يكون ظاهرا في القصد اي قطع الشركة كالتقييد بوحدة او ما يؤدي مؤداه و

وان قولك جاءني زيد لا عمرو فانه ظاهر في نفي ما يقابله صريحا وهو عكسه لا اثبات الاشتراك في المجيء كما

يشهد به الذوق السليم ولو بعد ان يقال ان طريق النفي والاستثناء ظاهر في قصر الافراد فانك اذا قلت

ما جاءني الا زيد كان المعنى ما جاءني احد الا زيد فان اجري على عمومه كان حقيقيا لا يتصور فيه الافراد والقلب والتعيين

وان خصص بالذين وقع فيهم النزاع كان معناه ما جاءني احد من هؤلاء الا زيد ويتبادر منه الى الفهم افراد زيد

من بينهم بهذا الحكم اعني المجيء سيجيء بيانه قدس سره

قال وهذا المعنى قائم بعينه في انما **اقول** هذا الكلام اعني قولك انما جاءني زيد يفيد اختصاص المجيء

في زيد فاذا كان بمعنى قولك ان الجائي زيد لا غيره فقد رجع الى معنى طريق العطف بلا وكان ظاهرا في قصر القلب

كما حققته وان كان بمعنى قولك ما جاءني الا زيد كان اقرب ظهوره في قصر الافراد لا عرفته

في طريق النفي والاستثناء وكلام الشيخ مبني على الاول سيجيء بيانه قدس سره

قال وفي هذا الكلام اشارة **اقول** يعني ان في ذكر التضمين اشارة الى ذلك لان الثاني

على ذلك التقدير ان يقال لكونه بمعنى ما والا وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت

عليه باجماع النحاة وايضا يلزم على ما ذكره اجتماع حرفي الاثبات والنفي معا واجتماع ما لها صدر الكلام

ويجوز اعمال ان اذا لم يكف عن العمل فان قيل النفي مانع عن اعمالها قلنا ان صح ذلك فما المانع

من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة بني تميم وقد يدفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الا وربما يقال

بان ذكره الاصوليون لم يريدوا به ان كل واحد من الحرفين اعني ان وما باق على حاله في التركيب على معناه الاول

لينجه عليهم ما ذكرتموه بل هو بيان مناسبة تضمين انما معنى النفي والاثبات بان المفردين لو كان احدهما

حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي ناسب ذلك ان يتضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات

معا وهذه المناسبة قوية مما نقلت عن علي بن عيسى الربعي كما لا يخفى سيجيء بيانه قدس سره

وكان الاحسن ان يصرح العراينا **اقول**

قال وكان دون ان يقول وكان الصوب

على ان التبادر الى الفهم من اطلاق النفي ما هو

بالنسبة الى عجلاً وذلك بحكايات النفي فما ذكره المصنف

من الآية الاحسن ان يصرح بها والتمثيل

نوزيعا انصرفت لا مرا حسن الاحتمال انه يقال

ضرب بانه التعريض دون التخصيص فلا يكون

ذلك الا طريق العطف فقط الآية هنا الاحتمال

جميع لا انه قصد لا مرو يدل على ان المقام مقام تخصيص

ان التمثيل به حسنا الا ان التمثيل بها

منه احسن **شيد** سيد الدين

انواع القصر ٣

والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخر وتخصيص صفة بامر مكان اخر فالمخاطب بالاول من قبيل الكل
من قصر الموصوف على الصفة وبقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر
في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراكه زيد وعمرو في الكتابة ويسمى
هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب
بالثاني من ضربي كل من تخصيص امر بصفة مكان اخر او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو
دون زيد ويسمى هذا القصر قصر القلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر
انه عطف على قوله يعتقد العكس ولذا الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس
واما من تساوي عنده الامران اي اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه
غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه قائم او
قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيد او عمرو من غير ان يعلمه
على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص
شيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا
عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساويا الامران عند المخاطب في نسبة المتكلم احدهما يكون هذا
تخصيصا بصفة دون اخرى لا تخصيصا بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم
تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد القائم والقعود على التساوي
فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص
شيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان
اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخر احد الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا
قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة
الاخرى التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخر
ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية وانت اذا قلت باحد احد الصفتين فهو صادق
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحد الصفتين بشرط عدم التعيين لا يخصصها بحال ان
اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا
تخصيصه بصفة مكان اخر بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخر فان قلت قوله مكان اخر ان تخصيص
ان يكون اعتقاد المخاطب في صفة المذكورة وثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز ثبوتها ولثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز ثبوتها

قوله وشرط مجامعته الثالث ان لا يكون
مختصا بالموصوف هذا في قصر الصفة على
وقد نبه عليه في قصر الموصوف على الصفة
شرط مجامعة النفي بلا العاطفة بطريق
ان لا يكون الموصوف في نفسه مختصا
فلا يجوز ولا يحسن ان يقول انما النفي
مناهج السنة على طريق البدعة سيد

قال من الاحكام التي يجب
المخاطب وبنكرها فمنفي قصر القلب
يكون الجهل والانكار في كل واحد من النفي
والاثبات وفي قصر الافراد يكونان
معا في النفي فقط واما قصر التعيين
ففيه الجهل في الاثبات والنفي معا
وليس هناك انكار اصلا سيد

وههنا كذلك لانه اذا انتفى الاول صح فيكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هي القيام نفسه جوز ان يكون
هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مقام الصفة الاخرى التي جوز
ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا تحقيق قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احديهما
فقد يجوز في كل من زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانه قلت بعد تمام تحقيق كونه
لا كما بالجهالة لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي
ان يتحقق فيه تخصيص بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا لا يمنع له في تجوزه دون آخر مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب
من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا
اي تخصيص المخاطب بالاول لمن يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده وسمي
القصر الذي يخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون آخر او مكان آخر قصر تعيين وكفى دليلا
على شناعة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر لهذه التكلفات ولم يلتفت صاحبه عنه
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل
غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كما في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به
ما سبق الى بعض الاوهام من انه يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام
في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
فساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل مصرح بالنفي والاثبات جميعا من غير ابهام
وان اراد به انه يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها
وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب
فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب
ويقول ما زيد الا قاعد ايضا يصح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
من اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولهذا احسن في عدم اشتراط هذا الشرط
وان قيل ان هذا شرط لحسن قصر القلب كما لا يفهم من الانقلاب بل يأباه لفظ الايضاح
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا
لا شاعرا وكذا يقال لان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان

قال وانا في تعيين فالصواب ايضا كون احدهما والخطأ تجويز كل واحد منهما على التساوي اقول

اي التردد بين قيام زيد وعمرو بلا حكم بثبوت القيام لاحدهما وهو صواب وانا تجويز كل واحد منهما فان كان عبارة

عن تردد وشك منها فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك مناف للحكم لانه يقتضي

احد الطرفين المنافي للشك وان كان عبارة عن حكم بان كل واحد منهما جائز الوقوع مساو للاخر في جواز

وامكانه فذو شك انه حكم لكنه صواب قطعا وان كان عبارة عن حكم بتساويهما في الوقوع فذلك التردد خال عن

الحكم ضرورة انه يعلم ان الواقع احدهما متعينا في نفسه لكنه اشتبه عليه ذلك المتعين من حيث تعيينه كيف ولو حكم

بتساويهما في الوقوع لكان حاكما بوقوعهما معا او بعدم وقوعهما معا فالقول بان المخاطب في تعيين حاكم حكم

مشوبا بصواب وخطأ بل هو حاكم حكما صوابا او متردد بين امرين احدهما واقع والاخر غير واقع والمقصود بالقصر

تعيين صوابه ودفع تردده بتعيين ما هو الواقع سيد سند قدس سره قوله ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع

هذه الثلاثة وان دلت بالوضع على القصر لان اصالته من كونها افرادا او قلبا او تعيينا انما يستفاد منها بمعونة المقام

وهو المقصود ههنا التي دون ما استفيد منها بمجرد الوضع سيد سند قدس سره

طرق القصر ٤

الوصفان لانا هذا الاشتراط انما يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد
فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح
في قصر القلب كون المخاطب معتقد العكس فلو يتجه قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب
تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني
على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين
او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي
امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا
لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل
القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند نحو زيد هو القائم والمخصوص به
وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق
من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن تركه ذكرهما
ههنا لاختصاصهما بباب المسند اليه والمسند بخلاف ما سبق بخلاف العطف والتقديم
فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان ذكرهما
في ذلك الموضع منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر
مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني
بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره
ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ولم ينف التنوين وان
علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس
فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة
او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو
شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان
عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح
انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل لان اصله العمل وانه لا يوافق
اللغة العامة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم ان ما لم يكن في قصر
الموصوف مثالا للافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد و

وتحقيق الثاني في القلب على زعمه اورد للقلب مثالاً متنافي فيه الوصفان تحقيقاً في
قصر الصفة فان مثال الاول واحد يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالاً لقصر التعيين
لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق • ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره
افراداً ما زيد الا شاعر وقلباً ما زيد الا قائم وفي قصرها افراداً وقلباً ما شاعر
الا زيد والكل يصلح مثالاً للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب •
ومنها انما كقولك في قصره افراداً انما زيد كاتب وقلباً انما زيد قائم وفي قصرها افراداً
وقلباً انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز يشعر بان لا وانما يكونان
على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني ما وجب
للاول انما تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءني
زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني
زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط في عين الجائي
عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت
انما جاءني زيد لم تكن نفيت ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد
عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيداً وعمراً جائيان
فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام
هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم نقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم من
كلامه • وانما كان انما مفيداً للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة
الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدل على افادة
القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون
لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول
وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت
عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان
مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق
فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه
معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة
الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنياً

للفاعل ايضاً وقرئ برفعها وحرم مبنياً للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة
نصب الميتة وحرم مبنياً للفاعل ما في انما كافة قطعاً اذ لو كانت موصولة
لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلاً فاذا فسروا قراءة
النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه
القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو
المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هل جعلت ما في قراءة
الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنياً للفاعل وهو المذكور في المفتاح
والمحقق من اطلاقات اللغة فلا يصح البتة بكافة لان حرم مبنياً للفاعل مسند الى ضمير الله فلا وجه
لرفع الميتة الا على تاويل انما حرمه الله شيئاً هو الميتة ومع ظهور هذا التوجيه الصحيح وهو
ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفاً والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما قراءة حرم مبنياً للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون
موصولة • ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسنداً الى الميتة كما
نقول لجعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها ولتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار
الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده
اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر و
غيرهما من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين بخصوص لظهور انه
لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الحكم الاخير مما بعده للموصوف او للصفة
مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما
كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر
الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بالا بينهما لغرض ونحو ذلك
وجميع هذه الوجوه منتفية هاهنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما
يقوم الا انا • استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفرزدق وصرح باسم الشاعر
ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد فليس الغرض مجرد التمثيل فقال
قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار اي العهد وفي الاساس
هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه • وانما يدافع عن احسابهم

أنا وحدي. لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال
وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم كما إذا
قيل لا أدافع إلا عن أحسابهم وليس ذلك معناه وإنما معناه أن المدافع عن أحسابهم
هو لا غيره ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقول إنما أدافع
عن أحسابهم أنا على أن أنا تأكيد ولا يجوز أن يكون ما موصولة اسم إن وأنا خبرها
أي أن الذي يدافع أنا لأن قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الإخبار عن المتكلم
بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يحسن أن يقال أنا الذائد المدافع أنا
أنه لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما وهو ظاهر في الأول فإن قيل كيف
يصح إسناد الفعل الغائب لضمير المتكلم قلنا لا نسلم أن الفعل غائب لأن غيبة الفعل
وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه فالفعل في نحو ما يقوم إلا أنا أو أنت لا يكون
غائبا ولئن سلم فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد
يستدل على تضمنه معنى ما وإلا بإعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة
نحو إنما قائم أبوك وقد نقل في تضمنه معنى ما وإلا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي
وهي أنه لما كانت كلمة إن لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة
ناسب أن يتضمن معنى القصر لأن القصر ليس إلا تأكيد الحكم على تأكيد وذكر لا نحو
قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد إثبات المجيء لزيد صريحا في قولك
زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لأن نفي المجيء بينهما كان مسلم الثبوت لأحدهما
فإذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فإن قلت هذا إثبات على إثبات لا تأكيد
على تأكيد قلت أما الثاني أعني الإثبات الضمني فتأكيد قطعا وأما الأول فتأكيد
أيضا بالنسبة إلى نفس الحكم لأنه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب أن يعلم أن
مناسبة ذكرت لو صح أنما متضمنا معنى ما وإلا فلم يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام
فيه تأكيد على تأكيد مفيد القصر مثل إن زيدا لقائم ومنها أي من طرق القصر التقديم
أي تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل كما ذكر في قصر الموصوف
تميمي أنا وكان الأحسن أن يذكر مثاله لأن هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لأن التميمية
والقيسية إن تنافيا لم يصلح لقصر الإفراد وإلا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها
أنا كفيت مهمك إفرادا لمن اعتقد أنك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد
الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف أحدهما به وكذا الكلام في سائر ...

وهذه الطرق الأربعة بعد اشتراكها في أن المخاطب بها يجب أن يكون حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطاء وأنت تريد إثبات صوابه ونفي خطائه أما في قصر الإفراد فحكمه صواب في بعض
وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه وأما في قصر القلب فالصواب
كون الموصوف على أحد الوصفين أو كون الوصف لأحد الموصوفين والخطأ تعيينه وأما
في قصر التعيين فالصواب أيضا كونه لأحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي
تختلف من وجوه فدلالة الرابع أي التقديم بالفحوى أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل
الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وإن لم يعرف
أنه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لأن الواضع وضع
لا وبل والنفي والاستثناء وإنما لمعان يفيد القصر والأصل أي الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف أن الأصل في الأول أي طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر
من الأمثلة فإن في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس
فلا يترك النص عليهما إلا لكراهة الإطناب كما إذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض
أو زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما أي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير
أما في الأول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض وأما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف إليه من غير وبني
على الضم تشبيها بالغايات من جهة الإبهام وفي المطول ... كلام بعض النحاة أن لا في لا غير
ليست عاطفة وإنما هي التي لنفي الجنس أو نحوه أي نحو لا غير مثل إلا ما سواه ولا من عداه
وما أشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس إلا واعترض عليه
بأن هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لأن المعنى زيد يعلم النحو ليس
إلا النحو وليس العالم بالنحو إلا زيدا وأجيب بأن ترك النص على المثبت والمنفي في العطف
قد يكون بأن يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ أخص منه دال عليه ويكون العطف بحاله
نحو لا غير وقد يكون بأن يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ أخص
يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس إلا ولا يبقى العطف فليتأمل فإنه دقيق
فالأصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي
نحو ما زيد إلا قائم وإنما هو قائم وقائم هو فإنه لا نص فيه على المنفي أعني القعود والنفي
أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي إذ لا دليل
على امتناع ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد وإنما الدليل طريق العطف كما في المفتاح

لان الحكم محقق بدون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهدون بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح و دلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تفيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها فانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان لا يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح للمصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بانا نقول في قولنا جاءني الرجل الكريم انه لا يقدح بغيره فان المفهوم منه انه لا يقدح بغيره سوى كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الغير لذلك الشخص لا للنوع فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذكر المنفي وعلم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يمتنع اه لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان به وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعم انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب فانه منفي بها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اعني انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيها اعني في الاخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به بوجود كلمة النفي واذا لم يكن الا خبرا صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فكيف لا تنفيا لكمال المعنى الموجب فلو يلزم خروجها عن وضعها وانما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو وانه دل على نفي المجيء عن زيد لكن

لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء عليه فيكون لا في قولك لا عمرو ينفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فلو نفيت النفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتنبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فتامل فان شرط كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي ايضا في حكم المصرح به اي لو قيل زيد لا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم وانه السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة فيه كما عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا ولكن دلالة على التقديم اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وان كانت هذه ليست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على انه نحو ما جاءني الا زيد لم يجيء عمرو وما جاءني زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني اي انما ان يستعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالثة اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب و ينكرها بخلاف انما فان اصلها ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وفي دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضوع انما ان تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو انه طريق انما يسلك مع المخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه

قال ويستعمل له الثاني أي النفي والاستثناء نحو قوله تعالى وما محمد الا رسول قال صاحب الكشاف والمعنى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل فسيخلو كما خلوا وكما خلوا اتباعهم بقوا متمسكين بدينهم بعد خلوهم فعليكم ان تتمسكوا بدينه بعد خلوه لان الغرض من بعثة الرسل تبليغ الرسالة والزام الحجة لا وجوده بين اظهر قومه قيل في تقديره اشعار بان معنى القصر هو الوصف اعني قد خلت وانهم لم يجعلوا لمحمد عليه السلام اسوة من قبله من الرسل في بقاء دينه ووجوب التمسك به بعد خلوه فالقصر قلبي وفيه طرف من الانكار وقد نبه على ما رتب عليه من الجملة الشرطية اعني قوله تعالى افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم

قال لاعتقاد القائلين ان الرسل لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اقول المنفي في تنزيل المخاطب منزلة المنكر في هذا هو حال المتكلم مع حال المخاطب وفي المثال السابق حال المخاطب فقط

قال لكن حمل صاحب المفتاح على انه قصر افراد اقول يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهو ان الخصم يرى المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر من العاقل التي غاية امرهم ان يكون مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين لا فرق لا يخفى ان قطع الرسل بكونهم صادقين معناه انهم قاطعون بكونهم صادقين في نفس الامر لا بكونهم صادقين عند الكفار فان اريد ان ينبهوا على ان قطعهم بصدقهم لا ينبغي وان غاية امرهم ان يترددوا بين الصدق والكذب كان معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر بل غاية ما ينبغي لكم في شانكم ان تكونوا مترددين بين كونكم صادقين في نفس الامر او كاذبين وهو لا يصح ان يشبه حالهم هنا بظاهر حال المدعي اذ ليس ظاهر حاله انه يتردد في صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان اريد بظاهر حاله تردده في كونه صادقا عند السامع او كاذبا عنده كما يشعر به قوله عند السامعين كان معنى الكلام ينبغي لكم ان

ان لا يصح قصر ان قد ترك كل من الاصليين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار بالخلاصة الاصل وترك ما يقول كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبين كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوا وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر

ينبغي لكم ان تترددوا في صدقكم وكذبكم بحسب نفس الامر وكما تردد المتغني في صدقه وكذبه عند السامع فيصير المعنى ركيكا ونظام الكلام منفكا اذ المعنى انكم تدعون وينبغي ان تقتصروا على ما هو حال المدعي واعلم ان مراد السكاكي هكذا فالمراد لستم في دعواكم الرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون حال المدعي اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون على الكذب ولا يتجاوزونه الى الحق كما تدعونه فتنوه عندنا ليس طرفا للدعوى اذ لا طائل فيه واذا جعل معمولا للخبر كان التردد منسوبا الى المتكلم اي لستم عندنا كائنين بين الصدق والكذب والمعنى لسنا مترددين بين كونكم صادقين او كاذبين بل نحو جازمون بانكم كاذبون ويتضح التشبيه بلحاظ حال المدعي لان حاله ان يتردد السامع في صدقه وكذبه وينطبق على هذا المعنى غاية الانطباق

قال بل انتم عندنا مقصورون على الكذب الخ اقول

فالظاهر من عبارة المفتاح ما ذكره بعضهم من انه انما جعل قصر افراد بناء على ان المتكلم اذا اعتقد ان المخاطب اعتقد تعدده كان له ان يسلك مع طريق القصر فالكفار اعتقدوا ان الرسل اعتقدوا كونهم عند الكفار دائرين بين الصدق والكذب كما هو حال المدعي بان يعتقد كونه دائرا بين الصدق والكذب عند السامع فقصروهم على معنى لستم دائرين عندنا بين الصدق والكذب ولسنا مترددين في ذلك بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما ان نقول انما جعل قصر افراد بناء على ان الرسل مترددون في انهم صادقون عند الكفار عندهم كما هو حال المدعي من كونه مترددا بين كونه صادقا او كاذبا عند السامعين وعلى هذا يكون قوله عندنا معمولا بحسب المعنى للصدق والكذب بحسب المعنى ويكون التشبيه ظ وكذلك يكون عندنا في قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب معمولا للكذب بحسب المعنى كانهم قالوا للرسل لا تترددوا بين كونكم صادقين وكاذبين عندنا بل اجزموا بانكم كاذبون عندنا هكذا الوجه مع كونه مخالفا لظ عبارته اقرب اليه مما ذكره الشارح

وهو ان استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليتهم وهما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظ انه ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بعد الذي سماه المدح قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار ترى المخاطبين وتنهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكذلك عطف على قوله لصاحبه بينا ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون المثال من الاخ لا على مقتضى الظاهر لانه مثال يشفق على اخيه فكانه اخطأ في كونه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ثم اعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع الا وفي ان عمل الطرفين فيها لا يحتمل منهما اه مع انما للحصر اي الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر اولا الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض

بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها أي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق بما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم

ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام زيد الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه فمع الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وهذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لم اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يرتب حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فحينئذ من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز على قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يوخر

قال قصر الفاعل على المفعول نحو اقول من حيث هو مفهوم متعلق بالمفعول لكونه صفة له مثلا في قولك ما ضرب زيد الا عمرا قصر ضرب زيد على عمرو بمعنى ان ضرب زيد بالنسبة مقصورة على عمرو هذا اذا حمل على انه قصر حقيقي وان حمل على انه قصر غير حقيقي اي ضرب عمرا ولم يضرب بكرا او خالدا فيجري فيه ما ذكر ويجوز ايضا ان يقال معناه ان زيدا مقصور على كونه ضاربا لعمرو لا يتعداه الى كونه ضاربا لبكر فيكون من قصر الموصوف على الصفة كانه قيل ان زيدا ما ضرب الا عمرا وهذا معنى صحيح الا انه يلزم مع التصريح الصفة المقصور عليها وتبين قيدها ويلزم ايضا كون المقصور عليه مقدما على كلمة الا وانه قيده شائع فيها تنبيه سند قدس سره

قال وعلى هذا قياس البواقي اقول يعني اذا حقق معنى القصر في الامثلة الباقية يرجع الى احد القصرين نحو ما جاءني الا راكبا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه اللباقي ان زيدا في زمان المجيء لم يكن الا على صفة الركوب ونحو ما جاءني راكبا الا زيد من قصر الصفة على الموصوف لان معناه ان الصفة المجيئي على صفة الركوب لم يثبت الا لزيد وقس على ذلك واعلم ان حمله على كل واحد من القصرين ولكن في حمله على احدهما تأويل وعلى التقدير فالمختار ما ذكره في لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب محمول على انه قصر فيه الشاعر نفسه زمان اشتهائه باب الامير على صفة الكراهة فهو من قصر الموصوف على الصفة ويمكن ان يقال قصر فيه اشتهاءه باب الامير على موصوف بالكراهة له لا يتعداه الى موصوف بصفة الارادة له فهو من قصر الصفة على الموصوف ويمكن ان يقال قصر اشتهائه الباب على انه مجتمع مع كراهته دون ارادته اياه فهو قصر الموصوف على الصفة ثم اشتهاء الشيء اذا لم يكن مستلزما لارادته فهو قصر الموصوف على الصفة ثم اشتهاء الشيء مشتهيا مكروها كاللذات المحرمة عند لا وادعه ولم ينافي كراهته مجازا ان يكون الشيء مرادا منفورا عنه كشرب الادوية المرة عند المرض النجاة وكما جاز ان يكون الشيء مرادا منفورا عنه كشرب الادوية وان قيل الاشتهاء يستلزم الارادة فالجمع بينه وبين الكراهة باختلاف الجهة فيشتهي الدخول على الامير لما فيه من التقرب اليه ويكرهه لما فيه من الذلة ودفاع الحاجب فالحقيقة المشتهى هو التقرب والمكروه تلك الذلة اي ما ايس الشيطان من بني آدم من قبل النساء الا عاتيا على اتيانهم من قبلهن اي ما ايس من جميع جهات الغرور والاحوال الا من جهة النساء كانتا على حال من الاحوال الا عاتيا فانه لا يتدحاكيه واقولها في بوخرها

٩٤

٥٧ : يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعاً فيحمل الم لانا التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احداً احداً الا عمرا زيد فيما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احداً احداً الا زيد عمراً وهذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة وهذا بالعطف مطلقاً وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكوراً والمستثنى بدلاً منه نحو ما ضرب احداً احداً الا زيد عمراً والاكثرون على منعه مطلقاً لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلو يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقديره بجعل الاستثناء متعدداً ويجعل المقصور فالثانية منهما ويجعل عمراً منصوباً بما بعد المستثنى بها الا ان الاكثر من النحاة على منع ذكر الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احداً وتابعاً للمستثنى نحو ما جاءني الا زيداً الظريف او معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو ما بكر ذا المرسوح الا الموت ضاحكاً فان ضاحكاً معمول لمات والعامل في الموت لم يسوّ وليطلب بيان ذلك من كتبهم

بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرواً ما ضرب عمرواً الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخر الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرواً الا زيد ما ضرب زيداً الا عمرواً بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابطة ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضاً مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي اتبعك في بادي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوائح في البيت المرفوع بمضمر اي قامت النوائح ووجهه ان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف ثم يصح هذا فيما اذا تقدم المرفوع واخر المنصوب ومن هنا قيل ان عمراً في قولنا ما ضرب الا زيد عمراً منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الامير زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمراً اي ضرب عمراً قال الفقير يرد الاجماع وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعاً وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيداً وعمراً وبكراً فقيل لك من ضربت فقلت زيداً لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروباً لزيد ولم يقع ضرب الامير زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعاً وقد جنح على بعضهم هذا البيان فمنع ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول جميعاً ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ اي الذي ترك فيه المستثنى منه وفرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجاً منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج وكيلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراهم في علم النحو يقولون تأنيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى بالبناء للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بالرفع وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فالوجه في الفعل اصله فالحسن ان يقال تأنيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر

حتى اذا ايس من جميع ما عداها تمسك بها وانها انه هل يأتي من هذه الجهة ايضاً او لا فتدور دلالته في الكلام عليه وقيل انه لجهة بعض منه ظرف محذوف اي ما ايس حيناً الامر صرفاً بانه انا من فيه من يحيل النساء والحاصل ان ما ابي انا من من قبلهن ولما استدعى المقام استعظام هذه الحالة دل على ان الاتيان من قبلهن لانه التأنيس ولا حاجة الى ما قيل الاتيان بالعزم عليه ولا الى التقييد بالياس بين النساء فان قيل لا معنى للاتيان من هذه الجهة بعد الياس منها ومن غيرها اجيب بان المعاودة اليها بعد الياس من نفسها ومن غيرها يدل على انها اقرب الوسائل وعلى انه لا ياس منها بالكلية كما من غيرها وهذا القول اكثر مبالغة واحسن طباقاً لما صدق بالحديث

نظرا الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو كثيرا ما يكون في الفعل ضميرا عائدا اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا في قراءة بالياء فان فاعله ضمير عائد الى الحاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند فاعلا في ما قام الا هند بل لا بد من الضمير العائد الى احد كما التزم في هذا القسم الا بالعود لم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد اليه في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد مكانا من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد احص من ذكر وفي صفته يعني كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقي ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا الاستثناء المفرغ الجملة وهما الخبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او كنه نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حالا نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وصار الحال مما لا يعتبر تقارنه بمضمون عامله الا على وجه العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم في عمل الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي تقديم المقصور عليه على المقصور لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء تقدم على المقصور او تأخر عنه وههنا ليس الا معنى الكلام مستفاد من معناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا

انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا او تعيينا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة فلا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكونه منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس في الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن احوال الالفاظ لا التي يجري اليه اجزاء الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والكلام بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وقد ذكر المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لان الطالب يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو

وان كان الطلب حصول امر في خارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان
ثبوته فان كان باحدى حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر ومنها التمني
وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة والفظ الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان المتمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا
كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه
اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار
ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما
يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم
ان لا شفيع لانه ح يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في
واستدعاء الاستفهام للجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت
هي ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى
بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة
على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما
يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني فكانه قيل
ليت لك زيارة وتحدثا نحو النوع الرابع ولعل ذلك لطلب عيب وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انما
لو التي يجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو وددت لو انك تجيء ويدهنون
وهي حروف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فتنصب الفعل بعدها نحو
لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين
قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا
ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما
مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن
الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض
من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمنهما
يعني ان الغرض من تضمنهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي
من معنى التمني التضمني هما اياه في الماضي والتقديم نحو هلا اكرمت زيدا
ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام و
في المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى

قصدا الحثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما يجب
ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه قوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى
التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو
التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد
ايضا لحصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته
متولدا منه معنى التنديم واما المضارع فكانه من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض
ما عنيه تسلط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني فلما ناسب
باب التنديم وما يستعمل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع
بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فلا
فان التصرف في الحروف مما يابى كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب
في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول
فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فتولد منه
معنى التمني لان المترجى من انه طمع او ممكن لا طمع في وقوعه جاز فالترجي فان ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت
الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل
وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها يختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين
وبهذا الاعتبار صار اعم فقدمه المص وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع
النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد
وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء
ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند
افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في احد

استفهام

أو في الزرق والمطر هو الشيعي فالطلب في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي ويطلب بالاستفهام
تفصيله ولهذا أي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما
قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت
وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر
في أعمرا عرفت وأما في أزيد قام فلأنا لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل غايته أنه يحتمل ذلك على مذهب الشيخ عبد القاهر فيجوز أن يكون أزيد قام
لطلب التصديق ويكون تقديم زيد لأنه أهم ونحوه ويدل على هذا أنه علل قبح هل زيد قام
بأن هل فيه أبا أن تختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسئول عنه بها أي التصديق المسئول عنه
بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق
بحصول الفعل منه وإذا قلت أضربت زيدا أم أكرمته فهو لطلب تصور المسند أضرب هو
أم إكرام والتصديق حاصل بثبوت أحدهما فمثل هذا يحتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون
لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو أفرغت من الكتاب الذي كنت
تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته سؤال عن تعيين
المسند وبهذا يظهر أن كلام المفتاح لا يخلو عن تعسف والفاعل في أأنت ضربت زيدا
إذا كان الشك في الفاعل مع جزم العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في أزيدا ضربت
إذا كان الشك في المفعول مع جزم القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك
قال الشيخ في دلائل الإعجاز ومما يدق ... أنك تقول أقلت شعرا قط أرأيت اليوم
إنسانا فيحسن ولا يحسن أن تقول أأنت قلت شعرا قط أأنت رأيت إنسانا إذ لا يعقل
السؤال عن الفاعل في مثل هذا لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل
مخصوص نحو أن تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما أشبه ذلك مما يمكن
أن ينص فيه على معين فأما قول شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال
ذلك فيه لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب
التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
إذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا أي

أي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام أم عمرو لأن وقوع المفرد ههنا
بعد أم دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت
أصل الحكم فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس إلا لطلب التصديق
فبينهما تدافع يمتنع خلوه مما إذا قيل هل زيد قام أم عمرو وقيل هل زيد قام فإنه يقبح ولا يمتنع
لما سيجيء فإن قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول
التصديق في أم المتصلة في نحو أزيد قام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام
إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق
لأنه التصور بوجه ما ولهذا أيضا قبح هل زيدا ضربت لأن التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون
زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم
اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال أن لا يكون التقديم لمجرد الاهتمام من
غير التخصيص وفيه نظر لأنه لا وجه حينئذ لتقبيحه سيما أن الغالب في التقديم هو الاهتمام
وهذا يوجب أن يقبح وجه المجيب ابتنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به
دون هل زيدا ضربته أي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا أي هل ضربت
زيدا ضربته بل هذا أنسب لأن الأصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة
أن هل إذا وجد الفعل في كلامها لا يدخل على الاسم وإن كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز
اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من إيلائها إياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف
لذلك أي لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من أن اعتبار التقديم
والتأخير في نحو رجل عرف واجب وأن أصله عرف رجل على أنه بدل من الضمير كما في قوله
وأسروا النجوى الذين ظلموا وإنما لم يحكم بالامتناع لاحتمال أن يكون رجل فاعل فعل
محذوف ويلزمه أي السكاكي أن لا يقبح هل زيد عرف لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع أنه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره
صاحب المفتاح من أن نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح السيد
لأنه شائع مستحسن وههنا نظر وهو أنا لا نسلم لزوم ذلك لجواز أن يكون قبيحا
لعلة أخرى فإن انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب
أنه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا أنه يلزم عدم قبحه وعلل غيره

أي غير السكاكي قبحهما أي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بأن هل بمعنى قد في الأصل وأصله أهل كقوله أهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فأقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الأفعال فكذا ما هي بمعناه فإن قلت هذا يقتضي أنه لا يصح أيضاً دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد إلا فرق بينه وبين ما إذا كان الخبر فعلاً نحو هل زيد يقام قلت الفرق أنها إذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما إذا لم تره في حيزها فإنها تسلت عنها ذاهلة وهي أي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيداً وهو أخوك كما يصح أتضرب زيداً وهو أخوك يعني أنه لا يصح استعمال هل لإنكار إثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لإنكار الفعل الواقع في الحال فعلم أن التقييد بقوله وهو أخوك ليكون قرينة على أن المراد إنكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في أن يكون الضرب واقعاً في الحال ويعلم أن هذا الامتناع جار فيما إذا دلت القرينة على أن المراد إنكار الفعل الواقع بمعنى لا ينبغي أن يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال أو حالية كما في قوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أتضرب أباك وأتشتم الأمير فإنه لا يصح وقوع هل في هذه المواضع وبهذا يظهر فساد ما قيل إنما امتنع ذلك من وجه أن الفعل المستقبل لا يقيد بالحال لعدم المقارنة لأن الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل واتفاقهم على المضي تجيء زيد راكباً وسأضرب زيداً وهو بين يدي الأمير قال الحماسي سأغسل عني العار بالسيف جالباً علي قضاء الله ما كان جالباً وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من هذا أنه بعد سماع قول النحاة أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافي الحال فهم منه أن الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال وأورد قول النحاة دليلاً على كلامه وهو ينادي على خطائه ولو سلم عدم امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري إن التعرض لأمثال هذه المباحث مما لا ينبغي

قال فإن كان ذلك الأمر انتفاء فمن فهو التمني أقول فإن قيل ينتقض بقولك اترك الزنا أجيب بأن المراد انتفاء الفعل وعدمه من حيث أنه انتفاء وعدم ملاحظ من حيث أنه مفهوم برأسه ملحوظ في نفسه وقد حقق ذلك في بحث الأمر والاسكان وغيرهما فإذا قيل لا تزن فقد لوحظ فيه ترك الزنا من حيث أنه حال من أحواله وجعل آلة لملاحظته لا ملحوظاً في نفسه بخلاف ما إذا قيل اترك الزنا فإن الترك ههنا صار ملحوظاً بالذات ● سيد سند قدس سره

قال وهي مع بعضها حرفية أقول أي وهو أدوات التمني وقيل لو بمعنى حكاية للتمني المستفاد من ود وما يقوم منه الشرط فتوسعوا في الإطلاق عليه فقطع من ذلك أن لو حرف مصدر لكنه حاصل معناه لأنه قال مركبتين مع لا وما لفظ مركبة كأنا وقعت في عبارة المفتاح على صيغ الأفراد فإن قرئت مرفوعة وجعلت خبراً آخر لكان ورد أن تلك الحروف أعني حروف التحضيض ليست مركبة مع لا وما فلو نبه أن يقول بتركيب الجزء الأول منها كانه قيل مركبة أجزاؤها الأول مع لا وما وإن قرئت منصوبة وجعلت حالاً من الضمير المجرور في منها احتيج إلى تنزيلها منزلة كلمة واحدة أو منزلة جماعة من الكلم فلذلك قال المصنف على صيغة التثنية فاستقام اللفظ والمعنى بلا تكلف سيد سند قدس سره

قال البعد المرجو عن الحصول أقول يريد أن علاقة لعل ههنا استعماله في معنى الترجي لكن المرجو فيه شابه المتمنى فصار ترجيه تمنياً في معنى التمني فأعطي حكمه في نصب الجواب وعلى هذا يظهر الفرق بين لو ولعل في إفادة معنى التمني ● سيد سند قدس سره

قال أو التصور كقولك أدبس في الإناء أم عسل

أقول بأن الهمزة في مثل قولك أدبس في الإناء أم عسل لطلب تصور المسند إليه أو المسند أو غيرهما مبني على الظاهر توسعا • والتحقيق أنها للطلب لطلب التصديق أيضا فإن السائل يتصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزل له في تصورهما شيء أصلا بل بقي تصورهما على ما كان فإن قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلب أجيب بأن الحاصل هو التصديق بأن أحدهما مطلقا كالعسل في الإناء مثلا والمطلوب بالسؤال هو التصديق بأن أحدهما معينا كالعسل مثلا في الإناء وهذان التصديقان مختلفان إلا أنه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند إليه في أحدهما وعدم تعينه في الآخر كان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل وأن المطلوب هو التصور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيوده • سيد سند قدس سره •

قوله والفاعل في أأنت ضربت زيدا إذ لما كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد أطلق الشك ههنا بدل على أن المطلوب تصديق يتعلق بتعيين الفاعل أو المفعول إذ لا شك في التصورات فإن قيل التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أزيد قام أم عمرو قلت التحقيق في الجواب ما قررناه آنفا وما ذكره كلام ظاهري أيضا لأن تصور أحدهما على التعيين أن يعلم نسبة القيام إلى أحدهما بعينه بعد أن علم نسبته إلى أحدهما مطلقا فالمطلوب هو التصديق في الحقيقة وأما تصور زيد وعمرو بخصوصهما فهو حاصل للسائل حال السؤال وإنما المجهول الطالب عنه نسبة القيام إلى المخصوص أحدهما وهذا مما لا يخفى على ذي مسكة • سيد سند قدس سره

قوله أم عرفت بالغريين إلخ الغريان هاطلان بناهما قبرا مالك وعقيل نديمي جذيمة الأبرش سميا غريين لأن النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله إذا خرج في يوم بؤسه كذا في الصحاح وقيل كان ينادمه رجلان من العرب خالد بن المضلل وعمرو بن مسعود الأسديان فراجعاه ليلة سكرهما ونادماه الكلام فأمر بهما فجعلا في تابوتين ودفنا بظهر الكوفة فلما أصبح سأل عنهما فأخبر بصنيعه فندم وركب حتى وقف عليهما وأمر ببناء الغريين وجعل لنفسه في كل سنة يوم نعم ويوم بؤس فكان يضع سريره بينهما فإذا كان يوم نعمه فأول من يطلع عليه يعطيه مائة من الإبل وإذا كان يوم بؤسه فأول من يطلع عليه يعطيه رأس ظربان مسودة وبه نتنة الريح وأمر فيقتل ويغري بدمه الغريان • سيد سند قدس سره •

ان يشتغل به لكن لا خفاء على القاصرين أن يفهموا فيها سامعين غير تأمل وبأخذوها أخذا وللاختصاص التصديق بها أي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما في قولنا نخصك بالعبادة يعني لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أي بالشيء الذي زمانيته أظهر كالفعل فإن الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له أما اقتضاء الثاني أعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر إذ الفعل إنما يكون فعلا وأما اقتضاء الأول أعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى المعاني التي هي مدلولات الأفعال من حيث هي هي لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء من حيث الذوات دون أن قيامها فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون وهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكد بالتكرير لأن أنتم فاعل فعل محذوف لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله كما في فهل تشكرون لأنها داخلة على الفعل حقيقة وفي فهل أنتم تشكرون لأنها داخلة على الفعل تقديرا لأن أنتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وأيضا فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من أفأنتم شاكرون وإن كان للثبوت باعتبار كونه الجملة الاسمية لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معه أي ترك الفعل مع هل أدل على ذلك أي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا أي ولأن هل أدعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ لأنه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وإبراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فإنه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الأولى به أن يدخله على الفعل كما هو أصله وهي أي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء أو لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة أو لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء أو لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة أو لا دائمة فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الأولى شيء واحد فلهذا كانت مركبة بالنسبة إليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها للطلب

لطلب التصور فقط ويختلف من جهة أن المط بكل منها تصور شيء آخر فيطلب
بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالباً أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
وأنه لأي معنى وضع فيجاب بإيراد لفظ أشهر سواء كان من هذه اللغة أو من غيرها
أو ماهية المسمى أي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة أي ما حقيقة مسمى
هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة
في الترتيب بينهما أي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب
الطبيعي أن يطلب أولاً شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته
لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف
أنه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته إذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
لأن الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فإن كل من خوطب
باسم فهم فهماً ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالماً باللغة وأما الحد
فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها ماهيات وحقائق
كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة وأما المعدومات فلما لم يكن لها إلا المفهومات
لم يكن لها حدود إلا بحسب الاسم لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف
أن الذات موجودة حتى أن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن
على وجودها في أثناء التعاليم إنما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم إذا ثبت وجودها
وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها حدوداً بالذات والحقيقة كما ذكره الشيخ
في الشفاء فعلم أن الجواب الواحد يكون حداً بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس
إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد في زمانين ● وبمن العارض المشخص
لذي العلم أي يطلب بمن الأمر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه
كقولنا من في الدار فإنه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وأما الجواب
بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا أو نحو ابن فلان أو ما أشبه ذلك فإنما يصح من جهة
أن المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الأوصاف في الخارج في شخص واحد
وإن كانت تلك الأوصاف نظراً إلى مفهوماتها كليات ● وقال السكاكي يسأل
بما عن الجنس تقول ما عندك أي أي أجناس الأشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه
ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أي أي أجناس الألفاظ هي وجوابه

قال والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل
أقول وهذه الحدود بعينها حدود بحسب الذوات والحقيقة هذا
إذا كان الواضع تصور حقيقة الشيء ووضع الاسم بإزائها ولما إذا تصور
مفهوماً اعتبارياً ووضع الاسم بإزائه فإن الحد بحسب الاسم يصير حداً بحسب الحقيقة
ثم إذا رتب المجيب الحد على المعرف مطلقاً لم يحتج إلى ذلك التقييد بهذا السؤال
شريف قدس سره
قال وبمن العارض المشخص لذي العلم كمن في الدار أقول
فإن قلت السائل بهذا السؤال قد يحصل له التصديق بأن أحداً في الدار
وهذا التصديق سابق على التصديق بأن زيداً في الدار فهو بسؤاله
لطلب التصديق الثاني قطعاً فيكون من لطلب التصديق دون التصور
على قياس ما ذكره في الهمزة مع أم المتصلة قلت بينهما فرق وذلك
أن السائل بمن في الدار لم يتصور خصوصية زيد أو عمرو ومقتضى السؤال
فإذا أجيب بزيد أفاده زيادة في تصور المسند إليه بحسب خصوصيته
ويحصل بحسبه التصديق أيضاً بخلاف قولك أدبس في الإناء أم
أن لا يحصل فيه بالجواب تصور بل مجرد تصديق فتأمل وقس على هذا
نظائره من نحو كيف وأخواتها وقد يدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
نحو ما الكلمة شريف قدس سره
قال السكاكي وأما ما فللسؤال عن الجنس تقول ما عندك
أقول قد فصل بين قوله ما الكلمة وبين ما قبله وكذلك
في الظاء يعرف وتقول ما الكلمة فلا بد لك من فائدة والذي
يلوح من الشرح أن الفصل للتنبيه على أن ما الكلمة وما يشبهه سؤال عن الماهية
والحقيقة كأنه أراد أنه سؤال عن تفصيلها بالحد ليتميز عما سبق فإن قولك
ما عندك سؤال أيضاً عن الحقيقة وتعيينها فإن السائل عن الجنس إنما
والحقيقة ربما يتصوره منهما بدون ملاحظة خصوصية من خصوصيات
الأجناس والحقائق ثم يسأل طالباً لخصوصيته منها إجمالاً فيجاب باسم
يدل على خصوصية جنس ما إجمالاً كقولك ما عندك وربما يتصوره بخصوصيته
إجمالاً ثم يسأل عن تفصيله فيجاب بما هو حده كما في قولك ما الكلمة ومنهم
من قال ما سبق سؤال عن تبيين الماهية الموجودة وقوله ما الكلمة وما يشبهه
سؤال عن المفهومات الاعتبارية الاصطلاحية وإن كانت تلك المفهومات صادقة
على أمور موجودة شريف قدس سره

قال أم كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان أنف إذا ما ضُنّ باللبن أقول
العلوق هي الناقة تعطف على غير ولدها فيهتز من حمته وتمنع اللبن
يقال رئمت الناقة ولدها رئمانا إذا عطفت عليه وضنّ بالشيء بخل به
ورئمان يروى مرفوعا بدلا من ما يعطي ومجرورا بدلا من الضمير المجرور
ومنصوبا على أنه مفعول تعطي وعلى الأولين ضمن معنى تسمح فالمراد التجهم
احد حوله شرح ومن ذلك الصورة بيان علاقة المجاز
قال كالاستبطاء نحو كم دعوتك أقول الاستفهام عن عدد دعائه إياه
يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة أو ادعاء لأن الغالب
يكون معلوما واستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك أي عادة أو ادعاء
والاستفهام عن عدد دعائه إياه يستلزم الاستبطاء بهذه الوسائط
فاستعمل اللفظ فيه وكذا قوله تعالى متى نصر الله فالاستفهام عن زمان
النصر يستلزم الجهل بزمانه والجهل به يستلزم استبعاده
عادة أو ادعاء لأن الأنسب بما هو قريب أن يكون معلوما إما بنفسه
أو بأماراته والأنسب بما هو بعيد أن يكون مجهولا واستبعاده
يستلزم استبطاءه وقس عليه ما ذكرنا نظائره شرح
قال والتعجب نحو ما لي لا أرى الهدهد الاستفهام عن سبب عدم
رؤية الهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من المسبب
أعني عدم الرؤية لأن كيفية نفسانية تابعة لإدراك الأمر القليل
الوقوع المجهول الأسباب شرح
قال والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون أقول
الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه
إليه فإذا سلك طريقا واضح الضلال حتى كأن ذلك غفلة منه عن الالتفات
إلى ذلك الطريق فإذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه تنبه لضلاله فالاستفهام
عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم التنبه على كونه ضلالا وفائدة
دون التصريح بكون طريق ضلالا أمران أحدهما أنه من قبيل الكناية التي هي أبلغ
والثاني إيهام أن المخاطب أعلم بتلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج إلى السؤال عنه شرح
قال والوعيد ألم أؤدب فلانا هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء إساءة الأدب
عن غيره وحمله على أن يتكلم وعيده على إساءة الأدب وفي المدول من الاستفهام عن الأدب
ما يدل أن الأدب نحو الاستفهام مع النفي إيهام أن المخاطب عنده أن التأديب فلذلك
أقدم على الإساءة وفيه المبالغة ما لا يخفى شرح قال والتقرير الاستفهام والأمر
المخاطب يستلزم حمله على إقراره بما هو معلوم منه شرح قال والإنكار كذلك
والنزاهة عن وقوعه واحاطته وادعاء ما لا ينبغي أن يقع فيستلزم عدم توجه الذهن إليه
المفضي إلى الاستفهام عنه وذلك الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه النفس إليه
والنزه عنه وادعاء ما لا ينبغي أن يكون وإنما وقع على هذا الحال التكذيب شرح

قال أو التهكم نحو أصلواتك تأمرك أقول الاستفهام عن كون صلواته آمرة له
بذلك يناسب ادعاء أن المخاطب معتقد له وادعاء اعتقاده إياه يناسب
الاستهزاء والتهكم وبالجملة استعمال هذا الكلام فيما يناسب التهكم
والتحقير والتهويل والاستبعاد وما يناسب هذه الأمور لأن الاستفهام واضحة فإن الاستفهام
عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجه لأن الحقير لا يلتفت إليه
فلا يعلم ولتهويله من وجه آخر لأن الأمر الهائل لعظمته وفخامته لا يتأتى
أن يحاط علما وللاستبعاد وغيره أيضا لأن ما هو قريب الوقوع فأولى بأن يعلم
قال وعرفوه بأنه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء هذا تعريف ارتضاه
الشيخ ابن الحاجب واعترض هذا القيد على قوله غير كف بأنه لا يجمع عدم الفعل
عنده لا يحتمل الطلب في النهي كف النفس عن الفعل المنهي عنه فاحتاج إلى إخراج النهي
عن تعريف الأمر بهذا القيد فورد عليه بطرده العكس نحو كف عن كذا أيضا والصواب
على مذهبه أن يترك هذا القيد ويعتبر الحيثية فإن الكف له اعتباران أحدهما من حيث
ذاته وأنه فعل في نفسه وبهذا الاعتبار هو مطلق في قولك كف عن الزنا والثاني من حيث
كف عن فعل وحال من أحواله وآلة لملاحظته وبهذا الاعتبار هو مطلق في قولك لا تزن
فإذا قيل طلب فعل من حيث أنه فعل في كف عن الزنا هو وخرج عنه لا تزن وأعترض
عليه أيضا بأن الاستعلاء غير معتبر فيه لقوله تعالى حكاية عن فرعون فماذا تأمرون إذ لا تعقد
استعلاء ورد بأن الرضية وفي الشارح الأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها نحو لينزل
واترك ونزال وصه على سبيل الاستعلاء فقيل من أثبت كلام النفس عرّفه بالاقتضاء والطلب
وما يجري مجراهما ومن أنكره عرّفه بعضهم بإرادة الفعل وبعضهم بقول القائل
لمن دونه افعل وبعضهم باستعمال الصيغ المخصوصة على سبيل الاستعلاء والغرض
ما يدل على اللفظ والإرادة شرح قال وقيل القدر المشترك
بينها وهو الطلب على جهة الاستعلاء كلام المفتاح يدل على أنه الطلب على جهة الاستعلاء
لا يتناول الندب فإنه قال والأمر في لغة العرب هذه الصورة التي هي من قبيل ليفعل
على سبيل الاستعلاء وأما إذا لم تكن على سبيل الاستعلاء فإنها موضوعة لذلك وهي حقيقة فيه لتبادر الفهم عند استماعها
عنه وفهم وليتم الجانب الآمر وتوقف ما سواه من الندب والالتماس والندب والإباحة
والتهديد على اعتبار القرائن ثم قال ولا شبهة أن طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث
إيجاب الإتيان به على المطلوب منه ثم إن كان الاستعلاء ممن هو أعلى مرتبة من المأمور استتبع
إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة وإلا لم يستتبعه فإذا صادفت هذه أصله أي الأمر
بالشرط المذكور أفادت الوجوب وإلا لم تفد غير الطلب ولعل الشارح استفاد ذلك

وجواب الجملة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن العوم
نقول عمار زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل
وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات و يسأل
بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبريل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه
نظر اذ لا نعلم انه سؤال عن الجنس ولذا يصح فى جواب من جبريل ان يقال ملك
بل يقال الجواب انه ملك ياتى بالوحى الى الرسل وغير ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه
واما ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام
ملك ام جنى منساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل شىء خلقه ثم هدى
فانه اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا و يسأل باى عما يميز احد المتشاركين
فى امر يعمهما نحو اى الفريقين خير مقاما اى نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين
والمؤمنين وهم اصحاب محمد عليه الصلوة والسلام قد اشتركا فى الفريقية فسألوا عما يميز احدهما
عن الآخر والامر العام المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اى يعمهما قوله فى المفتاح تعوق
القائل عندى ثياب فتقول اى الثياب هى فتطلب منه وصفا يميزها عنده عما يشاركها
فى الثوبية قيل انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولنا ايهم مثل كذا فالجواب اسم يتعين بالاشارة
او اسم علم واذا اضيف الى الكلى فالجواب كلى مميز لا غير وعلى الجملة فهو طالب للتعيين و يسأل
بكم عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اى كم آية آتيناهم
اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والا ستفهام استفهام
تقرير او عن المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من فان الفصل بينه وبين مميزه
بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر فى الخبرية وذكر بعض المحققين
من النحاة ان مميز الاستفهامية لا يجر بمن على الحد والاصح فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب النحو وقوله سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة و يسأل
بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان
المستقبل قيل ويستعمل فى مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وانى يستعمل تارة بمعنى كيف
ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال شئتم ومن اى شق اردتم
بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك
هذا اى من اين لك هذا الرزق الآتى كل يوم وقوله يستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون
مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض

ولعل الشارح استفاد ما ذكره من كلام ابن الحاجب عرف الامر الاقتضاء فمن كونه
على جهة الاستعلاء مع ان المختار عنده ان المندوب مامور به والمشهور ان القدر المشترك
بين الوجوب والندب هو الطلب وكذلك صرح ابن الحاجب ايضا فى تقرير المذاهب
فى صيغتها فعل حيث قال وقيل الطلب المشترك فاذا جعل الطلب على جهة الاستعلاء
قدرا مشتركا بين الوجوب والندب لزم ان يكون الاظهر عند المص كون الصيغة
موضوعة للقدر المشترك مخالفا لما اختاره الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب
قال وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظى الى ان
على هذا المعنى تمايزهم عبارة ابن الحاجب فى مختصره حيث قال قال الجمهور حقيقة
فى الوجوب وابو هاشم فى الندب وقيل الطلب المشترك وقيل مشترك والاشعرى
والقاضى بالتوقف فيهما اذ ربما يتوهم ان الضمير فى فيهما راجع الى الوجوب
والحق انه راجع الى كونها موضوعة للقدر المشترك وكونها مشتركا اشتراكا لفظيا
لقربهما والحق انه راجع الى الوجوب والندب كما ان الاشتراك ايضا بينهما وقد صرح
بذلك فيما يعتمد عليه من شروحه قال فى المحصول ومنهم من قال بالتوقف وهم
فرق ثلث الاول القائلون بانها للقدر المشترك الثانى الذين قالوا انها مشتركة بين الوجوب
والندب لفظا والثالث قالوا انها حقيقة اما فى الوجوب فقط او الندب فقط او فيهما
معا بالاشتراك لكنا لا ندرى ما هو الحق من هذه الاقسام فجعل هذه المذاهب
الثلثة مندرجة تحت القول بالتوقف اما الاخير فقط وهو الذى عنى فى المختصر
بالتوقف واما الاولان فلان الصيغة اذا جردت عن القرائن يتوقف فيها من الوجوب
والندب اما على تقدير الاشتراك اللفظى فلانه لا يدرى ايهما المراد منها واما على تقدير
المعنوى فلانه لا يدرى ان القدر المشترك المراد فيها فى ضمن ايهما وجد سيد قال
والتمنى نحو قول امرئ القيس فان قلت قد سبق ان التمنى من اقسام الطلب وفسره
الشارح بانه طلب الشئ على سبيل المحبة وصيغ الامر اذا استعملت فى التمنى كانت مستعملة
لطلب الفعل فكيف يصح ان يجعل من القسم الاول وهو ان لا يكون لطلب الفعل استعلاء قلت
كانه اراد ان القسم الاول هو ان لا يفيد الطلب المعتبر فى الامر اصلا اعنى ما يستعمل على جهة الاستعلاء
والا يفيد هذا الطلب اصلا جاز ان يفيد نوعا آخر من الطلب فلا اشكال سيد
قال وهو طلب الكف عن الفعل يعنى الكف من حيث هو كف على قياس ما مر فلا ينتقض
بقولك كف عن الزنا لما كان طلب الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين الوجوب والندب
كان على ما الشارح لزم ان يكون طلب الكف عن الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين التحريم وا
والكراهة فيكون النهى موضوعا للقدر المشترك بينهما عند المص على خلاف ما هو المختار
عند الجمهور كما قلنا فى الامر سيد سند قدس سره

أنّى بمعنى أين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من أين عشرون لنا من أين أو مقدرة كقوله تعالى أنّى لك هذا اي من اين لك هذا فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اظهار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها يختص بطلب التصديق كهل وبعضها يختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى أم هل تستوي الظلمات والنور وقوله أمّن هذا الذي هو جند لكم وقوله أماذا كنتم تعملون وقول الشاعر أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنف اذا ما ضنّ باللبن وأم ههنا بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى آخر مع تضمنها معنى الاستفهام كقوله تعالى أم أنا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يتضح ما قيل في قوله تعالى أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما أماذا كنتم تعملون من ان أم ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى أكذبتم أم لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تنقلنا ركاب وتأمل ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو المراد ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول أضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا أبزيد مررت وأراكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد

كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تعالى تالله لأكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم رأوا كسر الاصنام وقالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرها اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانما يجيء التقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بحسب ما يلي فان هل يكون للتقرير في نفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها نحو كم آتيناهم من آية بينة وماذا فعلت بفلان ومن ذا الذي قتله ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما منها ولا يصح بغيره للانكار لكي لا يجري فيه هذا التفصيل وهو نحو لم فعلت كذا ومن ذا فعل كذا ولم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومتى لم تدر ما الفرق بين الزيد والشيء وغير ذلك واما الهمزة فقرة للانكار ما يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منها من الفعل فلذلك لانكار وانه ليس ممن يتصور منه القتل على ما سبق الكلام لا احتياج الى ذلك كالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله اتخذ وليا لا الاتخاذ الولي واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا اولي الهمزة وكالحال في قوله تعالى أراجلا سرت وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المنكر وكذا اذا قدم الفاعل على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر ونحو قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول فقد ينقدر بعده يكون الانكار للحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوية وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس

وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الإنكار نظرا إلى المخاطب وهو النبي عليه السلام
لم يعتقد اشتراكه في ذكر ولا انفراده * وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص
نظرا إلى أنه عليه السلام لفرط شغفه بإيمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كأنه يعتقد
قدرته على ذلك لا يقال همزة الإنكار بمنزلة حرف النفي وقد تقرر أن ما يلي حرف النفي
يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لأنا نقول
لو سلم أن الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي
وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص إن كان مضمرا أو متعينا للتخصيص إن كان
مظهرا منكرا وللتقوي إن كان معرفا وقد أشار هناك إلى تذكر هذا التفصيل ثم
قال لا يحمل قوله تعالى آلله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الإذن ينكر من الله
دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الإنكار وهذا يوهم
أن مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانحاد نفس الفاعل إذا ساعد عليه المعنى
وهذا خلاف ما ذهب إليه فيما سبق من أن المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم
فكأنه بنى هذا على مذهب القوم ومنه أي من مجيء الهمزة للإنكار أليس الله
بكاف عبده أي الله كاف لأن إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات وهذا المعنى
مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير أي لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي
وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم نشرح لك
صدرك وألم يجدك يتيما فآوى وما أشبه ذلك فقد يقال إن الهمزة للإنكار
وقد يقال إنها للتقرير وكلاهما حسن فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكون بالحكم الذي
دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس
اتخذوني وأمي إلهين فإن الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه السلام
من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم قوله والإنكار كذلك دال على أن صورة
إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة أشار إليها بقوله ولإنكار الفعل صورة أخرى وهي
نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما
فإذا أنكرت تعلقه بهما نفيته من أصله لأنه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى
قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أم ما اشتملت عليه أرحام الأنثيين فإن الغرض
إنكار التحريم من أصله وكذا إذا ولي الهمزة الفاعل نحو أزيد ضربك أم عمرو لمن يردد
الضرب بينهما وغير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار وأفي السوق كان

كان هذا أم في المسجد للمجهول ذلك والإنكار إما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك
الأمر الذي كان نحو أعصيت ربك فإن العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير
بمعنى التثبيت وإنكار بمعنى أنه كان لا ينبغي أن يقع وعليه قوله أتوق البدر
يوضع لي مهاده فإنه للتوبيخ مشابهة من الإنكار زاد ما ثم أعلى مرتبة من ذلك
أو لا ينبغي أن يكون أي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل
نحو أتعصي ربك بمعنى أنه لا ينبغي أن يتحقق العصيان أو للتكذيب في الماضي أي لم يكن
نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين أي لم يفعل ذلك أو في المستقبل أي لا يكون نحو أنلزمكموها
أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة أي أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال
أنتم لها كارهون يعني لا يكون هذا الإلزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان
وقول الشاعر وهل يتخذ الضرغام قوتا ليومه إذا ادخر الناس الطعام لمأتيه وقد يكون
الاستفهام الإنكاري الذي بمعنى النفي للتوبيخ أيضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله بمعنى
أي تبعة ووبال عليهم في الإيمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والإنكار ويجيء
فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير
نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال إنه كان عاليا
من المسرفين والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم
تولوا عنه ... هذا كله والحاصل أن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولدت
بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر أيضا شيء منها
في أداة دون أداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي أن تقتصر
في ذلك على ما سمعته أو مثال وجدته من غير أن تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية
والله الهادي ومنها أي من أنواع الطلب الأمر وعرفوه بأنه طلب فعل غير كف
على جهة الاستعلاء واحترز بقيد غير كف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء عن
طلب العلو ... عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لأنه يخرج عنه
نحو كف عن الفعل ثم اختلف الأصوليون في أن صيغة الأمر لماذا وضعت فقيل
للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة
الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما
وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة

والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والا
على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم
المصنف بشيء واشار الى ما هو اظهر عنده النقل لقوة امارته فقال والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد
بكرا في هذا اشارة الى ثلثة اقسام صيغة الامر الثلثة الاول المقترن باللام كالجازية
ويختص بالبس الفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء
الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماها النحويون امرا وسم استعلاء حقيقة الامر وفي غيرها حتى انه لفظ اغفر
في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تميزا
بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء
كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذكر الطلب
اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح
واتفاق ائمة اللغة على اضافتهم نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة مثلا يدل على كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
لانه حقيقة الامر وفيه نظر لان الاتم ان الامر في قولهم صيغة الامر يعني طلب الفعل
استعلاء بل الامر عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحوه ذكره واضافة الصيغة والمثال اليه
من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذكره في مقابلة الماضي والمضارع
وامثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم
وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل على ذلك للجملة وان لم يصلح دليلا
عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام
بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او
ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف
وفي الصحاح هو التخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز
نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة

جناءة الكلام ... صحاح

او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة
فيه دلالة على سرعة تكوين الله اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة
لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا
او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس
يجوز الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية
كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك
وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف تقول
لبرز كل طلوعك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
هموما نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم على كليس الغرض
طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا مما عرض له في الليل
من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاؤه
وليس له طماعية فيه ولا يتوقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون
لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي
فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء
وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التهجر
لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظ من الطلب عند الانصاف
كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر
الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل
ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع
لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لانسلم ذلك
عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض
الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع
الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة
في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فانه يستعمل كما يستعمل
افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم
التكرار اذ المرة النهي تقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالاول تقتضي

وأما النهي راجعا إلى قطع القاطع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالأشبه
المرة وإن كان راجعا إلى الاتصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرك تحرك أي في المستقبل
وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالأشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض أو طلب الترك كما هو مذهب البعض فإنهم
قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده
أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل والمذهبان متقاربان فبالجملة قد يستعمل النهي
في غير معناه وذلك بأن يستعمل لا لطلب الكف أو الترك كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل
أمري لا تمتثل أمري فإنه ظاهر أنه ليس المراد طلب كفه عن الامتثال ويستعمل لطلب الكف
أو الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل إما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم
لا تشمت بي أعدائي أو على سبيل التطلب فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل
كذا أيها الأخ وقد يستعمل الأمر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل
أو الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا أي دم واثبت على كذا (?)
وهذه الأربعة يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وإيراد الجزاء عقيبها مجزوما بأن المتضمن مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا أنفقه
أي إن أرزقه أنفقه وفي الاستفهام أين بيتك أزرك أي إن تعرفنيه أزرك
وفي الأمر أكرمني أكرمك أي إن تكرمني أكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك أي
أي إن لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان أحدهما أن هذه الأربعة
فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه ووجود ذلك
السبب الحامل مسبب عن ذلك المطلوب في الخارج لأن العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة
الفاعلية وإن كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا إن الغائية
تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم أول الفكر آخر العمل
ولما كان ذلك أعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن المطلوب الخارج مستفادا من ذكر
الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه أغنت هذه القرينة
عن ذكر حرف الشرط والسببية ليس معنى الشرط والجزاء إلا السببية الأولوية (?)
الثاني فالجزم السبب الحامل بأن مقدرة بعد هذه الأشياء وثانيهما أن كل كلام لا بد
فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري إفادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته أو لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتحققه

فأقول فإنهم اختلفوا في أن سبب مقتضى التمني قبيا ونافيا فيما سبق أن حرف ...
مبني على الاختلاف في أن عدم الفعل مقدور أم لا سيد سنده قدس سره
قال والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود
ذلك السبب الحامل هذا الوجه يقتضي أن يعتبر الجزاء المذكور مرتبا على الطلب
ومسببا عنه وليس كذلك فإن قولك أكرمني أكرمك مقدر
بقولك إن تكرمني أكرمك لا بقولك إن طلبت إكرامي فالجزاء المذكور مرتب على إكرام
المخاطب للمتكلم لا على طلب إكرامه فالسببية المعتبرة في الكلام إنما هي بين الإكرامين
وهو ظ سيد سنده قدس سره لأن العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة
الفاعلية أقول المناسب أن يقال العلة الغائية بوجودها معلولة
لمعلولها وإن كانت بماهيتها علة له فإن الكلام في سببية الطلب لما هو سبب
حامل للطالب عليه لا في سببية الطالب لما هو سبب حامل له على الطلب نعم
ولهذا قالوا إن العلة الغائية متقدم نحو ما ذكرنا وإن قيد كلامه هكذا
معلولة للعلة الفاعلية بتوسط المعلول وعلة لعلية العلة الفاعلية لعله
للمعلول فيكون علة المعلول أيضا كان مستقيما ظاهرا سيد سنده
قال وثانيهما أن كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه أقول
هذا هو الوجه الصحيح وقد ذكر في الإيضاح الفصل أن هذه
الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون إلا لغرض فقد بعضت (?)
في المعنى إنها سبب فإذا ذكر السبب علم أنها هي السبب وهذا الشرط
والجزاء فإن قلت فالحاصل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى نظر الحاكم (?)
الذكور وهنا حذف الخبر فإن الخبر لا يلزم أن يكون الغرض منه خارجا عنه
بخلاف الطلب فإنه لا يكون إلا لغرض خارج عنه وإلا كان عبثا فكان الشارح
فهم من أول كلامه الوجه الأول وجعل قوله بخلاف الخبر إشارة
إلى الوجه الثاني والحق أن مجموع كلامه وجه واحد المراد منه الوجه الثاني
لا الأول لفساده وأراد بقوله والطلب لا يكون إلا لغرض أنه لا يكون
إلا لغرض من الطلب لا من الطلب نفسه لضعف نفسه وأراد بقوله وإلا كان
أنه يكون في الغالب لأن أكثر الأشياء تم الإيطالب لغاية سيد سنده
قال أو لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله أقول الأظهر أن يقال فيكون تلك
الغير حاصلة غاية للمطلوب ومسببا عنه في الخارج كما ذكره في الوجه الأول
فإن المعنى أدل على ترتب الجزاء على الطلب ما ذكره من مجرد التوقف سيد سنده

قال وبدون الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء أقول
المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول انه كما ان قد غلب في الجملة
فذلك على ترتب الثاني على الاول وانما نستعمل في الشرط النحوي جزاءه
اخبر من العلة التامة فتعقيب الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من قولك
ان منهم بنى ضربتك ان الضرب الثاني مرتب على الضرب الاول لحصوله
بعد حصوله لانه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يبرح حصوله
بحصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وانا قوله تعالى
قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة ففيه اشارة الى المؤمنين ينبغي
ان يتبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان
قيه واقيموا الصلوة سببا لاقامتهم اياها لا يتخلف تلك الاقامة
عن ذلك القول وكذا قولك ان توضأت صح صلوتك يشعر بالنظر
في اعتبار الوضوء في صحة الصلوة كانه المقتضى وحده لصحتها
بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلوة فان المفهوم منه مجرد توقف
سيد سند قدس سره

قال لا يجوز لا تكفر تدخل النار وعلم تدخل النار [illegible]
اي ان تكفروا ان تسلم تدخل النار بخلاف الكسائي
فانه يجوز نظرا الى القرينة يعني يجوز جعل النفي قرينة للاثبات كما
في المثال الاول وعكسه كما في المثال الثاني وقد صرح
بذلك بعض الائمة لكن لا يخفى ان جعل النفي قرينة الاثبات اقرب
ونحو لا تدن من الاسد يأكلك ولا تكفر تدخل النار
اي ان تدن او تكفر وذلك لاشتمال النفي على مفهوم الاثبات وكونه
واردا عليه واما العكس نحو اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم ففيه بعد
اذ ليس في الاثبات اشتمال على مفهوم النفي ولذلك كان تجويز القسم الاول
منه اشهر سيد سند قدس سره

[illegible]

ويتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه
على الطلب جوز المخاطب كون ذكر الطالب لمنفعته ولغيره وان ذكره بعده ذلك غلب على
كون الطالب مستحقا لذلك المذكور لنفسه فيكون اذن معنى الشرط مع ذكر الشيخ على هذا
اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من متعلقها وقصد السببية
بخلاف قولنا ابن بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرف بيتي اضرب
زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلو كان الشرط لا يلزم
ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا
على شيء اخر نحو ان توضأت صح صلوتك وان لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه
اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك واستئنافا نحو
عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك اي انا المريض وان عدت الخمسة احد الاشياء
التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان
تنزل تصب خيرا فهو ليس الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة
استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول
مثلا فالاستفهام عنه يكون طلب الحاصل فيتولد منه بقرينة الحال العرض النزول
على المخاطب وطلبه منه وهذا في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل
وانكار النفي اثبات ولذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر
بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلو يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار واسلم تدخل النار يعني ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار
خلافا للكسائي فانه يجوزه بناء على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير
هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دون الله اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا
وليا بحق فانه هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله
ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار وتوبيخ يعني لا ينبغي ان يتخذ
من دون الله اولياء ولم يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال
لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشرط
حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا الا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء
بخلاف اتضرب ثم هو اخوك استفهام انكار بمعنى النفي لم يتصل بها الا فرق بينها الا صلة
ان كل من سلم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يجوز وقوع

[illegible]

وحذف الشرط في الكلام كثير وسيتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى
ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا فيا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه
نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي يناديه له يعني انه يبلغ
من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل
وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب
وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
أسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا
فتستعمل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله
واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال
كانه غافل عنه بعيد نحو قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه
بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه وتسفيله
عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو
طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال
لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص
في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله
عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه
وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي متخصصا من بين الرجال
باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي متخصصا بالمسكنة او لمجرد
بيان المراد بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل كذا
ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جرى مجراه وصف له
لم يرد به المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه
اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته
فقولك ايها الرجل فانه مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب
على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي متخصصا من بين الرجال وقد تنوع

تضيع مسكا بطن نعمان ان مشت به زينب في نسوة عطرات

مقام أي اسم منصوب أما معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف
أو مضاف نحو أنا معاشر الأنبياء لا نورث ولا نورث ورثا وربما يجيء
علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا
من النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل أمرين
النقل فيكون منصوبا بأبدا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعني أو أخص قال الإمام
المرزوقي في قوله إنا بني نهشل لا ندعي لأب الفرق بين أن ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين أن يرفع على الخبرية هو أنه لو جعله خبرا كان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب وكان
فعله لذلك لا يخرج عن خوله التهم ويجهل المخاطب بشأنهم وإذا نصب أمن من ذلك فقال مفتخرا
أنا أذكر من لا يخفى شأنه [illegible] والتفخيم لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة
النداء الاستغاثة نحو يا لله من ألم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
كأنه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الأطلال
والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله أيا منازل سلمى أين سلماك وكقوله يا ناق جدي
فقد أفنت أناتك صبري وعمري وأحلاسي وأنساعي ومنها التوجع والتحسر
كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله
أيا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كأنك تدعوه وتقول
تعال فإني مشتاق إليك وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب
المقام ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على أنه من الأمور الحاصلة التي
حقها أن يخبر عنها بأفعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر
في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره إياه فربما يخيل إليه
فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو
رحمه الله يحتملهما أي التفاؤل وإظهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
أو للاحتراز عن صورة الأمر كقول العبد للمولى ينظر المولى إلي ساعة دون أن يقول انظر إلي
لأنه في صورة الأمر وإن كان دعاء وشفاعة في الحقيقة أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون
المخاطب ممن لا يحب أن يكذب الطالب أي ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب
تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني لتحمله بألطف وجه على الإتيان لأنه إن لم يأتك غدا صرت
كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز استعمل في غير
ما وضع له ويحتمل أن يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء

الفصل الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب يتسارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند والمتعلقات والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر الفاضل في الاعتبارات ولطائف الاعتبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف متقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذلك المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او بشرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعليقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة وانما قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدد التباعد فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل ولم يقل ان يعطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لا محل لها من الاعراب وذكر لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى

اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون العطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر ان المراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلو لا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نوى او نعيم فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نوى الا دعت الحبيبة عليهم من انه اسم هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل دعت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم نقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم نعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في

١١٩

قال لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه في الكشاف انه توكيد له لان قوله انا معكم معناه الثبات على اليهودية وقوله انما نحن مستهزؤن رد للاسلام و رفع له منهم لان المستهزئ بالشيء المستخف به منكر له ودافع لكونه معتدا به و دفع نقيض الشيء تاكيد لثباته او بدل لان من حقر الاسلام فقد عظم الكفر او استيناف وفي الشارح انه تاكيد له او استيناف فانه قال في حواشيه لما كان المراد بانا معكم هو انا معكم قلوبا وكان معناه انا نحن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الايمان وقع قوله انما نحن مستهزؤن مقررا بفصل ولكنه يحمل على الاستيناف ولا يخفى عليك الفرق بين توجيهي بين توجيهي الشيخين وان جعله بيانا ليس بواضح وسواء جعل تاكيدا او بدلا او بيانا لم يصح العطف عليه لاستلزامه ان يكون الله يستهزئ بهم مقولا لهم وان يكون ايضا تاكيدا او بدلا او بيانا لقولهم انا معكم وكذا لا يصح العطف ان جعل استينافا لان الاستيناف انما يكون مقولا لهم وانما يكون ايضا من تتمة الجواب عن السؤال المقدر وهو ما بال الكلام صح انكم معنا توافقون اهل الاسلام هذا كله في حكاية كلامهم وانا كلامهم مع شياطينهم فيتصل فيه انما نحن مستهزؤن عما قبله لكونه تاكيدا او بدلا او استينافا وليس في كلامهم الله يستهزئ بهم ليتصور فصله او وصله فالمثال المذكور هو للحكاية دون المحكي فانه مثال للتاكيد او البدل او الاستيناف في جمل لا محل لها من الاعراب فتامل ولا تغفل عن صحة الاستشهاد بالحكاية في الاية فان له محل من الاعراب فصح الاستشهاد بالمحكي فيها فيما لا محل له منه والحاصل انه ان نظر الى فصل الله يستهزئ بهم بما قبله نذلك في الحكاية وفي جمل لها محل من الاعراب وبهذا الاعتبار استشهد به في هذا المقام وان نظر الى فصل انما نحن مستهزؤن عما قبله فذلك في المحكي وفي جمل لا محل لها من الاعراب وبهذا الاعتبار يستشهد به التاكيد او البدل او الاستيناف في جمل لا محل لها من الاعراب وانما اطنبنا في توضيح الكلام لنستعين به في دفع ما توهمه الشارح فيما سيرد عليك من قريب

قال أن حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل انا كلمة لا فلانها موضوعة لان تنفي بها اوجب للمتبوع وذلك انما في المفردات ويأبى حكمها نحو قولك زيد قائم بناقض زيد ليس بقائم لا عمرو وليس بقائم ولا يتصور

في محل النصب على انه مقول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مقولا لهم في كونه مقول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقولا لقول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير انه لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك انه حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واما او وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون العطف بل هو حرف استيناف لتجدد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفرد الا انها قد تكون للتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاول بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان ذكر الشيء او ذمه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل عقيب الاجمال ولاياتي فانه يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيقعد عمرو وثم انما كونها للترتيب بالمهلة لا ينافي كون الثانية في الرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار لجاز وثم للترتيب مع التراخي كما في العرف لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق

الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله كلا ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهو حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضرب زيد ويخرج عمرو لو احتمل ان يكون قولك يخرج رجوعا عن قولك يضرب وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم وبل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فيتميز ما يحتاج فيه العطف عما لا يحتاج هو الذي يشكك فيه العبارات ولا ايهام انه لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فانه كان للاولى حكم لم يقصد اعطائه للثانية لم يجب قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا انا معكم لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على شيء يقتضي يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك انا اذا قلنا اذا خلوت قرأت القران يفيد معنى لا اقرأ القران الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم

جواب عن ان يقال اذا كانت جميع استيقافه لا يحتاج قول السكاكي ولا تتدخل حنيئذ من التدريج لا يبنئ عنه قوله وانت خبير

قال الشارح رحمه الله

اي في اختصاص ما عند حكم التحليم لا باعتبار معنونه بالظرف لا تقرر من ان المفعول ونحوه يفيدان للحكم فلا يرد ان لا نم وجه ان الكشة في الاختصاص بالظرف لما قرر من ان التقديم يفيد الاختصاص لانا لا نم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانه يفيد ظرف لم مايوجب صدر الكلام لا لنكته عرفت ان المراد اختصاص حكم المعنون بالجملة والتقييد يخص بحكم لا بحالة وعرفت ان ما قرر ليس معناه الا ان التقديم للتخصيص وفي الظرف للتقييد فان قلت عبارته الا يفيد الا التخصيص ما ذكرت لانه قال الشيء يكون في الاختصاص بالظرف المتقدم فان ما وصف الظرف بالمتقدم يشعر بان التقديم مدخل في النكتة في الاختصاص والتقييد بالظرف لا مدخل فيه للتقديم قلت فيه بان العطف على انه بيان انه كرة في القيد المتقدم دون المتوسط او المتاخر بدل عليه كلام المحقق واعلم ان في الاية نكتة اخرى لانه لا ريب في صحة عطف الله يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء او عطف مجموع الشرطية او بالعكس كثير وان لم يعرف متحقق الا ان ولهم جهة الشاكا ناسب ان المستهزئ او بل يعين الاستهزاء والسخرية في كل منها مستهزئ او بالاولانا المستهزئ او بالمرسلين في احكام الله استهزاء فيه ترك العطف عليه اذ عطفها عليه يوهم عطفها عليه يوهم عطفها على قوله ان لعطع لدفع الوهم واوضح مثال المنصوص كالمنفصل وكان الغرض منه ما فتفرع على كونه مثالا للمنفصل دون الثاني قال الشارح المحقق فان قلت اذا عطف بشيء على جواب شرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويجري مجرى الشرط سببا فقد بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لا فرع بغير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزائية المستهزئ انما هو على الفرض استهزاؤهم واراد بهم ان الاعلى اخفاءهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بل ليس انهم قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم من شرهم لم يكن

ولا يتصور في الجمل التي لها محل من الاعراب وانا نحو قولك زيد وجهه حسن لا فعله قبيح خطا لما يعتقد حسن وجهه وقبح فعله فلا يبعد صحته فانما لانه في معنى قولك زيد حسن الوجه لا قبيح الفعل يحكم بانها لا تقع في عطف الجملة بناء على ان المراد بها لا محل لها من الاعراب اذ الكلام فيها وانما يحتمي في شرطها ان يكون ما بعدها جزء ما قبلها اما اضعفا واقوى ولا تحقق له في الجمل اصلا وفظ المفتاح يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في بحث العطف لا يتاتى حتى من التدريج كما ينبئ عنه فهو وكنت نحو انا ابيت الصبا دون منه انه يمكن حتى العاطفة ويجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة لكن المفرد ويمكن ان يقال حتى في البيت ابتدائية فانها والعاطفة يرجعان الى الاخرى هي جارة فاعتبار التدريج في احدهما يبنئ عن اعتباره في الاخرى بل جانب الاصل بتسليم الاتحاد ويمكن ان يجعل جارة بتقدير حرف المصدر للاستبعاد بمعنى للجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها له وذلك اما البعد درجته وعلو منزلته بالقياس الى مضمون الجملة الاولى كما في المثال الاول والثالث والرابع واما لمجرد تباينهما وعدم تناسبهما كما في المثال الثاني وقد يجيء لمجرد التدريج والترتيب في سيادة ابيه ثم سيادة ابنه من سيادة جده قال نجم الائمة فثم هناك كالفاء في قوله فبئس مثوى المتكبرين فنعم اجر العاملين فان مدح الشيء اذ لم يصح بعد ذكره قال احتمال ان يكون قوله يخرج رجوعا عن قولك آخر ان فيها اشارة الى فائدة العطف بالواو في جمل لا محل لها من الاعراب فانها اذا لم يعطف بعضها على بعض احتملت الرجوع والابطال واذا عطفت فهم اجتماع مضمونيها في الحصول بطريق المخصوصية وانت خبير بان هذا الاحتمال انما يجري في بعض الصور والاحسن ان يقال الجملتان اذا لم يعطف احديهما على الاخرى فهم اجتماع مضمونيها في الحصول بناء على ان الاصل ظهور وقوع ان الامور الواقع في نفس الامر يكون مجتمعة فيها وربما لا يكون هذه الحالة في التكلم واذا عطفت بالواو فقد دل على الاجتماع بدلالة لفظية متصوفة ثم ان هذه الدلالة لا يحس في كل جملتين مجتمعتين في الواقع كما لا يخفى بل جملتين متوسطتين بين غايتي الاتحاد والتباين وستعرف هذه الاحوال فيما بين الجمل مستعرضا جدا فلذلك تشكك فيه العبارات ستنبه بعد ذلك شرحه

ونحو قولهم الله يستهزئ بهم ... عطف الله يستهزئ بهم على ما هو الشرط ... لانه مقيد بذلك الشرط ... باستهزاء الله بالقول المقيد ... فالمحذور بحاله حسن چلبى ... فان علة ان جعل الاستهزاء مستحقا ... خبرا ... والاخبار بكونهم ... اخبار بما دل عليه ... صاحب الكشاف ... قال ... ثم نبه على صدق ... فان قلت مراد الشيخ ان لو عطف الله يستهزئ بهم ... الضرب الثاني ... فلم لا يجوز ... خلاف الواقع قلت ... فالوجه ما اشرنا اليه حسن چلبى

ان التقديم يفيد الاختصاص فى القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالغا فيه
المعطوف كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك
واكسك غدا فانه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم فى الخطابات فان قلت
اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يشترك كل الجملتين
نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على الشرط
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا للمعطوف عليه كقولك
اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اى اذا رجع استاذنت واذا استاذنت
خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت
لانه ح يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الله
تعالى مستهزئ بهم انما هو على نقيض استهزائهم واراد بهم اياه لا على اخبارهم
عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لا لانهم عن انفسهم فى
عن سترهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا فى دلائل الاعجاز ولا عطف على قوله
فان كان للاولى حكم اى وان لم يكن لها حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك
بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية
ايضا فان كان بينهما اى بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اى بدون ان يكون
فى الفصل ايهام خلاف المراد او كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين
فكذلك يتعين الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال
الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الوصل والجمع
بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما والتكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء
على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني
كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين وحكم الاخيرين الوصل
وحكم الاربعة السابقة الفصل اما فى الاول والثالث فلعدم المناسبة واما
فى الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المص
فى تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى اى لكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى

قوله ... فالمراد ... بواسطة كونه سببا للمعطوف عليه ... حسن چلبى

قوله فان قلت ان بينهما كمال الانقطاع مع الايهام او كمال الاتصال ... مع كمال الانقطاع ... والوصل ... وحكم ... لرفع الايهام ... حسن چلبى

111

قال فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين
يعني ان الاعتراض انما اذا جعلت اذا شرطية وعطف الله يستهزئ على جواب الشرط
افاد المحكوم اختصاص الاستهزاء بحال خلوهم الى شياطينهم بطريق مفهوم الشرط
وانما يلزم ذلك ان لو استقل كل من المعطوف والمعطوف عليه بالجزائية وصح
وحاصل الجواب انه اذا عطف كان من الضرب الاول اذ لو حمل على الضرب الثاني
كان المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهو فاسد من وجهين احدهما
ما ذكره الشيخ والثاني لزوم اختصاص الاستهزاء بزمان القول والاخبار
عن انفسهم بانا مستهزؤن واذا جعل من الضرب الاول تم الجواب سالما
عن المنع سيد سند قدس سره

قال ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر ...
وغاية له او قيل امر ربكم بان ... ولنه ...
امر سلى وعلى الثاني امر بمثل وقولى والامر فى الجزم بالعكس اعني يصير الامر ...
علة للاولة انما يظهر على الثاني واما على الاول فالعكس صار يصير الامر ...
علة للاولة واعلم ان ماجعله سببا لعدم الجزم يصح ان يجعل سببا
للفصل فان بيان العلة والغرض من الشيء بعد ذكره يناسب تقدير السؤال
فيكون استئنافا سيد سند قدس سره

قال فهذا مثال الجزم بكمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال
ان التمثيل بالتخيل هو ما وقع فى كلام الرائد والجملتان فى كلامه
محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال اذا صرحنا المبرد
والجملتان فيه ما له اعراب ولهذا جعل قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن
ماله محل من الاعراب على ما مر سيد سند قدس سره

قوله فيحث انا ولا نلوم ماشئتم من قوم لم يعطف عليه
ولم يجعل ايضا مجزوما لانه يدل على ان الكلام فى المثال التخييري
لعله قول الرائد فانه تعليل الامر وانعكاس المعنى بالجزم انما يتصور فى كلام
واما الثاني امر مقول ان يحكي كلام الرائد عن نفسه ولم يكن فيه على الط
وارد فى كلام الرائد ولا ان يجزم ... جوابا له بل لوله التحكية
التعليل الواردة ... والجزم لو كان ... واما ثانيا فلانه لا احتياج
الى التوجيه بكمال الانقطاع على وجه يوجب الفصل بين الجملتين و
خبرا وانشاء لفظا ومعنى لا يوجب الفصل بينهما اذ الاولى محل من الاعراب كيف ...

اقول يمكن ان يجاب عنه فى جانب الشارح بان يقال
ان كلام الاعرابي ... قريبا متشابها فهو ...
... انعكاس ...
... قال عنه تعيين ...
... بعد ... الغرض تعليل الامر ...
... حسن چلبى

... انما يلزم كمال الانقطاع على وجه يوجب الفصل ... خبرا ... انشاء لفظا ومعنى ... حسن چلبى

كيف وقد ورد العطف في الجمل المحكية بعد القول مع كونها مختلفة
ذلك الاختلاف نحو ... وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وقوله
ان الكلام نص على جواز العطف هنا في سورة نوح وقال تعالى
قال زيد نودي للصلاة وصلّ في المسجد ... انه
ايضا انهم قالوا الجملة الاولى تارة يكون لها محل من الاعراب اولا
وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب
عطف عليها كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف
بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف
بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم المفردات
واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف
خبرا وانشاء بناء على ظهور فائدة العطف بالواو اعني التشريك
المذكور وانما اعتبروا كمال الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو
ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما
يوجب كمال الانقطاع ونظائره جارية في القسمين لكان
ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضايعا
فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى انما اوجب
كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل
من الاعراب اولا قلت الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع
المفردات وليست النسب بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات
الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية خصوصا في الجمل
المحكية بعد القول بل الجمل ح في حكم المفردات التي هي وقعت موقعها
بخلاف ما لا محل لها من الاعراب فان نسبها مقصودة بذواتها فيعتبر
احوالها العارضة لها وانا ثانيا فلو تعرف لان المثال انما هو هذا المصراع
مسلم لكن باعتبار دلالته على المحكي لا باعتبار نفس الحكاية ولان
في ذلك ... الا انكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم فيه
بحثان احدهما فصل قوله انما نحن مستهزؤن عما قبله فيما كلامهم
وذلك لكونه تاكيدا للاولى وبيانا عنها او استينافا وعلى هذا
فالجملة الاولى لا محل لها وانما فصلها عنه في نظم الاية ... حكاية
كلامهم على ما جاء عليه اذ الجميع كلام واحد يجب في الحكاية ابقاؤه

عبارة الكشاف فان قلت علام عطف قوله ولا تزد الظالمين
قلت على قوله رب انهم عصوني على حكاية كلام نوح
بعد قال وبعد الواو النائبة عنه ومعناه قال
رب انهم عصوني وقال ولا تزد الظالمين
الا ضلالا اي قال هذين القولين وهما في محل
النصب لانهما مفعولا قال ... المسجد ... احدهما
عن صاحبه انتهى ... حاشيه

بالبحث السابق ونزيد لكن باعتبار
دلالته على المحكي لا باعتبار نفس الحكاية
ولا تقشف ... حاشي

و يسمى نحو قال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة
اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم
ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره
لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكر
ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه و
لم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة
والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل
الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على تقدير ان لا يكون للجملة الاولى
محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب
على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين
لا محل لها او لها من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار
الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون للاولى
محل من الاعراب اولا يكون فهذا مثال لتحقق كمال الانقطاع بين الجملتين
وقد يقال ان المراد بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لها محل
من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان
فيه مما له محل من الاعراب وابدا مثل بنحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤن
مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي اختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون
احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا
نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلم يصح عطفه
على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما
كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن
ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها
او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض
احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل
لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة
للاول يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية

من الاولى بمنزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف
في المعنى او بمنزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه
بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة
من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة
على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود
فانه لما بولغ في وصفه اي في وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق
بوصفه اي في انه وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بلغ
يتعلق الثاني قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر
من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه
ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد
الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب
انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل
ان يسمى كتابا كما يقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة
اليه ليس برجل كان جرت مما يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم
السامع قبل التامل انه اي قوله تعالى ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون
صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ النفي المنفي لا والمرفوع المستتر عائد
المقول له تعالى لا ريب والنصب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز
ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا جعل قوله لا ريب فيه تابعا
لقوله تعالى ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي نحو هدى للمتقين
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى
من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر
مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه
كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها
اي بحسب الهداية يقال ليكن عملكم بحسب ذلك اي على قدره وعدده وتقديم
الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها
فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه

فائق سائر الكتب بالاعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد
الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيدا الثاني في جاءني
زيد زيد لكونه مقررا لقوله تعالى ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله
لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد
المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد
وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها الاولى لانها غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لاشتباه غيرها فيه
والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام
وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة
مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او عجيبا او فظيعا او لطيفا فتنزل الثانية
من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال من متبوعه فلم يعطف عليها لما بين البدل
والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه
غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق
له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة
بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه
على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة
الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي
دلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل
منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر
مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر
فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله
لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد
وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة

لا بموضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى كانه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالمؤنة دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال ان المراد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن نكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوي كأن ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء متضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه نظر ووزانه وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في عجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة واللازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول قوله كما مر في ارسوا نزاولها وقوله في التاليين اعني الاية والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى غير وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من التقصير اوبيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى لتنزلة منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام

قال وأما النعت فلم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجملة اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجملة وان كانت الجمل يحكم عليها بانها نكرة من حيث هي جمل لا تصلح لذلك قال ونزل ذلك هدى للمتقين وزانه الثاني في جاني زيد زيد لكونه لفظه وريب الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فنكر في الكشاف ان لا ريب فيه مؤكد ومقرر لذلك الكتاب وهذا واضح لا اشكال عليه واما المذكور وهو الوافي لما في المفتاح فيتجه عليه ان الانسب ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في كونهما تاكيدا لذلك الكتاب ولا امتناع فيه لان المتبع عطف على المؤكد لا عطف احد التاكيدين على الاخر والتحقيق عندنا ان يقال لما كان لا ريب فيه مؤكدا للجملة الاولى اتحد بها وصار كتتمتها فالجملة السابقة التي يتوهم العطف عليها هي ذلك الكتاب مقيدا بما هو من تتمته ولا مجال للعطف هناك لان هدى للمتقين مؤكد لها وقد اشار صاحب المفتاح الى ذلك حيث قال وان فصل هدى للمتقين بمعنى التقرير فيه للذي قبله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا وقوله هدى للمتقين تقرير كما لا يخفى هو هذا قال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد قوله اي التمييز بهذا الوجه لا يتحقق في الجمل لان التاكيد المعتبر فيها لا ابتناء يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس في التاكيد الجمل هناك تكرير نوع لا يتميز احدهما عن الاخر بهذا التمييز ولا الجمل التي لا محل لها من الاعراب لا يتصور فيها ما هو مقصود بالنسبة فلذا ايضا بهذا الاعتبار فلا يتصور في الجمل ما هو بمنزلة بدل الكل ممتازا عن التاكيد فان قلت ما جعلته تاكيدا لفظيا يشبه بدل الكل في مغايرة لفظه لفظ الاول مع اتفاق المعنى ويشبه التاكيد اللفظي في عدم القصد في النسبة فلما ذا جعلته بمنزلة التاكيد اللفظي ولم تجعله بمنزلة بدل الكل قلت العمدة الكبرى في البدل كونه مقصودا بالنسبة وقد فات هناك فجعله تاكيدا لفظيا اولى وان كان استئناف القصد الى الجملة الثانية بمنزلة قصد النسبة في المفردات ولما جاز ان يكون الجملة الثانية من الاولى بمنزلة بدل البعض والاشتمال عينه

المقام ازالته عنه فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد
وملك لا يبلى فانه وزانه وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم
بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس
اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه
من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتأمل وقد يعطف الجملة التي تصح
بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم
سوء العذاب ويذبحون ابناءكم ويستحيون نساءكم وفي سورة ابراهيم
ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب
وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه
زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين
عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على التعذيب
بالمراد من عذابكم وكما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما
فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون
عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي
الى فساد المعنى ويشبه هذا بكمال الانقطاع لانه يشتمل على مانع من العطف وهو
ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء واخبارا والمنقطعين التي لا جامع
بينهما تشتملان على مانع ولكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي يمكن
دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني
ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فانه بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن
سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها
اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها
على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا
من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى
الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا

قال كمال اظهار الكراهة لاقامته اقول هكذا عبارة الشارح
والاظهر ان يقال كمال اظهار كمال الكراهة اذ ليس المقصود
كمال الاظهار فقط بحيث يجوز كون الكراهة غير كاملة بل المقصود
كمال الكراهة مع كمال الاظهار ولعله هو المراد لكنه حذف
لان الاعتناء بشأن اظهار الكراهة يدل في الجملة على كمالها وشدتها
قال اي لدلالته لا تقيم على المراد وهو كمال اظهار الكراهة اقول
لم يرد ان لا تقيمن مستعمل في كمال الاظهار بل ارادته دال على كراهة
شديدة ذلك واضحة وقد حصل باستعماله فيها كمال اظهارها واظهار كمالها
وليس شيء منها بمستعمل فيه اللفظ قال دلالته عليه بالالتزام دون
المطابقة يمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على مذهب من لا يفرق
بين الطلب والارادة فيعرف طلب الفعل بانه عبارة عن ارادته
منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة
نعم من فرق بينهما ولم يجعل طلب الفعل من النهي عبارة عن الارادة
منه وطلب عدمه او الكف عنه عبارة عن كراهته منه كالاشاعرة
احتاج في تصحيح كون دلالة لا تقيمن على ما ذكر بالمطابقة
الى ان يتمسك بالعرف وقد فرع حقيقته في اظهار كراهته اقامته
ثم اعلم انه وكل لا نعم ليس مستعملا في اظهار الكراهة حتى يكون
حقيقة فيه بل هو حقيقة في كراهة اقامته وباستعماله يحصل اظهارها
واذا اكد بالنون دل على كمال الكراهة دلالة واضحة فاذا استعمل
لا تقيمن في الكراهة الكاملة حصل بذلك اظهار كمالها وكمال
اظهارها كما مر قال وقريب من هذا اقول وذلك لان اللفظ
اذا فهم منه معنى غيره ووضع له قصدا وصريحا احتمل ان يكون ذلك
لصيرورته حقيقة فيه عرفا كما ذكر وان يكون
ذلك لكونه مجازا مشهورا نوع شهرة وان لم يصل الى حد الحقيقة و
وانما جزم بكونه جزءا للمعنى الموضوع له اولا زاد له واضح العدم فيه
فلو يكفي في كونه مفهوما من اللفظ قصدا وصريحا قال وفيه تعسف
وذلك لان النهي عن الضد جزء من الامر بالطبيعة مذهب مرجوح وعلى تقدير صحته
فالنهي صار حقيقة عرفية في كراهة الاقامة وهو لفظ لا تقم والموجود
في ضمن ارحل هو معناه الاصلي لا المعنى العرفي اذ لم يثبت في ارحل عرف به فان تنوع

لانه قال في المفتاح لم يعطف على قالوا انا معكم
لانه يخص من بالخلاف المتقدم بحيث انه اذا خلوا
الى شياطينهم لما عرفت من فصل التقديم
وانه خبر وليس هو المراد فانما استهزئ والله
يهم مدار خذلهم وخلاهم وما سوغت لهم النفس
مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون متصل بشأنهم
لا ينقطع بكل حال خلوا الى شياطينهم او لم يخلوا
اليهم
حاشية

ان لا يكون اعتبار الاشتغال الذي
الشيطان الرجيم حاشية

تمت بعون الله تعالى

انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما
فاسد كما مر نظيره لان قطعه ايضا للوجوب كما في هذا البيت لا للوجوب
كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لان قاله
تركه لتطويل امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينها
لانا نقول الاول مم فان عطف الشرطية على غيرها او بالعكس كثير في الكلام
مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى
فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور
المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وخلوهم بهذه المقالات
اوقات الخلوات بل اتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متعاكسين
يستهزئ كل منهما بالاخر بدليل انه على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
وجملة انا معكم لما مر بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية
كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية
له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما
من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون
الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال الذي يتضمنه
عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع
عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار
اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسال او ان لا يسمع منه عطف على لئلا
اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لاستماع كلامه
او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة
على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف بل الحاصل قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير
تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة
الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما
اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار عن قوله

ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوقة لذكر الكتاب
وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت
وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه
للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال
فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته
وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم
كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب
المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له
في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة
كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال تقتضيه
الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها يسمى استئنافا كما يسمى مستأنفة
وهو اي الاستئناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى
اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم
وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذكر للشيخ العلامة انه
اذا قيل فلان عليل لم يسأل الا عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال
هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب
مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب
المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب
خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل
النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان
السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب
يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب ان كان مترددا
في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هاهنا الاقتضاء
على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك
ان العبادة حق له فهو جواب السؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة
حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب
ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو بين خفي

تقديره والاستيناف جواب السؤال عن مطلق السبب اى لم ثامرنا
بالعبادة له وهذا البلغ الوصلين واقواها تتفاوت هذه الثلثة بحسب
تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى غير السبب المطلق والسبب الخاص
نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال ابرهيم فى جواب سلامهم
فقيل قال سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيته بالاسمية
الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل اننى فى غمرة
العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان مظنة ان يتوهم انه غير تام كما ستكشف كما هو اكثر شان
اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتى لا تنجلى ففصل قوله
صدقوا كقوله عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل
اصدقوا فى هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا وقول المصنف رحمه هنا بين لان السؤال
عن غير السبب ايضا انتان يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشتمل على خصوص
كما فى الثانى فان العلم حاصل باحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه
والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم آخر
للاستيناف وهو ان منه ما ياتى باعادة اسم ما استونف عنه اى وقع
عنه الاستيناف بحذف السؤال بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث
نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بنى على صفته اى على
ما استونف عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه فى الجملة الاستينافية من صفات
من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة تصلح لترتب الحديث عليه و
هذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتى باعادة صفته اى اعادة ذكره ذكر الشئ
بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال
المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف
المبنى على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب كتقدم الصداقة فى المثال المذكور كما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم
على الوصف ان الوصف علة له واما اذا عنيت المستانف عنه فى الكلام
السابق بصفات ثم ذكرته فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقوله

كقوله تداحست الحديد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان والاظهر انه
من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت
انما كان السؤال فى الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء
كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا يجب
اشتماله على بيان السبب كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم
العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت
وجهه انه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب
بان سبب ذلك انه مستحق بهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة
باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به
وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجرى هذا فى سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر
الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل او نعم رجلا
زيد على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد ويجعل
استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف
كله اما مع قيام شئ مقامه نحو قول الحماسى زعمتم ان اخوتكم قريش
لهم الف وليس لكم الاف اى لهم الف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن
ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى مؤالفة فى الرحلتين المعروفتين
وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا
اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله
واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم
الف وليس لكم الاف جوابا للسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم
كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف فيكون فى البيت استينافان كذا فى الايضاح
فان قلت هذا الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل
سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام السبب قلت بل يحتمل
التاكيد والبيان فكان جعله فى الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدلا
ذلك اى بدون قيام شئ مقامه نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول الرحول بجعل المخصوص

انهم يحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم مقامهما ولما فرغ من الاحوال
الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال وأما الوصل
لدفع الايهام فكقولهم لا وأيدك الله فقولهم لا ردّ لكلام سابق كأنه قيل
هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة
انشائية معنى لانها دعائية فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا
يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد
فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للدعائية على الاخبارية المنفية
المدلول عليها بكلمة لا لكنما ترك العاطف في صورة القطع نحو وتقول سلم البيت
دفعا للايهام وأما للتوسط اي وأما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم انه بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم
وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما تقرر ان الوصل لدفع الايهام
واما للتوسط بين كمالي الانقطاع والاتصال فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا
واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى
ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن
جامع بينهما فبينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين
خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كانت كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية
خبرية او بالعكس او كانت كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين
لفظا او ان تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع
ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو
خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله تعالى
كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم تذكر الا مثالا واحدا لكنه اشار بالمثال يمكن تطبيقه على قسمين من
الاقسام الستة واعاد فيها الخلاف بينهما على انه مثال للاتفاق معنى فقط
لكان كقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف
قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا

قال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكنه مفعول اقول قد حققنا الكلام
في ذلك المقام على وجه الاصلاح [illegible] قوله بدل من الجملة الاولى
وافية بتمام المراد [illegible] قوله والمجرور
ان قلنا تعميم عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر قوله اي اذا قطعنا النظر عن [illegible] قال
[illegible]
[illegible]
بين الشيطان [illegible] بل وسوسة الى آدم [illegible] بالنسبة [illegible] الجملتين
العقابين فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط وصوابه بكونه قبل الجملة كلام مشتمل على مانع من العطف عليه وكلام
فيقطع الجملة عنه حتى لا يتوهم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع لا للوجوب قوله وقد يكون قبل الجملة كلام
على مانع ولا يوجد هناك ما لا يشتمل على مانع فيقطع الجملة عما قبلها وجوبا قوله لانه لم يبق الا امتناع عطفه على الجزاء
[illegible] لا حاجة به الى [illegible] البيان لان الجملة عنده [illegible] والشرطية قيدت [illegible] كالظرف والحال [illegible]
امتناع العطف على الجزاء ولم يتحقق بين الشرط والجزاء حكم لم يوجد هناك جملة اخرى [illegible] حتى يحتاج
الى بيان امتناع العطف عليها [illegible] الشارح يتحقق ذلك على طريقة اهل العربية فان قلت العطف على الجزاء
المنفية يتصور على وجهين الاول ان يجعل القيد جزءا من المعطوف عليه بان يلاحظ القيد [illegible]
[illegible] الاشتراك في ذلك القيد لانه جزء من اجزاء المعطوف عليه لا حكم من احكامه الثاني ان يعتبر العطف عليه اولا ثم [illegible]
ليكون ذلك القيد حكما من احكام المعطوف عليه مشتركا بينه وبين المعطوف فيجوز ان يجعل عطف الله يستهزئ على انا
من الوجه الاول وكان اللازم منه العطف على الجملة الشرطية قلت قد صرح فيما تقدم ان المعطوف عليه اذا كان مقيدا بقيد
يتقدم عليه كان المتبادر في الخطاب [illegible] فان قلت [illegible]
[illegible] اذا جاء اجلهم [illegible] قلت قد يخالف [illegible]
[illegible] الاية الكريمة فان الاستلزام [illegible] يستحيل [illegible]
على التقديم قيد فان قلت فليجعل عطف الله يستهزئ من هذا القبيل قلت ليست القرينة هناك [illegible]
ولا يلزم من مخالفة الظاهر لقرينة اقوى مخالفته لقرينة اضعف قال بل الاتحاد في التحقيق بناء على انه [illegible]
[illegible] اوقات الخلوات [illegible] استهزاءهم بالمؤمنين كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال [illegible]
من ادعى ان فصل الجواب عن السؤال لما بينهما من كمال الانقطاع والاختلاف خبرا وانشاء [illegible] يكون الفصل
في الاستئناف لشبه كمال الانقطاع او لشبه كمال الاتصال قوله او غير ذلك مثل تنبيه المتكلم على [illegible]
[illegible] السائل [illegible] السامع وعدم [illegible] الجواب قوله فبين الجملتين
تباين في الغرض والاسلوب قيل [illegible] الغرض من الجملة الاولى [illegible]
الكلام [illegible] الكتاب الكامل والغرض من الثانية انه ينعى على الكفار ما هم فيه من [illegible] والنفاق
عن آيات الله [illegible] عند ذكر المؤمنين والاسلوب [illegible]
[illegible]

[illegible]

قال وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وذلك لان السامع اذا سمع
ان فلانا مريض وصدق بذلك تصديقا ما حصل له التصديق بان المرض سببا في الجملة من غير ان يلاحظ
خصوصية شيء من الاسباب التي لا تنحصر في عدد فيحتاج الى سؤال عن سببا اي عن تصوره حتى يحصل
بخصوصيته فيتصورها ويكون الطالب تصور خصوصية السبب ثم التصديق بكون تلك الخصوصية سببا فالجواب
لطالب اعني التصور الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب ولو فرض انه يطلب في مرض [illegible]
[illegible] سبب مخصوص فاذا سمع ان فلانا مريض فربما توجه الى خصوصية ذلك السبب وتبيان
انه كونه سببا لمرضه فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فيقتضي ان يؤكد في الجواب قال
لان السؤال عن عين السبب ايضا [illegible] لا يكون على اطلاقه كما في المثال الاول بل [illegible] على خصوصية كما
في المثال الثاني فان السؤال عام فان سؤاله [illegible] والطلب بالذات تصور [illegible] مخصوص والمطلوب
بتركيب [illegible] احدهما بخصوصيته والمشهورة التي هنا [illegible]
قال اوضح من قوله [illegible] بانا [illegible] صفة كما وقع في عبارة الكشاف فاشار الى ترجيح [illegible]
اعادة ذكر [illegible] بصفة من صفاته لا اعادة صفة حقيقية فانها ليست مذكورة سابقا حتى يعاد قالت
فالاظهر انه من هذا القبيل [illegible] الاستئناف على صفة ما استؤنف عنه وذلك لانه وضع اسم الاشارة
هنا موضع الضمير [illegible] الصفات كانه قيل ذلك الكريم الفاضل حقيق بالاحسان قال [illegible]
وهو ان يجعل الذين يؤمنون بالغيب موصولا بالمتقين ووقع الاستئناف على اولئك [illegible]
مرجوح [illegible] على الوجه الراجح وهو ان يجعل الذين يؤمنون بالغيب [illegible] مبتدأ [illegible]
بلا اشتباه قال قلت وجهه ان [illegible] حكم [illegible] سؤال عن سببها [illegible]
هذا الكلام يحتمل فان الحكم [illegible] الذي [illegible] احسان المخاطب اليه [illegible]
هناك سؤال من المخاطب عن سبب احسانه اليه كيف وهو اعلم من غيره بالاسباب الحاصلة [illegible]
الاختيارية نعم [illegible] ذلك اذا نسي او اراد ان يتحقق [illegible] ذلك ام لا [illegible]
على ما هو فالصواب ان يقال لما قلت لصاحبك احسنت الى زيد [illegible] له ان يسأل
هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسانه اليه واقعا موقعه ام لا فاذا قيل زيد حقيق
بالاحسان حتى فقد تم الجواب عن السؤال [illegible] واذا قيل صديقك القديم اهل
لذلك فقد اتى بما هو الجواب عنه حقيقة وهو الحكم بكونه حقيقا لذلك وزيد فيه ذكر
ما يوجب استحقاقه وهو الصداقة القديمة وبذلك يتضح الاستحقاق ويتقوى الحكم به
فيكون ابلغ واحسن وبما قررنا لك يظهر ان [illegible] فيما تقدم والسؤال [illegible]
بان الاحسان اليه ليس بشيء سواء [illegible] على صيغة الحكاية من المضارع
او صيغة الماضي [illegible] بل الحق ان [illegible] هو حقيق بالاحسان
واصل [illegible] التأكيد للجواب لانه جملة [illegible] عنها
التردد فيها وقد يستغني عنه بذكر موجب الاستحقاق كما [illegible]
[illegible] قدس سره

قال واما التمثيل بالعطف وحوجان وصف ثواب المؤمنين فهي
معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين [illegible]
في عبارة الكشاف ولم يرد به ما هو الحق في هذا المباحث كما
في بحريه قوله فان قلت قد جوز صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء
او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل
من مضمون الاخرى بل ربما معنى المجموع اي المتعدد بالعطف
هو مجموع قصة بين فيها ثواب المؤمنين على مجموع قصة بين فيها
عقاب الكافرين قال صاحب الكشاف من باب عطف الجملة على الجملة
ليطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب [illegible] جمل مسوقة لغرض الحكم
مسوقة لآخر والمراد بالعطف المجموع وشرط المناسبة بين الغرضين
فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا
القسم من العطف اني [illegible] منه والعجب من الشارح انه لم
[illegible] هذا المعنى مع ظهوره من عبارة العلامة وحمل الامر والنهي في قوله
[illegible] الذي اعتبر بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر ونهي
يعطف عليه على فعل الامر والنهي مجردا عن الفاعل حتى لا يكون جملة حتى
يلزم ان يجعل قبيح ولكن ان تعرف عن معطوف على ذلك فانتقل الى انه
اراد به اي بشر وحده اي منفردا عن فاعل معطوف على فانتقل لكنك
حتى يكون من عطف الامر على الامر وهو مناسبة عطف المسند [illegible]
الاشتراك في المسند اليه كما ان العطف على المسند اليه [illegible]
الاشتراك في المسند فان قلت ليس فيه نبيها قب بالقيد
والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جمل مسوقة لغرض
على جمل اخرى بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما
على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن
على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما نحن فيه من الآية لكنه اقتصر
من القصتين على ما هو العمدة فيهما اذ يفهم الباقي منهما كانه
قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق فما اسوء حاله
وما اوحش المعبر لك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
فما احسن حاله وما اروح [illegible]

لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اى لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة اى وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطبين بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلى الله عليه وسلم وهما وان كانا متناسبين لكن في نحو انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على امر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اى آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اى قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اى فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اى سر اى صار مسرورا ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اى واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اى اخذ عليهم لان الاستفهام للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال الفرزدق ان قوله تعالى وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح

قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا يتم صحة ما ذكره من المثال ولذا قال الفن هكذا وقال صاحب المفتاح هكذا والدقة ولا حسن في كد الذهن على ما فهمه على ما قرر ناه ولا يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه ولا حاصل لقول من يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى فانه ان اراد به تاويل احديهما بحيث يتفقان في الخبرية او الانشائية فذلك عطف الانشاء على الخبر او بالعكس بناء على التاويل لا قسم آخر من العطف بينهما كما زعمه وان اراد به انه لا تاويل هناك فهو عطف للجملة الانشائية على الخبرية او بالعكس من غير ان يجعل احديهما بمعنى الاخرى فلا فائدة فيه حينئذ لمن يؤخذ الى آخره والنظائر من تقدير فانذر اى فانذرهم وبشر او قل يا ايها الناس اعبدوا وبشر في تقديره لعطف القصة على القصة بل جملة من عطف الجملة على الجملة فاحتاج الى التعبير لرعاية المناسبة ولله در جار الله ما ادق نظره في اساليب الكلام وما اعرفه باحوال القائلين فهم لمن بعده من ابعو ائده يا كلون منها ولا يحيطون بها

سنة ...

ان عطف على قل مرادا قيل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية وكان امر النبي عليه السلام
بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج في قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
فهذا كما تقول لمناه مك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا
المنعم عليك بانواع النعم **والجامع بينهما** اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند
اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية
وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب لمناسبة الظاهرة
بين الشعر والكتابة وتقارنهما في الخيال اصحابهما ويعطي زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع
هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله
وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي يشترط ان يكون
بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما
بسبب من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها البدون الكاف
بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين
ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو
زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح
لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة **قال الشيخ** في دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي
ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول
فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول **السكاكي** الجامع بين
الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا منافيا لما اصطلح
ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم ننبه على ما نقل المصنف
من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات
ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان يتأدى اليها
من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب
ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك
وهي القوة التي يتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكمة
بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الابيض هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس
الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور

قال القوى المدركة العقل المفهوم اما جزئي او كلي والجزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة
واما معان وهي الامور الجزئية المنتزعة عن الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلي
وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظها على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرك الصور
هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها هو الذاكرة ولا بد من قوة اخرى
متصرفة تسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة ينتظم احوال الادراكات كلها واليه الاشارة
الى الضبط وان كان خارجا عن الفن **قال** لان العقل يجرد ولا يدرك بنا الجزئي من حيث هو جزئي **اقول**
يعني ان الجزئي الجسماني لكونه معروضا للعوارض مانع من ارتسامه في المجرد واما الجزئي من المجردات فحكمه حكم الكليات
في جواز ارتسامه في المجرد **قال** الجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما كما يتضح ذلك
اقول فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من ان العقل يجرد المثلين عن التشخص في الخارج برفع التعدد عنهما
انما يناسب ان التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص الا ان يجعل ذلك الوصف
بمنزلة الحقيقة وما سواه بمنزلة الوصف المشخص لها **قال** فان كل عدد يصير عند العقل فانيا قبل عدد آخر من اقل من الآخر
بريها اذا عد بشيء واحد كما اذا عد بالواحد او بالاثنين او غير ذلك **قال** فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك
يمكن ان يفرق بين المثالين بان الاقلية والاكثرية اضافيان متقابلتان لا تتعقلان الا عند تعقل شيئين ولا اعتبار
بان الاقل هو العشرة فما دونها والاكثر منها الا ينحصر في عدد فلا ينضبط في حد وكذا اذا جعلتها الاكثر فما هو
اقل منها من الاعداد والكسور لا يقف عند عدد ايضا وليس الحالة العلية لا سيما اذا لوحظ اختصاصها بالحكاية
قال وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف **اقول** هذا القيد الاخير لتمييز
التضاد الحقيقي فنحو تضاد بهذا المعنى بين السواد والحمرة مثلا ومنهم من يسمي التقابل بينهما معاندة ويجعله
قسما آخر من التقابل غير الاربعة دون التضاد المشهور لذا لم يعتبر فيه غاية الخلاف وبهذا الاعتبار انحصر التقابل
في الاقسام المشهورة وقد اعتبر في تعريف التضاد مطلقا قيدا آخر وهو ان لا يكون تعقل احد الامرين الوجوديين
بالقياس الى الآخر احترازا عن المتضايفين ولعله انما تركه لانه اراد بالوجوديين معنى الموجود والاضافات ليست
بموجودة عند المتكلمين **قال** بخلاف نحو السماء والارض فانهما امران وجوديان يتعاقبان
في غاية الارتفاع وكون الاخرى في غاية الانحطاط وصفان خارجان عنهما لا زمان لهما فلا يكون
كالاسود والابيض هذا على تقدير كونه ذهنيا لمفهومين امرين موجودين في الخارج ليندرجا في تعريف
المتضايفين وان لم يندرجا فيه كان الفرق اظهر **قال** واما الاول فالثاني وان كان الاولية والثانوية
من بين مفهوميهما فليس بينهما غاية الخلاف كان اعتبر غاية الخلاف في تعريف ليتمكن من هذا الجواب
والاولى ان يترك هذا القيد ويجاب بما ذكره ثانيا من ان مفهومي الاولية والثانوية ليسا بموجودين
لاعتبار العدم في مفهومي كل منهما على ما بينه سابقا

قال بل جميع ذلك معان معقولة اقول فان التضاد ان اخذ مطلقا فهو امر كلي يدرك
بالعقل وان اخذ مضافا الى الكلي كان كليا ايضا وان اخذ الى الجزئي كتضاد هذا السواد مثلا
كان جزئيا على ما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئية ولا تمنعها مثلا
اذا قلت عداوة زيد واردت بها مطلق عداوته كانت كلية وان اردت بها عداوته مع عمرو في زمان
معين لاجل امر معين الى غير ذلك من المقيدات بحيث يتشخص ويأبى الشركة كانت جزئية وقس على التضاد
حال التماثل والتقارن فان قلت اذا كان التماثل والتضاد مثلا معقولا فلم كان الاول جامعا عقليا
والثاني وهميا قلت لان التماثل سواء كان بين كليين او جزئيين او كلي وجزئي امر اذا التفت
العقل اليه اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى احتيال فالجمع بمثل
هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع مما يدركه العقل بالذات او بواسطة الوهم واما
اما التضاد فانه امر اذا نظر العقل اليه لم يقتض الجمع بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك
بل يحتاج فيه الى احتيال فنسب الى الوهم اذ من شانه ان يحتال فان قلت كيف تسنده الى الوهم
مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يدركه الوهم اصلا فلم يقتض بسبب الجمع ولم يحتل
في ذلك قطعا قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان متعلقا بكلي او جزئي لكن القوى
آلات لها في الادراك والقوة الوهمية في ذاتها آلة لها في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات
والنفس تستعملها وتستعين بها في ادراك سائر الحواس ولذلك قيل الوهم سلطان القوى
الحسية بل ربما تستعملها في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة
ولذلك تخطئ فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوهمي ما يقتضي العقل جمعه
باستعمال الوهم الجمع لاجله ولو لم يستعمله لما اقتضى الجمع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات
او بواسطة الوهم ولما كان الوهم آلة لهذا نسب اليه كما نسب القطع
الى السكين وبالجملة الامور الواقعة على ما ينبغي بلا احتيال تنسب الى العقل وما فيها نوع احتيال الى الوهم
واما التقارن فان كان بين الصور المحسوسة فلا شك انه امر يقتضي الجمع بينهما وللخيال مدخل فيه
نسب اليه وكذا التقارن بين المعاني الوهمية او بينها وبين الصور نسب اليه لان الوهم انما ينتزع المعاني
من الصور الخيالية بل التقارن بين المعقولات المنتزعة عن المحسوسات نسب اليه ايضا لان تلك
المعقولات منتزعة عن الصور الخيالية ايضا نعم المعقولات الصرفة لو فرض بينها تقارن
لم يكن للخيال فيها مدخل لكنها مما نحن بصدده من الامور العرفية المعتبرة
في اللغة بمراحل وهنا ذكرناه تفصيل وتحقيق لما ذكر في الشرح

المأخوذة عن الحس المشترك واما المدركة الوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على نظام تريد
فاذا استعملتها بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة
وحدها او مع القوة الوهمية في الفكرة سميت مفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون
بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال
فالجامع بين الجملتين فالجامع اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع
العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي او غيره
بين الجملتين اتحاد في التصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما
يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك
اي في تصورهما تصوراتهما فان العقل اسناده الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما
في المفكرة بتجريده فان العقل بتجريده المثلين من التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما
لان العقل بتجريده لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة
في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا
متحدين فيكون حصول احدهما في المفكرة حصولا للآخر وانما قال من التشخص في الخارج
لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعقولات
وانما قلنا انه لا يدركه الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه
يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا فهو ادرك الكلي
بالذات والجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحوه فان قلت تجريدهما
عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد نوعا في كلية حاصلة
في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت
اذا كانت الاوصاف كلية كان الاشتراك بين زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات بهما على السوية
باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان
التماثل ان كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على ما بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية
وقد مر بطلانه والحق ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما
وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيء بحيث

لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة
يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول
فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الآخر معلول فيتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه
وذكر الشيخ العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور العقلية
والثاني مثال للتضايف بين سائر المحسوسات والمعقولات وفيه نظر
لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات المخلوق
وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس
والمفهومان صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر
يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا وكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي
فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية
والاكثرية كذلك ايضا او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه
يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه
اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما من نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذا الخضرة والسواد
ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى
وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه
الثلاثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها نوع واحد وانما اشتركت في عارض
هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين
تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل
واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان

والايمان والكفر في المعتقدات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني
قبول النفس لذلك والاذعان له على ما فسره المحققون
من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان اللهم الا ان يقال الكفر
انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه تقييد مثل الاسود والابيض متضادين
بالمجاز باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما
لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وفيه لان الاسود مثلا هو المحل المراد
او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار
انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني
فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون
مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانهما يشبهان المتضادين
باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة
عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل الاسود والابيض
من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض
والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت لان الوصفين
المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء من مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما
لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كان الاولية والثانوية جزءين
من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر
ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين
سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي
التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضر احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضر الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال
مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا فانه قلما يخطر بالبال السواد
الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليحسن عنده حكمه باجتماعهما في المفكرة او خيالي

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور [illegible]
وكفى عبده

عطف على شيء ونفي بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك فهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اعني اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا وكم من صور لا انفكاك بينها ابدا في خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا الكلام وحكاية ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من معاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كلية فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال وجميع ما ذكر يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر وقيد من قيودهما وقد اوضحه في القطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه كما حكى عنه السكاكي معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما

قال وفساده واضح اقول للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبا فيه قيل لا نسلم امتناع العطف مطلقا فانا اذا قصدنا الى عدة الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز العطف لان الغرض الاصلي هو هذا القيد فهو جامع ملتفت اليه وانا اذا قصدنا الحكاية وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا فلا يجوز العطف لانه ليس بجامع بل انه جامع غير ملتفت اليه هناك وكذا الحال في المسند اليه والمسند وفي كلام السكاكي اشارة الى ما ذكرنا حيث قال ومن امثلة الانقطاع لغير الاختلاف خبرا وانشاء ما اذكره يكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين انت فيه بوجه او بينهما جامع غير ملتفت اليه لبعد مقامك عنه ويدعوك الى ذكره داع فتورده في الذكر منفصولا ثم قال ومثال الثاني وجدت اهل مجلسك في ذكر خفاف لهم وسرد الكلام الى ان قال وانت كما قلت خاتمي ضيق تتذكر ضيق خفك وعناك عنه ولا تقول وخفي ضيق لبعد مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فقد صرح بان الاتحاد في المسند جامع لكنه غير ملتفت في هذا المقام فلو فرض قصد المتكلم الى تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة به والحكم عليها بالضيق جاز ان تقول خاتمي ضيق وخفي ضيق وجبتي ضيقة فتأمل على بصيرة في كلامه واختر من الوجهين ما لاح لك صحته

قوله قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين وانا نسأل ههنا هل يكفي في مثل صحة العطف ام لا منقوض الجواب قبل هذا الكلام وما بعده فليس سماجة لان الحق بيان الجامع بين الجملتين في العطف وما لا يكفي في صحة العطف بينهما قطعا ولا يعد جامعا بينهما اصلا ولا يسمى بالجامع بين الجملتين عرفا بخلاف ما يصلح ان يكون جامعا بينهما في موضع ولا يصلح لذلك في موضع آخر لمانع هناك وانا نقول قد صرح بهذا المعنى قبل هذا الكلام وما بعده بامتناع العطف فيما لا يناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فاشارة الى ما صرح به فيما قبل من امتناع العطف في نحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة وما صرح به فيما بعده امتناع في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق وفيها بحث لانا اذا اردنا عطف المفرد على المفرد وليس الخبر المتحد هناك الا محدثة جزء من المعطوف عليه ولانه

بل هو خبر عنهما معا فيكون مؤخرا عن اعتبار العطف بينهما فلا يكون مصححا
للعطف جامعا بينهما بخلاف ما نحن فيه فان كل المخبر عنه والمخبر وقيدا
من قيودهما معتبرة في كل واحدة من الجملتين قبل ان يكون جامعا مصححا
للعطف بينهما واما الثاني فلانه صرح بأن الاتحاد في الخبر جامع لكنه
غير ملتفت في ذلك المقام لنبوه عن الجمع بين ذكر المتماثل وذكر الخفي كما نقلنا
قال وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فعلم من ذلك انه لو اريد بالصور
الصور الحاصلة في الذهن لا حصولها فيه صح كلامه في الخيال لا يصح ان يكون
معنى قوله بين تصوريهما تقارن ان بين تصوريهما تقارنا لانه [illegible] بين حصول
صورتيهما تقارنا والفاسد هو الثاني دون الاول وهذا التأويل لا يجري
في الوهمي اذ لا تضاد بين الصورتين في الذهن كما لا تضاد بين حصوليهما
انما التضاد بين الشيئين انفسهما فوجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما فيكون له
صحة في الوهمي والخيالي معا ويكون من اضافة العام الى الخاص وانما قال وجه صحة
لان تلك العبارة توهم خلاف ذلك وايضا ذكر التصور مستغنى عنه اذ يكفي ان يقال
في تبيين الوهمي ان يكون بينهما شبه تماثل والخيالي ان يكون بينهما تقارن مع انه بصدد
تلخيص العبارات ورعاية الاختصار فيها قال اذا اردت مجرد الاخبار
من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى اي اذا كان المقصود مجرد
نسبة المسند الى المسند اليه ولا شك ان هذا التوجيه جامع كل واحد
من التجدد والثبوت والمضي والاستقبال والاطلاق والتقييد والتنوين
وعدمه لكن كان ان تراعي تناسب الجملتين في هذه الامور ليزداد الحسن
في الوصل بينهما قال كلام في غاية السقوط يعني ان منع هذا الكلام
عن غاية السقوط ويستند الى مذهب الكوفي وهو ان زيدا في زيد قام
يجوز ان يكون فاعلا لقام وتقديم الفعل على الفاعل انما يجب عند البصريين
قال والذي يشعر به كلام بعض المحققين في اول قال
الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه
الامران فما تكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية
فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب على تأويل الفعلية ففي هذه العبارة
اشعار بان المعطوف عليه في الرفع والنصب شيء واحد في الرفع باول الاسمية
وفي النصب بالفعلية نظرا الى الخبر الذي هو محط الفائدة وتوجيه كلامه لم يتعرض
ان النصب يحتاج الى تقدير ضمير في المعطوف وعلى هذا يكون كلام [illegible] في
المثال الذي اورده جاريا على ظاهره غير محتاج الى ما ارتكبه السيرافي في توجيهه

[illegible]

وأما أن شرط هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف أم لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام فيما بعد
وقد صرح فيهما باشتراط العطف فيما لا يناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين
فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والصريح لما اعتقد ان كلامه
في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه فزاد الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين
واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر
او في قيد من قيودهما فظاهر الفساد فان الوهمي لا يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبه تضاد وفي الخيالي لا يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا
انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس
الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما قيل من انه
اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعد تنبيه
فهو غلط لانه قدر هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بيان النقض
واصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى
على من له معرفة باساليب الكلام فلنتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت
من اسرار هذا الفن وهو الموفق **ومن محسنات الوصل** بعد تحقق
المصححات الجزئيات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين
وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين
مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى
لزمك ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب
وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة ره انما فصله بقوله كذا
لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وخبره قام وان يكونا فعليتين
بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا
اما اسميتين او فعليتين لا ان تقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية
ولعمري انه كلام في غاية السقوط بل كان ينبغي ان يقصد مثله للوصل
ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية
خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا فلا يحصل التناسب
بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره
السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو

فالجملة عطف على الجملة الاسمية وان نصب بتقدير الفعل فهو عطف على الفعلية
لكنه هو خبر المبتدا والضمير محذوف اى او اكرمت عمرا اعنده او في داره وانا اترك
سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية
وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والتعبير
كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد
فاختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى
على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور ولا يخفى على كثير
من النحاة قال الا كالنفي مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل
زيد قائم وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد
في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني
اكرمتك ايضا ومنه قوم نحا وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر

تذنيب

تنبيه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو
تارة وبغيرها اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء لكان هذا
تتميم لباب الفصل والوصل وتكميلا له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي وغير مؤكدة ولكن
ان الحال الاولى ليست متابعة تارة وبدون اخرى كثيرا انما يقع بعد الجملة الفعلية
ايضا من اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة
والمنتقلة وليسم دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة
ارتباطها بما قبلها فلم يبحث عنها الا عن المنتقلة فان اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير واو
لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني
الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عاملها
فيكون مغنيا عن تكلف معلق آخر كالواو واستدل القوم على ذلك بالقياس
على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال في الاعراب كان في المعنى حكم لذي الحال

قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين ... الخ ... صح

قوله تذنيب فرق بين التذنيب والتتميم ... صح

قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب ... الخ ... صح

قال وكان هذا تتميما لباب الفصل والوصل وفي ذكر
اشارة الى ان الواو في الحال اصلها العطف ولما بين ان الجملة تجيء
بالواو واراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو والحاصل
انه بين ان الجملة الواقعة حالا اذا كانت خالية عن ضمير صاحبها
وجب فيها الواو فاراد ان يبين ان اي جملة تصلح لهذا الوصف
اعني وقوعها حالا خالية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجوبا
قال الجملة الانشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا يعني بنفسها من غير
القول كما في قوله جنب الليالي بطئي واسرعي
والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية
مقولة له ولا تكون حالا الا على سبيل المجاز لقيامها مقام
عاملها المحذوف الواقع حالا قال اذا كان ضد الشرط
المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق هكذا
في النسخ التي رأيناها والصحيح ان يقال بالاستلزام لذلك
الكلام قال لان البيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول
فينبغي ان يكون على صيغة الاثبات فيقال جاءني زيد راكبا لا غير راكب
لعدم دلالته على الهيئة الا التزاما وبذلك اي بكونها على صيغة الاثبات
يظهر انها تدل على حصول صفة قال استبشعوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتنافي الحال
والاستقبال في الجملة هذا توجيه مستبشع جدا
وكيف لا والحال بالمعنى الذي بصدده يجامع كلا
من الازمنة الثلاثة على سواء ولا تناسب الحال بمعنى الزمان
الحاضر المقابل للاستقبال الا في لفظ وقلنا لفظ الحال على كل منهما
اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استبشاع تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى
على احد وسيرد عليك ما ينبهك على علة تجريد الجملة الواقعة
حالا عن حرف الاستقبال قوله والنسخة وجدت
غير منسوبة بالوعيد الحرب موجودا وانا على هذه الصفة كانه
يدعي انها صفة جبل هو عليها فيكون ابلغ من ادعاء الاستمرار عليها
في الزمان الماضي الا ان الوهم يتبادر الى الناقصة لغلبة استعمالها

سيما سنة في ديره

في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال
المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت
الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك
بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك
تثبت به المعنى ابتداء وقصدا • ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها
كالنعت • بالنسبة الى المنعوت اذ انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف
حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لمجرد
بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل
او غير مباشر • ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه
ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا • وبالجملة كما ان من حق الخبر
والنعت ان يكونا بدون الواو كذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان
مع الواو ايضا اما الخبر ففي باب كان كقول الحماسي رحمه • فلما صرح الشر
فامسى وهو عريان • وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة
واما النعت ففي الجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تتصدر بالواو لتوكيد
لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى
سبعة وثامنهم كلبهم • وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ونحو ذلك • قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ما نص
صاحب المفتاح انه قوله ولها كتاب • حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال
كما يكون معرفة يكون نكرة مخصصة وحمله على الوصف كما هو مذهب جار الله
سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو • ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال
جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد • فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي
جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت
من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها
لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما
ثم تصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج
الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة • الى ما يربطها

بصاحبها التي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو يصلح للربط والأصل
الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى أصالته
أنه لا يعدل عنه إلى الواو ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط وإلا فالواو أنسب
في الربط لأنها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام أحوج
إلى الربط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعني
الواو التي أصلها الجمع إيذانا من أول الأمر بأنها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال
المفردة فإنها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فإنه جزء الكلام وبخلاف
النعت فإنه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه
فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فإن الموصول لا يتم جزء الكلام
بدونها فظهر أن ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وبهما
مقام فنقول الجملة التي تقع حالا إما أن يكون خالية عن ضمير صاحبها
أو لا يكون فالجملة التي تقع حالا إن خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع
حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز
خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين
أن أي جملة يجب فيها الواو أراد أن يبين أن أي جملة يجوز أن تقع حالا
بالواو وأي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما
أي الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا
معرفا أو منكرا مخصوصا لا مبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة وإنما لم تقل
عن ضمير صاحب الحال لأن خبر المبتدأ هو قوله يصح أن تقع تلك الجملة
حالا عنه أي عما يجوز أن ينتصب عنه حال بالواو أي إذا كانت تلك الجملة
مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم أعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح إطلاق صاحب
الحال عليه إلا مجازا وإنما لم يقل عن ضمير ما يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه
ليدخل في الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لأن ذلك الاسم مما لا يجوز
أن يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة
ومع يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال
متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها
إلا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو فإنه لا يجوز

فإنه لا يجوز أن يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من أن ربط مثله يجب
أن يكون بالضمير فقط فإن قلت قوله كل جملة إلى آخره شامل للإنشائية وهي
لا تصح أن تقع حالا سواء كانت مع الواو أو بدونها لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع
عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب أن يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول
مضمونه وهو الخبرية دون الإنشائية قلت المراد كل جملة تصح وقوعها حالا
في الجملة لأنها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فإن قلت هل تقع الجملة الشرطية
حالا أم لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا أنه إذا أريد ذلك لزم أن يجعل الشرطية
خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو إن يسأل يعط ليكون الواقع موقع
الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لأن الشرطية لتصدرها بالحرف
المقتضي لصدارة الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها إلا أن يكون له فضل قوة ومزية
اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فإن المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يقتضي
للانضمام ما وقع بعده بما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت
من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شيء واحد بخلاف الحال فإنها فضلة تنقطع
عن صاحبها وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذكر
أيضا الشرط المذكور أولها اللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك
الشرط كقولك أكرمه وإن شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
إلى أنها الحالية والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزولي إنها للعطف
على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمه إن لم تشتمني وإن شتمني واطلبوا العلم
لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين ره من النحاة إنها
اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فأنت طلاق والطلاق ألية وقوم يرى كل من فيها
وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام لقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد
أولاد آدم ولا فخر وإلا عطف على قوله إن خلت أي وإن لم تخل الجملة الواقعة
حالا عن ضمير صاحبها فإما أن تكون فعلية أو اسمية والفعلية إما أن يكون فعلها
مضارعا أو ماضيا والمضارع إما أن يكون مثبتا أو منفيا فبعضها يجب فيه الواو
وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الأمران وبعضها يرجح أحدهما فأشار إلى تفصيل
ذلك وبيانه بقوله فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها

احد دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهو معنى المقارنة وهو اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا فانه على ما يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وفيه نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو في مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي

فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا

فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني ضرورة وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله تعالى هي اي الواو فيهما للعطف واصك وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عنه لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا

وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه نحو مجيئه بالواو وهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فانه لا يصح ان يكون لا للنهي دون النفي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فكما اشار اليه بقوله وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز فيه الامران اي في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي ما هو ماضيا معنى انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال فيشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا الا ان لفظ يركب فقولنا يجيء زيد غدا يركب حالا بمنزلة الفعل غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتنافيهما في الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظه ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل على الحال العصرية وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول يجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر روح الله روحه في قول مالك بن رفيع اكان دعي منى وتوعدني وكنت وما ينهنهني الوعيد اذا كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير مهتنهن بالوعيد وغير مبال والا فيجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واما المسالة ذكر بقوله وقوله تعالى اخبارا اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا

وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم
مثل الذين خلوا اى منكم • ولم اجد مثال النفي بلما مجردا عن الواو ولانه
لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه • ثم اشار الى سبب جواز الامرين
في الماضي مثبتا كان او منفيا لدلالته على الحصول اجمالا فقال اما المثبت
فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا
دون المقارنة لكونه ماضيا • والماضي لا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته
على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة
لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان الحال التي
تقارنه حصول مضمونها بحصول مضمون العامل لا زمان التكلم واذا كان
العامل والحال ماضيين يجب ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين
وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي من الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم
وربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا
جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا
المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقربه
من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ
الماضي والحالية فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية
وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال
فظهر انه لو قصدوا الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكذا لا
يتقيد الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره
بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء المعري اصدقه
في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد اياته التسع • والحاصل يجب ان يعلم
ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم
وانهما متباينان حقيقة • وبهذا يظهر بطلان ما قال السكاكي ويذكر بها
من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا اذا كانت
الكتابة قد انقضت • ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى
منها جزء لانه يلتبس بها مستديم لها فلو نقضنا جعل بنا جئت بالماضي
ولتلبسه بها ودوام عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال • واما

واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر
لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان • فقال
واما المنفي اى واما جواز الامرين في الماضي المنفي • فلدلالته على المقارنة دون الحصول
اما الاول اى دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق • اى لامتداد النفي من حين
الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم
نفع الندم متصل بحال التكلم • وغيرها اى غير لما مثل ما ولم لانتفاء
متقدم على التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء وانجاز
انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به
اى بالنفي وبان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة عند الاطلاق
اى عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب
زيد امس ولكن ضرب اليوم • بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد
من غير ان يكون الاصل استمراره • فان قلت ضرب مثلا يكفي في صدقه وقوع الضرب
في جزء من اجزاء الماضي • واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان
الماضي • وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المتقابلان في زمان واحد
في طرفي النقيض فلو جعل النفي كالاثبات متعلقا بجزء من اجزائه لم يتحقق التناقض
لجواز تغاير الجزئين فالتفتوا الى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق
او استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك • ولهذا كان النهي موجبا للتكرار
دون الامر وكان نفي النفي اثباتا وليس ما زال ولا انفك • وتحقيقه
اى تحقيق هذا الكلام ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني بقاء الحادث
وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
والوجود للحادث لا بد له من سبب موجود • بخلاف استمرار العدم
فانه عدم • فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود
والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود
يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود • وهذا مراد من قال
ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل
في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة اذا عرفت ما فيه

العدم لا يعلل

وأما الثاني أي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا إذا كانت الجملة
فعلية وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها أي ترك الواو لعكس
ما مر في الماضي المثبت أي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة
غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه إلى في ورجع عوده
على بدئه بمعنى رفع فوه وعوده على الابتداء أي رجوعه على ما ابتدأ على أن البدء
مصدر بمعنى المفعول وأن دخولها أي دخول الواو أيضا أي دخول الواو أولى
من تركها لعدم دلالتها أي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف
فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون
أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب
كثير من النحاة إلى أنه يجب في الاسمية مع الواو ضعيف وقال
الشيخ عبد القاهر رحمه وإن كان المبتدأ في الجملة ضمير ذي الحال
وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع أو اسما
نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل
في صلة العامل وتنضم إليه في الإثبات وتتقيد تقييد المفرد فإنه لا يستأنف
لها الإثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع وذلك لأنك
إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة
اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه
إليه في الإثبات لأن إعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع
وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تقول
جاء زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة
إثباتا وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو وما جاء
بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل
ونوع من التشبيه وذلك لأن معنى فوه إلى في مشافها ومعنى عوده على بدئه
ذاهبا في طريقه الذي جاء منه وأما قوله إذا أتيت أبا مروان تسأله
وجدته حاضراه الجود والكرم فلأنه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك
وجدته حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز
في كلامهم ويجوز أن يكون مجيء ذكر على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة قد

في دلائل الإعجاز والذي يلوح منه أنه وجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد
يسرع أو مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع أمامه أو مسرع أولى منه
في نحو جاء وهو يسرع أو مسرع وقال أيضا في موضع آخر أنك إذا قلت
جاءني زيد السيف على كتفه أو خرج التاج عليه كان كلاما نادرا لا يكاد يقع
في الاستعمال لأنه بمنزلة قولك جاء وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج
في أن المعنى على استئناف كلام وابتداء إثبات وأنه لم ترد جاءني كذلك
ولكن جاء وهو كذلك فظهر منه أن الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو إلا بضرب
من التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا ينتظم كلام صاحب الكشاف
حيث ذكر في قوله بياتا أو هم قائلون أن الجملة الاسمية إذا عطفت على حال
قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لأن واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا أو هو فارس كلام فصيح وأما
جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو أنه في موضع الحال
أي متعادين يعادي بعضها بعضا ويعاديانه فأول وتركه منزلة المفرد وهذا
بخلاف جاءني زيد هو فارس لأنه لو ريد ذكره لوجب أن يقال فارسا فلهذا
حكم بأنه خبيث ولكن يبقى ذلك مما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز من أنك
إذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في أنك تثبت مجيئا فيه إسراع
وتصل أحد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كأنك قلت جاءني
بهذه الهيئة وأما إذا قلت جاء زيد وهو مسرع أو وغلامه يسعى بين يديه
أو وسيفه على كتفه كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء ثم استأنفت
خبرا وابتدأت إثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج إلى ما يربط
الجملة الثانية بالأولى فجيء بالواو كما جيء به في نحو زيد منطلق وعمرو
ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة إلى
الجملة كالفاء في جواب الشرط فإنها بمنزلة العاطفة فإنها جاءت لربط جملة
ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء
المستغني عن الفاء لأن من شأنه أن يرتبط بنفسها والجملة في نحو جاء زيد
يسرع وهو يسرع أو وغلامه يسعى بين يديه أو وسيفه على كتفه بمنزلة
الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وإن جعل
نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها أي في تلك الحال تركها أي ترك الواو

نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا
للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح
فقوله علي سواد اي بقية من الليل حالة ذكرها بلا واو ثم قال الشيخ رحمه الله
الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال
لا مبتداء وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل
اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره
باسم الفاعل لرجوعه الى الاصل في الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو
ولما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرأ اسرى
اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجز التقدير لامتنع
مجيئها بالواو وهذا فيه نظر لان مجانبة اصل الحال الافراد وكذا للخبر
والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص
دون الخبر والنعت ولانهم ان جعلوا تقديره بالمضارع يوجب امتناع الواو
لجواز ان يكون التقدير عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد
فمع ذلك لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق
ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره
فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد قائم ويحتمل ان يكون
فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل
والاولى ههنا يجوز فيه ترك الواو والاخيرة مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا
كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب
لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم ومما كلام الشيخ قد ويحسن الترك
اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط
كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود
الحوارد مما حرم اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني
ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي
حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى
لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك

قوله او انكرتني بلدة اه لا يعرف معناه فان اصل بلدة او نكرتها
البازي ... [illegible]
... البازي ...
وجه ... [illegible]

قوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ... [illegible]

[illegible]

قال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام اقول
قد الجأني توجيه للمقام الى ذلك الوجه المستبعد وجعله غاية ما يمكن
ان يوجه به كلام القوم وهذا الوجه وان كان منقولا في التوضيح
من كلام الرضي لكنه غير مرضي كما ترى والصواب ان الافعال
اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها
وحاليتها وماضويتها بالقياس الى ذلك القيد لا بالقياس الى زمان التكلم
كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرح
النحاة في مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان
ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب
كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فيحصل
مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وبهم
المقارنة بينهما نحو قال ابعاد الركوب وان كان متقدما على المجيء لكنه قارنه
ويقع واذا قلت جاءني زيد يركب دل على كون الركوب في حال المجيء و
يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا
عن علامة الاستقبال [illegible] كونها مستقبلة بالقياس الى العامل
ويظهر ايضا صحة ما ذكره السكاكي ونحن نقول انه اذا قلنا معه
[illegible] ذيبا نحو يجوز ان يكون حالا اذا كانت الكتابة قد انقضت
الى حال المجيء لا الى حال التكلم ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة
وقت المجيء [illegible] في حال المجيء ومن يرجع كلامه
الى ما ذكرناه وانت اذا وجدت لكلام اصحابك محملا صحيحا
فلا تقدمن على تخطئته مخطئي ابن اخت خالك [illegible]
قال وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في [illegible] الكلام بالتصديق
الواقع قبله بقرينة مطولة لكن تصديره بلفظ قد يكسر سورة الاستبعاد
اقول لا شك ان ذلك من التاويل على وجه يحصل
التقارن مع اعتبار القصة اي صدقه في مرية والقصة
انه امترت صحابة موسى عليه السلام او اعتبار العلم
كما في قوله تعالى كيف تكفرون
بالله وكنتم امواتا الاية اي كيف تكفرون بالله وانتم
تعلمون ان حالكم هذه ومجرد التصدير بلفظ قد لا يفيد ههنا الحق شيئا
سيد سند قدس سره

لا يفيد

قال فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اقول
ظ هذا الكلام يشعر بان نحو لم يضرب يدل على
على استغراق النفي لازمان الماضي وضعا وما تقدم يدل
على ان الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على ان الا
الاستمرار وهذا هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع
وما ذكره هنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات
بالنفي وقيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب
تمت
قال وكان نفي النفي اثباتا دائما اقول
فان قلت اذا كان النفي مفيدا للاستمرار وجب ان يكون
نفي النفي اثباتا للجملة لورود النفي على نفي دائم واذا انتفى
دائما دوام النفي ثبت الاثبات في الجملة قلت النفي اذا ورد
على النفي كان النفي الوارد عليه بمنزلة الاثبات والنفي الوارد
على حاله فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات
تمت
قال والذي يلوح منه ان وجوب الواو في جاء زيد لكنه
اقول وذلك لانه قال اولا كان بمنزلة اعادة اسمه
صريحا لانه [illegible] فجعل ملابسة ذلك بغير
شبيهة باعادة اسمه صريحا فيكون المشبه به اقوى في وجه
الشبه على ما هو المتبادر منه وقال ثانيا وجرى مجرى
ان يقال جاء زيد وعمرو يسرع امامه فجعل هنا اصلا
وذلك جاريا مجراه بل الحقيقة ههنا ايضا تشبيه الاول
بالثاني والذي يفهم من عبارة المتن ان وجوب ذكر الواو فيه
انما هو فيما يكون المبتدأ فيه ضمير ذي الحال وان ما عداه على المشهور
من جواز الامرين واولوية الذكر واما نحو جاء زيد وزيد يسرع
فينبغي ان يلحق بما يكون المبتدأ فيه الضمير لانه مظهر
في موضع المضمر تمت

قال لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والبناء
على امر عرفي اقول وذلك لان النسبة والاضافة تقتضي
تحقق المضاف اليه وليس لنا مقدار من الكلام يتعين في نفسه
لكونه مساويا للمعنى بحيث واحد من افراده المختلفة المقادير صالح لذلك
فاذا قيس كلام الى آخر فاتصف بالاطناب والايجاز او المساواة
فذلك الكلام بعينه اذا قيس الى ثالث تبدل حاله في هذه الاوصاف
نحو بيان افراد الوجيز من افراد الطنب بل ربما قيل انه يختلط
الاوصاف والموصوف الا بتعيين منسوب اليه ولا شك
ان متعارف الاوساط اولى بذلك فتعينه لذلك هو ترك
التحقيق والبناء على [illegible] على امر عرفي وهذا كلام
في غاية الصحة والمتانة لا يتجه عليه شيء مما اورده الشارح
تمت
قال والتقييد بين الاطنابين ايضا عموم من وجه اقول
لان الاطناب بالمعنى الاول يصدق دون الثاني بوجه في نحو رب اني
وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا وبالمعنى الثاني
دون الاول برجحانها اذا قيل هنا نعم يمكن الابتداء بنا على انها
خفية مع ذلك المقام ويوجدان معا فيما اذا زيد في هذا المثال
نظر الى ما ذكر من النكات الخفية هنا نعم فالعموم
تمت
قال وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب اقول
اي بالمعنى الاول عموم من وجه لوجود الاول في رب اني
وهن العظم مني ووجود الاطناب بالمعنى الاول
دون الايجاز بالمعنى الثاني فيما اذا قيل هنا نعم قصور
المقام على ما مر وبالعكس فيما اذا قال يا رب شخت وكذا
بين الايجاز بالمعنى الاول والاطناب بالمعنى الثاني عموم من وجه
قال لان السكاكي قد صرح بان طرق الاختصار اقول
حيث قال في بحث الايجاز بالقياس الى المتعارف ومن امثلته
كنا وكنا وايضا قال تمام الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه
تارة الى ما سبق تارة والى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر
اخرى كما نقل عنه في متن الكتاب بلا تغيير في العبارة تمت

قال وجوانب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين اقول
قال في الكشاف تقديره فلما اسلما وتله للجبين وناديناه ان يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا كان ما كان مما ينطق به الحال
ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما
لله وشكرهما على ما انعم به عليهما من دفع البلاء العظيم
بعد حلوله وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الانفس عليه
من الثواب والاعواض ورضوان الله ليس وراءه مطلوب

قال قال اشرح لي يريد طلب شرح لشيء ماله وصدري
حيث تفسير اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه
اقول ظاهر هذا الكلام يشعر بان
قوله لي ظرف مستقر وقع صفة لمحذوف اي شرحا
لي صدري والمتبادر من نظم التنزيل تعلق اللام بالفعل
اي اشرح لاجل صدري وح انما يحصل المقصود بزيادة الربط
لكنها في قوله اشرح لي صدري فلذا استشكل
في ان يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل فنتيجة انهما حاصلو
بدون ان زيادة لي والجواب ان قولك اشرح ليس فيه
تصريح بذكر المفعول لانه محذوف فقولك
اشرح لي اي لاجلي افهم منه ان المشروح امر يتعلق به في الجملة فيتبع
صدري تفسيرا له
قال وهذا يوافق اصطلاح السكاكي اقول
فانه قال ... الاختصار ... ثم
... ولا ... من قبيل ... وايضا
قال من قبل وقد تلت عليك فيما سبق طرفي الاختصار
والتطويل ... فقد تحصل الاختصار مقابل التطويل
بمعنى الاطناب فالظاهر تناوله للمساواة
قال فسقيا للكناس ... اقول فيها ان ...
... دون ... بتحصيل ... ونحو
... في ... اي ... والثاني ان يكون الحال ... الخالي
... الاتصال ... على الوجه الثاني ...

والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يعتد
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا
من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة وصاحبها واحد كالكاف
في يبقيك هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال
الثانية الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك
تبجيل حالا من الضمير في سالما ... الجملة سواء كان مبتداء نحو قوله تعالى
واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم
فان حكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة فهذا البيان
من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره والله اعلم

الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي رحمه الله تعالى
اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون
تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة
الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه
لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين بمعنى لا يمكن ان يقال
على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذاك
المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه
مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يتكلم على التحقيق و
التحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي
اي والا بالبناء على ما يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم
فصاحة وبلاغة ولا عي ولا فهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني
عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم منهم لان غرضهم
تادية اصل المعنى بدلالة وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق

قال الايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر
منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة
المتعارف اكثر منه ويرجع اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر
اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق
الى بعض الاوهام يعنى قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف
وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله
رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف
وهو يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه
مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط الكلام فيه
غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين
احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى كونه اقل مما هو مقتضى الظاهر
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام
جميعا كما قيل رب شخت بحذف النداء وياء الاضافة وصدق الاول
بدون الثانى كما هو فى قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة
المتعارف وهو هذا نعم وليس باقل من مقتضى المقام لضيقه يقتضى حذف
المسند اليه كما مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله رب انى وهن العظم
منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق
الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين عموم من وجه وكذا
بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتأمل وقد توهم من كلام الشيخ
رحمه الله ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة
الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم
لان السكاكى قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا
نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة
الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشىء نسبيا
لا يقتضى تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعانى
الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف تعريفات يليق بها كالابوة
والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق و

انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب
على ما مر وهذا ضرورى وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكى
تبيين لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام هو
قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور
رد الى الجهالة لانه لا تعرف الاوساط وكمية متعارفهم لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه
واكثر والجواب ان الالفاظ قوالب المعانى والقدرة على تأدية المعنى بعبارات مختلفة
فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هى
من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فكلهم فى تفهيم المعانى عند تكلم
يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية متساوون بحسب الوضع على السلائق وهذا مسلم البلغاء
وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف
فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط واى كلام
اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر تفصيله فى الابواب السابقة فلا رد
الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الحق ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون
بلفظ مساوله او لا والثانى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا
به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه جملة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان
مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية اصله بلفظ مساوله
اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون
ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اى الحارث بن حلزة اليشكرى
والعيش خير فى ظلال النوك اى الحماقة والجهالة ممن عاش كدا اى من عيش من عاش مكدودا
متعوبا فى ظلال العقل يعنى ان اصل مراده ان العيش الناعم
فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك
فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المتعب اعنى العيش
الناعم انما هو لعيش الجهلاء الحمقى دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فتخلص
سطلع العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية

عن عيش المعناه المجربين في امورهم وآتسا بالطف وجه الحالة العيش في ظلال
الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل
حقا انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار ونبه على ذلك بلفظ الظل
واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة
ولا يكون الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش
وقددت الاديم لراهشيه * والفى اي وجد قولها كذبا ومينا * والكذب
والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما قددت اي قطعت والراهشان عرقان
في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت
وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا
وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لانه اي الزائد
اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون والحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى
في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى * وصبر الفتى
لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها
للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء
فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك
لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال
الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عن
بل تجدد طول العمر بمعناه يهون على النفوس الصبر على المكاره وبهذا يقال لى
صبر ايوب في ابتلاء عمر نوح عليه السلام بخلاف الباذل ماله فانه
اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل
واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فكل ما اكلت
واطعم اخاك فلو الزاد يبقى ولا الاكل * وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس
فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى وانه على تقدير عدم الموت
لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا
بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود و
وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا

فلا يظهر لبذل المال كثرة فائدة وفضيلة وغير المفسد كقوله عن الحشو غير المفسد
للمعنى كلفظة قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله
ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني
وضربته بيدي وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو قوله
مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما يقال
لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا انا كتبته بيميني وانما فهم منا ذلك قولهم بافواههم
فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يتفوهون به لا معنى له
كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول
الدال على معنى لفظ مقول بالفم ومعناه متصور في القلب وما لا معنى له مقول
بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة
قدمها لانها الاصل والمقيس عليها ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقول اي
النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي * وان خلت
ان المنتأى هو اسم موضع من انتأى عنه اي بعد عنك واسع
وتعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه
لا يفوت الممدوح وان بعد عن الهرب فصار في اقصى الارض لسعة ملكه
وطول يده ولان له في جميع الافاق عاملا مطيعا لامره يرد الهارب اليه
فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك
امر لفظي رعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد
حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون الاية
والبيت ناقصا عن اصل المراد حتى لو صرح بذلك ممنوع على انه قد صرح
كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز
ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه
كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل
كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص
كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا
حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لا لان الظرف

لعدم احتياجه تأدية المراد الى جمع لو ذكر لكان تطويلا وصحح انه ليس فيه حذف شيء
مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظي وهو ان
حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل (وفضله) اي رجحانه قوله ولكم في القصاص
حيوة (على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو) قولهم (القتل انفى
للقتل بقلة حروف ما يناظره) اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى القتل
منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة (وما يناظره منه هو في القصاص
حيوة) لان قوله لكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل
انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر اذا اعتبر التنوين حرفا
وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة
لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة (والنص على المطلوب) يعني الحيوة
بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها (وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم)
لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم
في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيم (او النوعية) عطف على التعظيم
اي لكم في القصاص نوع من الحيوة (وهي الحيوة الحاصلة للمقتول) والقاتل (بالارتداع
عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص) لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع
سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود (واطراده) اي كونه مطردا اذ قوله ولكم
في القصاص حيوة مطرد اذ الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم
فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه الاقتصاص لا مطلق القتل لانه قد يكون
ظلما بل يكون ادعى له (وخلوه) اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة (عن التكرار)
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب
الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل مما اشتمل عليه ولا يلزم من هذا
ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر
وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز
على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر (واستغنائه)
اي استغناء قوله ولكم في القصاص حيوة (عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه
يحتاج اليه) اي القتل انفى للقتل من تركه (والمطابقة) اي باشتماله على صنعة المطابقة

قوله نحو ولكم في القصاص حيوة ... اي القتل المخصوص ... ولكم في القصاص حيوة ... تشريعه والحكم به ... قوله فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيم وقد يجعل القصاص ... جوة واعلم انه يجوز ان يكون المعنى لكم في القصاص حيوة معنوية بسبب ارتفاع الاثم بالقصاص عن المقتص منه فالخطاب ... لكاتبه الملتفي

وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة (وترجيحه ايضا بما فيه من الغرابة) وهو
ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة (وبسلامته
عن توالي الاسباب الخفيفة) التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه
ما يجمع حرفين متحركين متواصلين الا في موضع واحد (وبخلوه عما يشتمل عليه
قولهم من التناقض بحسب الظاهر) وهو ان الشيء ينفي نفسه (وفيه نظر لان ذكر غرابة
محتسبة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ المنكر للاختصاص او مبالغة (وفيه نظر) لان
لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص (وايجاز
الحذف) عطف على ايجاز القصر (وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف
اما جزء جملة) يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان
او فضلة مفردا كان او جملة (مضاف) بدل من جزء الجملة (نحو واسال
القرية) اي اهل القرية (او موصوف نحو) قول العرجي (انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني) الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا ركاب لصعاب
الامور (اي انا ابن رجل جلا) اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف
وقيل الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف
بعضا مما قبله من المجرور بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام ومنهم دون ذلك وكذلك ما في اي
دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلذا قيل
جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كقوله نبئت اخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لان هذا الوزن
ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل ولا يخفى ذلك
ان الفعل المنقول للعلمية انما اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي
ولا يختص حكم المفرد في الانصراف وعدمه (او صفة نحو وكان وراءهم ملك
ياخذ كل سفينة غصبا) اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة
وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على انه
كان لا ياخذ الصحيحة دون المعيبة (او شرط كما مر) في آخر باب الانشاء
(او جواب شرط) اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا اي اعرضوا بدليل
ما بعده وهو قوله وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين
(او للدلالة) عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة

عليه اي جواب الشرط بشيء لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولا ينقص مطلوبًا او مكروهًا الا وهو يجوز ان يكون الامر
اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا ترى
ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه
من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على مواخذته على ضرب من العذاب
وكذلك اذا قال الشيخ المتبجح اذا رايتني سنانًا وسكت جالت الافكار
له مجال ... به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط
الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا
على النار ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله ناكسوا رؤسهم
جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول
والفعل كما تراه في الابواب السابقة وكالحال نحو الكر البتة بستين اي حنه والنعت
نحو جاءني رجل يلبس الاي والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو
يا رب ويا غلام وكحرف القسم نحو والله لنأتين العشر وجواب لما نحو فلما
اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم
من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على ما
جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل
ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم
اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر
فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون فضربه بها جملة محذوفة وهي سبب لمذكور
وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا
فبعث الله بدليل ما قبله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر
فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى
فالله هو الولي اي ان ارادوا وليًا بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله
فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة
انما هي على تقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطًا وظاهر كلام المفتاح على الكل

وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما
اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف
من انه على حذف المبتدأ والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
وكقولنا الكثير اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون
يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد
وهنا بالهوى ومالي اي طربن فاستنت اسكنها وهن لا تسكن
ثم اعاودها وبدافعني الحنين فقضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة
مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب
الرسل من قبلك متقدم على تكذيبه ولا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب
لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل
وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين
المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام
الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف
والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء
تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضًا
حرام وفي قوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل محل الدلالة والدلالات
من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب اي احدهما ليس المراد بل
على تعيين الامر او تعيين العذاب فلتأمل ومنها ان يدل العقل عليه
والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل يدل
على انه فيه حذف اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص
بل انما يلوم على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر
في حبه لقوله قد شغفها حبًا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه
وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي المراودة

لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط
صاحبه وغلبته فلم يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له وتعين
ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف
الشروع في الفعل لان الشروع في الفعل يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي
شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل
يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل
نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر
عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود
بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران كقولهم
بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب
دل على المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء بالكسر والمد الالتئام
والاتفاق يقال رفأت الثوب رفاء اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع
النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا
او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان ادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور
بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الحرمان
واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت
بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم على سبيل الايضاح يحصل لذة العلم به والعلم الضروري
بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها اثنان لذة الوجدان ولذة الخلاص
عن الالم ومما يوازي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام
فانه جعل العذاب الذي ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد
لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب
كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذا كانت الصاعقة
من العذاب المستفظع بحيثها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا
يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما
للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهكذا يسر لي امري

وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون
ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد
فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا بالابهام في الفاعل اولا والتفسير ثانيا
وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي فيه ووجه حسنه
اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من حيث حذف المبتدأ الذي
هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين اي الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة
المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها نشاط وانشراح عجيب وانما قال
ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع
اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه
اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر
باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب معه خصلتان
الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل
لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وتسمية هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن
المندوف فكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين
بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله
بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكره بعده ان يكون ذكره على سبيل العطف
دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك
للتنبيه على فضله اي مزية الخاص على العام حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام
تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني ان الخاص لما امتاز عن سائر
افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام و
مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه

وذلك قد يكون في مفرد نحو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
اي الوسطى من الصلوات اي الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر
عند الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ذكر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
مع دخولهما في قوله يدعون الى الخير ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب
من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون
اطنابا لا تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه
وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون
الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره
تأكيد للردع والانذار وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ
من الاول وانشد كما يقول المنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان الاصل في ثم
الدلالة على تراخي الزمان لكنه يجيء لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي
وانبعد لذلك التدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول
نحو والله ثم والله كقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والا يتعاطى على سنة الغفلة
ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم
سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع
والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ومنها تعدد ما تعلق به بسبب طول في الكلام وهذا التكرار قد يكون
مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر وقد علم الحي
اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى
لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون

لبعد عن المنزل الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف
في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة
في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة
به كانه علم في رأسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو
معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة
وتحقيق اي لتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا
اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع
وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض فشبه به العيون لكنه
اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب
كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما
كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض
بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثر العيون عندنا كذا
في شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل ان المراد به
قد طالت مسايرتهم في المفازة حتى الفت الوحش رحالهم واخبيتهم وكيف
توهم عن المو في بيت السقط مثقبا كالكاس من ثم شكل خاتم من الندى لم يتقبله
حال ما ناري لما جعل الغمر كاسا ضيقا شكل خاتم من الندى وكان الكاس على التشبيه ما يكرع
فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله ذلك بان وصفه بانه لم يتقبله ملك
متكبر تكسف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر
بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك في غير الشعر بقوله قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فانه قوله تعالى
وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة
حث على الاتباع وترغيب في الرسول ان لا تخسرون منهم شيئا من دنياكم و
تربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو
تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد على التعقيب
فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه
من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازي

فيكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن
عن الوجه الاول وهو انه يقال الجزاء عام لكل مكافاة تستعمل تارة في معنى المعاقبة
واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى
عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا
يكون من الضرب الثاني لا مستقلا له بافادة المراد وضرب الثاني اخرج
مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال
في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد
افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فان قوله افان مت فهم الخالدون
من الاول وما بعده من الضرب الثاني وكل منهما تذييل لما قبله وهو ايضا اي التذييل
ينقسم قسمة اخرى الى قسمين آخرين ولو لا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم
تقسيم الضرب الثاني كما توهم من نظر الى الامثلة بعين ثم يتنبه بالتنبيه فالتذييل
اما بجملة يكون لتأكيد الجملة السابقة او لا بل يكون لتأكيد منطوق هذه الآية
فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم كقوله اي
اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه
في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة
لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لا تلمه ولا تحمله
على شعث اي على تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقى الفعال المرضي
الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير
لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا
لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي من ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى
في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر بالتي
لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله
اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى
اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي فلما كان
لان نزول المطر قد يكون سبب خراب الديار وفسادها فدفع ذلك بقوله غير
مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشارة

١٢٦

واستشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف
كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية
بعلى لان المعنى انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون
لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كنعان بن سعد الغنوي حليم اذا
ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في
تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع
الثاني فزعم البعض انه تاكيد لما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما
حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا
لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لم يكون
حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون
غضبه مما لا يهاب ولا يبالى به والذي يخطر بالبال انه يكون معنى البيت
الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك
لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه ليس في تلك الحالة مهيبا لما فيه
من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم
بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يصلح
فيها الحلم بحيث تهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة
واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة
نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام
اي ويطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى اي يطعمونه
على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل
المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا مع ان الاسراء
لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل
واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق
بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او نحو ذلك

كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله
ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه
عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اى وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني
يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر قوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها والواو فيه اعتراضية وليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة
وبه يشعر مذهب صاحب الكشاف رحمه الله في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
انها اعتراضية لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث جمة
فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلناها معطوفة على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر
كالانثى انه اعتراضية بين قوله تعالى اني وضعتها انثى وقوله تعالى واني سميتها
مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله
وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها
او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اى وكالتنبيه
في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان
ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدورات
وان وقع فيه تاخير ففي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه
جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية
ومما جاء اى ومن الاعتراض الذي جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا
كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين
متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث
لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتى الذي امركم
الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل
لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة
في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه فنكتة

ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي
ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصيناه وقوله حملته امه وهنا على وهن
اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا
ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت
لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجهنم
والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر
فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
فان كون محبوب مطلوبا للمحب مرغوبا فيه سببه بان في الياس راحة
وقال قوم قد يكون النكتة فيه اى في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع
الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود فجوز بعضهم ونوعه
بعض القائلين بان النكتة في الاعتراض دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز
فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لم يليها
جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى
وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء
في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لا يخالفون الاولين الا في جواز
كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فينبغي اشتراط ان
ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول
الحماسي يمدحهم وما مات منا سيد حتف انفه ولا طل منا حيث كان قتيل
فان المصراع الثاني تكميل لان لا وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم
ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه
ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
يعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا لها
ويكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انا اعتمدنا في هذا الاشتراط على القاعدة

والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب وبعضهم كونه غير جملة احد جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقديركلامه على ما ذكرنا ظ واشار اليه في الايضاح حيث قال وفرقة يشترط ان يكون في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فالاعتراض عندهم يشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اعني اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه ان اراد انه يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما في جملة كان او اقل او اكثر من جملة فهو فيه تعسف لان ما هو اقل من جملة لابد ان يكون له محل اعراب وفي الجملة كلامه لا يخلو عن اختلال وانما بغير ذلك اي الاطناب اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لم ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار بكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظ بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها العراقي في باب التذييل بينني وقوله تعالى يتلوه بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اوتي فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدالة على ان هذا القول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها في قوله تعالى ...

قوله بعض صور التتميم والتكميل كذا بعض صور التذييل لكن لما كان اهل التفسير شايعا لم يذكره ...

قوله فسر الاعتراض بما قاله ... وقد يكون جملة كانت او اقل ... واقعا في احد الموقعين ... او اذا كان جملة ... من الاعراب ... فاقتضى ... في احد الموقعين ... جملة او اقل او اكثر ... حال ... جملة ... او لم يجز ... الاعراب ... مما فيه من التعسف

قوله وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار انه لما ذكر ... في شانهم من ... عظيم ... حملة العرش ... ايمانا ... ابيت محاسنه صح

قوله وفيه نظر لانه ... باقرار ... في تعظيم شانه ... النظر ... فاكده ... للتاكيد ... التمام ونيابته صح

قال وهنا حسن من ان يكون صفة وذلك ان المقام يقتضي التتميم فلكونه وصفا لا يكون فيه الحاجة ما لانه الوصف يقع بشيء هو ... اي ... انما يستتبع مروة تم ... للمبالغة ... والرجل المهذب واذا جعل وصفا كان المعنى انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ موصوف بانك لم تلم شعثه وفات العموم وانتفى ... مع ما يتبعه كما لا يخفى
قال فانه اسري في بعض الليل الدالة على البعضية منكرة في الكلام واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسرى كان في بعض من اجزاء ليلة واحدة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم كون الاسرى في ليال او لا فادة تعظيم قال لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات يعني ان لهم معطوف على قوله لله وما يشتهون على البنات فالمعنى ويجعلون لانفسهم ما يشتهون من البنين فالظرف اعني لهم مستقر وقع مفعولا ثانيا وليس لغوا متعلقا بيجعلون لصحة ان يجمع بين ضمير الفاعل والمفعول لا يصح في غير افعال القلوب لانه لا يجوز ان يكون الضميران معه هو مفعول لفعل واحدا ان يكون احدهما معمولا له والاخر معمولا لمعموله على انه فيسوغ جوازه كما اذا كان عمله في احدهما بتوسط حرف الجر ويستشهد له بقوله وهزي اليك وكان معنى الجملة المعطوف هو دعوى الاستحقاق وان لا يوجد ذلك دون غيره وان كانت بلسان الحال وجعل قوله ولهم ما يشتهون جملة حالية يوجب قصرا في التي هي التوبيخ فتامل قال ان اشكر لي تفسير لوصينا يعني ان قوله ان اشكر لي ولوالديك من حيث تعلق الشكر بالوالدين تفسير لقوله ووصينا الانسان بوالديه واما ذكر شكره ثمة في التفسير ففيه تنبيه اما على شكر الوالدين شكر له لانه ما انعام عليه من عنده في الحقيقة واما على ان شكرهما قرين لشكره في فقه كما ان ما اثبت على شكرهما واما على ان معظم الرب سبحانه شكرا لنعمائه متقدم على الشفقة على مجازات احسانه فانا وصى بمجازاة الغير كان المعنى على التوصية بادله شكره اولا وشكر الغير ثانيا

قوله يوجب قصرا في التي هي التوبيخ ... التوبيخ لا يجوز ... على جعل البنات ... اذا جعل عطفا فان التوبيخ يكون على جعل البنات وعلى جعل لنفسهم مستحقين للبنين تمت

المصنف على السيد السند قدس سره في علم المعاني

وتلك عشرة كاملة فانه بعد قوله فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة نحو جالس الحسن
وابن سيرين اي يجانه لو جالسهما جميعا او واحد منهما كان ممتثلا وفيه نظر
لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لان مساق الاية تكذيب المنافقين
في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم لكاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل والاعتراض عندهم يجوز كون النكتة
فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه
ناقصا عما هو اصل المراد وزائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له
اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا
اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء
ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي نهد ثديها
اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى
اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر
المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها
يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة اليه هذا البيت اطناب
بالنسبة اليه ويشكل هذا الايجاز بجواز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون
اطنابا وان يكون مساواة وكذا يشكل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا
القبيل قوله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي د ٢
وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد
تغييره من قول غيرنا ولا احد يجسر على الاعتراض علينا انفيا دالا على العزة والاقتدار
بحيث يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات اليهم
فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل فاعل
يختص بالعقلاء وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم قد تم علم المعاني
بعون الله وحسن توفيقه فتحمله على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد
واله ونسأله التوفيق في اتمام التسهيل الاخير بمنه وكرمه وجوده

قوله ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر ... وحسبك انه ابقى على الغير ... منه

وقول الحماسي وننكر ان شئنا ... هذا البيت من ابيات قصيدة ... ذا الموت ... وقبله ونحن كماء المزن ... جهام ... بما قال الكرام ... منه

قال ... الا انه يقال ان الاعتراض اذا كان
جملة يتعين ان يختار الشق الثاني من الترديد السابق
ويقال لا يشترط في مطلق الاعتراض ان لا يكون له محل
من الاعراب فيصح ان يجوز كونه غير جملة بل يشترط ذلك
في كل اعتراض يكون جملة فلذلك قال ولا محل له
من الاعراب فلا يكون حالا خاصة اليه فيندفع
ذلك الاختلاف لكن يبقى ترديد ما لا محل له من الاعراب
قلت ان يجوز جملة او اقل منها محتمل قطعا لان ما لا يكون
جملة لا يمكن ان يكون له محل من الاعراب فان قلت
ربما كان بعض ما اعتقد ولا يكون له محل قلت الذي
بقي من الاعتراض هو الاعراب مطلقا وانما عبر عنه بكون
بعضهم لا محل لها من الاعراب بناء على ان الجملة
من حيث هي جملة لا يكون لها اعراب الا محلا

تم علم المعاني

الفن الثاني في علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزء من علم البلاغة ويحتاج اليه

في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم

يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة

اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول

والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير

علم بالقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها كما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما

ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال

واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان

ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم

وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من تركه

هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان

وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح

دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء و

وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى

الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده

بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة ان يقال

في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه

ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة

الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير

عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث

والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة الوضعية كما سيأتي

قوله وارد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم انما قال على ما ذكره القوم فرقا بين بيان المراد به والطرق وبالدلالة بان الاول مما ذكره القوم دون الاخيرين فقد تم تعريف وبما ذكره القوم تنبيه اشارة لا تقييد وقع في التعريف لمزيد فائدة لما اشتبه عليك ان الاولى تقديم علم الشارع الرعاية ويمكن ان يقال ايضا احترز به عن ملكة الاقتدار على ايراد معنى واحد عارض لمخصوصيات في طرق مختلفة من غير ملكة تقدر بها على ايراد واحد من قبيل المطابقة لمقتضى الحال في طرق مختلفة فانه يجوز الاقتدار الاول بدون الثاني ويجب رعاية الكاتب البيان لانه مناط البيان او ان المعنى المطابق بالطرق لا مطلق المعنى وتحرير ما ذكره القوم احتمال الاشارة لان شائع هذا المطلق في هذا الخاص فلا اعتبار في الدلالة الا ما سيذكره بابه وتكمان تدفعه عصام الدين

قال وارد بالمعنى الواحد على ما ذكره اقول

وانما قال على ما ذكره القوم اشارة الى ما ذكره سيذكره من ان هذه الباب عينوا صحة الدلالة على ما ذكروا من ان كلامهم في مباحث المجاز المفرد لا يساعده ومع ذلك فقد ساعد القوم مما ذكروا بما اورده هناك كما ستقف عليه ثم تعريف وبما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتاخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك وان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فان هذه كالاصل في المفردية وتلك فرع وتتمة لها فالاولى ان يراعى المطابق اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا امر الازما وكذا علم البيان ينفسه سواء ان يبحث الملكة او القواعد وادراكها لا يتوقف على علم المعاني بای معنى اخذ من تلك الكلمات لما كان علم المعاني يبحث عن افادة التراكيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة تنزل منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل فلذلك اخر من علم المعاني سيد سند

قال وبالتعريف المذكور فانه ليس معنى واحدا بالتفسير المذكور اقول لان مدلول الكلام المطابق بمقتضى الحال هو المعاني التركيبية كما سبق فيما سيورده على ما ذكره القوم سيد سند سره

قال كدلالة المسموع قوله انما قال من وراء الجدار لان وجود اللافظ الشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ سنيه

قال واعترض عليه اقول

تقدير الاعتراض على الوجه المشهور ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فيتباينان في الصدق قطعا فلا يصح تعريف احدهما بالاخر صدقه وكما اجاب عنه بعض المحققين بان الدلالة اضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع ثم ان هذه الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اذا نسبت الى اللفظ كانت مبدأ لوصف اخر له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذا نسبت الى المعنى كانت مبدأ وصف اخر له هو كونه بحيث يفهم منه للعالم وكلا الوصفين لازم لتلك الاضافة فيكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز ايضا تعريفها باللازم الذي هو وصف المعنى اعني انفهامه منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة

كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر هنا اولى من تعريفه بمعرفة
ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح **ودلالة اللفظ** يعني لما اشتمل التعريف
على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة
الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا
عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها
او لا فالاول هي التي تسمى الوضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثاني اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح اح على الوجع
فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة
العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والحق
بالنظر هنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية
لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام ولعله ترك التقييد لوضوحه وكونه
سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا
بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا
بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن
والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل
اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان مبنيا للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها بها فالاولى ان يقال
الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه
ان الانفهام الذي ليس صفة اللفظ فانه معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهامه من
هو بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة معنى يصح
ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه
مركب لا يمكن اشتقاقه منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ مفهوم منه المعنى الذي

مضاف الى المفعول فهو مصدر مبني للمفعول وصفة للمعنى فيكون تعريفا
للدلالة بلازمها بالقياس الى المعنى لانا نقول هي كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى تعريف لها باعتبارها بالقياس الى اللفظ وقد اشار بعض الشارحين هنا الى
ان المفهومية صفة المعنى لان الفاهمية صفة للسامع فاذا لم يكن تعريف الدلالة
بالفاهمية لم يجز ايضا بالمفهومية والحق ان الدلالة ان كانت نسبة قائمة بمجموع
اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق فالجواب هو ما ذكر كما لا يخفى وان كانت
نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما
دل عليه اشتقاق الدال للفظ واسناد الدلالة اليه فالجواب هو الذي
سنذكره نحن **قال** وجوابه ان الانفهام **اقول** يريد ان الفهم وان كان صفة
للسامع والانفهام وان كان صفة المعنى لكن فهم السامع المعنى من اللفظ صفة للفظ
وكذا انفهام المعنى من اللفظ صفة له فيصح تعريف الدلالة بالفهم سواء كان مصدرا مبنيا
للفاعل او للمفعول وهو غاية ما في الباب جواب عما يقال لو كان الفهم على ما ذكر نوع صفة
للفظ وعبارة عن الدلالة لصح ان يشتق منه ما يحمل على اللفظ كما اشتق من الدلالة
الدال المحمول عليه وتقريره ان الفهم وحده ليس صفة اللفظ حتى يتصور منه
اشتقاق كما في الدلالة ونحن نقول لا يخفى علينا ان فهم السامع صفة له قائمة به لكنها
متعلقة بالمعنى بغير واسطة وباللفظ بتوسط حرف الجر كما يدل عليه قولك
فهم السامع المعنى من اللفظ فههنا ثلثة اشياء الفهم ويتعلق بالمعنى ويتعلق
باللفظ فالاول صفة للسامع والاخيران صفتان للفهم فان اراد هذا المجيب ان الفهم المقيد
بالمفعول المرتبط بالمتعلق هو اللفظ فهو مكابرة وان اراد ان المجموع المركب من الفهم
وصلته كذلك منع ان المتبادر من عبارة التعريف هو الفهم المقيد لا المركب ويكون
حمل التعريف على خلاف ما يتبادر منه وان اراد ان تعلق الفهم بالمعنى او باللفظ صفة له
فعطا بعينا فهم ينهم من تعلقه بالمعنى صفة له هي كونه مفهوما ومن تعلقه باللفظ
كونه مفهوما منه المعنى فمحصله ان معنى فهم السامع من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ
هو المعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير صحيح اللهم الا ان يقول بان الفهم وان عرفوا
الدلالة بما ذكروا لكنهم تسامحوا في ذلك واذا لم يقصدوا به معناه الصريح بل ما يفهم منه
ما هو صفة اللفظ من كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة
وان الفهم ليس صفة له فلا ان يقصد بما ذكروه تعريفها معنى هو صفة له ثم ان دلالة فهم المعنى من
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى دلالة واضحة لا شبهة فالمعنى الذي لم يفهم المعنى من
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فاستقام الكلام وانتفى الملام وكنى ان ذكر اللفظ
يفهم منه المعنى لسرعة الجميع وصفا للفظ بانفهام المعنى منه فان انفهام المعنى صفة اللفظ
حقيقة على قياس وصف الشيء بحال متعلقه فانه في الاب ليس صفة له بل يكون
على ما هو صفة له وحركته بحيث يكون ابوه قائما

الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة و
هذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل لما عرفت ذلك فنقول
دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج
كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاول يعني الدلالة على تمام
ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام موضوع له
فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء
والخارج عقلية لان الدلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم والمنطقيون يسمون
الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية
والطبعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية
بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج
لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به
الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له
مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق
عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته
على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها التزام
لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة
على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها
مع بعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود
وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس بترك بعض القيود
اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وصوابه المطابقة دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزئه
من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية
كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان

قال وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد اقول
هذا الجواب انما يتوقف الدلالة على الارادة ذكره العلامة الطوسي رح
في شرح الاشارات منقولا من الشفاء واطلق العبارة متناولا للدلالات
لكن بعض المحققين صرح بان المراد الدلالة المطابقة نظرا الى تحقق الدلالة التضمنية
والالتزامية حيث لا قصد متوجها الى الجزء او اللازم كما اذا اطلق اللفظ
على الكل والملزوم والمنقول فيه هنا حاجة لان التمام صفة وحال المحقق
التي هو الحب وانما توصف بها في الكتاب هو سبق للعبارة المطلقة
فجاز ان نقل نظرا الى ان الدليل عام في الدلالات الثلث لانها لما كانت للوضع
فادخل فيها يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بان المطابقة
وضعية صرفة والاخيرتان بمشاركة العقل مما لا يسمن ولا يغني من جوع
فتخصيص المطابقة بذلك دونهما تحكم محض والحق ما ذكره ذلك المحقق
لان الدلالة المطابقية لما كانت بمجرد الوضع لا لعلاقة عقلية يقتضي الانتقال
من اللفظ الى المعنى ناسب ان يعتبر فيها التوقف على الارادة المذكورة وبعد
وبعد اعتبار الارادة فيها لا يصح اعتبارها في الباقيين لحصولهما بمجرد الدلالة
المعتبرة في المطابقة فان الكل اذا كان مفهوما من اللفظ كان الجزء كذلك قطعا
وكذا الحال في الملزوم واللازم فمدخلية الوضع في الدلالة على معنى انما يقتضي
الا ان يتوقف الدلالة على ارادة جارية على قانون الوضع فان كان ذلك المعنى الموضوع له
كانت الارادة متعلقة بنفسه وان كان جزءا منه او لازما له كانت الارادة متعلقة
بالكل او الملزوم فاذا فهم من اللفظ كان الجزء واللازم مفهومين بالضرورة
اذا عرفت هذا فنقول ان حمل كلامه على التقييد بالمطابقة كما هو الحق
لم يكن هناك فائدة اصلا لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل
كان دلالته على الجزء تضمنا مع انه لا يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
فينتقض بها حد المطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالته عليه مطابقة ويصدق
عليها انها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له وكذا الحال في الملزوم واللازم
ولا ينفع ههنا ان دلالة المطابقة متوقفة على الارادة وان حمل على ان الدلالة
مطلقا متوقفة على الارادة كما هو الظاهر من العبارة وسلم عليه ثم توهم فيما بعد وسيما
في التضمن والالتزام كان له نفع في دفع انتقاض حد المطابقة بالتضمن والالتزام
بان يقال حينئذ ان اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء بالتضمن بل الحق ان ...

قد نظر الى تحقق الدلالات التضمنية والالتزامية في
ان الدلالة المطابقية معا فقد تحقق حيث لا قصد متوجها
الى الموضوع له كما في اللفظ المشترك على معنى نصب القرينة
على ارادة غيره وكما اذا اطلق اللفظ على المعنى المجازي
مع نصب القرينة على ارادة المعنى المجازي ... ايضا
بيانه نظرا الى تحقق الدلالات التضمنية نظرا الى الاول
تحقق الدلالة التضمنية ومن البين ان ذلك لا يتحقق
بمطابقة بدون الارادة ليس كما ذكرنا ...
عصام الدين رح

فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو يراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزؤه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون دلالة اللفظ وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم واما اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع عن الثلاث لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد ويتصور جوابا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا ينبغي في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه

وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكان نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بعرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب فاصوله يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل حد دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والا ظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك

١٤٢

وكذا الا دلالة له على اللازم حين اطلق على الملزوم واما انتقاض حد التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ على الجزء واللازم فباق على حاله لان تلك الدلالة يجب ان تكون مطابقة عنده لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامها الدلالة المطابقية على الكل والملزوم وقد امتنع لانتفاء الارادة فينتقض ايضا ولا يجدي نفعا في دفع النقض ان اللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد كما لا يخفى على ذي تأمل واعلم انه صرف هذا الكلام عن موضعه وبيانه ان القوم ذكروا ان ذلك اللفظ اذا اطلق على الكل كان دلالته على الجزء تضمنا لا مطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا واذا اطلق على الملزوم كان دلالته على اللازم التزاما لا مطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالته عليه مطابقة لا التزاما فاعترض عليه بعضهم بانا لا نسلم انه اذا اطلق على الكل كانت دلالته على الجزء تضمنا لا مطابقة واذا اطلق على الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا واذا اطلق على الملزوم كان دلالته على اللازم التزاما لا مطابقة واذا اطلق على اللازم كان دلالته عليه مطابقة لا التزاما بل يكون دالا على احديهما تضمنا والاخرى مطابقة ولا استحالة وكذلك في جهة الملزوم وكذا في جانب اللازم ولا نسلم ايضا انه اذا اطلق على الجزء كانت دلالته عليه مطابقة فقط بل يدل عليه مطابقة وتضمنا وكذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة والتزاما ثم اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابقي يتوقف على الارادة واجاب عنه بانا نقول هنا وهذا الكلام صحيح لا غبار عليه عندي فغفل سليقة سيد سنده

قال حتى ذهب كثير من الناس الخ اقول هذا حق وكانوا فهموا انه اذا قصد باللفظ فقط لان اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق عليه كان مجازا ويفهم منه الجزء في ضمن الكل فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له فيفهم جزؤه في ضمنه ثم بواسطة القرينة يدرك انه ليس المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه وبين مفهوم الجزء في ضمن الكل وبين المراد في ضمنه بون بعيد والاول دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء انتفى الثاني اعني الارادة من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة في مثل هذه المجازات تتعلق انما بالفهم بل بالارادة وما ذكر من صيرورة الدلالة على الجزء او اللازم مطابقة لا تضمنا او التزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي نحو لم يدل عليه بتلك الدلالة باعتبار في غيره وكلا المقدمتين ممنوعة اما الاولى فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا كما صرح به في التلويح ولا شك ان تعيين اللفظ بازاء معنى المجازي ليكون موضوعا لمعناه المجازي ليس وضعا تحقيقيا ولا نوعيا واما الثاني فلانه لا استحالة في اجتماع الامرين على الاضافة من جهتين مختلفتين قوله وعلى ما ذكره هذا القائل اي القائل بتوقف الدلالة مطلقا على الارادة قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن لا تتبين انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم قوله والاظهر ان مراده يعني مراد ابن الحاجب والظاهر ان مراد الشارح العلامة هو هذا ايضا فلا معنى لتركه وتعيينه بالاظهر اللهم الا اذا قصد التنبيه على قصور عبارته عن تحصيل المراد سيد سند قدس سره

وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم خرج كثير من معاني المجازات والكنايات
عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا متاتية في الوضوح
والخفاء والايراد المذكور اي ايراد معنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح له
لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع اذا كان عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن
عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم
بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات
والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام مؤدي هذا المعنى بالدلالة المطابقة دلالة
اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها
ههنا ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها
من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما
بوضعها لم يفهم من تلك المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد
منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والحق من قولنا هو عالم
بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا
انه لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها
فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعضها دون بعض فيكون بعضها دالا
دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا وقد يحتمل ان يكون بعضها
دالا فليتامل واما ما كان لا يجري فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى
على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع
نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
في الحال الجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في حالة
يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل على فهمه في الزمان
السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض
لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضرها بعينها في العقل بادنى
بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يحتاج
الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما ينتقل في استنباط المعاني المطابقية من

المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر
ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على النفس
فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر
الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون
واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة الى الوسايط
بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع
وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني
المطابقية في العقل وبطوئها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه
ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي و
الايراد المذكور يتاتى بالدلالة العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح
اي مراتب لزوم الجزء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام
فظ لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة
الوسايط فيكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد
ملزومات لزوم بعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات
المختلفة الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون
المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان
بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا
او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة
لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل
فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر
فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك
المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه
ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون
الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالجسم يفهم من الانسان اولا ثم الحيوان
ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمني تابع للمطابقة

لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك
على ان التضمني هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل
من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس
ما لم يخطر بالبال ويفهم النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال
امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن
الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما
يؤدي به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا
وما ذكرت هنا من التادية بالعبارة المختلفة انما هو في المعاني الافرادية
قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا لا يلائم اللفظ ولا يساعده كلامهم
في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان
وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية فان ساعدنا الفهم
في هذا التقييد فنقول ان يكون الكلام اوضح دلالة على معناه
التركيبي يجوز ان يكون بسبب بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة
على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي
بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان
هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية
ما يسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ
المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه
سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت
قرينة على عدم ارادة اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم
قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما
سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو
من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على
الملزوم والالتزام انما هو الدالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظ
هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا
لا يصح ظ في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية

قال [illegible] لو اشترط [illegible] الالتزام [illegible]
اقول من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى
اشترط في اللزوم الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل التابع
عن تعقل المسمى ولم يحصل بذلك المجاز والكناية الدالة على المعاني
بل الدال عليها علامة المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية
ومن فسرها بكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم
وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب بقواعد [illegible]
قال [illegible] دلالة الالتزام [illegible] حيث يختلف لان اللازم
لازم المسمى وان كان لازما له لكن دلالة لفظه على لازمه اظهر من دلالته
على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة اللزوم اولا ومنه
الى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا
فان [illegible] هذه الملاحظة ولو بالذات يتفاوت الدلالات
وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية وكل منهما كلام سنذكره
ويستقصى على ما يرد عليه [illegible]
قال [illegible] فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس اقول
يكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتبتين فيكون دلالة لفظ الكل عليه
اوضح من دلالته على الجزء فكانهم بنوا على ما ذكر ان علاقة التضمن فهم الجزء
وملاحظته بعد فهم الكل فقد صرحوا بان التضمن لازم المطابقة [illegible]
في المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكر لا يلزم فهم الكل لانه يصح تفسير التضمن
بها وقد حكموا بان التضمن تابع للمطابقة على معنى ان [illegible]
من وضع اللفظ للمعنى فهم منه لانهم جزئيه [illegible]
اللفظ على معنى [illegible] الوضع له وان سبب الانتقال مما وضع له اليه
بان الجزء في التضمن [illegible] فالجزء [illegible] المطابق للقواعد [illegible]
اللفظ ان كان موضوعا للكل من حيث هو كل [illegible]
كما في الدلالة المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل [illegible] اجزائه
فكل واحد من تلك الاجزاء [illegible]
الاجمالي هو الدلالة التضمنية [illegible] المطابقة في المركبات وصوبته [illegible]
على فهم الكل [illegible] الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار [illegible]
فهم الجزء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الاجزاء من حيث انه مراد اللفظ

جب عرف علم البيان بما يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء ثم بين ان هذا لا يتاتى الا في الدلالات العقلية وعلوم ان
انه دلالة التشبيهات على معانيها انما هي بالدلالات الوضعية فكيف يصح جعل التشبيه من مقاصد البيان مع انه صرح بانه توطئة من جهة المقدمة لا من جهة انه
من المقاصد

لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان لابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه وهذا هو الكلام في نوع مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدد هذا الفن

التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه وقد يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو ومما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام

ويعبر عنه بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان من ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هي بطريق التحليل يتعلق اولا بالاجزاء ثم بالاجزاء فهم جزء الجزء مقدم على فهم الجزء لكن من حيث انه من ملاحظة متاخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم اجزائه مراتب اللفظ يتوقف على ملاحظة المتن على ملاحظة الجزء فيكون الجزء اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء من حيث انها عقلية والمعتبر في هذه الفنون فهم المراد

قال وكثير من امثلة الكتاب اقول احترز به كثيرا عن امثلة الكناية في المتن فانها لا يتصور فيها المعاني التركيبية بخلاف الكناية عن الموصوف او الصفة فانها في المعاني الافرادية

قال هذا غاية ما يستحسن من الكلام في هذا المقام ويعلم انه في الخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف اقول لا يتصور اختلاف في المطابقة وضوحا وخفاء بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفا وما تقدم من ان المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا بحسب لقيها اذ لا اعتبار في التعريف بها الغيب بل المتبادر عند سماع الاختلاف في الوضوح والخفاء والاطلاق بالنظر الى نفس الدلالة وباعتبار غيرها وتمام بيانه لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وذلك امر لا يتصور للمتكلم وليس له اقتدار على مراتب علم المخاطب بالوضع حتى يشترط له ايراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقية من عبارات الوضوح والخفاء نعم اذا كان اللفظ مشتركا بين معان ممكنة رعاية اختلاف في المطابقة بحسب مراتب القرائن المعلومة له وايضا لو سلم ما ذكر من ان دلالة المطابقة وحدها لا يحصل منها الايراد المذكور لكن لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك الايراد بان يكون في مرتبة من مراتب الوضوح قال وانا انا ثانيا فلان الوضوح اقرب فتنبا

قوله اشارة الى ما سبق من الانظار كان انظار الشارح عدم ظهور التقييد في التعريف اما بالوضع نظرا الى نفس الدلالة و لا تعين الواحد بالقيد و عدم ظهور الوضوح و الخفاء في التعين فالمناسبة انه يكون بالجر رجوعا الى ما ينا سبها من عدم ظهور تقييد المعنى بجعل معنى بيع خارج قصد المتكلم و من تقييده تقريبات المطابقة والتضمن والالتزام • عصام الدين •

قال وانت خبير بما فيه من الاضطراب اقول اشارة الى ما سبق من الانظار والحاصل ان ما ذكره السكاكي في التشبيه يقتضي جعله مقدمة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية لانه يجعله من مباحث المقدمة لا يجعلها داخلة في المقاصد ثم للحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف البلاغية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية وح يضمحل ما ذهب اليه من ان الايراد بالوضوح لا يتأتى بالدلالة الوضعية اي المطابقية • فائدة • قال بعض الافاضل اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وح ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه • والاستعارة والمجاز المرسل • والكناية • والوجه في الضبط انه اذا اريد باللفظ ما وضع له فاما ان يناقي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يبتني ارادته منه على التشبيه اولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي اقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل مسيحية

قال فظ هذا التفسير يكون شاملا لنحو قولنا قاتل زيد عمرا اقول فيه بحث لان قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل منهما ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر في المجيء فالمتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدل به المخاطب على مشاركة امر لامر في معنى فلا يندرج في التفسير المذكور بناء على ما ذكره من ان الدلالة لا يتصور الا فيما قصده المتكلم وان قصده لم يخرج لانه اخذ لا بمعنى يشارك زيد عمرا في المجيء ويشاركه فيه فيكون تشبيها لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقا لعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما في القتل فان لم يقصد به اللزوم فخارج وان قصد فخارج ايضا لما قلنا وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فانه ثبوت القتل لكل منهما صريحا والتعلق ضمني والاشتراك لازم وما قيل ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير للازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومي تقاتل زيد وعمرو وتشاركا في قتل احدهما الآخر في زمان واحد فانه يحصل الكلامين وان كان واحدا الا ان مفهوميهما متخالفان قطعا

وان اوجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها والاعلى وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح هذا وقال صاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بانه نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه بمعنى التشبيه في الاصطلاح هذا المصرح هو الدالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد ويدخل فيه ما يكون بالكاف او نحوه لفظا او تقديرا لتجريد منه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما يجيء ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال وفحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله

والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو في اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه بالاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان فقدم البحث عن طرفيه لاصالتهما

تقسيم التشبيه اربعة

واعلم ان الدالة على المشاركة في مثل قولك شارك زيد عمرا انما هو جوهر اللفظ
واما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالاخر ويلزم منه الشركة
في الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس الشركة فحصل الاصل
لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا متشاركين
احدهما من الجوهر والاخر من الصيغة • واعلم ايضا ان منشأ
الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين شاك
احدهما للاخر فيه • والحق انهما مفهومان متغايران متلازمان فلذلك دل اللفظ
على احدهما عين دلالته على الاخر • وان استلزم منهما وليس دلالة الكلام
على احدهما بمستلزمة للدلالة على الاخر فرتما لا يكون الاخر مقصودا عنده اصلا
قوله ولينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه قد عرفت بما قررناه آنفا انه لا حاجة
الى هذه الزيادة لاخراج نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو قوله فالطرفان
اعني المشبه والمشبه به انتساب جزئيات هذه الامور الى الحس في غاية الظهور
واما انتساب كلياتها فباعتبار انتزاعها من الجزئيات المنسوبة اليه قوله
لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة وقيل عدم الحيوة عمن اتصف بها
وهو الاظهر قوله وانما اضيف الى النعمان او قال في الصحاح
شقايق النعمان معروف واحده وجمعه سواء وانما اضيف الى النعمان
لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك وقال النعمان بن المنذر ملك العرب
نسب اليه شقايق قال ابو عبيدة كانت تسمى ملوك الحيرة بالنعمان
لانه كان اخرهم ونعمان بالفتح واد في طريق الطايف ويقال له نعمان الاراك
قوله سيف منسوب الى مشارف اليمن قال في الصحاح مشارف الارض
اعاليها والمشرفية سيوف قال ابو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من
من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال سيف مشارفي
لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال جعافري قال
بخلاف اللذة والالم العقليين اقول تعريف اللذة والالم بما ذكر
منقول من الاشارات • ولا يخفى عليك ان ايراد امثال هذه التحقيقات
في امثال هذه المقامات مما لا يجدي للمتعلم نفعا بل ربما زاد حيرة في تمييز
هذه المعاني ودقايق العبارات • فالاولى بحال هذا العالم ان يقتصر
فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك افتخار منه
باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكر فيها من التدقيقات

لاصالتها لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولا تذكر
احد الطرفين واجبا البتة بخلاف الوجه والاداة • فالطرفان اعني المشبه والمشبه به
اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات • والصوت الضعيف
والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع
الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كأنه
لا يجرى عن فضاء الفم • والنكهة وهي ريح الفم • والعنبر في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات • والجلد الناعم والحرير في الملموسات
وهذا كله مثال نوع تشبيه الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة
وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد • وبالشم ريح
العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر • وباللمس ملاسة الجلد الناعم • والحرير
ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف
ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير
او عقليان عطف على قوله اما حسيان • كالعلم والحيوة • ووجه التشبيه
بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه • او مختلفان بان يكون
المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع
فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه • والسبع حسي
والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم • فان العطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهي كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي
وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية
مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما ينبني عليه
المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون
جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز • ولذلك لو حاول
محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا
ضعيفا من القول • واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول
فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه به ماهو

ما هو غير مدرك بالحواس الظ ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا
للامر على الطالب لانه كلما قل الاعتبار وقلت الاقسام كان اسهل ضبطا
فاشار الى تقسيم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته
باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس
فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو
المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما
اي كالمشبه به في قولنا فكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد
شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان
لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا نزل
او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما
لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك
على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام
والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك
اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع عنه بخلاف الخيالي
فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة
ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي
كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس أيقتلني والمشرفي مضاجعي
ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي
توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى المشارف اليمن
وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احده ووصف النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه
الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب
التنبه له في هذا المقام انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال
المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على

١٤٦

على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست
مما تادت الى الخيال من الحس المشترك ولم يقع بها احساس قط وكذا انياب الاغوال
ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور الا انها ليست مما لا يمكن ان يدرك
بالحواس الظ بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست ايضا مما لا يحتمل كصداقة زيد
وعداوة عمرو وقيل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة
ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع
اشياء لا حقيقة لها كالانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي
دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها
على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة
القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي
ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظ وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت
المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك
بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات
كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما غير اللذة والالم
العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق
ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك
والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك
وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير
عندها وكمال ككيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة
بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك
البواقي فهذه منسوبة الى الحس واما العقلي فكادراك القوة العاقلة
كمالا وهو ادراكها للمجردات اليقينية وانها من حيث هذا الكمال وتلتذ به
وهي اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات
المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظ واما اللذة والالم الحسيان
فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه
الحواس الظ دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظ وليسا
من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك

وما ذكر

ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك
الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد يشتركان في كثير
من الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا
منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة الاختصاص بهما وقصد
بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر رحمه التشبيه الدلالة
على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة
كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك
في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قول
اي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها هي
جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم والرواية الصحيحة دجاه
والضمير لليل في قوله رب قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع من خرق
كالليل تعتنى به العين وتابى حديث الاسماع وكان النجوم بين دجاها
سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه التشبيه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا
البيت هو هيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء
مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل
وذلك ان بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي
للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت اي البدعة وكل ما هو جهل بها
اي بالظلمة فهو شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اي اذا شبهت البدعة
ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم تقابل البدعة
والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة
والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض
واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي و
تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت
سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض
واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين
الدجا بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم
ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه فيما سوده فيما سواده
محقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين

بين النبات الشديدة الخضرة فيما سواده يحجب الابصار فقط فظهر
اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا
ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بملون ملونا
واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن
لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي
تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو
لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام فقط فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به
في فهم المراد وان لم يوجد فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر
لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر
فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى
ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة
احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة
المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح فيجعل وجه الشبه كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا انما اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج
عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا
مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب
باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كتانا او قطنا
او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين والخارج يكون صفة فانما بيّن
ولهذا قال صفة وذلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة
فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية
اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين
المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال
والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل
نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك

والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا
يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده
وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة
وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول
والعمق والعرض وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها
في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان
بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص
بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم
الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي
لذاتها قسمة ولا نسبة فكان المراد بالمقادير اوصافها من الطول
والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص
باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل والحركة والاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر
الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع
قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات
من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الصفات ومن الاصوات
الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع
الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها تختلف
قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار
الاغاني المشتدة او في قصر المنفذ او ضيقه او سعته كما في المزامير
الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب
المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة
والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة و
والتفاهة او بالشم وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسامي لها
الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة

١٤٨

الى محلها كرائحة المسك والى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهو قوة
سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وهذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها ينفعل الاجسام العنصرية
وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان
لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة
كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال
واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون
بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن
استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن
ويكون الشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما
يكون قبولها الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة
وهي يقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة
وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل
وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق فكانهما
في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان
من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه
كما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا اجبه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه
مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف
واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور
في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر واما
كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد
وهي شدة قوة النفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج
القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة
كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم يطلق على الادراك المفسر
بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت
وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال
موضوعات نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها
ويقال لها الصناعة والغضب وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام

والحلم وهو أن يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تنفعل
عند اصابة المكروه• وسائر الغرائز• جمع غريزة وهي الطبيعة• وفسرت
بأنها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية• ويقرب منها الخلق وهو ملكة
يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا أن الاعتياد مأخوذ في الخلق
دون الغريزة• وتلك الغرائز مثل الكرم• والقدرة• والشجاعة• ومقابلاتها
وما أشبه ذلك• وأما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما يطلق
على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين
كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس• فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة
أو الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق
لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب• أو الناب
للمنية ولعل كليهما مختار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين
حقيقي• كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف شيء بكونه مطلوب
الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض• واعلم
أن أمثال هذه التقسيمات التي تتفرع على أقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى
فكأن هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين• فلله
تعالى در الامام عبد القاهر• واحاطته باسرار كلام العرب وخفايا تراكيب
البلغاء• فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات• و
تحقيق اللطائف التي فيها• وأيضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة
الواحد• لكونه مركبا من متعدد• وأما تركيبا حقيقيا بأن يكون وجه الشبه
حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة• أو تركيبا اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها
العقل من عدة أمور• وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر• ستعرفه
وكل منهما أي من الواحد وما هو بمنزلته حسي• وعقلي• واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد أي وجه التشبيه اما واحد أو غير واحد
اما بمنزلة الواحد• واما متعدد بأن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك
الطرفين في كل واحد منها• وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد
فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة
أو الحقيقة الملتئمة• وكذا المتعدد كذلك• اما حسي• وعقلي•
أو مختلف• أي بعضه حسي• وبعضه عقلي• والمتعدد الذي
تركب منه ما هو بمنزلة الواحد أيضا اما حسي أو عقلي أو مختلف

قال ولزم بطريق العكس• اعلم أن السكاكي
اعتبر كل واحد من هذين التشبيهين على حدة ولم يفرع أحدهما على الآخر
ويمكن أن يعكس التفريع الآن بأن يذكر الفرع
أولا• سيد سند قدس سره
قال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
الطارة يقال بالفارسية ليتناول أشكال الجسم والسطح
ويكون الدائرة ونصفها شكلا للسطح فأما أن يقال لفظ بالجسم
وقع موقع بالمقدار سهوا• وأما أن يجعل قوله كالدائرة تمثيلا
لشكل الأسطوانة فانه خطأ قطعا• ولو قيل بالجسم أو السطح
كالكرة والدائرة• ونهايتين كشكل نصف الكرة ونصف
الدائرة لكان أوضح وأفيد• سيد سند قدس سره
قال ومن جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر أقول
ويمكن أن يقال المراد بالكيفيات الجسمية الصفات
الجسمية لا مصطلح أرباب المعقول فكأنه قال كالصفات
الجسمية المحسوسة بالبصر وغيره من الحواس وأما عد الأشكال
المحسوسة بالبصر مع أنهم صرحوا بأنها من الكيفيات المختصة بالكميات
القابلة• الكيفيات المحسوسة• بناء على أن المراد بالمحسوس بالبصر ما هو
محسوس به مطلقا أعم من أن يكون أولا وبالذات أو ثانيا
وبالعرض• وكذا الحال في الحركات• وأما المقادير ففي كونها
محسوسة بالذات خلاف وأما قوله فكأنه أراد بالمقادير
أوصافها من الطول والقصر ففيه بحث لاحتمال أن يكون هذه
الأمور اضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل
الطول بالقصر والسرعة بالبطء هذا عند اختلاف المنسوب اليه
لا كيفيات مستلزمة للاضافة حتى يصح ما ذكر
وكذا الاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر
أقول الاستقامة والانحناء يعرضان للخط قطعا وكذلك
التحدب والتقعر ولا يتصور للخط شكل لامتناع احاطة طرفيه
بخلاف السطح والجسم• فالأولى أن يجعل هذه الأمور متصلة
بالمقادير لأنها من الكيفيات المختصة بالمقدار لكن يجمع اليها الأشكال
تشاركها في كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم أخرجها وضمها الى
هذا كله الا رجوعا الى ما ذكر في الكتب الكلامية والأفراد اشتباها
سيد سند قدس سره

قال والاوليان منهما فعليان اقول

لما كان الفعل في الاوليين اظهر من الانفعال فيهما والانفعال في الاخريين اظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخريان انفعاليتين مع ثبوت الفعل في الكل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار الكيفيات الاربع بعضها بسورة بعض في حدوث المزاج وتولد المركبات منها

سيد سند قدس سره

قال كالبلة اقول

وهي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها والزوجة اي كيفية تقتضي سهولة التشكل مع عسر التفريق وتقابلها الهشاشة وتحدث من شدة امتزاج الكثير باليابس القليل والهشاشة ما يقابلها والمقصود منه نقل امثال هذه المباحث في هذه المواضع تتميم للفائدة دفعا للحيرة وزيادة في الايضاح سيد سند قدس سره

قال والعلم قد يقال اقول

اطلاق العلم على حصول صورة الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة منه عنده وكذا اطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور واطلاقه على ادراك الكلي والمركب في مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئي والبسيط مذكور في الكتب واقع في الاستعمال واما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فانما هي في العلوم العملية اي المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق وتخصيص العلم بازائها غير محقق وقد يطلق العلم في مقابلة الظن ثم اطلاقه على ملكة الادراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما ترى واطلاق الصناعة على الملكة التي ذكرها ها هنا شايع ذايع واطلاقها على مطلق الادراك لا باس به كما قيل صناعة الكلام سيد سند قدس سره

قال جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة اقول

الطبائع الغريزية هي الصفات الخلقية النفسانية التي جبلت عليها كانها غرزت فيها وكذا الطبيعة في اللغة هي السجية التي جبل عليها الانسان وجمع علمها سواء صدر عنها صفات نفسية اولا ثم قد اطلق في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطباع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة تختص بمصدر الحركة والسكون فيما هو فيه بالذات من غير ارادة سيد سند قدس سره

لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تشبيه وللحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او بعضه متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ان يكون هو غير عقلي لان المراد تعدلك عن التحقيق الى المسامحة كما ترى ثم الواحد الحسي شروع في تعداد اقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصار سبعة اقسام وكل واحد منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس تصير ثمانية وعشرين ولكن وجب كون طرفي الحسي حسيين فيسقط اثنا عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله

وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر من تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة هي على وزن الجرعة وهي الشجاعة يقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وإنما اختار الجرأة على الشجاعة لأن الشجاعة على ما فسره الحكماء مختصة بذوات النفوس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الأسد فيه بخلاف الجرأة فإنها أعم والهداية أي الدلالة الموصلة إلى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فإن الوجود والعدم من الأمور المعقولة سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة أو غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز من أن التشبيه هو أن يثبت لهذا معنى من معاني ذلك أو حكما من أحكامه كإثباتك للرجل شجاعة الأسد وللعلم حكم النور في أنك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الأشياء وإذا قلت للرجل القليل الفائدة هو وعدمه سواء أو هو والعدم سواء لم يثبت له شبها من شيء بل إنما تنفي وجوده كما إذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الا ... لكنا نظرنا إلى الظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كاللاشيء ووجوده شبيه بالعدم فإن أبيت إلا أن تعمل على الظاهر فلا مضايقة فيه وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد فيما طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه معقول والمشبه به حسي فبالعلم يوصل إلى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء وتشبيه العطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وجدان بعض الأمثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والإيضاح من أمثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي إدراك وبيان ذلك أن المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للإدراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين إلى الإدراك ويقرب من هذا ما يقال أن المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه التشبيه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما أن وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان أيضا صوابا والمركب الحسي من وجه التشبيه ...

لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من أن الحسي مطلقا لا يكون طرفاه إلا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر هو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب فإن قلت ما معنى الإفراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون وجه الشبه الواحد قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة أن الطرفين في قولنا زيد كالأسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة أن وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في ... واحد لا متنزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة أو للعدة أوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به أو وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء إن شاء الله تعالى ولا يخفى عليك أن وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعني أن لا يكون هيئة منتزعة من عدة أشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لأن تركيب الطرفين بهذا المعنى أعني بمعنى أن تقصد إلى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما إنما يكون إذا كان وجه الشبه مركبا ملتئما ثم وبهذا يظهر فساد ما ذكر في المفتاح من أن وجه الشبه يجوز أن يكون واحدا أو غير واحد وغير الواحد إما أن يكون في حكم الواحد لكونه إما حقيقة ملتئمة وإما أوصافا مقصودا من مجموعها إلى هيئة واحدة أو لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما أي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله أي كوجه التشبيه في قول أحيحة بن الجلاح أو قيس بن الأسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا الملاحية بضم الميم عنب أبيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في البيت حين نورا أي تفتح نوره كذا في أساس البلاغة يقال نورت الشجرة وأنارت إذا أخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وإن كانت كبارا في الواقع على الكيفية أي حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة إلى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية أنها لم تجتمع اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد ونسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الأنجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص أي مقدارها في القرب والبعد وجعل صاحب المفتاح ... منهما لكنه أراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود أعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين

ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما افاده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا و بالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وصحح ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب ومنها اي ومن المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار بن برد كان مثار النقع اي الغبار من هيجه فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى تحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الكواكب فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة في الثريا بفتح الهاء اي سقط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا يرى انه ليس المعنى لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك انه قال تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة الليل ثم الكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب ثم لم يقتصر على ان اراه لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع و الانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها و

فكانت لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا و بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان الناصب المصدر على ما سبق الى الاوهام ومن المركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت اي من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما تزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يجب التركيب فالاول ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين

وبعضه الى الشمال وبعضه الى اسفل لتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه منتزعا
وهو الحركة لا تركيبا لحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف
حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار فانحذف
الهمزة في قاري فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا
اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح
الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ ره كل هيئة من هيئات الجسم
في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت
في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر
ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان ولحفت
خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها
الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي
في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه
جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة
الخلق من جدل الله تعالى لا من جدل الانسان والمجدول المحكم المفتول
من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون
لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع
وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض
ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته
يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل
لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو
اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب
والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول
في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه
كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله مثل
الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع
سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور
لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا
هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا
في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ

لوجوب انتزاعه من الكل كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول
من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم
برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين
وحكي برقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس برقت لي فلانة
اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي ظهرت
لهم بحذف الجار وايصال الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت
وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد
التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم
عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصاله بحسب اعتبار
ان يكون وجه الشبه والامر المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء
مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة
اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء
في قوله باتصال البيت هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين القوم
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بعطل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي
اعم وليتأمل فانه قيل هذا مقتضى ان يعطف التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو
ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض
من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما
لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان ثبت ابتداء مطمعا متصلا
بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا
زيد يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى ترتيب احديهما
بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك بالماء
في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظيره قولنا يكدر ثم يصفو لو فادة
ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف
وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه
المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرفه قال
وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا
بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال
الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد

والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه
بالبحر وبالسيف يجوز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي
في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام
واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث
وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم
والرائحة في تشبيه الفاكهة بالاخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر
وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في الكل احفى سفادا
من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعددة المختلف الذي بعضه
حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة التي هو حسي ونباهة الشان
اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه
قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك
اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد به ههنا التشابه
اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه
اي في التضاد فان كلا منهما متضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب
بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء
مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل انه حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم
انما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد
الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح
المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر
نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا التهكم وهو غلط لان ذلك انما هو التلميح
التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم
اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي رحمه الله
في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل بغيظة الضحاك جسمي
ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ما الفرق بين الاشتراك
الضدين في توهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار
وصفي الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم موهم كالتمليح والتهكم
لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي فيه كل منهما مضاد للآخر
لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء لا حاجة الى ان ينزل منزلة

قال لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء
اي الى المختلف لكونه داخلا في العقل ضرورة ان المركب من المحسوس
والمعقول ليس من حيث انه مركب ومجموع الا يكون الا معقولا لا يشير
قلت يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به
هذا الكلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه ان معاني الصادر
كالخاتم والقتل والاحياء وغيرها من معان مفردة وكذلك
ما هو معاني الحروف بنوع استلزام كالاستعلاء والابتداء
والانتهاء وغير ذلك معان مفردة بل ان معاني الافعال والاسماء
المتصلة بها والحروف وحدها مفردات فلا يتصور الاستعارة
التبعية الا في ما يكون التشبيه مركب الطرفين ومسالك
تطلع فيما ستقف عليه ما هو تتمة لهذا الكلام سيسلك
محل من نظر او قول لان الحقيقة الملتزمة من قبل الا
كالانسانية مثلا وقد اشار فيما سبق الى هذا النظر حيث قال
وفيه نظر ستعرفه ولا يخفى ان قولنا زيد يصفه حيث شبه
زيد في زهاء انبساطه بالماء الصافي فاثبت له بعض لوازمه ويمكن
ان يجعل استعارة تبعية ويكون المقصود تشبيه انبساطه
بصفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه غير مقصودة بخلاف ما
اذا جعل استعارة بالكناية فان الوجه تشبيهه بالماء
فان لم يحصل تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعا لا مقصودا وس
يجيء الكلام في هذا المعنى في مباحث الاستعارة التبعية
الى المكنى عنها كما ان عن السكاكي
قال واصطكاك المزاهر المزهر العود الذي يضرب به قوله
والاريحية الاريحي الواسع الخلق يقال اخذته الاريحية
اذا ارتاح للندى والارتياح النشاط قوله ظاهر هذه العبارة
اي ظاهرها يقتضي ذلك لكن المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع
على التفصيل المذكور في الشرح قوله لتعذر امتناع وقوع
المشبه منصوب على انه مفعول له لتعذر ابراز المقدر
اي لا لابرازه في معرض الاستطراف النقل قوله او للوجه الاخر
عطف على قوله لامتناع ولهذا قال لا لندرة حضور المشبه

منزلة التناسب بل الجمع له اصلاً قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان هو اسد والبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في الشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلنا منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام لا اشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة كوجه التشبيه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وأداته اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ويحمل هنا على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة ومما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كما مر او تقديرا نحو او كصيب من السماء فان المشبه هو مثل المستوقد الى آخره وقد يليه غيره اي غير المشبه به كقوله تعالى واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الآية اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات يكون اخضر ناضرا ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم ان التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على انه محذوف فقد سها سهوا بينا لان المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا على ما صرح به في الايضاح

قال وعلى هذا اي ولاجل انه ... فيه ... الخ اقول اي اذا فسر قوله المثل ... ما فسره الشارح ... من كان ... لنقل ... المشبه به كما ... ليستطرف ... المشبه به ... عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خالية عن التعليل ... تعريف المجهول بالمجهول ... ذكره في صورة الاستطراف لان هذا ... كل ... صحة ذكره لبيان المقدار ... او الحال او زيادة التقرير او التزيين او التشويه ... لامتناع تعريف المجهول قال ... ولا يبعد ... اقول هذا توجيه بعيد جدا بل هو غلط قطعا فان السكاكي بعد ما ذكر الاغراض العائدة الى المشبه قال واما الغرض العائد الى المشبه به فرجعه الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه ثم قال وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكر لان المشبه به حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه في كلامه على الغرض لكان لغوا لا حاصل له كما لا يخفى على من له ادنى تمييز لانه معناه انما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان المشبه به حقه ان يكون اعرف بغرض التشبيه وهذا كلام غير منتظم كما ترى سواء اريد بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص اعني ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه او اريد مطلقا الغرض من التشبيه سيجيء ...

اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا
انه ان كان المشبه به مفرداً مقدراً فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس
من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله
وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم
آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصار
مقدر يلي الكاف كما في ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى
ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصاراً بقول عيسى للحواريين من انصاري
انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول
مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اي ليس المشبه
كون الحواريين انصاراً بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد تكلف لتوجيه قول
هذا البعض بان الآية من قبيل نظير الفرقة او كصيب ومبناه على تشبيه الكون بالقول
مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه وقع في الظاهر
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما مر
في الكشاف فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه اي او كصيب من السماء
بعينه ثم ما ذكر الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في دفعه لقوله ...
اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ارادة اللوم للمعهودين اي كائنين كون
كون الحواريين انصاراً على ما يفهم ضمناً ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول
عيسى على ما هو صريح بمعنى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل
ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمناً ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو
صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل
ان المراد بالحواريين في قوله وقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم حواريو
محمد عليه الصلوة والسلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه
وقد يليه غيره اي وقد يلي الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به
مركباً لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازاً عن نحو قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفاراً فان المشبه به مركب
لكنه عبر عنه بمفرد دال عليه وهو المثل اعني الحال والصفة العجيبة الشأن

نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض
فاصبح هشيماً تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل
لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك
والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضراً شديد الخضرة ثم ييبس
فتطيره الرياح كأن لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضاً مضاف محذوف اي كمثل ماء
ليكون المشبه به يلي الكاف تقديراً كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة
اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضمائر مرجعاً لكنت مستغنياً عن تقدير كمثل ذوي صيب لان المعنى
الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى
الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض
تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس
بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار
فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قلت حيث ان طلب
مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل كما قال
لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا بد
من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي صيب ان يكون المشبه به ذوات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه
لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي الصيب اولى من الاقتصار
على تقدير ذوي لانه ادل على المراد واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي
استوقد ناراً فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه
كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفاً فقد سها
سهواً بيناً وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيداً اسداً
ان قرب التشبيه وادعى انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيداً اسداً ان بعد
التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار
بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل
ففي كون هذا الفعل منبئاً عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان

وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على
تقدير اداة التشبيه سواء ذكر المشبه او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه يبنى
عن حال المشبه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه
في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان
ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان يقول ان الممدوح فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار
اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض
آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء
ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت
اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا
لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك
ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه
اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر
في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال
فائدة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف
والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدة
اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال
المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه
ما لا تجده في غيره لان الفك بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم
الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول
فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له لم تجد السامع من
الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا
واصطفاق المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما
يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا يجد فيه ما يجده في قولهم ايام
كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب

وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء
عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فان السامع لا يصادف فيه من الاريحية ما
يصادفه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر
العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه
في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر
واعرف وظاهر العبارة يفيد ان كلا من الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر
كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي امكان كون المشبه به بوجه الشبه اشهر
ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في الشبه
اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان
الثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان
مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه
لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه
ابعد عن السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقريرها
فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير
والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين و
التشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه
الهندي كالشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم
في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد وكذا الهيئة المشتركة بين وجه المجدور
والسلحة الجامدة المنقورة للتشويه ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر
وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية
هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال
ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها
والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة
تقريره وان لم يصح الا بالغة في معرض التزيين او التشويه لامتناع تزيين المجهول
وتقرير الشيء بما يساويه التقرير ابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد
ببحر من المسك موجه الذهب لتداول استاع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف
الخالقاع وهو الفحم الذكي فيستطرف المشبه لصيغته كالممتنع لمشابهته
اياه او للوجه الاخر اي لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا
او عند حضور المشبه به الالشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر

كما ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به
الكامل يكون أعرف وأخص وأقوى في صورة الاستطراف حال البيان التعليل
وقيل معناه لمثل ما ذكرنا امتناع تعريف المجهول بالمجهول وهذا
انسب بسياق كلامه وبالجملة فكلامه لا يطابق دعواه لانه لا يدل
على وجوب كون المشبه به أقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة
التقرير ثم كونه فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف ان يكون التشبيه
أتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو الندرة لتحصيل الغرض
وأما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون
مراد السكاكي من بحجة التشبيه القصد الذي يتوجه اليه التشبيه أعني
الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه كبيان حال المشبه أو بيان مقداره
لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه أعرف على حد مقداره
في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون أتم في وجه التشبيه اذا قصد
الحاق الناقص بالكامل أو زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم
معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه أو تزيينه
أو تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
أو تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه أي تزيين المشبه في عين السامع
كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي وتشويهه كما في تشبيه وجه مجدور
بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة أو استطرافه أي عد الشيء طريفا حديثا
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة ولو سلم
وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن
اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد وأما عند حضور المشبه كما في قوله
أي قول التاهية يصف البنفسج ولازوردية ترهى قال
الجوهري زهي الرجل فهو مزهو أي تكبر وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد
زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز
ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن بها
أوائل النار في أطراف كبريت فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذهب
لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لتناهي غاية بين

بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه أراك شبها لنبات
غض يرف وأوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس
ومبنى الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه
كان ميل النفوس اليه أكثر وهو بالشغف به أجدر وقد يعود الغرض من التشبيه
الى المشبه به وهو ضربان أحدهما ايهام انه أتم من المشبه في وجه الشبه
وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به
قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله أي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كأن
غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم قيل لغرة الشيء لاكرمه وأكرمه
وغرة الصبح بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام
ان وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح
دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به أي بالمشبه به
كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا
أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي
ذكرناه من جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا أريد
الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض
منه الى المشبه أو ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به
بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس
بنص في الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
فان أريد الجمع بين شيئين في أمر من الأمور من غير قصد الى كون أحدهما
ناقصا في ذلك الأمر والآخر زائدا فيه سواء وجدت الزيادة والنقصان
أو لم توجد فالأحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد
من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا عن ترجيح أحد المتساويين
في وجه الشبه كقوله أي قول أبي اسحاق الصابي تشابه
دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما
أدري أبالخمر أسبلت جفوني أم من عبرتي كنت أشرب يقال أسبل الدمع
والمطر اذا هطل وأسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وكذا
بزيادة على ما توهم أم من عبرتي كنت أشرب لما اعتقد الشاعر

فيه يوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به كما قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده بما ذكره ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به مما يجوز فيه العكس
كما قال الشيخ فيتجه ان يريد شيئا من ذلك لم يستقم او العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الا ترى الى قول الشاعر لان مرادهم ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز
العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الاتحاد قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل اذ ما تقيد العكس في يستقيم الاعلى وجه فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف
هنا ذهول انتهى وقد يوجه جعل الشريف كلام الشارح على ما ذكره باد سياق كلامه ما ادانه في الحكم التشابه والتشبيه لتنازله مطلقا فانسب ان يتعرض لنوعي التشبيه اذ عدا
بين التشابه والتشبيه فان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول فليس مقتضى التشابه نفيها ضرورة وان حسنا نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل

لما اعتقد التساوي بين الصبح والغرة ولم يقصد ان احدهما زائد
في الحمرة والآخر ناقص يلحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز
عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس
بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير
في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير اعني من غير قصد الى المبالغة في وصف
غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد
شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ابلغ قال
قال الشيخ رحمه الله في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب
من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام في انا قصرنا
اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع
وصفين على وجه يوجد في الفرع على حدة او قريب منه في الاصل فان
فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت
شاع ترجيح احد المتساويين يقتضي انه يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز
التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز
ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب
من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر
الذي قصدا اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما
ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الترتيب
واما النظر في اقسامه فهو انه اي التشبيه باعتبار الطرفين وآخر باعتبار
وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فيذكر هذه الاربعة
على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار
الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما
اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة
باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما
يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس اولان كل واحد منهما يصون
صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت
اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه
لعدم توقفه الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل
من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه بهذا التسامح المتبادر

بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه
على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف
على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول
وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد
والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة
في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه
مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق
تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به
هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض
فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب
بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله
من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط
ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق
تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ
القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكأنما المريخ
والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد
اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن
شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء احد الطرفين
ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله كما تلهم عمد الرماح
استوقدنا نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف
لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل
وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق
بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار
وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة

وأما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن رة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرا غضبا والفرق بين المركب والمفرد المقيد صعب شئ لان القائل فالمشبه به فيما نحن كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط كونه رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه الشقيط ببيض المكك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله وكان اشار النقع وقوله كان اجرام النجوم وقوله كأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ولعل الحالة كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ماذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق و تشبيه الشاة الجبلي بان قصد في الاول الى مايحصل من الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف وأما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا قد شابه زهر الربى خصها بالذكر لانها انضر واشد خضرة فكانا اعذبها انهار المشمس مقمرا اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط بازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد مقيد هذا معنى تامل وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها ثانيا كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف

قال وأما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه اقول لا يخفى ان المتبادر منه انتزاع وجه الشبه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه وهو اجزاؤه كما توهم الشارح واورد في مثال تشبيه المفرد بالمفرد وايضا ان المفهوم من كلام السكاكي في هذا التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارات التحقيقية بان التمثيل مستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد ولو صح لم يفتقر كلامه هنا الى جواب بما يتبادر منه مع كونه منافيا لما يصرح به وما ينبه بما ذكرناه ان المصنف قال في باب المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل وقال الشارح تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعي التركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة في المفرد حيث قال وحاصله انه شبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيرا مطابقا لا بصدد بيان استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو هنا ايضا بصدد التفسير فرحمه بما يلائم ما بعده ولا تمثيل للتمثيل الا بتشبيه ما مركبات الاطراف فان قلت قد صرح بان التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كتشبيه مثلهم كمثل الذي استوقد نارا قلت ذكرنا ما يتعين قوله لم يطلق على حقيقة الحال وسيأتي تحقيق هذا المقال قال استعار بان هذا تقسيم المجمل في ايراد هذا التقسيم قبل ذكر ما هو قسيم المجمل اعني المفصل اشعار بذلك ايضا اذ لو كانت نسبته الى كل الى التشبيه يوجب تأخيره عنه قطعا قال مستصبح الغيث اقول البيت لكثير ابن البيض المخالط بياضها شئ من الشقرة اي تسيد تخالق الابل وكثير في الليل صباحا عند فتح يسود عند الغضب وفارقته ولم ينار فتحي عطاياه قوله حلت ربع دينا ردينة اسم امرأة كانت تقوم الرماح فنسبت اليها يقال رمح رديني وقناة ردينية والمهب شعلة نار بلا دخان وقيل خالصا ساحرة عن الدخان لانه يتبع في التشبيه المذكور وقال ابو الحسن هذا تشبيه الشئ بالشئ صورة ولونا وحركة وهيئة قوله فعلى هذا ذهب الاصيل هكذا يوجد في بعض النسخ وما قال قريب منه لكن النعت مستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس والاضافة الى الاصيل قرينة لها قوله لا اجزائه على المشبه واجرائه عليه عند من ذكره باستعماله فيه او بحمله عليه واثبات معناه له فتبا واستعارة المتفق عليها واما اختاره هنا الشارح ايضا وقد صرح به فيما سبق حيث قال لانه لم يجر عليه باستعماله فيه ولا باثبات معناه له قوله ولهذا قسم تعريف الحقيقة اي وجب الاحتراز المذكور عن الحقيقة والمجاز والثاني بالنظر الى ذاتيها قوله اذا اسند له عند القائل وهذا صحيح وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد عن تعريف الوضع قوله كان الواجب ان يقول مجرد تقسيم حقيقة المفرد ومركب ثم تعريف كل منها على حدة كما فعله في المجاز قوله يخرج المجاز عن ان يكون موضوعا يريد ان تعيين اللفظ للدلالة على معنى المجازي على الكثرة وصفا واما تعيين المشتقات كاسم الفاعل وتفاريعه فهو موضوع للدلالة على معانيها باعتبار الكلية ووضع نوعي وصرح بطريق الكلية بان بناء كل صيغة فاعل من كذا فوضع المجاز وليس المجاز نوع وضع شخصي ولا نوعي لان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها قال على ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة اقول ذكر نجم الائمة ان معنى قولهم الحرف مادل على معنى في غيره الحرف مادل على معنى ثابت في لفظ غيره والمشهور في تفسير هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها لام التعريف وهل وقد نقل الشارح هنا ماذكره والتجا اليه في دفع السؤال عن تعريف الوضع وفيه بحث لان ان يشرب معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه مفهوم بواسطة الغير فذلك لا يجري نفعا في دفع السؤال

بل هو بعينه ما قيل من ان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه وان ما يرى به انّ معناه
قائم بلفظ الغير فرط البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا الابتداء
قيامه بمعنى غيره قيامًا حقيقيًا فبطل ايضًا المذكور ثانيًا او لانه يلزم مثل السواد وغيره من الاعراض حروفًا
لدلالتها على معان قائمة بمعاني الالفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام
وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعان غيرها حروفًا وكل ذلك فاسد كما ترى
واما تحقيق معاني الحروف على وجه يضمحل به منه ذلك السؤال فسنورده ان شاء الله
في الاستعارة التبعية **قال** سلمنا ذلك **اقول** هذا كلام لا يجدي
نفعًا لان المعترض يزعم ان العلم بالتعيين من بعناه لا يكفي في فهمه بل يحتاج الى ذكر المتعلق
ايضًا ولذلك ابدله في بعض النسخ بقوله سلمنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالته عليه
لا يكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي وانت تعلم ان هذا معنى ابهم من الباء
فينبغي تعريف الوضع على ان المراد بالمعنى الاصلي المعنى الموضوع له فيلزم الدور كما عرفت عن قريب
وان لم يرد به ذلك فلا بد من بيان معنى الاصالة ليتحصل معنى تعريف الوضع ثم ننظر في صحته وفساده
قال وقولنا بمعنى الطهر لا بمعنى الحيض قرينته **اقول** فان قلت على تقدير
تطابق الاحتمالين لا دلالة على احدهما بالتعيين فيكون لزومها المستفاد من القرينة معتبرًا في تلك الدلالة قطعًا
فهي بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع له قلنا المقتضي للدلالة عليه بنفسه كان حاصلًا و
مزاحمة الشركات مانعة عنها وحين انتفت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضي الذي
اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضي واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي وتحقق
اقتضاء الدلالة الا بها فهي من تتمة المقتضي وبذلك يتضح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز وتغاير
ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بعينه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة
قال وحصل في هذين الوضعين وضع اخر ضمنًا **اقول** ان اراد باحد المعنيين
المفهوم الكلي الصادق على كل منهما فتوهم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل وضعه
لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركًا بين معنيين فقط ولزم
عند اطلاقه ان تردد بين المعاني الثلاثة اعني المفهوم الكلي وفرديه واحتيج في كل واحد
منها الى قرينة معينة فان زعم ان عدم قرينة فرديه قرينة له لزم القول بانه عند اطلاقه
يتبادر منه الى ذلك المعنى وهو ان اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعًا بل الواقع
التردد بين المعنيين مطلقًا عندمن لا يقول بعموم المشترك واجاكانا متنافيين كما في المثال
المذكور اعني القرء عند الكل وان اراد باحد المعنيين احدهما معينًا في نفسه وعند المتكلم غير معين
عند السامع على معنى انه متردد في ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى
ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين فيكون اللفظ موضوعًا ضمنًا بل هناك تردد
بين معنيين وضعيين فان قلت المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واحتيج في تعيين
ارادة احدها الى القرينة واما المجاز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحتيج في فهمه
وارادته الى القرينة قلت لا تعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في فهم المعنى المراد والكلام قال
... بما ذكرته يحقق الفرق بين قرينتي المجاز والمشترك واين احدهما من الاخر سيأتي

هو ان بالنبي الباكي تشبه الرطب الطري من قلوب الطير العقاب و
اليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتبرها
ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة
انه انما يستحق التفضيل من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه
لا لان الجمع فائدة في عين التشبيه او معروف وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه
به اخر واحدًا كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر
اي الطيب الرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف
البنان عنم وهو شجر احمر وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني
فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره
في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول
فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديمًا لي حتى الصباح اغيد
مجدول مكان الوشاح كانما يبسم مقدمًا عيناي ناعم البدن
عن لؤلؤ منضد منظم او برد وهو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان
وهو ورد له نور تشبه به الاسنان ثلاثة اشياء ويقال الحرير يقع ... عن الثغر
يبتسم عن لون رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه
الثغر بخمسة وقوله هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر
غير مذكور لفظًا ولا تقديرًا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري مما يدل
على انه تشبيه لا استعارة وتسمع لهذا الكلام ان شاء الله تعالى
ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه
استغني بالوصف ابياته تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد
الشراب وظل الامان وبيل الاماني وعهد الصباح ونسيم الصبا
وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار
الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل
وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول
بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد
امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلام النبوي المصطفى والتشبيه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قومًا عطاشًا البيت
الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي

حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعاً من عدة
أمور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فإن وجه الشبه
هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف
مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد إلى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد ناراً الآية وما أشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره أخص منه
بتفسير الجمهور وأما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه
وقال الشيخ في أسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من أمور
وإذا لم يكن التشبيه عقلياً يقال إنه يقتضي التشبيه ولا يقال إن فيه تمثيلاً وضرب مثل
وإن كان عقلياً جاز إطلاق اسم التمثيل عليه وأن يقال ضرب الاسم مثلاً
لكن يقال ضرب النور مثلاً للقرآن والحجر للعلم وأما غير تمثيل وهو بخلافه
أي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدد وعند السكاكي
ما لا يكون منتزعاً منه أو يكون وصفاً حقيقياً وتشبيه الثريا بالعنقود المنور
تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وأيضاً تقسيم آخر للتشبيه
باعتبار وجهه وهو أنه إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه
أي من المجمل ما هو ظاهر وجهه أي من الوجه المذكور ما هو ظاهر يفهمه
كل أحد نحو زيد كالأسد ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف
يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه كما أنها أي الحلقة المفرغة
متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها
مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب
فإن موضع الانفراج منها يكون طرفاً ومقابله وسطاً وذكر جار الله العلامة
أن هذا قول الأنمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة
وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس
أولاد زياد العبسي وذلك أنها سئلت عن بنيها أيهم أفضل فقالت
عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل
هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر إنه قول من وصف
بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم وأيضاً منه أي من المجمل وقوله منه دون أن يقول
وأيضاً إما كذا وإما كذا إشعاراً بأن هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فمنه ظاهر ومنه خفي أي من المجمل ما لم يذكر

ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء
إلى وجه الشبه نحو زيد أسد فنحو زيد الفاضل أسد يكون مما لم يذكر
فيه وصف أحد الطرفين لأن الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي أن يفهم
ومنه أي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر
بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها فإن وصف
الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه بحالها ومنه
قول النابغة الذبياني فإنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفهما أي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله أي قول
أبي تمام في الحسن بن سهل [illegible]
في ساعة الغضب صدفت عنه أي أعرضت فلم تصدف مواهبه عني
وعاوده ظني فلم يخب كالغيث إن جئته وافاك أي أتاك ريقه
يقال فعله في ريق شبابه وريقه أي أوله وأصابه ريق المطر وريق
كل شيء أفضله وإن ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بأن عطاياه
فائضة عليه أعرض أو لم يعرض وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك جئته أو ترحلت
عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه أعني الإفاضة في حالتي الإقبال
عليه والطلب وعدمه وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه ومنه ما ذكر فيه
وصف المشبه وحده كقولك فلان كثيراً ما يديه لقيته ويصل صاحبه إلى
طلبت عنه أو لم أطلب كالغيث فكأنه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم
وإما مفصل عطف على قوله إما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء
وأدمعي كاللآلي وهذا على قسمين أحدهما أن يكون المذكور حقيقة وجه الشبه
والثاني أن يكون أمراً مستلزماً له وأشار إليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما
يستتبعه مكانه أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أي يكون
أي الشيء الذي يكون وجه الشبه لازماً له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل
في الحلاوة فإن الجامع فيه لازمها إذ وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة
وهو ميل الطبع لأنه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي
من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون إلا حيث
يكون التشبيه في وصف اعتباري كتخييل الطبع وإزالة الحجاب وينبغي أن يكون
مرادهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه إلى حسي وعقلي مع أنه في التحقيق
لا يكون إلا عقلياً كما مر من تسامحهم هذا يعني أن ذكر التسامح ناشئ عن

ويتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه فيما مر هو الحلاوة
نفسها الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه فيما مر الحلاوة
التي هي من الامور المحسوسة فقطعا كما ذكره الشارح العلامة
وفائدة بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا الشارح هو الحلاوة لا يزيد
على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة التي هي
من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على الشارح وترك التحقيق
هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلامه
ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه
حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه
وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد هو الحمرة المشتركة
الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار يستلزم وجه الشبه
فسمى هذا حسيا فليتأمل وايضا تقسيم ذلك التشبيه باعتبار وجهه
وصوابه اما قريب مبتذل وهو اي التشبيه الذي ينتقل فيه من
المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي
اذا جعلته من بدأ الامر بدوا اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه
في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون لوجهين اما
لكونه امرا جمليا لا تفصيليا فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل
الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل
واقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة
ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف
من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك
الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء وقالوا لم يمعن النظر ولم ينعم وكذا
يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك
في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على قوله من
جمليا اي ولكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه
والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع
ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه

وموقعه من النفس ألطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف
موقعه ببرد الماء على الظمأ ونعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون
سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني
الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج
الى النظر والتأمل فهو اجلى من الفكر اذا صادف نجحا قديما وطريقا مستقيما
يوصل الى المطلوب ويظفر بالمراد والخفاء المردود المذموم في التعقيد هو الخفاء الذي
سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من الالفاظ الى المعنى المذكور الى
المعنى وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه
من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب
مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله
على زيادة دقة وخفاء ولم تلق اذ كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه
في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته
فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه
ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك
فقاسته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا
لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط
المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط
وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي
يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض
اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك
ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه
اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة فقال وباعتبار اداته اي التشبيه باعتبار
اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل هو يمر مر السحاب
اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه
بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل
على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل
هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار
للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وجين الماء

فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور
عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة
حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به
على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف
اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس
اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه
الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة
كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه
مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس
سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان
قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض
التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال
من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه التشبيه كانه امر جملي لا تفصيل
فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد
غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه
الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر
لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون اما
اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه
التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل
ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف
تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي لندور حضور المشبه به
اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون
لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر
المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة
في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما ينقضي الرجل دهره
وما يتفق له ان يرى مرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس

اي صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها
اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال
الابيوردي ◦ لياليه اسحار وفيه هواجر ◦ كما خفيت والشمس تنبي عن اصيل
هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض
القاصرين البصائر الناقدة من ان اللجين ثم هو بفتح اللام وكسر الجيم اغصان الورق
التي يتساقط من الشجر وقد نسبه وجه الماء به وان الاصيل هو الشجر الذي
لما اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط
منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر ◦ او مرسل
عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكرت اداته فصار مرسلا
من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو
المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه
و التشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي
بافادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال
او كان المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص
بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه
معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه
اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحتمل هذا النوع

خاتمة

في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار
ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه
بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا فاما ان يكون
المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك
وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية
ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به
كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة
كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان
كلها او بعضها بانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلى
والا فمتوسط وهذا هو الذي قصدنا به المقام فلهذا قال واعلى

وانما كان ندور حضور المشبه به بسبب العدم حضور وجه الشبه
لانه فرع الطرفين وجهتهما يشتمل عليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد
ان يحضر الطرفان لان الامر يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه
اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة
التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد
بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف لو احد لشيء واحد او اكثر بمعنى
ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض
كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال ويقع
اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضها من الاوصاف
وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس
حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان والا ان تعتبر
الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم
ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك وصفين او اوصافا
وانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وان لك
في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد
الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا
كما فعل امرء القيس في الابيات حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني
ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما عبارك
في تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية انتزعها من الشكل والمقدار واللون واجتماعها
على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل
والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقتصر
في اللون على الحمرة بل الى ما بين حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة
في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط
وكلما كان التركيب خياليا او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد
لكون تفاصيله اكثر كقوله فما الحيوة الدنيا الآية فانه عشر جمل متداخلة
قد انتزع المشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب
اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب
غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى
ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلب الذ

واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار
متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب
مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر
الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه
نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم
اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه
او اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد
في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة
في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور هما الاثنان الباقيان
نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد
فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة
والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر
او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية
القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط بين القوة
والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى
من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا
بحث وهو الفرق بين قولنا لقيني اسد يعني زيدا ولقيت في الحمام اسدا وبين زيد
اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني
تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ ذات قرينة دالة على تشبيه شيء
بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك
لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه
والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه
المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت
زيد اسد فصنيع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل
على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه
بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء

بل صيغ الكلام لاثبات الفعل او نفيه عن الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة وهذا خلاصة كلام الشيخ رح في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين رحمهم الله تعالى ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجراء اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة المصطلحة هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارة له لا باستعماله فيه كما في رأيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على الخلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل نحو قال السكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك كان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخولها الا بنوع من التغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف فتكون في شيء من الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس ويكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا النحو ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد

كالاسد كالمركب لما في ذلك من التنافي لانه تنبيه بجنس السبع المعروف يدل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده يدل على فوقه وكذا في الموت وذلك قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه لا سبيل الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لانه يلزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فعلم انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لا تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف فيما ذكر فهذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لان تفصيلهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فلا تدخل كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من جنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه بصفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على كل الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه فيه محصل كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في اول بحث الاستعارة

الحقيقة والمجاز

اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لانهما بمنزلة تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له

وابد اقدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض له اولى بالتقديم وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا القيد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد باللغوي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظ لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كما في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس قد استعمل هنا في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناوله الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الاولى ان يقول

في ذكره لا يجوز ذكر اخواته فتأمل عصام الدين

قال لانه قد يجب ان يكون المشبه اعرف او اقوى

يرد عليه على ما نقل عنه ان السكاكي قد صرح في هذا الكلام بانه يجب في بيان المقدار ان لا يكون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه بل يجب ان يساويه فلا يصح ان يقال يجب ان يكون اقوى حالا مع جهة التشبيه في بيان المقدار فالاولى ان يجعل التشبيه وجه الشبه وايضا في هذا الكلام دلالة على ان كونه من الاتمية وعرضها انما يكون في صورة انتهى كلامه والتحقيق ان ما ذكر في المفتاح مجملا اولا ومفصلا ثانيا ان كون المشبه به اعرف بوجه الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين والتشويه وان كونه اتم واقوى في وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحاق الناقص بالكامل والمعتبر فيه غرابة المشبه وندرة حضوره وذلك انه ادعى اولا كونه اعرف واقوى في بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير والتزيين والتشويه وعلل ذلك بامتناع تعريف المجهول بالمجهول وامتناع تعريف الشيء بما يساويه والتعريف الابلغ والاولى علة للاعرفية والثانية علة لكونه اقوى فظهر ان التعليل الثاني مخصوص بصورة التقرير فثبت به الحكم اعني كونه اقوى في هذه الصورة فوجب ان يكون التعليل الاول شاملا للجميع اولما عدا التقرير لئلا يختل النظم وليكون الجميع اظهر ليحصل تعلم التقريب مع عزوه في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه يشعر بمشاركته لما سبق فيما ذكره من كون المشبه به اقوى واعرف وعقبه بما يصلح ان يكون اشارة الى التعليل السابق وفصل الكلام ثانيا وصرح بان الاتمية معتبرة في زيادة التقرير وليس بمعتبرة في بيان المقدار بل الاولى في بيان المقدار المساواة من الزيادة والنقصان وان الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان والتزيين والتشويه وان ندرة الحضور معتبرة في الاستطراف فان اريد تطبيق المجمل على هذا المفصل وجب ان تعتبر الاعرفية في التزيين والتشويه ايضا ويتاول كلامه المتعلق بالاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركته لما سبق في الاحكام اعني كون المشبه به اقوى واعرف ويحمل قوله لتمثيل ما ذكر على ما فيه بالعلامة وتعيين اخراجه عن التمثيل مع ما سبق يعرف الكلام منه بقرينة التفصيل ولا يبقى اشكال في كلامه الا في اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه التشبيه وهو مصرح به في كلامه حيث جعلهما شريكين للامكان في كون المشبه مسلم الحكم معروفا

ويمكن ان يقال ليس وجه التشبيه بين وجه الهندي و
مقلة الظبي مطلق السواد والا لم يتميز بل هو السواد المخصوص
اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبي
بهذا اعرف منه وكذا الحال في التشبيه واما ضممته في الكلام الفصل
بيان الحال وبيان المقدار والحاق الناقص بالكامل لزيادة التقرير
فلا دينا فيما ذكره في الجمل هذا ما عندي في ايضاح عبارة المفتاح و
وتلخيص ما ذكره ودفع ما يتخايل فيها من الاضطراب والاختلال

قال اذ لو قصد شيئا من ذلك لم اقول

فان قلت اذا لم يقصد شيئا من ذلك لم يجب التشبيه الذي ذكره بل جاز عكسه
لكونه اقوى في تادية المعنى قلت اراد بما ذكر بانه يجب التشبيه بينهما
ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن كونه احسن فقد يكون كما في
واما اقتصر على ذكر تشبيه الغرة بالصبح لان الاصل واذا عكس فقد ترك
الاصل لزيادة المبالغة سيد سند قدس سره

قال وجعل التشبيه في مخوقهم والنجم طرفها الى
قد بينا فيما سبق في جعل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب
وذلك انه ذكره في وجه الشبه الذي لا يكون واحدا بل في حكم الواحد تشبيه
سقط النار بعين الديك والثريا بالعنقود والشاة الجبلي بالجامد
المشقوق الشعر الثابت على راس شجرة تاعضا والشمس بالمرآة في كف الاشل
وتشبيهها بالبوتقة فيما ذهب ذايب في هذا البيت وبين كل واحد
من هذه التشبيهات الى التركيب في وجه الشبه الا في تشبيه الشاة
بالجامد ثم غير اسلوب الكلام وقال وكوجه التشبيه في كان
مثار النقع وفي نحو وكان اجرام النجوم وفي نحو وكانما المريخ و
وبين كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الابيات التركيب في طرفي التشبيه
ثم قال وبين في امثال ما ذكر من الابيات تشبيه المركب بالمركب
والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد فيحتمل ان يريد بما ذكر من الابيات
هذه الثلاثة بقرينة تغير الاسلوب وبيان تركيب الاطراف فيها دون ما قبلها
والظاهر ان تشبيهها بالبوتقة التي فيها ذهب ذايب من تشبيه المفرد المقيد
بمفرد مقيد كتشبيهها بالمرآة في كف الاشل ومن تشبيه المفرد بالمركب
واما جعله تشبيه المركب بالمركب مستبعد جدا سيد سند قدس سره

قال ولا يخفى عن شارح وذلك لان قوله مقصر يقريبه لبل معتمر كما صرح
فغيه تعدد وشائبة تركيب سيد سند قدس سره

ان يتناول اللفظ المستعمل يتناول المفرد والمركب قلت كلامهم اطلاق الحقيقة
على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مبين في هذا المعنى لم يتعرض
الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليها فخرج المجاز
عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي
للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت
فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره
لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته
على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره
ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف
ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف
الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي
هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم
بهذا التعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي خرج المجاز لا المشترك
وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين الدلالة على كل
من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك
لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله
ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين
غير معين فهو بهذا المعنى ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم
من دليل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة
الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه
للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة
لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع
آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع
بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه
على ذلك وقال انا اطلق فهم منه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق
كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي
ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبانه قوله الى

وبانه قوله القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض والحيض بلفظه على الطهر
بالتعيين سهو لان كلامه في بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة
لفظية والقرينة كما يجوز معنوية فتعبيره لفظية وقوله الشيخ بذلك
دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك
لان اسدا في قولك رأيت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان
المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو الكناية
ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة لفظية لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول
يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز
داخلا في الحقيقة فان قيل يعني كلامه المخرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال
الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل
في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة اللازم
ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى
والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجائب
ان هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر
وهو انه نقل الى النقط الاتي فتوهم ان هنا مناقشة اعتراضية على السكاكي
فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا
في الفهم والمعرب حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد وتوهم ان السكاكي
اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يجوز لاحد
ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء منه هذا كلامه واقول
كيف حل لك ابطال كلام بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه
لم يتنبه ان المعرب ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى
وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فالبحث

قوله من قال حفظت شيئا وغابت عنك الاشياء فنقول هذا
المذهب بحث يقتضي ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص
لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو
الوضع وتخصيص وضعه لمعنى دون ذاك هو ارادة الواضع والحق ان الواضع هو الله تعالى
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من ان الله تعالى
وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف
في الجسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري
في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين
اللفظ والمعنى مناسبة طبعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى
واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم
ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك المدلول عن الدليل
كما ان كل احد يفهم من سمع لفظا ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة
القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزال
بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان
والمتضادين كالجون للاسود والابيض لانه يستلزم ان يكون المفهوم من قولنا
هذا ناهل وجون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لانه
يستلزم ان اللفظ يناسب بالذات المتنافيين او المتضادين لانه ممنوع
وقد تأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه
عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة الاشتقاق والتصريف من ان
للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ
في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير
ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين
وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك
كالنزوان والحيدى لما في مسماه من الحركة وكذا باب فعل بضم العين

ثار شرف وكرم الله تعالى الطبيعة الادمية وقد علمنا

المجاز

في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلى او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم بينا باعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه بالحمرة باحمر فان اعتبار التناسب في نحو التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيانه انه اولى به من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا شرط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فغمدوا الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح فيه اعتبار تناسب التسمية او بتصحيحه بوجود ذلك المعنى من غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وهما مختلفان فعرف كل منهما بخلاف حقيقة الاخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اى ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعنى اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا تدخل العلاقة المعتبرة بها الا ان هذا يعني قوله على وجه يصح متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما في قولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لانها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له

في اللغة فقد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضع له الاول حتى هجر الاول من في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانه اذا اطلقت على الفرس باعتبار انه فرد منه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوص كونه فرسا والتخصيص حينئذ يكون مجازا واما من حيث اللغة فانه من حيث الموضوع فهي موضوعة لما يدب على الارض وفي رعاية معنى التدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف المجاز فان رعاية المعنى فيه لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاقه على كل ما يوجد فيه التشبيه ولهذا لا يصح اطلاق الدابة في الحرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يدب فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص او عام لا يتعين نا قاله ان الحقيقة تلوينه واسمها ان كان واضعها واضع اللغة فحقيقة لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة وخاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلا الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع فان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء فانه اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث فانه اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة للذي لا يدع

قوله وقد يكون مرتجلا الخ المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال المعتبر في التعريف علاقته ومرتجحة لكن اللفظ مستعمل في موضوعه فيكون حقيقة كما صرح به بعض حيث قال بقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعل هنا من اقسام المستعمل في غيره وخص لنظره الى الوضع الاول قاله ونقل الاعتبار

قوله والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي الخ معنى بان بين غير فرد يجوز جعله الاول بقرينة كما ظهر والا فالوجود من حيث خصوصه مجاز والطلاق الذي عليه من حيث حقيقته بطريق المجاز كما سيجيء وكلف ان شاء الله تعالى حسن

قوله وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة الاصطلاح اى الاصطلاح الذي وقع النقل فيه وكذلك الاصطلاح

قوله اما من حيث الوضع فهي موضوعة ابتداء او في شرح المفتاح لكن قبل الحقيقة اراد الدابة بحسب الوضع تعلق على الفعل حسن حلبي

قوله بخلاف الحقيقة وكذلك المجاز اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق الاستعمال في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعل تعاملا المنقول فانه حقيقة من وجه ومجاز من وجه اخ حسن حلبي

قوله اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة وانما قيدها واختار لفظ المدرس على المتكلم وفيه حيث لو استعمل النحوي ومشرع يكون الا بعد الاستعمال للغوي بدلالة الكلام حقيقة اللغوي فانه اعتبار بعرف اللغة وايضا الجنس اما باعتبار المخاطب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارئ بعد الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فافهم حسن

والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني وما ذكر
بلفظ النكرة مثل الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين
اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة
غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فكانها
على هذا هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت
اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال
اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق
ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه مستعارا له ولهذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه
مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه
بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمجاز المرسل وهو ما
كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة
المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر عنها وتصل الى المقصود بها فالجارحة
المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة
العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي
فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد
في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان
القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش
والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام
المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اي هم لكثرتهم ووجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة
فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة
في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة
التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ رح في اسرار البلاغة من
ان اليد هنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه
اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فلا قاطع في الاستعارة
عليه بخلاف التقول وقد مر ان ذلك لا يخفى ان يتاكيد على من سواهم
والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ
للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة

اعلم ان العلماء حصروا انواع المجاز في خمسة وعشرين نوعا بحكم الاستقراء ١ اسم السبب على المسبب ٢ عكسه ٣ اطلاق اسم الجزء على الكل ٤ عكسه ٥ اطلاق اللازم على الملزوم ٦ عكسه ٧ اطلاق اسم المقيد على المطلق ٨ عكسه ٩ اطلاق اسم الخاص على العام ١٠ عكسه ١١ حذف المضاف سواء اقيم المضاف اليه اولا ١٢ عكسه ١٣ اطلاق اسم المحل على الحال ١٤ عكسه ١٥ تسمية الشيء باسم ما يتعلق به المجاز ١٦ تسمية الشيء بما يؤول اليه ١٧ تسمية الشيء باسم ما كان ١٨ اطلاق اسم الشيء عليه ١٩ اطلاق الشيء على بدله ٢٠ النكرة يكون بالعموم ٢١ اطلاق اسم احد الضدين على الآخر ٢٢ اطلاق اسم الشيء باللازم وارادة واحد ٢٣ الحذف ٢٤ الزيادة ٢٥ اطلاق اسم احد المتشابهين على الآخر كاطلاق الاسد على الشجاعة يسمى الاستعارة تحرير

والعلاقة كون البعير حاملا لها وقد ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير
الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون
مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات
لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب
نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب
ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع
اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي
لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي ما ذكروه الى خمسة
وعشرين والمصنف بين هنا ورود منها تسعة عشر ما سبق وكذا في اطلاق
اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة
لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه
يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند
اطلاقه على نفس ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز في العبارة تسامح كالعين
وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب فالعين جزء منه
وذكرها لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لانه بعينها يحفظ
مما لا يخفى شيئا بعدما صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء
المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل
مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه
وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله نحو
كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
فالانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع
في الاذان لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه
تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي
سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء
نباتا اي غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة
في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه
لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والجواب انه
قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء
باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم

أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك إذ لا يتم بعد البلوغ • أو تسمية الشيء باسم
أو ما يؤول ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل • نحو إني أراني أعصر خمرا
أي عصيرا يؤول إلى الخمر • أو تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه
أي أهل ناديه الحال فيه • والنادي المجلس • أو تسمية الشيء باسم حاله
أي باسم ما يحل في ذلك الشيء • نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله
أي في الجنة التي تحل فيها الرحمة • أو تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي
لسان صدق في الآخرين أي ذكرا حسنا • واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الأخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب • فإن قلت قد ذكر في صدر
هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وبعض أنواع العلاقة
بل أكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك • قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما
أما في الاستعارة فظاهر لأن وجه الشبه أنما هو أخص أوصاف المشبه به
ينتقل الذهن من المشبه به إليه لا محالة • فالأسد مثلا أنما يستعار للشجاع
لا لزيد أو عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الأسد إلى الشجاع
وأما في غيرها • فيظهر بإيراد كلام ذكره بعض الشارحين وهو أن اللفظ إذا أطلق
على غير ما وضع له • فإما أن يكون ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الموضوع له
في زمان سابق أو لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار ما يؤول
أو بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي أريقت • وإذا كان ذلك الغير
مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي إليه في الجملة
وإن لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلابد أن يريد باللفظ معنى لازما
لمعناه الحقيقي ذهنا أي بحيث ينتقل الذهن من الحقيقي إليه في الجملة ولا يخرج
أن يلزم من تصوره تصوره واللزوم إما ذهني محض • كإطلاق الجمع على الاثنين
أو منضم إلى اللزوم خارجي بحسب العادة أو بحسب الواقع وهو إما أن يكون
أحدهما جزء الآخر • كإطلاق البعض والرقبة للعبد أو خارجا عنه والملزوم
بينهما بكونه يحصل أحدهما في الآخر • كالحال والمحل أو سببية أحدهما للآخر
أو مجاورتهما أو كون أحدهما شرطا للآخر • فجميع ذلك يشتمل على اللزوم
ولهذا يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة
والرأس مثلا • فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز
إطلاقها على الإنسان وأما إطلاق العين على الربيئة فليس من حيث
إنه إنسان بل من حيث إنه رقيب • وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين

وبالجملة إذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من أحدهما
إلى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام **الاستعارة**
وهي ما كانت علاقته المشابهة أي قصد أن إطلاقه على المعنى المجازي بسبب
تشبيهه بمعناه الحقيقي فإذا أطلق نحو المشفر على شفة الإنسان فإن أريد تشبيهها
بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق
كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه • فمجاز مرسل فاللفظ
الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة وأن يكون مجازا مرسلا
باعتبارين • وقد تقيد بالتحقيقية • وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية • والمكني عنها
وإنما سميت تحقيقية لتحقق معناها أي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا
أو عقلا بأن يكون ذلك المعنى أمرا معلوما يمكن أن ينص عليه ويشار إليه
إشارة حسية أو عقلية فيقال إن اللفظ نقل عن معناه الأصلي فجعل اسما
لذلك المعنى على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له • فالحسي
كقوله أي قول زهير بن أبي سلمى • لدى أسد شاكي السلاح
أي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف
مقذف • أي قذف به كثيرا إلى الوقائع • وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له
جسامة ونبالة تامة • له لبد أظفاره لم تقلم • اللبدة ما تلبد
من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالأسد ههنا مستعار
للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا • والعقلي أي والمتحقق عقلا نحو اهدنا
الصراط المستقيم أي الدين الحق • وهو ملة الإسلام وهذا أمر متحقق
عقلا لا حسا • وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى • فأذاقها الله لباس الجوع •
أن اللباس عند أصحابنا الحمل على التخييل وأنه كان يحتمل عندي أن يحمل على
التحقيق • وهو أن يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتقاع اللون
ورثاثة الهيئة • وفيه بحث لأن كلام صاحب الكشاف
مشعر بأنه استعارة تحقيقية ويحتمل أن يكون عقلية • وأن يكون حسية
لأنه قال شبه ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل أن يراد به
الحاصل من الجوع فيكون عقلية وأن أريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون
حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الأثر الحادث
عنه فيتعين كونه مشبها لا استعارة • قال المصنف رحمه الله

فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ
واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع
له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد
ورأيت زيدا اسدا ومررت بزيد اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع
له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه
على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له
وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل
في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد
ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فلم قال
فذا استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد فاوقعت اسدا
على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف
اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان
اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فيصح حمله
على زيد بظاهره وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا مجاز
استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه
وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اطلق
زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة وبلغنا اذ كرنا اداة التشبيه في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق
به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة * ... على ...
وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه الصلوة والسلام
هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلنا عن عبد القاهر رح وكذا الكلام في لقيت اسدا ان الشجاع
كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رأيت
اسدا في الشجاعة ونحوه ولاحت من بروج البدر بعدا * بدور ...
ترجمها الكتان فنقول فيه اشكال لانه ترك المشبه لفظا وتقديرا
واجرى اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه
يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت
من قصور مثل بروج البدر في البعد منها نداني كذا ذكره صدر الافاضل

كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه
لان المراد بكون المشبه متروكا غير ان يكون محذوفا اجزى الكلام كما في
صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا شجاعا
بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر
قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بما يبدو من آخر الليل وايضا ذكر
ما يشعر به كلام صاحب الكشاف رح ان قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج * من
باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة
وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مستدعى ... والتفصي
عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع
اللفظ وما ليس كذلك ... المعنى الحقيقي معه ولا ينبت الا المبالغة
في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا شجاعا وهنا ليس كذلك
على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين المتصفين العذب والملح
لان قوله ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها
ينبو عن ان قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر
بانه قد يشارك العذب في المنافع والكافر خلو من النفعة فهو في طريقة
قوله فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار
ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وقد اورد
صاحب الكشاف مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمل الكتاب

ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه
ولا لاعم منهما * اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب
الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رأيت اسدا
يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل
الشجاع ولا لاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا
ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما فهذا
معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا

في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لعلاقة المشابهة فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته او كسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهم ان المجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا باطلاق لفظ العام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ ذلك عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى التحقيق وقيل انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء الدخول لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا وقد اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب

صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب وروي فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي غلام كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته وهي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهيكل الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والشكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على التأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له

دالة على أن المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فإنه لا ينصب فيه قرينة
مانعة عن إرادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم
صاحب المفتاح أن الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى
فيها أي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة
عن إرادة الظاهر وقال الشارح العلامة فيه ما يبنى على خلاف الحق
والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وأنت تعلم أن تفسير الكذب
خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي وقد وقع هنا توجيه لتخصيص الأول
بمفارقتها الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يجعل كل منهما المفارقة عن الباطل
والكذب جميعا بعضهم فرق بين الباطل والكذب بأن الباطل يقابل الحق
والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع قياسا من الواقع إليه
والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه إلى الواقع فهما متحدان بالذات
متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون أي الاستعارة
علما لما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين
متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لأنه يقتضي التشخص
ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد إلا إذا تضمن العلم
نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الأوصاف كحاتم فإنه
تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة
وباقل بالفهاهة فيجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول
في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طيء أو
غيره كما جعل أسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا أو غير متعارف وبهذا
التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود وللفرد الغير المتعارف
وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع
له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها أي قرينة الاستعارة
لأنها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له إما
أمر واحد كما في قولك رأيت أسدا يرمي أو أكثر أي أمران أو أمور يكون كل
واحد منها قرينة كقوله وإن تعافوا أي تكرهوا العدل والأيمانا فإن
في أيماننا نيرانا أي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل
من العدل والأيمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب
هذا الشرط تحاربون وتلجأون إلى الطاعة بالسيف أو معان ملتئمة

مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل والوضوح للخفي صحة كونها
قسيما لقوله أو أكثر كقوله أي قول البحتري وصاعقة روي بالجر
على إضمار رب وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله من نصله أي من نصل
سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من الانكفاء أي تنقلب والباء في قوله
بها للتعدية والمعنى رب صاعقة من حد سيفه يقلبها على أرؤس الأقران
خمس السحائب أي أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا
سحائب أي يصبها على أكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بأرؤس
الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح لأن كلا من صيغة جمع القلة والكثرة
يستعار للآخر ولما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك
صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الأقران ثم قال
خمس فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب
الأنامل وهي أي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع
وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار
باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لأن اجتماعهما
أي اجتماع الطرفين في شيء إما ممكن نحو أحييناه في قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه
أي ضالا فهديناه استعار الإحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا
للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب والإحياء والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شيء واحد وهذا أولى من قول المصنف إن الحياة والهداية مما
يمكن اجتماعهما وأما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل
إذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو أحييناه في أو من كان
ميتا فأحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء
وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق وإما ممتنع عطف على قوله إما ممكن
كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع أي لانتفاء
النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم
في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد إذا بقيت آثاره
الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت
للحي الجاهل والعاجز أو النائم فإن الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما
في شيء قال المصنف ثم الضدان إن كانا قابلين للشدة والضعف
كان الاستعارة اسم الأشد للأضعف أولى فكل من كان أقل علما أو أضعف قوة

كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاثر عليهما اولى بذلك من الاول
فان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة
به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد
اختصاصا كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحياة وتقريبا
الى ضدها وكذا في جانب الشدة فكل من كان اكثر علما او اشرف كان
اولى بان يقال انه حي جدا كامله ولا يخفى عن احتمال لوازم الضدين القابلين
للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعمل اسم احدهما
للاخر بل الحق انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار تحقق قابل الشدة
والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم بالمحل عليه
اولى والعبارة غير وافية بذلك وتسمى هذه الاستعارة التي لا يمكن
اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة
التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد
او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه
في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده
بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد
جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء وباعتبار الجامع
اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها
وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار
والمستعار منه نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم خير الناس
رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة
في غنيمة له يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة
الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة
راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد
للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال
في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت
استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو
والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران

الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة
والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين
مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد
وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة
الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف والشفة مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اي خصوص الوصف الكائن
في الطيران من سرعة استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن
والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه
كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب
ان لا اطلق اسم الاستعارة على نحو وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك
الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات
وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك
بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة
والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة
اذ لا مجانسة بينهما فلم يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع
في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة
وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف
فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف
انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد
والحلو مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا
في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع
داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وقد يكون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظرا الى ان الطيران هو قطع المسافة
بالجناح والسرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد
والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام
الملتزق بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى

وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما
وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق
الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما
الا انه في الاول اشد وامّا غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مرّ
من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك
فان قلت قد نص الشيخ رح في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع
للشجاعة لكن في تلك الجثة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم
ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل
في الطرفين وكذا فيما سواه قلت اما كلام الشيخ رح ففيه تجوز والتحقيق
ان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له
واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق
بين التقييد والتركيب على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا فالحق ان الجامع
غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه داخل في مفهوم المستعار منه [illegible]
وايضا تنقسم اي الاستعارة باعتبار الجامع قسمين لانها اما عامية وهي
المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة
والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في
قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل
عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى
قربوسه اي مقدم سرجه [illegible] بعنانه علك
الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس
والزائر نفسه بدليل ما قبله عوّدته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك
كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج
ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي
ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب وغيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال شبه هيئة وقوع
العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي
ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان و

والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين
متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد
متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى
من الذي يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما
في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح
وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم
جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة
بن حيدان ابي بطن من قضاعة والاباطح جمع الابطح وهو مسيل الماء فيه
دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت
عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر
السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح
لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة
اذ اسند الفعل اعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها
حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران
غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء يستند اليها
في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات
كالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه
واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له
صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ
فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب
ساهره والضغطة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به
والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة
باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام
لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي
والمستعار له عقلي وبالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة

أي يكون أو عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الأول ينقسم ثلاثة أقسام
لأن الجامع فيه إما حسي أو عقلي أو مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي فالمجموع ستة أقسام وإلى هذا أشار بقوله لأن الطرفين
إن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له
فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى
من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي
التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع
الشكل فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما
يقال للصورة المنقوشة على الجدار إنه فرس لجامع الشكل
والجميع أي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك
بالبصر وجماعته السكاكي ره من هذا القسم نحو واشتعل الرأس
شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع
هو الانبساط الذي هو في النار أقوى والجميع حسي والقرينة الاشتعال
الذي هو من خواص النار ولكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
صح السكاكي ره أن يمثل به لأن كلامه فيما هو أعم من الاستعارة المصرحة
والمكني عنها بخلاف المصنف رح فإن كلامه في المصرحة وزعم المصنف
أن فيه تشبيهين الأول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والإنارة
وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر
باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة
تصريحية لكن الجامع فيها عقلي وإما عقلي عطف على إما حسي يعني
أن الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو قوله تعالى وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار فإن المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع إلقاء ظله وهما
حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر أي حصول أمر عقيب آخر
كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف
الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك أن الظلمة هي الأصل
والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فإذا غربت الشمس فقد سلخ
النهار من الليل أي كشط وأزيل كما يكشف الطاري على الشيء الساتر
له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ

إهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بأنه لو أريد
ذلك لقيل فإذا هم مبصرون ولم يقل فإذا هم مظلمون أي داخلون
في الظلام لأن الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل إنما هو الإبصار
لا الإظلام وأجيب بحمل عبارتهما على القلب أي ظهور ظلمة الليل
من النهار أو بأن المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبأن الظهور
ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي رح وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر
قال الإمام المرزوقي في ذلك عار ظاهر أي زائل قال
أبو ذؤيب وعيرها الواشون أني أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك
عارها فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل
فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر
الشارح العلامة رح أن السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت
الإهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الإخراج نحو سلخت الشاة من الإهاب
والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي إلى الثاني وغيرهما
إلى الأول فاستعمال الفاء في قوله فإذا هم مظلمون على قول غيرهما ظاهر وأما
على قولهما فإنما يصح من جهة أنها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الأمور والعادة فقد يطول الزمان والعادة
في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية
فإن زمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول
الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد إضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل
إلا في أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم
عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى أن إذا الفجائية إنما
تصح إذا جعل السلخ بمعنى الإخراج كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأ
دخول الليل فإنه مستقيم بخلاف ما إذا جعل بمعنى النزع فإنه لا يستقيم
أن يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم
أن يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لأن دخولهم في الظلام عين
حصول الظلام فكيف يكون نسبة دخولهم في الظلام إلى نزع ضوء النهار
كنسبة الانكسار إلى الكسر فلهذا جعلوا السلخ بمعنى الإخراج دون النزع
انتهى كلامه وأقول تقوية لذلك أن الشيء إنما يكون آية

اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع ابتداع
وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء
النهار فليتأمل ❁ واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك
رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي
ونباهة الشأن وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم
لندرة وقوعه ولأن في الحقيقة استعارتان لأن الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى
عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولأن الاستعارة مبناها
على التشبيه تتنوع الخمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه
الاقسام الستة ❁ والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان
حسيين ❁ فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي ❁ فان قلت لم لا يعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية
قلت لما سيجيء من ان اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه
فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل
والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولأن المقصود
في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا تجرد القبر والمكان الذي ينام فيه
ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون من استعارة الرقاد تنسيقا للكلام
وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية ❁ وههنا بحث وهو ان الجامع يجب
ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت الذي
هو المستعار له اقوى ❁ فلا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو
في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام
كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ❁ ومنهم من جعل
الجامع عدم ظهور الافعال مع زعمه ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر
لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه
وبعث الموتى اذا نشرهم ❁ والقرينة يجب ان يكون له اختصاص بالمستعار له
واما مختلفان ❁ عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي
والآخر عقلي ❁ والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر
فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وهما عقليان ❁ والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي

كما لا يلتئم صدع الزجاجة ❁ وكذا قوله ضربت عليهم الذلة اي جعلت
الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة على من فيها او جعلت الذلة
ملتصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط
فيلزمه ❁ فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين
على الحائط وهو حسي ❁ والمستعار له تثبيت الذلة والتصاقها بهم
والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان ❁ والاستعارة
تبعية تصريحية ❁ ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فيكون استعارة
بالكناية ❁ واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو
المستعار له ❁ نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية ❁ فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط
وهما عقليان ❁ والاستعارة باعتبار اللفظ قسمان لانه
اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
فاصلية اي فالاستعارة اصلية ❁ كأسد اذا استعير للرجل الشجاع
وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى
وكذا ما يكون مشتقا ولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما ❁ والا
والا فتبعية ❁ اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية
كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
افعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة ❁ والحرف
وانما كانت تبعية ❁ لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
انما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض
وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر ❁ واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض
وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم ❁ وههنا
نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسم الزمان
والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح و

ونبت طيب وغير ذلك والنبغ اوصافا الية وهم ايضا قد خصصوا
ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق
ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم مكان
باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيه اصلية لا تبعية
وانه يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على التشبيه
على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة
الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد ولهذا يقال ان الاهم
في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات
لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا
ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك
لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فح يكون الاستعارة في جميعها
تبعية والتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث
اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح
المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها
مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها
الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء
لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها
اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام
فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح
كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال بكذا للدلالة
بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها
لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر
اصلية وفي الفعل والصفة تبعية سمعت بعض الافاضل يقول
ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها
مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد
الى التشبيه ليكون استعارة قلت اللفظ الواحد يجوز ان يكون مجازا

مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال
المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة
في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني شفة البعير
في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر رحمه الله وكذا
اطلاق النطق على الدلالة فح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فافهمه
و يقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط
بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب
على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة
في المجرور هذا الذي ذكره المصنف ماخوذ من كلام صاحب
الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز
لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة
والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف
لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة المصرحة على مذهبه
سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية
لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح
بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من
التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة
لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه
اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة
اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار
حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل
انا اذا قدرنا التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية

فالحرف قرينة وهو اختيار السكاكي ره كما اذا قدر في نطقت الحال
تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه
في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة
تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل
وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق لا يسند الى الحال
او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد
باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطع او اراد نفس الاسنة
والنسبة للمبالغة كاحمري والقنا النطع وزند الدرع في سردها نسجها
فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون
المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما
نطقت بيانا يقود الحرون الشموس سنا فان تعلق اقري بكل من المسامع
والبيان دليل انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم
فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او واحد منها او الجميع
اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعناق الاعادي
بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي ره في ذلك بقول الشاعر
تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري
وما ذكره الشارح العلامة من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السري
في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لانه لا يلحق ان يجعل الجميع قرينة
لاستعارة واحدة وانما قال ومدار قرينتها على كذا لانه قد يكون
القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا
واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر
غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن
بشيء مما يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم
المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاولى مطلقة وهي ما لم يقترن
بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو

والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثانية
مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطا
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه
ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق
الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه
غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر
على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين
ونحو قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها الله لباس الجوع
وان كان الملح لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس
فكان في الاذاقة اشعار بالشدة والاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع
لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع
والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له
هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر
والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد من الاذاقة
اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل
فاصابها اللباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة
لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر
واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم فههنا الاية اعني لباس الجوع
استعارتين احديهما تصريحية وهي انه شبه ما غشي الانسان
عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
فاستعير له اللباس والاخرى مكنية وهي انه شبه ما يدرك من اثر الضرر
والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليها الاذاقة كذا في الكشاف
فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا
والثالثة مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء
للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة
ونظير الترشيح بالصفة قولك جاوزت اليوم بحرا متلاطم
الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي
السلاح هنا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع

معتذف له لبدلم تقلم اظفاره • بذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلايم
المستعار منه يعني الاسد الحقيقي • والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد
ومن جميع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه
لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلايم المستعار منه
الحقيق لذلك وتقوية • ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه • واذا
ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو
القدر الذي يستعار له علو المكان • ما يبنى على علو المكان كقوله اي
ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا
البيت في مدح ابيه • وذكر علوه • ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة
في السماء • استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده
ان تناسي التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه • ونحوه اي نحو البناء على العلو
ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه • ما مر من التعجب • في قوله قامت تظللني
ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه • اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا
من بلى غلالته • لانه لولم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب
او النهي عنه وجه كما سبق الآن • مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب
التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه • ومذهب النهي عنه اثبات خاصة
من خواص المستعار منه • ثم اشار الى زيادة التقرير وتحقيق لهذا الكلام فقال
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه
وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه من جهة انه اقوى واعرف
في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود
في الكلام بالاثبات والنهي والنفي • ومنهم من استبعد تسمية المشبه
فرعا والمشبه اصلا • فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع
هو الاستعارة • وهو غلط لانه لا يصح البناء على الاستعارة مع الاعتراف
بالتشبيه • وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح • وهو قوله
واذا كان ذلك مع التشبيه والاعتراف بالاصل يستوعبون ان لا ينسوا الاعلام
كما في قوله • اي قول العباس بن الاحنف • هي الشمس مسكنها في السماء فعز
الفؤاد عزاء جميلا • فلن تستطيع ان
لمن عزاه حمله على العزاء وهو التصبر • الفؤاد عزاء جميلا • فلن تستطيع ان

تصل اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا • وبحث
تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة • فمع جحد اولى
هذا جواب شرط اعني قوله واذا جاز اي فمع جحد الاصل البناء على الفرع مع جحد الاصل
كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام
خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو
المجاز المفرد • واما المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما اعني في المعنى الذي
شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة
في المفرد والمركب • وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق اللفظ الدال بالمطابقة
على الصورة المشبه بها على الصورة المشبهة • كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى • كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد • وقد بلغه
انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت والسلام • شبه صورة تردده
في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى • فاستعمل الكلام الدال
على هذه الصورة في تلك • ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام
اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى • وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل
لان وجهه منتزع عن متعدد • على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر
المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة
وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة
ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي
وفيه هنا بحث • وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة قد يكون
غير استعارة • وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية
بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار
بالاثبات • فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون
ذلك لعلاقة بين المعنيين • فان كانت العلاقة هي المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة

كقوله هو الجامع المركب لما بين صعدا البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فتخصيص المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي المجاز المركب كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون هو اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع تغير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية ولهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى المورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعتِ اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعتُ اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه وكثيرا ما يطلق المثل على الحال والصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل

في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد اتفقت الآراء على انّ في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تلخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان وتحصيل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده امرين

ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لها وتكميلا للمعاني التي تتعلق بها فقال وقد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد ههنا غيره بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كماله وقوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي

واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة اي تعويذا اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا ممن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله

اودى بنيّ واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد

وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع

فاجاب الحسن رضي الله عنه على الفور

واذا المنية انشبت اظفارها البيت

شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في

فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار
للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر
ولقد نطقت بشكر برك مفصحا • وبلسان حالي بالشكاية
انطق • شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود فهذا هو
الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها
اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية
فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقيان مستعملان
في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء
لشيء ليس هو له فهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق
فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما
فعلان للمتكلم وتلازمهما الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى
لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب ان يكون
قرينتها التخييلية البتة فان قلت فما تقول العرب في مثل قولنا
اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول
بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في قوله
عليه الصلوة والسلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا
ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف
من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف
ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكان استنباط منه فما تفسيرها
الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف وهو
ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه
فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد
للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار
اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى الملزوم كما هو شان
الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه
هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وههنا يستقر كلام علم
صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال
شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا

وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار
ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه نحو شجاع
يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه
وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحه المرموز اليه
بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية
لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة
النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي بتمامه
واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بان الاستعارة بالكناية
واما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب بما
ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة
على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان
ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني
ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء
يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح
قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا
مع علمه بانه ليس هناك مشار اليه يجري عليه اسم اليد وكذا لا يصح ان يقال
اذا اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد
وانما يتاتى لك التشبيه في هذا بعد ان تخبط الطريقة فتقول اذا اصبح
الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء
بيده فنجد الشبه المنتزع لا يكاد من المستعار بنفسه بل مما يضاف
اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليدين من الاحياء فتجعل مستعارا له
لعض الشمال بلا تو ذا شيء وغرضك انه تثبت له حكم من يكون له تلك اليد
وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل
عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه
اراد ان يثبت للشمال يدا وقولنا قول زهير صحا اي سلا مجاز
من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال
اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو حال القلب
اي لقصر باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله

وعُرّي أفراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية
والتخييلية أورده تنبيهاً على أن من التخييلية ما يحتمل أن يكون تحقيقية فهي
التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند
حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فما أشار أولاً
إلى بيان التخييلية وقال أراد زهير أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه
زمن المحبة من الجهل والغي وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته أي الآلات
ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى
بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضي منها الوطر أي تلك الجهة الوطر
فأهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة
فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية فأثبت له أي بعدما شبه الصبى بالجهة المذكورة
أثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة أعني الأفراس والرواحل التي بها قوام
جهة المسير والسفر فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة يقال صبا
يصبو صبوة وصبواً أي مال إلى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء
بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعاً أي لعب مع الصبيان
وأشار إلى التحقيقية بقوله ويحتمل أنه أي زهيراً أراد بالأفراس والرواحل
دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو
أراد بها الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي إلا أوان الصبى
وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والأعوان والأخدان فتكون
الاستعارة أعني استعارة الأفراس والرواحل تحقيقية
لتحقق معناه عقلاً إذا أريد بها الدواعي وحساً إذا أريد بها أسباب
اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز
وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفاً لما ذكره
المصنف في عدة مواضع أراد أن يشير إليها وإلى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلاً فقال

فصل

عرّف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت
له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الأخير وهو قوله من غير

من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على أصح القولين
وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع
له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها وأما على القول الآخر وهو أنها مجاز عقلي
بمعنى أن التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الأسد أسداً وأن اللفظ
مستعمل في ما وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها
فإنها أي إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لأنها مستعملة
فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
بجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفاً وغير متعارف وقولنا المستعملة فيما
وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل
هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب أن يقصده السكاكي لكن عبارته
قاصرة عن ذلك لأنه قال وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة
ففي الاستعارة يعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين
ولا يسميها حقيقة بل يجعلها مجازاً لغوياً لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعاً
للمستعار له على ضرب من التأويل ولفظه أن قوله على أصح القولين متعلق
بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة
ولتحققه ما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازاً لغوياً أم عقلياً
لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة
فيما وضعت له في الجملة ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين
ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فتأمل وعرّف السكاكي
المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق
استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة
معناها في ذلك النوع والجار في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في النوع
للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له
في اللغة أو الشرع أو العرف غيراً بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة
حتى لو كان نوع حقيقتها لغوياً تكون الكلمة قد استعملت في غير
معناها اللغوي فيكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس ولما كان
هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع أنه أوضح وأدل
على المراد أقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق
في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته

اى ارادة معناها في ذلك الاصطلاح • وان السكاكى بتقييد التحقيق •
اى تقييد الوضع في قوله غيرما وضعت له بقوله بالتحقيق • ليدخل في تعريف
المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي • على ما مر من انها مستعملة في ما
وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي
في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له • هذا واضح
لكن عبارته في هذا المقام قلقة لا تنقال وقوله بالتحقيق احتراز
ان لا يخرج الاستعارة • وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجوز ان يكون لا زائدة مثله في قوله تعالى لئلا يعلم • وقال
ايضا وقوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما
اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها •
كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان •
مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب
العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا • وهذا ايضا في الظاهر فاسد
لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه • فلا بد من ارتكاب حذف
مضاف اى احترازا من خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك • ورد ما ذكره
السكاكى بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق منه لا يتناول الوضع بتأويل
لانه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
وقال وقولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة • ولا شك
ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة
القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف
المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد • وان اراد
ذلك فهو كيحترز عن كذا وكنا نبني على تجوز وتسامح • واجيب
بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد
بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة
لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب
الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة • فلا بد في الوضع كما
في المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد متعارف
وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد • اعني
غير المتعارف لانه الاسد مطلقا • ولا يتم الادعاء المذكور فلو يكون استعارة ولا

ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام • ورد ايضا ما ذكره بان الحاجة الى التقييد
باصطلاح التخاطب • او ما يؤدي معناه كما لا بد في تعريف المجاز
ليدخل نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
مجازا فكذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة • ايضا ليخرج عنه نحو هذا
اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح
ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة
فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به • ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد في تعريفها انما يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب
لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا
بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور • اما على الاول فظ
واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا
القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز
لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه
لا سيما في التعريفات • وكذا ما يقال ان تعريف الوضع يدل على انه يغني
عن هذا القيد لانا نعرف ان المفهوم هو الوضع الذي باستعمال
الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب
اذ لا دلالة عليه • ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا لصحة تقييد الموضوعة في قوله
فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع به التخاطب • ولا يغني بفساد التعريف
سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات
لا بد في تعريفها من التقييد بتلك الحيثية • لكن كثيرا ما
يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه مع العلم بكونه اضافيا
كما حذف في جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتكلمين
من تعريفات الدلالات الثلاث • ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد
ايضا قد تكون حقيقة • ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر • فالمعنى
هنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها
موضوعة له الذي قطع النظر عن امر اخر لا سيما ان تعليق الحكم
بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى • مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب
سائله اى من حيث انه جواد ومع يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها
الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة له

والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لا تفهم الموضوع له لا يقال فعلى هذا
ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل
هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك
في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له
من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير ما وضع
ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له
نوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه
في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض عليه ايضا بان تعريف
المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح
واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب
في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته
الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب
بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له
وكذا اذا قلت اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز
اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها
بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف
الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف المتروك الآخر
اي الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول
في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود
فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت
لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى
اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت
مع الاظفار في معرض السبع معها فانه كذلك ينبغي كما هو شأن
العارية فان المستعير يبرز العارية في معرض المستعار منه
لا يتنافى تارة الآن ان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمى
المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه
ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له
هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع

والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية
كان مشعرا بان المستعار هو اللفظ وبجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك
في الجملة فقد وقع منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها
اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها
ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة
المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم
من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها
المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية
بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل
على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها
اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية
مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب
المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما
من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من تقسيم
المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال
الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وتمام ترتيب
قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة
وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن
لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز
العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب
بوجه آخر وهو ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله
فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه
نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح

فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انهم صرحوا بان التعميم لا يستقيم
وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكن نقول لا نعلم
ان المراد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص
لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد
ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة
لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما سبق في علم الاصول
ثم انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية
على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا
المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف
حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي
لانه قد عده من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه
ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض
الثالث ان اضافة الكلمة الى المعنى وتقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها
عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هي التقديم المضاف الى الرجل المقترن
بالتأخير والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له
وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار
للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه
الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي
اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهناك عندي له مسلكة من علم البيان
وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه
حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها
شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي
واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع
في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع
واختراع لوازمه لها اي اللوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله النفوس به

فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها
اي على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظة الاظفار
فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار
المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة
والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع وكلسان الحال
الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة مصرحا بالتشبيه ليكون الاستعارة
في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام
فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك انه
توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم
المصنف انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه
فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او قد يكون
قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء
فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا
لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب او شراب مكروه ولا دلالة للفظ
عليهما وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف
اي اخذ على الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو
اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب
ان يسمى هذه الاستعارة وهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط
لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر الشيخ ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة
بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا
وايضا انهم يقولون ان الوهم قوة تخدمها وهي التي لها قوة التركيب و
التفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها
مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية
تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء
كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي
يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ليكون اطلاق اليد
عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له

وعنده غير الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان تثبت للشمال يدا ولقائل ان يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي لا غير دون المصنف لان الاستعارة في يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه لمعناه الحقيقي لما سبق في تفسير الاستعارة وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية صار النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي قسم من المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ويكون معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعملة في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناها هو الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم النقل باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ادعاء اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة وكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبه بالتجارة وآخر شبه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما

الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح لان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به لغيره الا ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة واعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار لانها هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها فهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رأيت زيدا اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها

وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من
من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد
بها المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة
ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها
اعني الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك
لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر
وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له
بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي
قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه
جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة
الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه
ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو
ان الاستعارة يقتضي ادعاء المستعار له من جنس المستعار منه
وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه
باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اجل من التصريح باسم جنسه
ثم اجاب بانا نفعل باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها
بمسمى المنية وكما ندعي هناك الشجاع مسمى لفظ الاسد بارتكاب
تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية
ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هاهنا اسم
المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل
المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا
وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه
ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان
مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل
في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى

مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد
بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع
بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو
حقيقة فتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هاهنا هو الموت
وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع
ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال
في ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا ولهذا ما قيل
ان المراد به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول
المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف فلا يمكن ادعاء
فلا يمكن ادعاء ان ما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب
انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم
ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها
استعمال في ما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث
انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل الذي ذكره
وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له
في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع
مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية
فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة ومجاز في الاعتبار الثاني
فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه
مرادف السبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن
في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ
السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد
له ادعاء له والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما هو
والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه
وارادة المشبه به اراد بالمعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار
في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك
وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة

التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم
الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل مجاز العقلي بان الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي لجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا
على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونه عبارة
عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناه المصدري اعني استعمال
المشبه في المشبه به ادعاء فتوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية وح يندفع الاشكال بحزافيره واختار السكاكي
رد التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها
الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية
استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي
في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم
نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة وهو استعارة لكنها
قرينة الاستعارة النطق فهو يجعل الحال استعارة بالكناية
عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا
في قولنا نفريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية
عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ويجعل نسبة لفظ القرى اليها قرينة
الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة
الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا
في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية
عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة يأخذ
جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية
وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية
وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام
ورد ما اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية
كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي
لم يكن استعارة تخييلية لانها اما التخييلية مجاز عنده اي

اي عند السكاكي ولانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي
هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه وارادة المشبه به
يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية
محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة
المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال
واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم وذلك
اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم تقدر
التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل تقدر مجازا فتكون
التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن
ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره
غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له
ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدر
استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية ومما يقال
ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون
اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين
ثم مما لا ينبغي ان يلتفت اليه وقد ذكر بعض من له حظ قليل في غير
هذا الفن جوابا عن اعتراض المص رح انا لا نسلم ان لفظ نطقت
اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت
بل في الحال بان يجعله لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك
المكنى عنها عن التخييلية بان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها على عكس
كما في المصرح فاذا قلنا نطق لسان الحال واريد باللسان
الصورة التخييلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان
كان فيه استعارة التكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها
وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية
فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت
الحال هنا كما ترى ولا مساس له بكلام السكاكي رح والمص
مما يعلم بالذوق من كلام احدهما عيانا ينظر فيه ادنى نظرة

فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاقا غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تنقضوا عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما ان تكون امرا مقدرا وهميا كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امرا محققا كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية بغير المصرح به في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لان مراده التخييلية عندهم حقيقة كما في اثبات الاظفار للمنية

فصل

في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة التشبيه لفظا اي وبان

اي وبان لا تشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير مقيدة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا تشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب بمعنى يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كابل مائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل وكابل مفعول ثان لتجدون وليس فيها في محل النصب على الحال كانه قيل كابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا بمعنى ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكرنا انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالنور والعلم والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة

ليلو يصير كتبته الشيخ بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل
فى قلبى نون ولا تقول كان فى قلبى نون وكذا اذا وقعت فى شبهة
تقول وقعت فى ظلمة ولا تقول كانى فى ظلمة والاستعارة المكنى عنها
كالتحقيقية فان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر
والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون
الا تابعة للمكنى عنها عند المص وليس لها فى نفسها تشبيه لانها حقيقة
كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل
بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها
متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا
استهجن ماء الملام ولعل مراده ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم تجعل حسنها بجهات حسن التشبيه
ايضا كما ذكر فى التحقيقية والمكنى عنها

فصل

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلى كذلك
توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلى الى غيره وظ عبارة المفتاح
ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا فى الحذف كالنصب
فى القرية والرفع فى ربك لانه قد نقل عن محله اعنى المضاف واما فى المجاز
بالزيادة فلا يخفى ذكر الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر فى ليس كمثله
مجاز والمقصود فى فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول
التنبيه على الثانى اقتداء بالسلف واحترازا عن ان يضيع السامع
عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال
وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر اضافة الحكم الى الاعراب
للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اى تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف
لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية
والثانى نحو ليس كمثله شيء اى جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب
واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله
قادرا على انطاق الجدار ايضا قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله
ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع فى غير القرآن

١٩١

بركتلى‌لى

هذا التمام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه
متعظا ومعتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض
من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلى
لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب
بسبب حذف المضاف ليس مثله شيء فالحكم الاصلى لمثله هو النصب
لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذكر لان المقصود
ان يكون شيء مثله كما لا ينفى ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل
الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه
نفى للشيء بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم كما يقال ليس
لاخى زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخى زيد من اخ هو
زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له
اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله
اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثانى ما ذكره
صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله
والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه
عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق
بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها
وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته ونحوه
قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد
ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم
استعملوها فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له
فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغيير حكم الاعراب كما فى قوله تعالى
او كصيب من السماء اى كمثل ذوى صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله
اى فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز فالاول يسمى مجازا بالنقصان
ويعرف بانه اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان ما
تغيّر الاعراب والمعنى الى ما يخالفه ثم سماه النقصان الامر والاصل فى
من الكنقصان سعلي الثانى فى قولنا زيد منطلق وعمرو

قال صاحب المفتاح والاولى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ويشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع لعه في ذكر سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسرة بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم فهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول وظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي وانما الدخل في تعريف السكاكي هو ايضا وانما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما مجازا بالاشتراك متصل ومنقطع فلو نعرف السكاكي هاهنا ثانيا بتعريفه والله اعلم

فصل في الكناية

في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكني به والمعنى مكني عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو استعمل هنا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة مانعة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم

وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول النجاد مع طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا فانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية مشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشير الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف وانا نبهت في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح انه لا يصح الا ان يراد بالمعنى ما عنى اللفظ وهو لازم معنى الموضوع له ويلزم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه

وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا لا يبقى عم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك وح اي حين اذ كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم

فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرطها
لها دونه قلنا لا نم ذلك و نا الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللزوم
ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا
جوّزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس
وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال النبت في الغيث واستعمال
الغيث في النبت وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اما القسم الاول
والثانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة
ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هو معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف
كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع
والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هو
مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
وتسمى هذه خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هذين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه
ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة
والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف وفيه نظر وكأن وجه النظر
انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة فالكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية
عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى الحي ثم منه
الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ
واستغنائها عن ضم لازم آخر وتلفيق بينهما وتحلف في التساوي والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة
من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة و
القريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة
طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده
وطويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح
والثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى

قوله اختصاص بموصوف [illegible] وغير الكلية [illegible] المشهور بالضيافة [illegible] وصف الاختصاص بالموصوف [illegible] في بعض النسخ [illegible] الصفة [illegible] حسن جلبي

قوله ليحصل الانتقال يعني ان الكنايتين المذكورتين [illegible] من العام بحسب المفهوم [illegible] العبارة حسن جلبي

المرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا
انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر
وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون
طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف
وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب
اعني المضاف اليه لكونها جارية على السبب في اللفظ خبرا وحالا ونعتا
وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو
زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت
غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف
زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند
قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت
انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما في قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك
مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين حيث جعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار
الضمير العائد الى المسبب امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة
عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف
الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا
فان عريض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل
وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء
لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى لازم ومن ذلك الامر الى الملزوم
بل انما ينتقل منه الى الملزوم لكن لا في بادي الرأي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة
وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية
عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هي
كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب
لانه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة
الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه
صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون من الوصف الى المصرح و

قوله التعبير [illegible] حسن جلبي

قوله نحو زيد حسن الوجه [illegible] الضمير [illegible] فتقول زيد حسن الوجه [illegible] وتظايره حسن جلبي

قوله قلت للقطع [illegible] في شرح المفتاح [illegible] بل ساه منه حسن جلبي

قوله وعظم الرأس [illegible] فلا محذور حسن جلبي

قوله والجواب ان لا امتناع [illegible] في شرح الايضاح [illegible] عريض الوسادة كناية [illegible] حسن جلبي

وقد يكون ما هو كناية عنه هنا كله اذا لم يكن الانتقال بواسطة وان كان
الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة بعيدة كقولهم كثير الرماد
كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب
تحت القدور ومنها اى من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير عائد الى الكثرة التي قبله
الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان
بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة
الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك
بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب
بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح
ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له هنا
كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية والندى
في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج
بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح
باختصاصها به بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول
اى بمثل القول او منصوب معطوف على معمول ان يقول اى وان يقول
نحو قولنا انه تختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة في مثل
والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج
او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص
الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته
او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه
بطول النجاد مضاف الى الضمير في قولنا طويل نجاده ومسند الى الضمير
في قوله طويل النجاد وكذا كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف
ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها
بها الى الكناية اى جعلها اى جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها
ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن
الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجه لوجود قباب في الدنيا كثيرين
فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل
وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى مثل قوله في كون الكناية لنسبة الصفة
للموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه

والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى
عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني
اعني طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى الضمير الموصوف
كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد
تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا
صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا بثبوت طول القامة
له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه
دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون
التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود
اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت
ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا
يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه
قلت ليس هنا بكناية بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي
كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته
ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث
قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي
صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام واما نحو قولك في عرض من
يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر قصدا الى
عن اثبات صفة الكفر له مع انه يكني عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر و
لا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة
مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر الموصوف محال عرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته
يقال نظرت اليه من عرض وعرض اي من جانب وناحية قال
السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة
وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض
وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر
والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة

لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض
يقال عرضت لفلان وبفلان إذا قلت قولا وأنت تعنيه وكأنك أشرت
به إلى جانب وتريد جانبا آخر ويسمى المعاريض في الكلام وهي التورية
بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع
له والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه
جئتك لأسلم عليك فكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح
لأنه يلوح منه ما يريده وقال ابن الأثير في المثل السائر الكناية
ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
أو المجازي بل من جهة التلويح والإشارة فيختص باللفظ المركب كقول
من يتوقع صلة والله إني محتاج فإنه تعريض بالطلب مع أنه لم يوضع
له حقيقة ولا مجازا وإنما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أي جانبه ولغيرها
أي والمناسب لغير العرضية إن كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما
في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لأن التلويح
هو أن تشير إلى غيرك من بعد والمناسب لغيرها إن قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لأن الرمز
أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية لأنه الإشارة بالشفة والحاجب
والمناسب لغيرها إن قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله وما أبت
المجد التي يحله في آل طلحة ثم لم يتحول الإيماء والإشارة ثم قال
السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وأنت تريد
إنسانا مع المخاطب دونه أي لا تريد المخاطب وإن أردتهما أي المخاطب
وإنسانا آخر معه جميعا كان كناية لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره
معا والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي ولا بد فيهما أي في الصورتين من قرينة
دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو إنسان الذي مع المخاطب وحده
ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وفيه بحث وهو أن
المذكور في المفتاح أن هذا التعريض تارة يكون مجازا وتارة يكون كناية
بل أنه تارة يكون على سبيل المجاز وتارة يكون على سبيل الكناية وقال
الشارح العلامة معناه أن عبارة التعريض تارة تكون مشابهة للمجاز
كما في الصورة الأولى فإنها تشبه المجاز من جهة استعمالها في الخطاب في غير ما وضع له

ليس بمجاز إذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم إلى اللازم وتارة تكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فإنها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو
موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية إذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من أحدهما إلى الآخر وفيه نظر لأن هذا مذهب لم يذهب
إليه أحد بل لا يقبله عقل لأنه يؤدي إلى أن يكون كلام يدل على معنى
دلالة واضحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية
بل الحق أن الأول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده
السكاكي وتحقيقه أن قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد
به تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه
الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين
كان كناية وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقا وإما فرضا وتقديرا كان مجازا والله أعلم

فصل

أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال
فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فإن وجود الملزوم
يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر
وأما الإشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز وأطبقوا أيضا
على أن الاستعارة التحقيقية والتمثيلية أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز
وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وإنما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيلية لأن التخييلية والمكنى عنها ليستا من أنواع المجاز قال
الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
أبلغ أن واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه
بل لأنه يفيد تأكيدا لإثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست
مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والأسد
سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته
للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الأول
أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست
فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الأول أفاد

تأكيداً للإثبات ككثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المصنف رحمه الله
بأن الاستعارة أصلها التشبيه والأصل في وجه الشبه
أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقولنا
رأيت أسداً يفيد للمرء شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلاً كالأسد
لأن الأول يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيدها شجاعة دون شجاعة
الأسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الأمور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب
في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور
فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسداً بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلاً كالأسد
بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد أو زائداً عليه في الشجاعة
ولا يتحقق أيضاً في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف
لأن معنى كلام الشيخ أن شيئاً من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له
في الواقع زيادة في المعنى مثلاً إذا قلنا رأيت أسداً فهذا لا يوجب أن يحصل
لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلاً كالأسد وهذا كما ذكره
الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنا قاطعون
بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الإسناد
الخبري والدليل على ما ذكرنا أنه قال فإن قيل مزية قولنا رأيت أسداً
على قولنا رأيت رجلاً مساوياً للأسد في الشجاعة أن المساواة
في الأول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى
في نفسه بأن يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بأن يكنى عنه
بكثرة الرماد فكذا لا يتغير معنى مساواة الأسد بأن يدل
عليه بأن يجعله أسداً وهذا صريح فيما ذكرنا لكن المصنف
كثيراً ما يغلط في استنباط المعاني
من عبارة الشيخ رح لافتقارها إلى تأمل وافر
والله أعلم هذا آخر الكلام
في علم البيان والله المشكور على نواله
وهو المسئول لإتمام القسم
الثالث بجاه النبي وآله الكرام
تم

قوله واعترض المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه الخ فإن قلت لا دخل
لهذا الاعتراض كون أصل الاستعارة التشبيه إذ يكفي أن يقال التشبيه في الاستعارة
بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فإنه فيهما بالقوة والأصل في وجه الشبه
قلت قوله أصل التشبيه يفيد حصر التشبيه في الأصل كما في [illegible] الاسم
والإضافة لا شبه فيها بالقوة إنما التشبيه أصلي فتأمل [illegible]
ولكن هذا آخر ما أردنا إيراده
في تحقيق مقاصد علم
علم البيان
والله المستعان
وعليه
التكلان
تم

الفن الثالث علم البديع

الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام
إشارة إلى الأمور المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسناً
وقوله بعد رعاية المطابقة أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة
أي الخلو عن التعقيد المعنوي إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد
رعاية الأمرين وإلا لكان كتعليق الدرر على أعناق الخنازير وقوله بعد متعلق
بالمصدر أعني تحسين الكلام ويجوز أن يكون المراد بوجوه التحسين ما يوجب الحسن
الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث
الكلام حسناً سواء كان داخلاً في البلاغة أو غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة احترازاً عما يجوز دخوله في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان
واللغة والصرف والنحو فإنه يدخل فيها بعض ما يورث الحسن كالحسنات الثابتة للكلام
الكلام كالخلو عن التنافر مثلاً مع أنه ليس من علم البديع وهي أي وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوي أي راجع إلى تحسين المعنى بحسب الإفادة والأصالة
وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً ولفظي أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك
وقدّم المعنوي لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعاني والألفاظ توابع
وقوالب لها أما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون
فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضاً والتطبيق والتكافؤ أيضاً
وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالتضاد
ههنا الأمرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض بل أعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافٍ في الجملة وفي بعض الصور
سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب
والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيئاً
من ذلك على ما يجيء من الأمثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من أنواع الكلمة
اسمين نحو وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود أو فعلين نحو يحيي ويميت وحرفيها

قوله أي يتصور معانيها [illegible] إلى أن المراد بالعلم الملكة أو الإدراك [illegible]
فيرد أن [illegible] بعلم البيان كالتعمية وأحسن ما ذكر
أن يراد بالوجوه الطرق فالمعنى يعرف به طرق تحسين الكلام
فالحسن علم بهذا الفن [illegible] أقدر على إيراد الصنائع البديعية
المذكورة فيه عند إيراد تركيب. حسن چلبي
قوله تشبهها وجوه أخر [illegible] احترازاً عن التابعية
ذكرها بعد. حسن چلبي

قوله ورعاية وضوح الدلالة لا يخفى أن التعمية عن هذا تستلزم التعقيد
عن الأمر الأول كما سبق من أن رعاية الوضع [illegible] التطبيق [illegible]
قصد التفريج باعتبار هذه الوجوه بعد الأمر الأول [illegible] تخصيص [illegible]
التعقيدين [illegible] الحسن [illegible] عدم الغرابة
والتنافر ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي [illegible]
[illegible] البلاغة فلينا [illegible] حسن چلبي
قوله لأنه لا يدخل [illegible] هذه الألفاظ أن مرتبة التحسين
بعد مرتبة سائر علوم البلاغة [illegible] بعد رعاية [illegible]
البديعية. حسن چلبي

قوله ضربان معنوي قيل المراد بالمعنوي ما يكون [illegible] ولا [illegible] اللفظ
وباللفظ [illegible]. حسن چلبي
قوله المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة مأخوذ من [illegible]
[illegible] والأحسن الجمع المذكور [illegible]
[illegible] بين المتضادين وكونهما [illegible]
يعرف بالذوق [illegible] بين متضادين [illegible]
كما قوله [illegible] بالإسناد والأحسن المطابقة
جارية فيما فوق المتضادين. حسن چلبي

المطابقة
تقابل تضاد

طباق

نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير
بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر
تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل
او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلثة
اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول
نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان
في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان
طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر
واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول
نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا
والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم
تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح او غيره الوان بقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق
الواحد وكان هذا داخلا في تفسير الطباق لان اللونين من المتقابل
صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وكذا في الايضاح فتدبيج
الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين
استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب
الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم
فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لوني الحمرة والخضرة والقصد
من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت
من الكناية قد بلغ من الوضوح حيث يستغني عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف
معنى الكناية وتدبيج التورية كقول الحريري فمذ اغبر العيش
الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي
الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى
القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع

ایهام التضاد

احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية
واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن
مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو
ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما
الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك
المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل
فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك
الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد
لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا
لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة
ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها
السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين
المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع
بين معنيين متقابلين في الجملة فالمراد بالتوافق خلاف التقابل حتى لا يشترط ان يكونا متناسبين
او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما سيجيء من الامثلة ثم يختص اسم المقابلة بالا
العدد الذي يقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة
بالثلاثة والاربعة بالاربعة وغير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء
والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل
قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى
واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى والتقابل بين الجميع
ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء فبينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه
مستغن عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق

ويكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا
تنبيه على أن المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق
بالطباق كما مر من أن مثل مقابلة الانتفاء والاستغناء من الملحق
بالطباق مثل مقابلة السنة والحسنة وزاد السكاكي
في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقين
أو أكثر وضديهما وإذا شرط ههنا أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات أمر شرط
ثمة أي فيما بين الضدين أو الأضداد ضده أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين فإنه لما جعل
التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده أي ضد التيسير وهو
التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين أضدادها
وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون نحو ما أحسن الدين
من المقابلة لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده
ومنه أي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق أيضا وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد
أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع
بين أمرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة نحو
قوله أي قول البحتري في صفة الإبل كالقسي المعطفات أي المحنيات
من عطفت العود وعطفته حناه بل الأسهم مبرية أي منحوتة بل
الأوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين أربعة كقول
للثعالبي الوزير إن استعمل الوعد شفع التوفيق
العفو منح الخلق وقد يكون بين أكثر كقول ابن رشيق أصح وأقوى
ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم أحاديث ترويها السيول
عن الحيا عن البحر عن كف الأمير تميم فقد ناسب فيه بين الصحة والقوة
والسماع والخبر المأثور والأحاديث والرواية وكذا ناسب أيضا بين السيل والحيا
والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة إذ جعل
الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الأحاديث فإن السيول أصلها
المطر والمطر أصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح أصلا للبحر
ومنها أي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف
وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه
الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير فإن اللطيف يناسب

كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركا للأشياء لأن المدرك
للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن
تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم فإن قوله إن تغفر لهم يوهم أن الفاصلة الغفور
الرحيم لكن يعرف بالتأمل أن الواجب هو العزيز الحكيم لأنه لا يغفر لمن
يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه فهو العزيز أي الغالب
من عزه يعزه إذا غلبه ثم وجب أن يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس
لئلا يتوهم أنه خارج عن الحكمة إذ الحكيم من يضع الشيء في محله أي إن تغفر لهم
مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لأحد في ذلك والحكمة فيما فعلته
ويلحق بها أي بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس
والقمر بحسبان والنجم أي النبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض لا ساق
له كالبقول والشجر أي الذي له ساق يسجدان أي ينقادان
لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه
قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى إيهام التناسب كما
في إيهام التضاد ومن إيهام التناسب بيت السقط وحرف كنون
تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي
مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق جل عن الرهط الإماء غادية
والنون هو الحرف من حروف الهجاء شبه به الناقة في الدقة والانحناء و
ليس المراد بها الحرف على ما وهم وراء اسم فاعل من رأيته إذا أصبت رئته وكذلك
دال اسم فاعل من دلا الركائب إذا رفق بسوقها وأراد بالنقط ما تقاطر
على الرسوم من المطر ومعنى يؤم الرسم راء والمعنى تخل عنه الجنيبة عن أن تركب
من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الأعرابي لزيارة الطلول
فيضرب رئتها إذ لو حرك بها من شدة الهزال بل يريد من يركب هذه
الجنيبة سمان ذوات أسنمة ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال
والنقط إيهام التناسب والمراد بها معانيها الأخر وأما ما يسميه بعضهم التفويف
من قولهم برد مفوف للذي على لونه خطوط بيض على الطول
وهو أن يؤتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير أو متقاربة
المقادير كقوله من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز
تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد

وتدمع بالاعين وتضحك بالو تفر · لبس بل اي لبس السربال والوشي نوع منقوش
والحلي و نجم حرز · وتطرزت الحدث والطارف جمع مطرف وهو رداء
من خز مربع ذو اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب · وكقول ديك الجن
احل وامرر وضر وانفع ولن · واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي
اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق · لينا لمن يلاين
خشنا لمن يخاشن · ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من بري القلم
نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب الداعي واجبها يقال
ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة
النظير لكونها جمعا بين الامور المناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه
جمعا بين الامور المتقابلة · ومنه اي من المعنوي الارصاد
وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع
الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه
الواحد والجمع والمؤنث · ويسميه بعضهم التسهيم · يقال برد مسهم فيه خطوط
مستوية · وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة · وهي في النثر بمنزلة البيت
من الشعر · فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه · فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل
نقرة الظهر · او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت
او الفقرة اذا عرف الروي · الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز
فالارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه
اواخر الابيات او الفقر ويجب تكرره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد
ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي · كقوله تعالى وما كان الناس
الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما
هم فيه يختلفون · فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز
فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله · احلت دمي
من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي · فليس الذي حللته
بمحلل · وليس الذي حرمته بحرام · فانه لو لم يعرف ان القافية مثل
سلامي وكلامي لربما توهم ان العجز بمحرم · فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون · وفي البيت نحو قوله اي
قول عمرو بن معدي كرب · اذا لم تستطع شيئا فدعه · وجاوزه

جاوزه الى ما تستطيع · ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهي ذكر الشيء
بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير
تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا · فالاول كقوله · قالوا
اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح
الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب
الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه · قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك · حيث اطلق النفس على ذات الله
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديريا نحو قوله تعالى قولوا امنا
بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له
عابدون · وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ · مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله
لان الايمان يطهر النفوس · فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله
فيكون قولي لان الايمان تعليلو لكنه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة
ووقوع تطهير الله في صحبته ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله · والاصل فيه
اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون
اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء
تطهير لهم · فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا
فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا
مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا
امنا بالله للكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا
بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى
تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر وان لم يكن ذلك ملفوظا · وهذا كقولك لمن يغرس
الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم
فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال · وان لم يكن له ذكر في المقال

ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان يزاوج اي يوقع المزاوجة
على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حيل بين العير والنزوان
بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء
مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري
اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي
اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما افترى علي
فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط
والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت
دماءها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى
الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة
للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها
ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي
ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف
احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه
ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام
على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة
ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما
اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على نحو قوله تعالى
وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس
على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات
وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات
على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين
نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي
والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما
متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين
في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس

بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان
واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت
باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت
الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي
الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة
كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم
دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار
ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرتها الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار
الكآبة والحزن والحسرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع
اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بلى عفاها القدم
وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه
اي المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى
ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة
عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به
عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد
بالايدي معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقوله القاضي ابي الفضل عياض
يصف ربيعا باردا او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي
والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل
فنزلت في برج الجدي اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها
البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا
حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا
للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى
وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى انه تخييل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف

متاير دف الملك جعلوه كناية عن الملك وكما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا
كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد
من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق
العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكقوله والسماء بنيناها
بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي
الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير
ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد الحكيم على من يفسر اليد بالنعمة
والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة
وقصدا الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على العامة من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه
والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت فتجري بالتصريح في جميع الآتين مثالا
للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي
من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين
ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه
اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه
الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي
قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع
اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان و
بالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني
نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف
والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر
ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه
اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد
على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب
نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل
والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه

اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا
على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو
وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ
للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به
الكفل في العظم واما ان لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو
شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق
الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان
وكان الاحسن ان يجعله قول الفريقين فانه يلف بين القولين في قالوا اذ قالت اليهود
وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان اللف
بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق
باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من
كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين
او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول
مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده ان داخل الجنة هو لا صاحبه
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء
وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف
لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده
بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما
مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا
واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام والتجارة
الشريفة التي فعلت وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان
مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون
قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك
يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه

فمن الترخيص في اباحة الفطر منه • ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر • ولعلكم تشكرون
اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير • وهذا نوع من اللف
لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث
من علماء البيان هذا كلامه • وعليه اشكالات • وهو انه جعل الاول
من تفاصيل المدلول امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيأ من العلل
راجعا اليه وجعل ولتكملوا علة ما علم من كيفية القضاء وهو من الثاني
في تفاصيل المدلول • فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره
من تفصيل الكلام • ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم
الشهر في تفصيل المدلول ليس لانه باستقلاله معتبر بشيء من العلل المذكورة
بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة كيفية القضاء
عليه وتسهيل ذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر
كما قال ومن الترخيص • فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد
بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصوم
في ايام أخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار
المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة
والثاني تعليم كيفية القضاء • والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر
بصوم الشهر فيحتمل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة
وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة مشتمل لامر الشاهد
بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار
في المرخص له • وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله
ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله فهو امر المرخص له
بمراعاة عدة ما افطر فيه • ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع
بين متعدد في حكم وذلك التعدد قد يكون اثنين • كقوله تعالى المال
والبنون زينة الحيوة الدنيا • وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية
علمت يا مجاشع بن مسعدة • ان الفراغ والشباب والجدة • اي الاستغناء
يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى
مفسدة للمرء اي مفسدة • داعية لصاحبه الى الفساد

ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح
او غيره كقوله اي قول الوطواط • ما نوال الغمام وقت الربيع • كنوال الامير وقت
السخا فنوال الامير بدرة عين • هي عشرة الاف درهم • ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون
التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة
مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل
حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق • كقوله اي
اي قول المتلمس • ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به • الضمير عائد الى المستثنى منه
المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به الظلم بذلك الواحد • الا الاذلان
هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل لانه في الظاهر وان كان في الحقيقة
مسندا الى العام المحذوف • عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو
هو المناسب ههنا والوتد • هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل
مربوط برمته هي قطعة حبل بالية • وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق
رأسه • فلا يرثي اي فلا يرق ولا يرحم له احد • ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان
في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد
فلا يتحقق التعيين وحينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لو تم الشاعر
بحرف التنبيه ايماء الى القريب تنبيه الى انه ينتقل الى تنبيه ثان فيكون اشارة
الى عير الحي ولو سلم فنقول جعلت هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد
او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا
ليس في اللف والنشر فليتأمل • ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق
وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوءها • وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب
في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال
القلب من جهة الحر والاحتراق • ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم
وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه
تحت حكم • فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام اي الممدوح
وهو سيف الدولة والتقضي لاقامة بمعنى التسليط عداها بعلى فقال

على أبواب جمع باب وهي ما حول المدينة خرشنة هي بلدة من بلاد الروم
تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة
بكسر الباء والسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل
في البيت السابق أعني قاد المقانب أي صار العساكر حتى أقام
حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الأشياء فقد جمع
في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح إجمالا لأنه يشمل النهب والقتل
والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال
للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق
قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولأن في التعبير عنهم بلفظ ما
دلالة على الإهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر
وأرضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه أرض العدو وما بها
في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأيناه من نسخ
ديوان أبي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما أورده المصنف وقوله
الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بأبيات كثيرة والثاني أي
التقسيم ثم الجمع كقول حسان [illegible] بن ثابت قوم إذا حاربوا
ضروا عدوهم أو حاولوا أي طلبوا النفع في أشياعهم أي أتباعهم و
أنصارهم نفعوا سجية أي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة
إن الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع
جمع بدعة وهي في الأصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا
مستحدثات الأخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الأول
صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية
حيث قال سجية تلك منهم ومنه أي ومن الجمع مع التفريق
والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير
هذه الأمور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم
أي هوله والظرف منصوب بإضمار اذكر أو بقوله لا تكلم نفس بما ينفع
من جواب أو شفاعة إلا بإذنه أي بإذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون
إلا من أذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن
لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع

هو العذر الباطل فمنهم أي من أهل الموقف شقي وجبت له النار
بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فأما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير إخراج النفس والشهيق رده
خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أي سموات الآخرة وأرضها
لأنها دائمة مخلوقة للأبد أو هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب
ما قام ثبير وما لاح كوكب وغير ذلك إلا ما شاء ربك إن ربك
فعال لما يريد وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ أي غير مقطوع
ولكنه ممتد إلى غير النهاية فإن قلت ما معنى الاستثناء في قوله إلا ما شاء ربك
قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة
بمعنى أن أهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير
وغيره من أنواع العذاب سوى عذاب النار وكذا أهل الجنة لهم سوى الجنة
ما هو أكبر منها وأجل وهو رضوان الله تعالى عليهم وما يتفضل الله عليهم مما
لا يعرف كنهه إلا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه وأما
عندنا فمعناه أن فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة
الاستثناء لأن صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا
الاستثناء الثاني معناه أن بعض أهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون
الفاسقون الذين فارقوا الجنة أيام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض
باعتبار الانتهاء فكذا ينتقض باعتبار الابتداء وإطلاق السعادة عليهم باعتبار
شرفهم بسعادة الإيمان والتوحيد وإن شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الأنفس
في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لأن النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق
بأن أوقع التباين بينها بأن بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي
وسعيد أي الأنفس أو أهل الموقف وأحكم قسم وأضاف إلى السعداء ما لهم
من نعيم الجنة وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فأما الذين شقوا الآية
وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل من تلك
الأحوال ما يليق به كقوله أي قول أبي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ
كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الأعداء وثباتهم
على اللقاء إذا لاقوا أي حاربوا الأعداء خفاف أي مسرعين إلى الإجابة
إذا دعوا إلى الكفاية مهم ومدافعة خطب كثير إذا شدوا لأن واحدا منهم

قليل اذا عدوا • ذكر احوال المشايخ واصناف الكل منها ما يناسبها وهو ط
والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب
لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما • ط
فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا
او انثى او ذكرا وانثى • وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم
ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه
الانسان • فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان
اهم • لكنه لجبر تاخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه
قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم • ثم اعطى
كلا من الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث • تنبيها على
على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى اخر • ومنه اي من المعنوي
التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر
ذي الصفة في تلك الصفة • مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك
الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف اخر بتلك الصفة • وهو اي التجريد اقسام • منها ان يكون بمن التجريدية
نحو قولهم لي من فلان صديق حميم • في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره
اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص منه
اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة • ومنها ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر
بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم
ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد
اسدا لقيت من لقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا
لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق
فليتأمل • ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله
وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها
سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب
تعدو اي تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الحرب وهو الحرب
بمستلئم اي لابس لامة اي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق
هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله

اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه
بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع • ومنها ما يكون
بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فجهنم وهي دار الخلد
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها
ومبالغة في اتصافها بالشدة • ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول
قتادة بن مسلمة الحنفي • فلئن بقيت لارحلن بغزوة • تحوي اي تجمع الغنائم
الجملة صفة غزوة وروى تحوي النهاب والظرف منصوب بارحلن • او يموت منصوب
بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم • يعني نفسه فكانه انتزع من نفسه
كريما مبالغة في كرمه • ولذا لم يقل او اموت • وههنا بحث وهو في قوله انا اعطيناك
الكوثر • فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه • وقيل تقديره او يموت مني كريم
فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية • وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وههنا بحث وهو ان ما ذكره
الرجان في البيت نظر لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه
اراد بالكريم نفسه • ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بالتجريد
المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك
بالاثمد • والنصح في قوله • اقول لها اذا جشأت وجاشت • مكانك تحمدي او
تستريحي • ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله • يا خير من يركب المطي ولا
يشرب كاسا بكف من بخلا • اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع
من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه
الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم • ومعلوم انه يشرب
بكفه فهو ذلك الكريم • وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب
ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه
لم يكن قسما بنفسه ويكون داخلا في قوله • ومنها مخاطبة الانسان نفسه
وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق
لها الكلام • ثم يخاطبه كقوله اي قول المتنبي • لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم يسعد الحال • اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا
اخر مثله في فقد الخيل والمال • ومثله قول الاعشى • ودع هريرة ان الركب
مرتحل • وهل تطيق وداعا ايها الرجل • ومنه اي من المعنوي المبالغة

المقبولة لان المردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء
على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان * وانما الشعر لب المرء يعرضه
على المجالس ان كيسا وان حمقا * فان اشعر بيت انت قائله * بيت يقال اذا انشدته
صدقا * وقيل بل مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر
اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه * وبهذا استشهد ترك النابغة على حسان
قوله * لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى * واسيافنا يقطرن من نجدة دما
حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسيوف وذكر وقت الضحى
وهو وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن
ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة * ومنها مردودة
والمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تفسيرها لتعين المقبولة من المردودة
ولذا لم يقل وهي بل قال * والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او
الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يتوهم
انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير
باعتبار عوده الى احد الامرين * وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو
لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة * فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس
يصف فرسه بانه لا يعرق وان اكثر العدو * فعادى عداء في الصحاح العداء
بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد
بين ثور ونعجة * اراد بالثور الذكر من البقر الوحشي وبالنعجة الانثى منها
دراكا متتابعا * فلم ينضح بماء * فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم
يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد
ولم يعرق * وهذا ممكن عقلا وعادة * وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق
كقوله * ونكرم جارنا ما دام فينا * ونتبعه الكرامة حيث مالا * ادعى ان جاره
لا يميل عنه الى جانب الا وهو يتبعه الكرامة والعطاء على الاثر وهذا
ممكن عقلا ممتنع عادة * وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان * والا
اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا
عقلا * فغلو كقوله * واخفت اهل الشرك حتى انه * الضمير
للشان لتخافك النطف التي لم تخلق * ادعى انه يخاف من الممدوح النطف
التي لم تخلق وهذا ممتنع عقلا وعادة * والمقبول منه اي من الغلو اصناف
منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم

خبر الكلام

اغراق

غلو

وعليه بيت السقط * يشجى دكنا وافراسا والبد * وزاد فكاد ان شجي الرماحا
ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب * عقدت سنابكها
عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا
اي غبارا * لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك
العثير * لامكنا * اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع
فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد
وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن * وقد اجتمعا اي ادخال
ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل * في قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل * يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى * وشدت باهدابي
اليهن اجفاني * اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول
عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري
في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة * ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله * اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب
صنعة اي النوع البديعي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق
اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب * نحو لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا * واللازم وهو فساد السموات والارض باطل
لان المراد بفسادهما خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة و
في التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن
وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية
التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام
للفساد * وانما هو من المشهورات الصادقة * فقوله اي قول النابغة من قصيدة
يعتذر بها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان
من ذلك * حلفت فلم اترك لنفسك ريبة * وهي ما يريب الانسان
ويقلقه اراد بها الشك * وليس وراء الله للمرء مطلب * اي هو اعظم المطالب
فالحلف به اعلى الاحلاف * لئن كنت قد بلغت عني جناية * لمبلغك الواشي
اغش من غش اذا خان * واكذب * واللام في لئن كنت موطئة للقسم
وفي لمبلغك جواب القسم * ولكنني كنت امرأ لي جانب * من الارض فيه
اي في ذلك الجانب واراد به الشام * مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق

مذهب كلامي

ومنجع من راد الكلاء وارتاد ومذهب ملوك اى في ذلك الجانب ملوك
واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اى كما تجعلونى
حكما في اموالهم مقربا منهم بفعلك مع المراد مدحهم لك كما تفعل انت في قوم اراك
اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعنى لا تلمنى
ولا تعاتبنى على مدح آل جفنة المحسنين الى كما لا تلوم قوما مدحوك
وقد احسنت اليهم فكما ان مدحهم لك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن
احسن الى وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا
ويمكن رده الى صورة القياس الاستثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة
ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما
ورد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما كان
اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله حكاية
فلما افل قال لا احب الافلين اى القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى
ومنه اى من المعنوى حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة
له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون
موافقا لما في نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع
والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما يقال قتل فلان
اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف
غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشأ هذا التوهم انه
سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر
كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو
اربعة اضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد
بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها علة في العادة
وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اى ابى الطيب لم يحك اى
لم يشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة
بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب
هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة
وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها
اى لتلك الصفة في العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة

لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب
ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء
اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم
من منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق
رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب
ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلى اى تناهى في الشجاعة
حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب
ان تنال من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل
طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط
ويتضمن ايضا قصد اعاديه منه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم
واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها اما ممكنة
كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى
حذارك اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان
فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه
حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كان ممكنا عقبه
اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى حذار الشاعر
منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق اى
في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة
كقوله هذا البيت للمصنف ره وقد وجد بيتا فارسيا فهذا المعنى
ترجمة لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق
من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء
فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو هو امتناع الجزاء
لامتناع الشرط ان تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق
عليه وبرؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة
ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول
مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت ومن زعم ان المراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح

فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره
بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنطق ولان المصنف
قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو
في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق
علة لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل
على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد تقصد كونها علة
لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم و
قد تقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض
اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب
الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح
كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف
لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه
مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك
ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر
والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا
اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى
في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى
المزن حتى جادها وهو هامع يعني سافرت الريح المزن اليها
وجاء من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فعلل
على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت
تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب
طللان طال عليهما الامد دثرا فلا علم ولا نضد لبسا البلى
فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر
هذا البيت قوم فقالوا اراد حبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير
قلت وجه هذا التفسير انه قصد به التورية لمطلع القصيدة وهو
قوله الآن صرت بمن عزاي بوقع عشية شاقتني الديار
البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر

وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي
فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي
التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم
لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو
قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح
بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب
وهو الذي كلب باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض
انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب
العقول الراجحة وملوك واشراف وتفطنه قول الحماسي بناة مكارم
وأساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فتفرع على وصفهم بشفاء احلامهم
سقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي
تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا
فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا
ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة
في تحريمه وكيف ثم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير
دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل
من قراع الكتائب اي مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية وقد
استثنى منها صفة مدح هي ان سيوفهم ذوات فلول اعني ان كان
فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه
اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتنبيه
به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اعني هذا التقدير
وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو
اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار
وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم
في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب

وهو اثبات شيء من العيب بالمحال المعلق بالمحال فتعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فذكر المستثنى اخراجه عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه فيقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا مما قبلها من النفي وتربصا باثباته حتى يحصل نفي شيء من العيب يقال ... الشيء اذا ... ولم يبق منه غيره فاذا وليها اي ولي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ القلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح وتعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع اذ ليس في هذا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلم يفد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء

من اصله منقطعا فيحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكأنه قيل لا يسمعون فيها اللغو الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس في الكلام ان نذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل الا على ان نقول ما جاءني من رجل ولا امرأة الا زيد لو قصدت ذلك كان الاولى ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك اي الذي يدل عليه لفظ لكن في هذا الباب اي تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المدح كما في قول بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني

هو البدر الا انه البحر زاخرا ۞ سوى انه الضرغام لكنه الوبل

فالا وسوى استثناء مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد ما افاده هذا الضرب من الاستثناء لان الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم وتعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد

وتحقيقها على قياس ما مر ويأتي منه ضرب آخر الاستثناء المفرغ نحو
لا ينقمون منه الا انه حليم والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء
نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع
وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول
ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا
بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث
اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة
له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح
احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني
انه لم يكن ظالما في قتلهم او قتل لتسلم لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا
واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتلهم
لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج
يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى
مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب بمفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول
الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار
بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا
واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم
المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فغير سديد لان الشكاية
مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب
فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح
كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كأني اعد بها
على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني
لكثرة تقلبي لاجفاني في ذلك الليل كأني اعد على الدهر ذنوبه وفيه
معنى آخر انه للحسن ثم ما يكون واحد منهما في بيت ابي الطيب او اكثر
كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع
الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك
بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان وتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار ونبه

بيتها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك
على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مرتبا الوصل هذا المحبوب
الموقوف على الجهل الثاني الحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه
اودعه اياه فان الودائع تسترد في آخر الامر ومنه اي من المعنوي
التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت
عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا
وتمني خيرها بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه
متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها الوجهين المختلفين وتفارقه
باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات
احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن
من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد
كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب
ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى
كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور هو نهر من نواحي ديار بكر
ما لك مورقا اي ناضرا من اورق الشجر صار ذا ورق كأنك لم تجزع على ابن طريف
فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت
لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول
البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي
اي الظاهر بالمنح في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال
خاصة والتدله اي وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين
بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا
ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح
باسمها الظ ثانيا تلذذ وفي هذا البيت خطاب الاطلال والدمن و
والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن
اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي

للف الاناني والذباب الملوقع • وكالتعريض كقوله تعالى حكاية عن الكفار
هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد • يعنون
محمدا صلى الله عليه وسلم • كأن لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو
عندهم اظهر من الشمس • وكالتعريض في قوله • انا او اياكم لعلى هدى او في
في ضلال مبين • وكثير لكثير من الاعتبارات • ومنه اي ومن المعنوي
القول بالموجب • وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء
أثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها الغير اي تثبت انت في كلامك تلك الصفة
لغير ذلك • من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه • اعني من غير ان تتعرض لثبوت
ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير • نحو يقولون
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل • ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين • فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
والاذل كناية عن المؤمنين • وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج
فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم • وهو الله تعالى ورسوله
والمؤمنون • ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة
اعني الله ورسوله والمؤمنين • ولا لنفيه عنهم • والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما يحتمله • اي حال كون خلاف مراده مما يحتمله
ذلك اللفظ • بذكر متعلقه • متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق
ذلك اللفظ كقوله • قلت ثقلت اذ اتيت مرارا • قال ثقلت كاهلي بالايادي
فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة
بعد اخرى • وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده • قلت
طولت قال لا بل تطولت • وابرمت قال حبل ودادي • اي طولت الاقامة
والاتيان وابرمت اي امللت • وابرم ايضا احكم • والتطول الانعام • فقوله
ابرمت ايضا من هذا القبيل • واما قول الشاعر • واخوان حسبتهم دروعا
فكانوها ولكن للاعادي • وخلتهم سهاما صائبات • فكانوها ولكن
في فؤادي • وقالوا قد صفت منا قلوب • فقد صدقوا ولكن عن ودادي
فالبيت الثالث من هذا القبيل • والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ يحمل
على معنى اخر لم يقع في كلام الغير • بل وقع في ظنه فحمله على خلاف ذلك المعنى
ومنه اي من المعنوي الاطراد • وهو ان تأتي باسماء الممدوح
او غيره • واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك • وتسمى

وتسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري
في اطراده وسهولة انسجامه • كقوله • ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحارث بن شهاب • يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم
ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم
اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت
اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث • ومنه قوله عليه الصلاة والسلام
الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف
بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم • هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي

محسنات اللفظي

فمنه الجناس بين اللفظين • وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ
فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع • او في مجرد عدد الحروف • نحو ضرب
وعلم • او في مجرد الوزن • نحو ضرب وقتل • فهو وجه التشابه في اللفظ كثيرة
تفصيلها • والجناس ضربان تام وغير تام • والتام منه ان يتفقا اي اللفظان
في انواع الحروف • فكل من الالف والباء والتاء الى اخر نوع اخر من انواع الحروف
فبهذا يخرج يفرح ويمرح • وفي اعدادها • وبه يخرج نحو الساق والمساق
وفي هيئاتها • وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر
فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها
نحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب
المبني للمفعول • وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه
وبه يخرج الفتح والحتف • ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن
الافادة مع ان صورته صورة الاعادة • فان كانا اي اللفظان
المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين
او حرفين • سمي مماثلا • لان التماثل هو الاتحاد في النوع • نحو الاسمين
اتفقا في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين • نحو ويوم تقوم الساعة
اي القيامة • يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او
جمعين نحو قول الشاعر • حدق الآجال آجال • والهوى للمرء قتال
الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد
منتهى الاعمار • واما مختلفان نحو يخفون طويل النجاد • وطلاع النجاد

الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض ونحو قول الحريري
وتبي ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب
الذمام الاول الحرمة والثاني جمع ذمة وهي البئر القليلة الماء وان كانا
اي اللفظان المتجانسان من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف
سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان
فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا
تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا
والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب
فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص
هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا
كقوله اي قول ابي الفتح البستي شعر اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة
فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء المعري مطايا مطايا
وجدك من نائل منال عنها السرى بمعلم فمطايا فعل ماض ويا حرف النداء
ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر
مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق
لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح البستي شعر كلكم قد اخذ الجام
ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل فيه والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة و
بعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي
الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم
صابه فالثاني مركب من صاب وهاء والميم من مطعم والصاب عصارة شجر
مر والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما متفقان
في الخط فهو ينبغي ان يسمى مرفوا قلت لا انحصر في المفروق بل لا يكون المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة و
وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك
في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين
في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين
في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها الاول ان اختلفا في هيئة

من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او فقط الهيئة او العدد
فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلذا حصرنا الكلام في الانواع
الاربعة فقال فان اختلفا وهو عطف على الجملة الاولى سميه اعني قوله وان كانا
ان يتفقا او على مقدر يدل عليه هذا اي ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين
في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس
محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون بالحركة
كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح
واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد
وجنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم
الجاهل اما مفرط او مفرط لان الياء وان كان مشددا والمشدد حرفان فهما
يقتضي ان يكون مفرط او مفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد
يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا كانه في الصورة
حرف واحد نيط فيه كيفية ولهذا اشار بقوله والحرف المشدد
في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالذي في مفرط
والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك
وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغيره قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون
الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين
من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن
وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف
بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة
والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ثلثة
اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول
او الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق
او في الوسط مثل جدي جهدي وفي الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد
عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد صلة يمدون او مزيد
محذوف عند سيبويه اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش
او للتبعيض مثل اما قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون
وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه

وقواضب من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يلون للضرب
يوم الحرب ايديا ضوارب للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران
بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون بزيادة
الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة
كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا
اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم
وحصل لك فائدة بعد اليأس منها او انما باكثر عطف على قوله انما بحرف
ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي
الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح
وربما سمي هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا
في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع
الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان من
عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان
اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس
مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو
بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون
عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى
ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج
والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول
نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن مطلقا وشاع استعمالها
في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال
ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون
في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بنحو انه على ذلك لشهيد
وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب التاء والميم الشفويتين نظر
او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي ان اختلف
لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم
في احد اللفظين بعض الحروف واخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع
تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية
والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض ولم يشترط

جناس مذيل — جناس مضارع — جناس لاحق — تجنيس القلب

نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك
فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو
اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما
اي احد المتجانسين في اول البيت والمجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب
مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار
الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين الآخر سواء كان جناس
القلب او غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المجانس الآخر
سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ
بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم
غم وبغير الدسم سم ومثل عواصم عواصم وقواضب قواضب وكقوله
حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف ويقال التجنيس على توافق اللفظين
في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني و
يسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم
بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار
قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدأ بهذا
وقد يعد من هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم في شعر
متى يعود وفي الشخص به جنة المس تقربه حية وقيل لفاضل
استنصح لنا ابن تصحيفه فقال ايت بتصحيفه والثاني من الملحقات بالجناس
شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف
الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق
وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان
الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول
والقالين من القلى ونحو اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا فههنا نبه
ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير لان الاشتقاق الكبير
هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو
والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو
ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه
وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر

مقلوب مجنح — جناس مزدوج — جناس خطي

ان يجعل احد اللفظين المكررين اى المتفقين فى اللفظ والمعنى او المتجانسين
اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما
اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق فى اول الفقرة
وقد عرفت معناها والآخر فى آخرها اى آخر الفقرة فتكون الاقسام اربعة
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
والثانى ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول
من السؤال والثانى من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق
نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
نحو قال انى لعملكم من القالين وفى النظم وهو ان يكون احدهما اى احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما فى آخر البيت واللفظ الآخر
فى صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثانى ولم يعتبر
صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر حشو المصراع الثانى
نحو فى علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه
اولى اذ لا بهجة فى رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا
بخلاف حشو المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهى ان يقع اللفظ الآخر فى صدر المصراع
الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير فاللفظان اما
مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فتصير اثنى عشر حاصلة من ضرب
اربعة فى ثلاثة وباعتبار الملحقين قسمان لان الاثنين اما ان يجمعهما الاشتقاق
او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة
فى اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اتكالا على
الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار
اورد ثلاثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فيما يكون احد اللفظين
فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع ونحو ما يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع
الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار والعرار وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع ما عرار رفع
على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مسند الى قوله قوله اول الحاجبى والسيرنوى
بناء على المنية والضمار نعم اجار عيد نيق وابائه فيحتنا ولا عراض شرع
بين صدر الموضعين وارائه الثانى وكذا مثلها استمتع بشميم عرار نجد فانه

اذا امسينا بنجد وجنابى ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر فى آخر المصراع
الاول مثل قوله اعنى ابى تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب
وهى الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض
يعنى بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر فى صدر المصراع
الثانى مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها
وقبله الما على الدار التى لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام
النزول القليل والتعريج على الشئ الاقامة عليه والانتصاب معرج على انه خبر
لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان التقليل تفهم من اضافة التعريج
الى الساعة ويجوز ان يراد الا تعريجا قليلا فى ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها
فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير فى قليلها للساعة او للتعريج
فى الساعة يعنى قف على الديار التى لو وجدتها بها اهلها ما كان موضعها موحشا
خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الا الالمام بها تعريج ساعة له
فانه قليلها يشفنى ويشفى غليل وجدى واما اذا كان اللفظان متجانسين
فيما يقع احدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله
القاضى الارجانى دعانى اى تركانى من ملامكما سفاها اى خفة
وقلة العقل فداعى الشوق قبلكما دعانى من البعاد وما يكون المتجانس
الآخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الثعالبى واذا البلابل جمع بلبل
وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال
وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر
والاحتساء الشرب والمراد بالبلابل هنا الثالث بالنسبة الى الاول
وثانيا بالنسبة الى الثانى ومرجع هذا الباب على مذهب السكاكى دون القزوينى
وما يكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى
فمشغوف بآيات المثانى اى القرآن قال الجوهرى المثانى من القرآن
ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى فى كل صلوة
ويسمى جميع القرآن مثانى ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون
برنات المثانى اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى الطاق
الاول منه مثنى من الثنى وما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع
الثانى مثل قوله اعنى القاضى الارجانى املتهم ثم تأملتهم فلاح
اى ظهر لى ان ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين

ملحقين بالتجانس فيما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح * فلسنا نرى لك فيها ضريبا
فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل
عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فيها اصحاب الاقداح واطلق في الشكل
وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا
المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سواه بخزان اراد لم يخزن
لم لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يحرزه على غيره
ولا يحفظه من الاضرار فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله
اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب الخالص
يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم على
فههنا مثال لما يقع احد المتجانسين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع
الاول الا انه من القسم الثاني من الملحقين اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك
ضائري * أطنين أجنحة الذباب يضير ضائري ويضير
مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن حميد حين استشهد
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر * وقد كانت البيض
القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياه
فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله فبقي
والآخر مما يجمعهما الاشتقاق ومثالنا البواتر والبتر واما الامثلة التي اهملها المصنف
فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر
في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى * ملهى
فسحقا له من لائح لاح فالاول ماض من يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال
ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع
الى تخليص عاني فالاول من عني يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر
في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراء فاضحى
الآن مثواه في الثرى فالثراء واحد من الثروة والثرى بالقصر ومنه اي من اللفظي
السجع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى كما سجع وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله وهو تواطؤ الفاصلتين

وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي
هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هي
لفظ في آخر البيت اما الكلمة بنفسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب
ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد
وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ
المتواطئة عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع
فالفواصل نعم لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما ان المصنف فهم وهو معنى قول السكاكي
معناه ان هذا من كلام السكاكي ومحصوله يعني ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة
في الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان التقفية لقب
لتوافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلاثة اضرب
مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف
الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان
اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين
من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو
يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة
الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها
من القرينة الثانية شيء ولو قيل بدل الاسماع الآذان كان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله
من الاولى والا وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله
من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره مخالفا
من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة
او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط
كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون كل كلمة
من احدى القرينتين مقابلا لما من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
قال ابن الاثير طاب ثراه والسجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار
مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا العكس
وكون كل واحدة من القرينتين دالة على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي
لا يدركه العيب بالحاظها ولا تحجبه الالسن بالفاظها ولا يخلقه العصور بمرورها
ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم يدع للكفر اثرا الا طمسه ومحاه

ولا ربما الا ازالة واغناه اى لا فرق بين مهود الفصول وكرور الدهور وبين
ولابن محو الاثر واعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه
نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم تتساو
قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل
صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ولا يحسن ان يؤتى بقرينة اقصر منها اى من قرينة اخرى قصرا كثيرا قال ابن الاثير
السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلتان متساويتين كقوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول
من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه
وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني
تسع وكله في القرآن غير قليل ويستثنى منه ما كان على ثلث فقرتين الاوليان
تجنيسان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء
متساويين لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة
منها خمس لفظات او ستا لكان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول
وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله
فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر
دونها انتهى اما قصير واما طويل والقصير منها احسن لقرب الفواصل السجعية
من سمع السامع وابعدها اعسر تناولا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة
عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلث
الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه
من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان
منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز
اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك
في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب
ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت
مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا يخل بالغرض عن تزاوج الفواصل
واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لازدواج فيقولون آتيك بالغدايا و

والعشايا اى الغدوات وهنأني الطعام ومرأني اى امرأني واخذه ما قدم وما حدث
اى حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك
قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه
بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ
لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم
ايضا ومثاله في النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي
وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اى ظفرت
وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه
مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف ومن الفهم
في هذا التوهم الى فصله المذكور في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت
وانني لأعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول
القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اى للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة يتجاذب
على المسامحة فيجعل كل من شطري البيت سجعتين مخالفة للسجعة التي في الشطر
الآخر على انه الشطر الثاني يجعل ان الشطر سجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين
سجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه كقول الحريري لما اقتعدت
غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت
بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى ابي تمام
يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب
اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف عقابه
فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ
وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه
جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع
وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول
من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع
ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه
في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا

ذهب المبرد في مثل الا ان تثنية الفعل ... للتوكيد والمعنى مثلا قف قف وانكره الزجاج وقال بل هو خطاب لصاحبه في الواقع و
وقيل العرب تخاطب الواحد بمخاطبة الاثنين والنكتة فيه ان اقل اعوان الرجل في ماله وابله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على ما الف من خطابه لصاحبه
... وقيل ... بالنون فابدل الالف من النون واجرى الاصل مجرى الوقف ... في الوقف
... جواب الامر ... منازل ... او بنبك او بنزل ...
... بالفاء ... ولا يستقيم العطف ... الدخول وحومل ...

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل ● وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي ● الثانية
أن يكون الأول غير محتاج إلى الثاني فإذا جاء مرتبطا به كقوله أيضا ● قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل ● بسقط اللوى بين الدخول فحومل ●
الثالثة أن يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر ●
كقول ابن الحجاج البغدادي ● من شروط الصبوح في المهرجان ●
خفة الشرب مع خلو المكان ● الرابعة أن لا يفهم معنى الأول إلا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول أبي الطيب ● مغاني الشعب طيبا
في المغاني ● بمنزلة الربيع من الزمان ● الخامسة أن يكون التصريع بلفظة واحدة
في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لأن اللفظ إما متحد المعنى
في المصراعين كقول عبيد بن الأبرص ● وكل ذي غيبة يؤوب ● وغائب الموت
لا يؤوب ● وهذا أنزل درجة ● وإما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول أبي تمام
فتى كان شربا للعفاة ومرتعا ● فأصبح للهندية البيض مرتعا ● السادسة
أن يكون المصراع الأول معلقا على صفة يأتي ذكرها في أول الثاني ويسمى التعليق
كقول امرئ القيس ● ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي ● بصبح وما الإصباح منك بأمثل
لأن الأول معلق بالصبح وهذا معيب جدا ● السابعة أن يكون التصريع
في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول أبي نواس
أقلني قد ندمت من الذنوب ● وبالإقرار عذت من الجحود ● فصرع بالباء ثم قفى
بالدال انتهى كلامه ● ولا يخفى أن السابعة خارجة مما نحن فيه ● ومنه
أي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين أي الكلمتين الأخيرتين
من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة ● فإن مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية
لأن الأول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم
القوافي ● هو الشمس قدرا والملوك كواكب ● هو البحر جودا والكرام
جداول ● والظاهر من قوله دون التقفية أنه يجب في الموازنة أن لا يتساوى الفاصلتان
في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل أن يريد أنه
يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون
بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة

وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس
في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا ولنا ما ذكره ابن الأثير
من أن الموازنة هي تساوي فواصل الشعر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف
أيضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فبين ... السجع
تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف
الأخير كما في السجع ... فإن كان أي ... إذا تساوى الفاصلتان
في الوزن دون التقفية فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره
أي أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الألفاظ من القرينة الأخرى
في الوزن سواء كان مثله في التقفية أو لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم
المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ● ولما كان في كلام البعض إشعار
بأن الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما تختص بالشعر أورد لها مثالا من النثر
والنظم جميعا ولا يختص بالشعر على ما صرح به البعض وعلم منه أن المماثلة لا تختص
بالشعر كما يسبق إلى الوهم من قوله هو تساوي الفاصلتين ● فقال نحو وآتيناهما
الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله أي قول أبي تمام
مها الوحش أي بقر الوحش إلا أن هاتا أوانس ● أي هذه النساء أوانس ...
ومها الوحش ... قنا الخط إلا أن تلك القنا ذوابل وهذه النساء نواضر لا ذوابل
فيها التقفية الآية والبيت مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى
لا جميعه إذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا
وتلك ● ومثال الجميع قول البحتري ● فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا ● وأقدم
لما لم يجد عنك مهربا ● ومنه أي ومن اللفظي القلب وهو أن يكون
الكلام بحيث إذا قلبته وابتدأت من حرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل
بعينه هو هذا الكلام ● وقد يكون في النظم ● وقد يكون في النثر أما في النظم
فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ● أرانا الإله هلالا
أنارا ● وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله القاضي
الأرجاني ● مودته تدوم لكل هول ● وهل كل مودته تدوم ● وأما في النثر
فما أشار إليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك ● وربك فكبر ● والحرف المشدد
في هذا الباب في حكم المخفف لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة ● ومنه
أي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا
وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما

وفي تعريف القافية مذاهب احدها وهو مذهب الخليل انها من الحرف الاخير من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع المتحرك الذي
من اعلى بها وثانيها مذهب الاخفش انها الكلمة الاخيرة من البيت كاعلاها وثالثها مذهب قطرب انها الحرف الذي يبنى عليها القصيدة فعلى هذا الفرق
بين الروي والقافية ورابعها وهو مذهب ابن كيسان انها كل ما لزم اعادته في البيت [illegible] واشتقاقها من القفو وهو الاتباع [illegible]
[illegible] الاول [illegible] لانها لا يتبع غيرها
[illegible] والكلام فيما الاول [illegible] والاخير [illegible] بمعنى تابعة [illegible]
الى ما بعدها بمعنى متبوعة شرح اندلسي رحمه

وكان عليه ان يقول لتصحيح الوزن والمعنى عندنا الوقوف على كل منهما الا انه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت ولهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذوات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما وكالرسالة لنقطا القافيتين شعر بيتك فلنا تال كقول الحريري يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدي بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات من هذه الابيات كلها من الكامل انتهى على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضرب الثالث والقافية عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى في يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر وعلى قول [illegible] والقافية الثانية من حركة الدال من الاكدار الى الاخر وهو لفظ دار منه وقيل ههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن لتشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فانه اذا وجد [illegible] قافيتين فقد وجد بناؤه على قافيتين قلنا الظاهر من بناء البيت على قافيتين انه يكون بناؤه عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا [illegible] يجمع بين الابيات من روي الحبل اذا [illegible] وهذه الالة التي يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال [illegible] الروي لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عنده ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروي في قوافي البيت ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال من ما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فتجا قبل اللام ميم مفتوح وليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو تجيء في البيت الثاني ايضا ميم [illegible] في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي في قافية البيتين او اكثر

او ما في معناه من فاصلة الفقرتين بشيء لو جعل القافيتان في مذهب السجع ينبغي ان يجعل ههنا ان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا ظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي وما في معناه ويجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في حرف الروي من الفاصلة فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم ليتحقق السجع بدونه اذ لو قيل لا تسجع ولا تنفر لحصل ذلك وكذا مجيء الهاء لتحقق السجع بدون تنهر ولا تنفر ولا تصغر كما ذكر [illegible] اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وتجيء قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت [illegible] لم يقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت الله نعمته واشكر له وقد يقال شكرت فلانا [illegible] نعمته [illegible] سأشكر لعمرو [illegible] الابيات [illegible] غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلوى وابتلي بالشدة بل يصبر على ما نزل من حوادث الزمان [illegible] قول الاخر اذا [illegible] رأى خلتي من حيث يخفى مكانها فكانت قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت بالصلح [illegible] حرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو [illegible] ليتحقق السجع بدونه [illegible] جلت ومدت [illegible] وانشقت [illegible] التزام الحرف [illegible] الروي [illegible] الدنيا [illegible] يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه [illegible] الحريري [illegible] في الفاصلتين [illegible] السجع [illegible] قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية او الفاصلة او غيرها

لا جميع ما في البيت لحرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في
من الفاصلة فيصدق على الباء في تشار واختار انه قبل اللام الذي هو بمنزلة حرف الروي
لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في الفاصلتين او القافيتين
لانهم فسروه بانه يلتزم المتكلم في السجع او التقفية قبل حرف الروي او ما في معناه
يفي من حروف القافية او الفاصلة ما لا يلزم التناسب ان يتعلق الميتان او الفقرتان
وقع في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا فسماه ان مثل هذا الاعنات
الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي
واصل الحسن في ذلك كله اي في الضرب اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ
تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك ان
المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ
والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر
مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب
فينبغي ان يجتنب عما يشتغل به بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق
لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى قال المصنف هذا آخر ما تيسر باذن الله
جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين
وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في البلاغة
او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما ما يرجع الى التحسين
في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا في التجنيس
ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني
فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الحريري
وازركه ان زرت دار ودود دنا وفور ودار وورود دار ومثل الخيفاء ويقال لها
او الفصيحة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة
باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء
وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يحذف
الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يدخلها بعض حروف الهجاء
والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع
او الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله
الله اعلم وكقوله من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا

وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته
سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب
موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا
مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة
فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التي شيع
بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اوردوه في المحسنات او لكونه مشتملا على تعليق
مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد
يقع في الايجاز وقد يجيء مع الاطناب وقد يجيء مع المساواة ايضا
القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق
مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء واما المصنف فقد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء
وعقد لها خاتمة وفصلا وقد علم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث
وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم

خاتمة

في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات
مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول
في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة
ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام
في العقول والعادات ويشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان
اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف
من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل
على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له
كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة
ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي في معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره
فيها اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق
في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا

فنقول فيه الاول جزاء لقوله فان اشترك وهذه كالجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان
في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه
مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم
بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه
وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه
غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر
في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله
والمتصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة
واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر
اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ
اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما
ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان
لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه ستة اقسام اشار اليها بقوله
فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم
لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول
معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقه
من خالد ولم توجب له عليك مثل ما توجب لك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل
اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبصاحبتك ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب
حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره
او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف
اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد اي يبالي بان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ذلك به مبعدا ومعدلا
فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني
فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول
حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما
لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى
ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال
في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول
امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل
اورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب
رضي الله عنه وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي
كنت تعلم واورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم
وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب
كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز
الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاول
وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله
سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون
ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة
لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة فممدوح اي فالثاني
ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر
بالخاء المعجمة سمي به لانه [illegible] باع
ورثه فاشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما
وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم
اجود سبكا واخصر لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت
بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم
ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض
عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع
السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة
الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول
في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول
ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات لا ياتي
الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بمعنى ان الزمان بمثله بخيل [illegible] او بعيد
[illegible] ما قبله وهو قوله [illegible]
بنصر الغنى وينيل قال الشيخ عبد القاهر في [illegible] قال الشيخ

في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا المعنى ان يقال انه يغر او انه لا يكون
فاذا جعل سبب فقد مثله هو بل حيث بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجنته مع ما
ولم يمنعه من حيث عرض بل حيث بخل الزمان بان يجود بمثله ❊ وقول ابي الطيب
اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ❊ ولقد يكون به الزمان بخيلا ❊ فالمصراع
الثاني لابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع
لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي ❊ والمراد لقد كان ❊ فان قلت هو هنا مضاف محذوف
والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح
بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم ❊ قلت السماح
بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى
بهلكه او يبخل كما ذكره المعترض ❊ واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق
في تصرفه لكنه حصل في الحاصل وانما اعدامه وافناؤه باق بعد في تصرفه فلان يسمح
بهلاكه وان يبخل فتم الشاعر ذاك ❊ والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان
فسخا بايجاده لكنه لا يسمح باعدامه فقط لكونه سببا للصلوح ❊ قلنا وعلى
وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه
عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه
احد من فسر البيت ❊ قال ابن جني اي تعلم الزمان منه سخاءه فسخا به
واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا
واستبقاه لنفسه ❊ قال ابن فورجة ❊ هذا تاويل فاسد وغرضه ان بيته
لان سخاء غير موجود لا يوصف بالتعدي وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به
علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له ❊ وعلى التفاسير الثلاثة
فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه ❊ وبايجاده
او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ❊ ولما اشترط
في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يجوز بينهما تفاوت نبه بانه سبق الجمهور
لكان ماخوذا منه على ما اجمع النقاسيين لان ابا تمام تعلق البخل بمثله صريحا
ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه
ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت ❊ وان كان الثاني مثله
اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام
لو حار مرتاد المنية لم يجد ❊ الا الفراق على النفوس دليلا ❊ الارتياد الطلب
واضافة المرتاد الى المنية للبيان الى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الموصل الى

ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق ❊ وقول ابي الطيب
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت ❊ لها المنايا الى ارواحنا سبلا ❊ الضمير
في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت
اضيفت الى المنايا وروي بالمنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية
والفراق والوجدان وتبدل بالنفوس الارواح ❊ وكذا قول القاضي الارجاني
لم يبك الحدث فراقكم ❊ لا اشربه الى دمعي ❊ هو كالا للمنجا ودعم
في سمي اليه فيه دمعي ❊ وقول جار الله العلامة في رثاء استاذه ❊ وقائلة
ما هذه الدرر التي ❊ تساقطها عيناك سمطين سمطين ❊ فقلت هي
الدرر التي قد حشا بها ❊ ابو مضر اذني تساقط من عيني ❊ وقد نبه بعده من الذم
اما بو علي التغيير الكثير في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فمنعهم
جاكون ابي تمام ❊ مقيم الظن عندك والاماني ❊ وان قلقت ركابي في البلاد ❊ وانا مسافر
في الافاق لا ❊ ومن جدواك راحلتي وزادي ❊ وقول ابي الطيب ❊ واني عنك
بعد غد لغاد ❊ وقلبي عن فنائك غير غادي ❊ محبتك حيث ما اتجهت ركابي
وضيفك حيث كنت من البلاد ❊ ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر الاخذ
شرع في الضرب الثاني منه ❊ وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده
وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده المعنى من الهم اذا قصده
واصله من الرب الذي اذ ترك به في سلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكان
المعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا اخر ❊ وهو ثلاثة اقسام كذلك
اي مثل ما سمي اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها ان يكون
الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام ❊ هو الصنع ان يعجل
او هو مبتدا خبره جملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان ترث ❊ فللريث في بعض
في بعض المواضع انفع ❊ وقول ابي الطيب ❊ ومن الخير بطء سيبك عني ❊ اسرع
السحب في المسير الجهام ❊ اي السحاب الذي لا ماء فيه واما ما فيه ماء يكون بطيئا ثقيلا
كالسحاب تاسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فضمن
بيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيها ان يكون الثاني دون الاول ❊ وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري ❊ واذا تالق
اي لمع في الندي اي المجلس ❊ كلامه ❊ المصقول خلت لسانه من عضبه ❊ اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه ❊ وقول ابي الطيب
كان ألسنتهم في النطق قد جعلت ❊ على رماحهم في الطعن خرصانا ❊ خرصان الشيء

قضبانها وخرصان الرماح أسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط
مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان الشمس عند الطلوع جعلت اسنة على رماحهم
عند الطلوع فصارت الاسنة في النفاذ كالشمس في الطلوع فبيت ابي الطيب
دون بيت البحتري لانه تدفانه ما افاده البحتري بلفظ تألق والمصقول
من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للعدم كما يثبت الاظفار
للمنية ويلزم من هذا تشبيه عدمه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها
اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك
اكثر الفتيان مالا ولكن كان الكرم سوا السائمة والسوام والسائم الابل
الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا من الاساس فكنون رحب الباع والذراع ورحبهما
اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى والضمير
للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه
اي احسانه اوسع ونحو ذلك الاخرة مرثية ابي لبة والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك
فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما
حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غيره فمنه ان يتشابه
المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاهم
لحاهم بالكسر جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كونهم
على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة
يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب
فكنى جرير عن الرجال بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنهم بمن في كفه قناة وكنى التعبير
عن المرأة بذوات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجري في تشابه المعنيين ان يكون
احد المعنيين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر
الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب والمديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر
ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
محمرة فكأنهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم
وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكأنما هو
مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف
ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير
اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام كلهم

وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فان الاول
يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هرون
الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وزيادة احسانه في زمانه غار وطلب سببا
انتقصت به الى انكشيرله وامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة
فلست مثل الفضل بالواجد الى اخر الابيات فامر هرون باطلاقه وخلع عليه
خلعة ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض
نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك
فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار
راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت
محدث هذه الواو حالية لانا نحتاج الى تقدير المضارع المثبت بالواو كما هو
رأي البعض او على تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع
الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه ان الملامة لا يكون الا
فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض
والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كقوله
ولقد منعك حرز له احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده
نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال وقال ابو تمام ان الدموع يستلذ نغمات السائل
لانه سروع الكريم وغاية الجود وقال ابو الطيب انه يهتز من سائل عطاء الربيع
بلغ ذلك عنده مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه
ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا
رأي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة علة الصد او مقام الصفة او مفعول له
من الفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان
ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت
اي الممدوح الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي
نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم
من لحوم قتلاه حتى كأنها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي
كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانها تتبع
بالغزو وتساير المقبلة فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتقع ظلالها عليها فان ابا تمام
لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار

بمعنى ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المعنى واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الماء يعني قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا ولكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لانه اذا اقامت مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات وقد يجعل معنى قوله وبها يتم حسن الاول اي بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اي تساير الطيور على اثارهم وما ذكرنا اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع المحض الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية وصرف تأمل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاتباع والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغيرها انما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذه من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه

انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه قال لا يستعمل هذا السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر المقدور ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم ثم قام وانصرف وحضر جرير فخبر بالخبر ولم ينشد فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده فقال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم احضر الفرزدق بالعجلة دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منها اخذ شيء من الاخر واما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام

اقتباس

نثراً كان أو نظماً شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنه منه أي لا على طريقة أن ذلك
الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن
أو الحديث وهذا احتراز عما يقال في أثناء الكلام قال الله تعالى أو قال النبي
صلى الله عليه وسلم كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب بأربعة
أمثلة لأن الاقتباس إما من القرآن أو من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
إما منثور أو منظوم فالأول كقول الحريري فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب
حتى أنشد فأغرب والثاني مثل قول الآخر إن كنت أزمعت أي عزمت
على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وإن تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل
والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه لفظ
فإن قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتد الحرب يوم حنين
أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفاً من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين
وقال شاهت الوجوه أي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح
اللكع أي لعن اللئيم من قولهم قبحه الله بفتح العين أي أبعده عن الخير والرابع
مثل قول ابن عباد قال لي إن رقيبي سيئ الخلق فداره من المداراة وهي
المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره
اقتباساً من قوله عليه الصلاة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار
بالشهوات يقال حففته بكذا أي جعلته محفوفاً محاطاً به يعني وجهك جنة
فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو
أي الاقتباس ضربان أحدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدم من الأمثلة
الأربعة والثاني خلافه أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله أي كقول ابن الرومي
لئن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منعي لقد أنزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا إني أسكنت من ذريتي
بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله
ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب
قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر
لؤلؤ وألبس من ثوب الملاحة ملبوساً فقد جرد الموسى لتزيين رأسه
فقلت لقد أوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير
في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره كالتقفية كقوله أي كقول بعض المغاربة
عند وفاة بعض أصحابه قد كان ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا وفي

القرآن إنا لله وإنا إليه راجعون وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيئاً
من شعر الغير بيتاً كان أو ما فوقه أو مصراعاً أو ما دونه مع التنبيه عليه أي على أنه
من شعر الغير إن لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء وإن كان مشهوراً فلا احتياج إلى
التنبيه وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة ولو قال بحكاية شعر الغير من شعر آخر لكان
أحسن ليتناول ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من قصيدة أخرى لكنه لم يلتفت
إليه لندرته في أشعار العرب أما تضمين البيت مع التنبيه على أنه من شعر الغير
فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي إذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت
بيتاً بحالي يليق فبالله أبلغ ما أرتجي وبالله أدفع ما لا أطيق وبعض التضمين
كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة
مجمل وقعدت أنتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني
لمسلم بن الوليد الأنصاري ومما نبه فيه على أنه من شعر الغير مع كونه مشهوراً لا حاجة إلى التنبيه
قول العميد كأنه كان مطوياً على إحن ولم يكن في قديم الدهر أنشدني إن الكرام
إذا أسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت لأبي تمام وتضمين
المصراع مع التنبيه على أنه من شعر الغير كقوله أي كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام
الذي عرضه أبو زيد للبيع على أني سأنشد عند بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا
المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه وتمامه
نسب إلى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن أبي الصلت وتمامه ليوم كريهة
وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين
سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان
أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إلي وتعني
أي كاملاً من الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وأما بدون التنبيه فكقول الآخر
قد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس أعذاره
الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الأخير لأبي تمام
واعلم أن تضمين ما دون البيت ضربان أحدهما أن يتم المعنى بدونه تقدير كما مر
آنفاً والثاني أن لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معاً أمس في بؤس نكابده والعين
والقلب منا في قذى وأذى والآن أقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسني إن الكرام
إذا ما أشار الحديث أبو تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لأن المعنى لا يتم بدونه وأحسنه
أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل بنكتة أي يشتمل البيت أو المصراع المضمن من
شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الأول كالتورية وصل

وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله
أي قول صاحب التحبير إذا الوهم أبدى أي أظهر لي لماها أي سمرة شفتيها و
ثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من قدها ومدامعي
مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على أنه مفعول يذكرني وفاعله ضمير
يعود إلى الوهم وقد تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف
للتذكر أو للمجرى والمجر وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز أن يكون
ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى أنهم كانوا نزولا
بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فههنا الشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين أعني
العذيب تصغير العذب يعني به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دمعه على التتابع
بجريان الخيل السوابق فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه فلا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به
داء الثعلب أقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل
وأصله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني فغيره إلى
الطريقة الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا أي وقعوا في الغلط في حقه
وحطوا رتبته ولم يعرفوا استحقاقه وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به
الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة
وتضمين المصراع فما دونه إيداعا لأن الشاعر قد أودع شعره شيئا من شعر الغير أو
هو بالنسبة إلى شعره قليل مغلوب وربما لا تمتاز فاخر شعره بشعر الغير ولهذا
وأما العقد فهو أن ينظم نثر قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك لا على طريق الاقتباس
وقد عرفت أن طريق الاقتباس هو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه
منه فالنثر الذي قصد نظمه إن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على أي طريق كان
إذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله أي قول أبي العتاهية ما بال من أوله نطفة وجيفة
آخره يفخر أي ما للإنسان العالم بأن أوله نطفة وآخره جيفة يفخر عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وإنما
أوله نطفة وآخره جيفة وإن كان قرآنا أو حديثا فإنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا
لا يتحمل مثله في الاقتباس أو لم يغير تغييرا كثيرا لكن أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث ومع ذلك يكون على

على طريق الاقتباس كقول الشاعر أنلني بالذي استقرضت خطا وأشهد
معشرا قد شاهدوه فإن الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وقال الإمام الشافعي
رضي الله تعالى عنه عمدة الخير عندنا كلمات أربع قالهن خير البرية اتق الشبهات
وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم
الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات وقوله صلى الله عليه وسلم
ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله صلى الله عليه وسلم من حسن إسلام المرء
تركه ما لا يعنيه وقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وأما الحل
فهو أن ينثر نظم وشرط كونه مقبولا أن يكون سبكه مختارا لا ينقص عن سبك النظم
وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت
فعلاته وحنظلت نخلاته أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل
سوء الظن يقتاده أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق
توهمه الذي يعتاده أي يعاوده ويراجعه حيث حل على حسب توهمه حل قول أبي الطيب
إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة
واستماعه لقول أعدائه أي أنه إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه بأوليائه ويصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على أصدقائه وأما التلميح صح بتقديم اللام على الميم
من لمحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبيات في هذا البيت تلميح إلى
قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان إلى غير ذلك من العبارات وأما التمليح بتقديم الميم
على اللام بمعنى الإتيان بالشيء المليح وهو ما مر ذكرناه في باب التشبيه وهو
ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما
بأن يشار إلى قصة أو شعر ثم صار الغلط مستمرا وأخذ مذهبا لعدم التمييز فهو
أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره أي ذكر
كل واحد من القصة أو الشعر أو المثل فالضمير للواحد من القصة أو الشعر والتلميح
ستة أقسام لأنه يكون في النظم أو في النثر وعلى التقديرين فإما أن يكون إشارة إلى قصة أو
شعر أو مثل سائر أما في النظم فالتلميح فيه إلى القصة كقوله أي أبي تمام لحقنا
بأخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس
والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة
وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما أدري أأحلام نائم ألمت
بنا أم كان في الركب يوشع وصف لحوقه بالأحبة في أواخرهم وقت الوجبة المرتحلين وأنه لم يحرم

في اللفظ وحام الطير على الماء دار • وحين غيره نضا ذهب به وأزاله القمر
في ضوءها وبهجتها الشمس الطالعة من الخندق والمدجنة الظلمة أنطوى
أنظم المجزع ذو لونين • وقع أحلام نائم استفهام لا رائي واستوجب
أشار إلى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام • واستيقافه الشمس لحيلولة
وقوف الشمس كما روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب
قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم
و التلميح إلى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم
أي تحترق والنار تلتظي أي تتلهب أرق من رق له إذا رحمه وأحفى من حفي عليه تلطف
وتشفق منك في ساعة الكرب • اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره أرق ومع الرمضاء
حال من الضمير في أرق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار • أشار إلى البيت المشهور
المستجير أي المستغيث بعمرو عند كربته الغم الذي يأخذ بالنفس الذي يستغيث منكر به عمرو
كالمستجير من الرمضاء بالنار • وعمرو وجساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي
أن البسوس زارت أختها الهيلة وهي أم جساس بجار لها جرمي بن ريان
له ناقة وكليب تدعى رضاب العالية فلم يكن يرعاها إلا إبل جساس لصاهرة بينهما
فخرجت في إبل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فأنكرها كليب فرماها فاختل
ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس
وا ذلاه وا غربتاه • فقال جساس أيتها الحرة اهدئي فوالله لأعقرن فحلا هو أعز
على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ
جساسا خروجه فخرج على فرسه وأتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو
أغثني بشربة ماء فأجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت • ونشبت الحرب بين
تغلب وبكر أربعين سنة كلها التغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس •
و التلميح إلى المثل كقول عمرو بن كلثوم • ونحن دون ذلك خرط القتاد • أشار إلى المثل
السائر ومن دونه عقبات القتادة والخرط ومن دونه خرط القتاد يضرب للأمر الشاق
قاله كليب لما سمع قول جساس لأعقرن فحلا يظن أنه تعرض لفحل له يسمى عليان
والخرط أن تمر بكفك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى يتناثر شوكها • والتلميح
فالتلميح إلى القصة وإلى الشعر كقول الحريري • فبت بليلة نابغية • وأحزان
يعقوبية • أشار إلى قول النابغة • فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش
في أنيابها السم ناقع • وإلى قصة يعقوب على نبينا وعليه الصلاة والسلام • في التلميح
إلى المثل كقول المتنبي • فيا لها من همة تنمو أولادها • أشار إلى المثل أحمق من الهرة

أحمق من الهرة تأكل أولادها • ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي أن تميميا قال
لشريك النميري ما في الجوارح أحب إلي من البازي فقال النميري وخاصة إذا كان يصيد
القطا أشار التميمي إلى قول جرير • أنا البازي المطل على نمير • أتيح من السماء لها انصبابا
وأشار النميري إلى قول الطرماح • تميم بطرق اللؤم أهدى من القطا • ولو سلكت طرق
المكارم ضلت • وروي أن رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي
فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام وأراد قول الأخطل
تكش بلا شيء شيوخ محارب • وما خلتها كانت تريش ولا تبري • ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت
فدل عليها صوتها حية البحر • فقال المحاربي أصلح الله الأمير أضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه
أراد قول القائل • لكل هلالي من اللؤم برقع • ولابن يزيد برقع وجلال

فصل

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء • ينبغي للمتكلم شاعرا كان أو كاتبا أن يتأنق أي يتتبع
فعل الأنق في الرياض تتبع الآنق والأحسن يقال تأنق في الروضة إذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أي
يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظا بأن يكون في غاية البعد
من التنافر والثقل وأحسن سبكا بأن يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس
وأن يكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وأن يكون المعاني مناسبة
لألفاظها من غير أن يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب
وتلاؤم وأصح معنى بأن يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال
ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه أن يستعمل الألفاظ الرقيقة في ذكر الأشواق ووصف أيام
البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وأمثال ذلك أحدها الابتداء
لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلا
أعرض عنه ورفضه وإن كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الأحبة والمنازل
كقوله أي كقول امرئ القيس • قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول
فحومل • السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي الدخول وحومل موضعان
والمعنى بين أجزاء الدخول كما تقول جلست بين القوم وإلا لم يصح الفاء • وقد جمع
في هذا البيت بإيراده ملائم التناسب الوقوف والاستيقاف والبكاء والاستبكاء وذكر الحبيب
والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك • ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني
بل جاء بمعان قليلة في ألفاظ غريبة فتباين الأول فالأحسن هنا بيت النابغة • كليني
لهم يا أميمة ناصب • وليل أقاسيه بطيء الكواكب • وكقوله أي وكقول في الابتداء وصف
كقول أشجع السلمي • قصر عليه تحية وسلام • خلعت عليه جمالها الأيام • ولا

في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه • وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب
فراق ومن فارقت غير مذمم • وأمّ ومن يممت خير ميمم • وفي الشكاية قوله ايضا قواد
مابليته الملم • وغير بثل بهبا الايام • وفي الغزل قوله ايضا أريقك ام ماء الغمامة
ام خمر • بفي برود وهو في كبدي جمر • وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به كقوله
اي كقول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي • موعد احبابك بالفرقة غدا
فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء • وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم
المهرجان وانشده • لا تقل بشرى ولكن بشريان • غرة الداعي ويوم المهرجان • فتطير
الداعي وقال يا اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان • وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين
عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه • واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود
بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله لتكون البداءة مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا
بالابتداء • ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل
اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن • يهنئ الصاحب
بولد لابنته • بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا • وكوكب المجد في افق العلى صعدا
وكقوله في المرثية اي كقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة • هي الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار من بطشي وفتكي • اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة • وكقول ابي تمام
يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت • السيف
اصدق انباء من الكتب • في حده الحد بين الجد واللعب • بيض الصفائح لا سود الصحائف
في متونهن جلاء الشك والريب • وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاية • عظيم
لعمري انكم عظيم • بال نجي والانام سليم • وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض
المجد عوفي اذ عوفيت والكرم • وزال عنك الى اعدائك السقم • ومنه ما يشار
في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي
انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما • وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وجبلني
اي في المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به
اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب
من نسيب او حسن الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود
مع رعاية الملائمة بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد
عن الاقتضاب وقصد التخلص لانه المهم المعتبر والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به
الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها

لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الابتداء الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا
متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على الاصغاء الى ما بعده والا فبالعكس
ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون
فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر
يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اخذت منه اي اثر فيه ونقصه
والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم
والسرى بعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد تقديرا انهما جمع سرية وهدية لان هذا
الوزن من ابنية الجمع ويذكره غيرهم كذا في الصحاح وخطى المهرية القود المطايا خطوة
وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان اي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية
والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي تطلب مني قومي في تلك الحال
السرى وسير المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فنقص وخطى المهرية عطف
على السرى على حقيقة شاعرية لان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل [illegible]
أمطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا • فقلت كلا ودع للتعجب ولكن مطلع الجود
[illegible] التخلص [illegible] للقب • [illegible]
[illegible] في قلب [illegible] • وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه
ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب
الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية
والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم
الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية وان كان
مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلاميين ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على
مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي ابي تمام وهو من الشعراء الاسلاميين
في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا • جاورته الابرار في الخلد شيبا
ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي
خلقا من ابي سعيد غريبا • ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوب
شيئا من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانه قد كان كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة
انه انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما
لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق
بما قبله بل قيل بعده اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد الحمد فانه كان كذا وكذا قصدا
الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اي قوله بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب

قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد
لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب القريب
من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب
فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف
اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى بعد ذكر
جماعة من الانبياء وان للمتقين لحسن مآب ثم قال بعده جنات عدن واهله هنا ذكر لان للمتقين لحسن مآب
قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة
بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا
من التخلص ومنه اي ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة
الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدي الحديث
الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع
التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة
باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع
واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة
التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الواردة فيما سبق
كقوله اي كقول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد فلي جميع انت خليق اذا بلغتك بالمنى من
اي جدير بالشرف والمعالي وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله
اي فانت اهل العطاء والجميل والا فاني عاذر اياك في هذا المنع وشكوري لما صدر عنك
من الاصغاء الى المدايح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام
حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي كقول ابي العلاء المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله
وهذا دعاء للبرية شامل لانك سبب لصلاح البرية فاذا وقع ذلك وصلح حالك دعاؤك
عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع
وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فاذا نظرت
الى فواتح السور جملها ومفرداتها التي من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يتعذر عن كنه
عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال كيف لا
بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفس
بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة
والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء

وكما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث انتحت بعض السور بذكر الاهوال
والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك كما شار الخلة بهذا
انما يظهر عند التامل في النكت والاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا
لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا سر قوله بظهر ذلك بالتامل مع التذكر
لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل نكتها لا تفي لها الفاظ لا بد من
الاطلاع على كنهها الا علام الغيوب هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد
ونظمه من الزوائد مع نزوع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والهموم
وتكاثر الافزاع والغموم وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا
لكن الله جلت حكمته قد وفقنا الاتمام وحقق لنا الغرض بهذا المرام
وتم تبيانا الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر
من شهر صفر ختم بالخير والظفر سنة ثمان واربعين وسبع
مائة بجرجانية خوارزم صانها الله تعالى عن الآفات والبليات
وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني
من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة
بجرجانية خوارزم حماها الله عن النكبات
الحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء
الطريق والصلوة على نبيه محمد
خير البرية وعلى آله واصحابه
ذوي النفوس الزكية
وسلم تسليما
دائما كثيرا كثيرا

تم هذه ابجز المخلوقات وارجى الالطاف العني

اتممت ... حين كان ... الدهر ... احمد ...
... سنة ... وخمسين والف